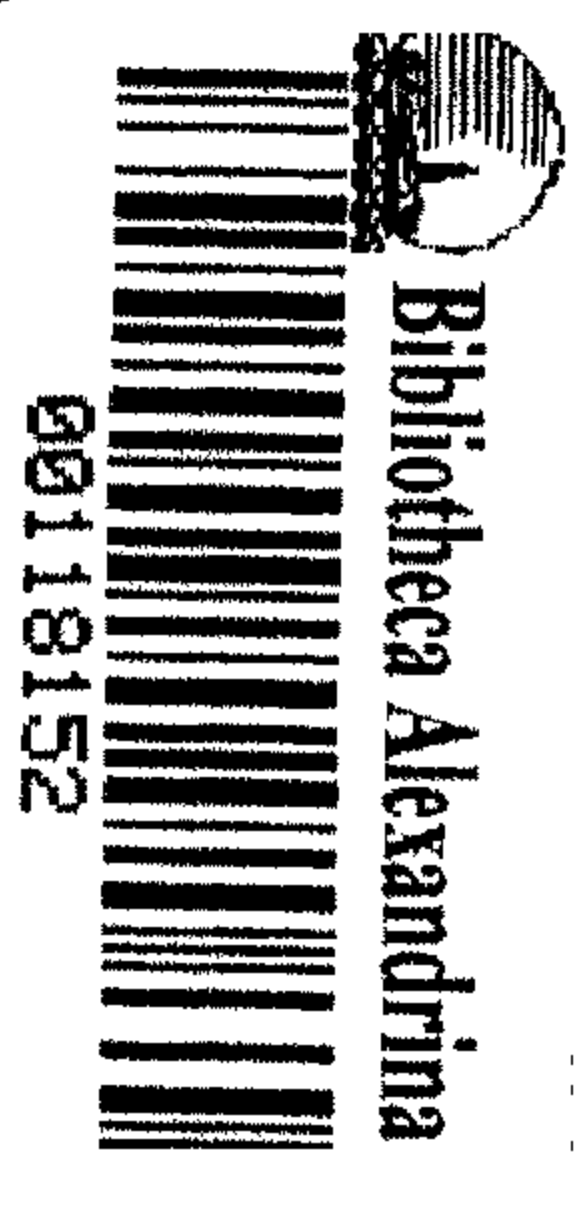


الندى لار خطى لوق
القاهرة
فى الوثائق السرية
البريطانية

جمال الشرقاوى



حريى القاهرة
فى الوثائق السرية البريطانية

الافراج الفنل : نمر اءلبل

ءصملم الفلاف : عبء العزلز جمال الءلن

جمال الشرقاوى

أسرار

حريق القاهرة

في الوثائق السرية البريطانية



دار شهدي للنشر

حكاية هذه الدراسة ...

في سبتمبر ١٩٧٥ انتهيت من اعداد دراستى الاولى عن حريق القاهرة ، التى ظهرت بعد ذلك عن « دار الثقافة الجديدة » تحت عنوان « حريق القاهرة — قرار اتهام جديد » ..

في هذه الدراسة كان على أن أحقق هذا الحدث الخطير في تاريخ مصر المعاصر ، الذى وقع يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ .. وظل بلا تحقيق متكامل حتى ذلك الحين . وهكذا ، كان على أن أعيد وصف الحدث ... وأن أحلله الى عناصره المختلفة المتكاملة .. وأن أعيد تركيبه ، وفق الخط العام الذى استخلصته من خلال الفرض الذى انطلقت منه والحقائق والمعلومات التى حصلت عليها خلال البحث ..

وقد اعتمدت في هذه الدراسة ، على المادة المتاحة حتى ذلك الحين .. وهى مادة مصرية في مجموعها : فدرست القضية الرئيسية التى ارتبطت بذلك الحدث ، وهى القضية السياسية الكبرى التى عرفت بقضية التحريض على حريق القاهرة — أو القضية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٢ عسكرية عليا ، التى اتهم فيها أحمد حسين وخمسة آخرون . وكذلك جميع القضايا .. وتحقيقات النيابة التى حفظت ولم تقدم للقضاء .. والتى ارتبطت بحوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

ثم راجعت ما كتب عن الحادث ، فى الصحف ، والكتب ، والمذكرات السياسية ، وكذلك ما صدر عن الاحزاب والهيئات المختلفة من بيانات أو تحليلات أو تقارير قبل وبعد ٢٦ يناير . وطبعا الاحكام القضائية المرتبطة بالاحداث .. وأيضا ، الاعمال الادبية التى صورتها ... ولم أكتف بما هو مكتوب عن حريق القاهرة . وانما حملت جهاز

التسجيل ، ورحلت أبحث عن كل انسان يمكن أن تكون له صلة بالحوادث ..
لاحصل على شهادته المباشرة ، وأستمع الى ملاحظاته ، وأناقش معه
ما جمعت من معلومات ، وأدقق بعض ما غمض من أحداث ووقائع ..

وهكذا استمعت الى شهادات فؤاد سراج الدين (باشا) وزير
الداخلية يوم الحوادث ، وعبد الفتاح حسن (باشا) وزير الشؤون
الاجتماعية والحربية بالنيابة في نفس اليوم ، وابراهيم فرج (باشا)
وزير البلديات والخارجية بالنيابة حينئذ .. وهم من قادة حزب الوفد ..
والى حسن يوسف (باشا) وكيل الديوان الملكى عندئذ ..

والى أحمد حسين ، الذى اتهمته النيابة بالتخريض على الحريق ،
وطالبت برقبته ، والى رفعت الشهاوى ، وابراهيم يونس .. من الحزب
الاشتراكى ..

والى المسئولين الرئيسيين عن الامن والادارة في العاصمة يومها :
محمود البدينى ، محافظ القاهرة بالنيابة .. واللواء مراد الخسولى ،
حكمدار البوليس .. واللواء محمد ابراهيم امام وكيل الحكمدار رئيس
البوليس السياسى .. وصلاح مرتجى مدير الامن العام بعد الحوادث
مباشرة .. وحسين صبحى مدير الامن العام يوم ٢٦ يناير ..
ومحمد حلمى صديق ، الضابط الذى بذل جهدا خاصا أثناء الحوادث ..

والى ضابط الجيش الوحيد الذى اشترك في مظاهرات يوم ٢٦
يناير .. والذى سجن بسبب الحوادث .. ووجهت له تهمة احراق
كازينو بديعة ، اول حرائق ذلك اليوم .. محمد حلمى عبد الخالق ..

والى الضابطين اللذين ارتبط اسماهما بمعركة يوم ٢٥ يناير
في الاسماعيلية ، بين البوليس المصرى والقوات البريطانية .. وهى
العملية التى هُيئت المسرح في القاهرة لأحداث اليوم التالى ، مصطفى
رفعت بطل المعركة .. وشريف العبد ضابط الاتصال المصرى بقيادة
القوات البريطانية ..

والى رجال النيابة والقانون الذين كان لهم دور فى قضايا ٢٦ يناير :
عبد الرحيم غنيم ، النائب العام الذى أشرف على مجمل التحقيقات ..
وتولى بنفسه التحقيق مع كبار رجال الادارة (وزير الداخلية ، وضباط
البوليس) ، وكبار قادة الجيش ، وكبار رجال القصر . وأحمد فتحى
مرسى وكيل النيابة الذى حقق الجوانب الفنية للحوادث ، ومع رجال
المطافئ . والدكتور جمال العطيفى وكيل نيابة الصحافة جينئذ ، والذى
حقق جانب التحريض فى صحافة الحزب الاشتراكى . ومحمد صدقى
البشبيشى ، الذى تولى العديد من التحقيقات فى حوادث ذلك اليوم ..
والى اثنين من الذين تولوا الدفاع عن أحمد حسين : الدكتور
محمد حلمى مراد والدكتور محمد عصفور ..

وكذلك الى عبده مراد نائب الاحكام العسكرية فى ذلك الوقت ، والذى
حقق مع الضابط محمد حلمى عبد الخالق .. والذى كان مسئولا عن
جميع التحقيقات وأعمال الضبط بالنسبة لضباط الجيش ..

وحرصت الى جانب الاستماع لشهادات الاطراف المباشرة فى الحدث ،
على الاستماع الى شهادات الشخصيات العامة ، ذات الاتصال المباشر
بالاحداث ، وبتبض رأى العام ..

فاستمعت الى جميع رؤساء تحرير الصحف الرئيسية : فكرى أباطة
(المصور) ، وأحمد أبو الفتوح (المصرى) ، واحسان عبد القدوس
(روز اليوسف) ، وأبو الخير نجيب (الجمهور المصرى) .. فضلا
عن عدد آخر من رؤساء التحرير والصحفيين .. باعتبارهم مراكز
تجميع معلومات ، وذوى اتصالات عالية ، وشهود عيان فى بعض
الحالات ...

والى ممثلين للتيارات السياسية السائدة : فالى جانب الوزراء الثلاثة

الوفدين ، وأحمد حسين وزميله من الحزب الاشتراكي . فريد
عبد الخالق ، وصالح عشناوى ، وحسن دوح عن الاخوان المسلمين ،
والاثنان الأولان من أعضاء مكتب الارشاد ، والثالث كان من زعماء
شباب وطلبة الاخوان . والدكتور فؤاد مرسى ، وفتحي خليل ، ومحمد
صدقي عن الشيوعيين . وفتحي رضوان الذى كان رئيسا للجنة
التنفيذية العليا للحزب الوطنى الجديد . وأحمد طه من قادة الحركة
النقابية ..

ولأئنى تصديت لتحقيق الاتهام الذى وجهه البعض الى جمال
عبد الناصر وتنظيم الضباط الاحرار ، بأنهم هم الذين أحرقوا القاهرة ،
حتى يهيئوا الجو للاستيلاء على الحكم .. فقد استمعت الى عدد من
أعضاء تنظيم الضباط الاحرار من مختلف الرتب والاتجاهات ..
من الذين ظلوا فى معسكر عبد الناصر ، والذين اختلفوا معه : خالد
محيى الدين .. وكمال رفعت .. وأبو الفضل الجيزاوى .. وعبد الفتاح
على أحمد .. وأحمد حمروش .. وتوفيق عبده اسماعيل ..
ومجدى حسنين .. وصبرى القاضى ..

على أننى ، برغم كل هذا البحث والاستقصاء .. ومراجعة خافة
المواد والمصادر المتاحة .. ظلت متفهما لحقيقة أساسية ترتبط بهذه
الدراسة ..

ذلك أن الانجليز كانوا طرفا أصليا فى هذا الحدث الخطير ..
فعملية الاسماعيلية ضد البوليس المصرى التى قامت بها قواتهم ،
كانت المفجر المباشر للغضب الوطنى الذى اجتاح مصر كلها يوم ٢٦ يناير ..
والذى فى أجوائه تم الحريق ..

والانجليز ، بوصفهم أكثر الاطراف التى كانت تعاني أزمة فى مصر
عندئذ .. ومن ثم ، أكثر الاطراف مصلحة فى احداث تغيير فى الوضع
السياسى .. والذين استفادوا فعليا أكثر من أى طرف آخر من حريق
القاهرة ..

والانجليز هم الذين كانوا وراء الاتهامات التى وجهت من قبل
سلطات الملك وصحافته ، ضد جميع فصائل الحركة الوطنية المصرية ..
والانجليز هم أيضا الذين وجهت لهم الحركة الوطنية المصرية
وصحافتها الاتهام ، بأنهم المذبزون والمنفذون لهذا الحريق الضخم ..
لكل ذلك ، فقد كان الاستماع الى وجهة النظر البريطانية مسألة
ضرورية ، بل لا غنى عنها ، لاكتمال البحث ..

ومن هنا ، فبمجرد السماح بالاطلاع على الوثائق السرية البريطانية ،
توجهت الى لندن باحثا عما فى هذه الوثائق من معلومات وأسرار ،
ووجهة نظر ..

وعندما توجهت الى لندن كان لدى طموح أن أقوم بعمل أوسع
من مجرد الاطلاع على الوثائق الرسمية . كنت آمل أن ألتقى بمن لا يزالون
على قيد الحياة من الاشخاص الذين لهم صلة بأحداث تلك الفترة ..
لكى أجرى معهم تحقيقا من خلال اللقاءات الحية والشهادات المباشرة .
الا أننى عرفت من الخبراء بالشئون البريطانية أن ذلك — بالنسبة
للموظفين العموميين الانجليز خصوصا — غير جائز .. لأن الموظف العمومى
— السفير أو المستشار أو القائد العسكرى .. مثلا — الذى تواجد
فى مصر حينئذ ، أو الذى كانت له صلة بالسياسة الحكومية البريطانية

في مصر .. يفترض أنه قال رأيه ، أو اتخذ موقفه في إطار هذه السياسة . وهو ، اذا فرض أن كان له رأى ، أو لديه معلومات ، فانه يكون قد أبدى رأيه أو قدم معلوماته بطريقة ما . فاذا ما طلب اليه اليوم أن يتكلم ، فانه سيرفض ، ويحيل من يطلب اليه ذلك على الوثائق الحكومية الرسمية ..

وقد حاولت أن أخرج عن دائرة الموظفين الحكوميين ، وأبحث عن الشخصيات العامة .. أو أعضاء مجلس العموم من حزب العمال ، المعارض حينئذ ، وخاصة الذين كانت لهم مواقف أثناء الاحداث ... الا أن سعى هذا لم يصل الى نتيجة لان الزمن تأخر .. فمات معظم هؤلاء .. ومن بقى منهم فهو في شيخوخة لا تسمح بأى جهد ..

ولأن بالم دات القائد النظرى للحزب الشيوعى البريطانى عندئذ كان الشخصية البريطانية العامة التى قالت رأيا متميزا في الاحداث ، ووجه الاتهام للمخابرات البريطانية بتدبير وتنفيذ حريق القاهرة ، فلقد زرت مقر الحزب ، وبحثت عن رفاق بالم دات بن. شيوخ الحزب ، لعلنى أجد أى معلومات اضافية .. الا أن الزمن كان قد ترك بصماته على الجميع .. فلم تعد ذاكرتهم تخزن أكثر من عناوين الاحداث .. وهكذا ، لم يبق أمامى الا الوثائق المكتوبة ..

راجعت الصحف البريطانية التى عاصرت الاحداث .. وكانت كلها - باستثناء صحيفة الديلى ووركر - مؤيدة للامبريالية البريطانية ، ولكل اجراءات الاحتلال البريطانى في مصر . وتتبنى ، وتبرز موقف حكومة المحافظين ..

وحاولت أن أجد ، في أى جهة ، أى وثائق للمخابرات البريطانية ، فلم أجد لهذه الوثائق على أثر .. ونصحتى أستاذ انجليزى في جامعة اكسفورد ، مشغول بالقضايا العامة ، ومتعاطف مع حركات التحرر ، بالأأ أضيع وقتى وجهدي .. فمثل هذه الوثائق لا يعثر عليها .

وكننت أبحث في مسألة تهمنى في دراستى ، وهى : كيف تعمل المخابرات البريطانية . فقد كنت أرى أن هذه مسألة منهجية دقيقة ، لأننا نتهم المخابرات البريطانية بتدبير وتنفيذ حريق القاهرة . فكان من المفيد أن نفهم كيف يعمل هذا الجهاز . والى أى حد يتطابق ، أو يتفاوت ، أو يتباين ، عمله مع عمل الجهاز الدبلوماسى لوزارة الخارجية البريطانية . . أو بشكل عام ميكانيزم الادارة البريطانية . .

فمثلا ، من المعروف أن الادارة الامريكية تعمل بنظام مراكز القوى المتعددة . . المتباينة . . التى يصل التباين بينها الى حد التضاح والتصادم . فهناك البيت الابيض حيث الرئيس ومستشاروه . . وهناك البنتاجون (وزارة الدفاع والجيش) . . وهناك وكالة المخابرات المركزية . . ثم اخيرا هناك الكونجرس ولجانه المختلفة . طبعاً هناك قدر من التناسق فى هذه الاجهزة للادارة الامريكية . لكن أيضاً هناك هامش من التفاوت ، والاستقلالية النسبية ، يسمح باختلافات ، أحيانا تكون خطيرة . وكثيرا ما سمعنا عن ضربات توجه من الكونجرس (لجنة الشئون الخارجية الشهيرة) الى الرئيس . وأحيانا تسرب وكالة المخابرات المركزية تقريراً يهز النظام كله . .

أما الادارة البريطانية ، فقد فهمت أنها ادارة مركزية تماماً ، ولا مجال فيها لمثل تلك التباينات . والاطلاع على الوثائق البريطانية يؤيد ذلك . فالعمل منسق تماماً بين السفارة فى القاهرة ، وقيادة القوات فى القنال ، ووزارات الخارجية والحرب والمستعمرات فى لندن . . وأى جهة فى العالم يجب أن تحاط علماً من واشنطن الى باريس الى ليبيا والسودان وقبرص . .

ومن هنا ، فقد كان على أن أسلم فى نهاية المطاف بأن الوثائق الرسمية . . التى تعرضها الحكومة البريطانية للاطلاع ، هى المادة المتاحة الوحيدة لمعرفة وجهة النظر البريطانية . .

شيء واحد سعت اليه وتمنيت أن أجده ، هو أى مذكرات للسير رالف ستيفنسون سفير بريطانيا في مصر حينئذ ، أو الجنرال جورج أرسكين قائد قواتها في منطقة القنال . وقد بحثت عنها في مخطوطات دار الوثائق البريطانية ، فلم أجد شيئا . . وحاولت في قوائم أهم مكان تتجمع فيه مثل هذه الكتابات وهو مركز الدراسات الأمريكية في جامعة لندن ، فلم أجد شيئا أيضا . .



في دار الوثائق البريطانية راجعت محاضر اجتماعات مجلس الوزراء البريطاني لمدة سنة قبل وبعد حوادث ٢٦ يناير . . فلم أجد إلا محضرين يحتويان على معلومات تهم البحث . .

وراجعت مضابط مجلس العموم البريطاني . . وقد انحصرت مناقشاته للوضع في مصر أيضا في جلستين . . ثم سارت الأمور سيرا عاديا . .

أما وثائق وزارة الدفاع البريطانية ، حيث كنت أطمع في الحصول على معلومات من القيادة العسكرية في القنال أكثر تحديدا . . أو أن تتضمن هذه الوثائق تقارير مخابرات ، أو إشارات الى مثل تلك التقارير . . فقد وجدت بها خالية من أى شيء ذي قيمة . اذ انحصرت كلها في تقارير فنية عسكرية عن أعداد القوات وتوزيعها وتموينها . . بما لا يقدم أو يؤخر في دراستنا . .

وهكذا انحصر مساعي في التدقيق في وثائق وزارة الخارجية هذه الوثائق التي يبدو أنهم يعتبرونها وجه بريطانيا أمام العالم . . والمعبر الرسمي الوحيد عن سياسات الدولة البريطانية . . بمختلف أجهزتها . .



تتضمن وثائق الخارجية البريطانية المراسلات المتبادلة بين السفير البريطاني في القاهرة ، أو مستشاره ، وبين وزارة الخارجية في لندن ، على مستوى الوزير أحيانا ، وعلى مستوى إدارة الشؤون الأفريقية معظم الأحيان .. كما تتضمن المراسلات المتبادلة بين السفير وبين الجنرال أرسكين ، أو مكتب الشرق الأوسط في فايد فيما يتصل بالمسائل الخاصة بالأعمال العسكرية أو الأوضاع الداخلية في مصر المتعلقة بأمن القوات البريطانية في القتال . وكذلك المراسلات المتبادلة بين الجنرال أرسكين وهيئة أركان الامبراطورية ووزارة الدفاع ، والتي يحاط بها السفير علما باستمرار ..



وهذه الوثائق هي ماسمحت به الخارجية البريطانية . لأن النظام البريطاني يسمح بالاطلاع على بعض الوثائق بعد مضي ثلاثين عاما .. وعلى بعضها الآخر بعد خمسين عاما .. والبعض الثالث بعد خمسة وسبعين عاما .. ويحتفظ ببعضها سرىا الى اجل غير محدد ..

وقد حاولت بعد أن تشبعت في الاطلاع على ما هو متاح — أن اكتشف الناقص . فمقت بطلب الوثائق متسلسلة ، لاملأ الارقام الناقصة في قائمتى .. فكان يأتينى الرد أحيانا بأن هذه الوثيقة « مغلقة » .. وأحيانا أخرى بأنها لم يسمح بالاطلاع عليها بعد .. وأحيانا ثالثة بأن الوثيقة سحبت بواسطة وزارة الخارجية ..

لكننى لاحظت بشكل عام .. وفي حدود مسلسل الارقام الذى بين يدى .. أن المحجوب من هذه الوثائق ليس بالكثير فى العدد .. أما فى القيمة وما يحتويه من معلومات ، فشىء لا يمكن التكهن به ..



ما الذى تحتوى عليه الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية ؟
ان البعض ظل منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن يتحرقشوقا لمعرفة ماذا
ستقول الوثائق البريطانية فى حريق القاهرة .. متصورا أن وثائق رسمية
لدولة كبرى يمكن أن تشي بكل الأسرار ..

لكن النظرة الصحيحة هى تلك النظرة التى لاتنسى أن هذه الوثائق
هى وثائق دولة .. ودولة استعمارية .. كانت لها مصالح وأطماع ..
ولاتزال حتى اليوم لها مصالح وأطماع ..

وأىضا ، من السذاجة تصور أن تقدم لنا الدولة البريطانية وثائق
تدينها .. وتفضح العمليات القذرة لجهاز مخابراتها ..

كما أنه من غير العلمى والموضوعى أن ننظر نظرة عبادة للوثائق .
ونتصور — كما يفعل البعض عمليا — أن وثائق المحتلين هى المرجع الموثوق
به لمعرفة تاريخنا .. وتقويم الأحداث التى مرت ببلادنا ..

لذلك ، فقد اطلعت على وثائق الخارجية البريطانية ، ودرستها ،
على ضوء المجرى العام للأحداث .. ووضعتها فى إطارها الطبيعى من جملة
شهادات ذلك الزمن .. كوجهة نظر أحد الأطراف ..



قسمت دراستى للوثائق البريطانية .. أو لحريق القاهرة فى هذه
الوثائق .. الى خمسة فصول . تناول الاول ما صورته الوثائق عن أزمة
الامبراطورية فى مصر فى الفترة اللاحقة لمجيء حزب الوفد الى الحكم عام
١٩٥٠ ، واشتداد ساعد الحركة الشعبية والمد الوطنى ، وتصاعد الكفاح
المسلح على ضفاف قناة السويس ضد قوات الاحتلال البريطانية بعد إلغاء
معاهدة ٣٦ فى اكتوبر ١٩٥١ ..

وتناول الفصل الثانى عملية الاسماعيلية ضد البوليس المدنى المصرى
يوم ٢٥ يناير . والتدبير البريطانى لها على مدى يزيد على الشهر .. مما
جعل هذه العملية الجزء الاول من المخطط الاجرامى لحرق القاهرة فى
اليوم التالى ..

. واستعرض الفصل الثالث الوثائق التى تحدثت مباشرة عن حوادث
يوم ٢٦ يناير .. ثم عمل لجنة التحقيق التى تشكلت فى السفارة البريطانية ..
وتقرير هذه اللجنة . وناقش كافة الاتهامات التى وجهتها بريطانيا لاحمد
حسين والحزب الاشتراكى .. وللشيوعيين وانصار السلام .. وللأخوان
المسلمين .. وللوفد أيضا . وناقضها بمراسلات السفير البريطانى التى
كشفت حقيقة هذه الاتهامات ..

وكشف الفصل الرابع من الذى استفاد من حريق القاهرة ، وكيف
استثمر هذا الحادث ، لتركيع مصر سياسيا واقتصاديا .. وعسكريا ايضا ..
وفى الفصل الأخير قدمنا كشف حساب ختامى ، للإجابة على السؤال
الكبير : من الذى دبر ونفذ حريق القاهرة ..

فأوضحنا موقف الملك فاروق من خلال ما قدمته الوثائق .. وحددنا
قرائننا ضد الانجليز ..

وكشفنا بعض المسائل التى برر بها البعض تبرئتهم للانجليز ..
بوثنائق دامغة ..

ووضعنا ما بأيدينا بكفة .. وما لديهم فى كفة أخرى .. وتركنا لرأى
العام ليرى أى الكفتين أرجح ..

* * *

تبقى بعد ذلك نقطتان :

النقطة الأولى أننى لست مترجما . وبالتالي ، فأنا لم أقم بعملية نقل للوثائق الى اللغة العربية . وكذلك ، لم تكن مهمتى هى استعراض هذه الوثائق ..

لقد درست الوثائق البريطانية ، فيما يتعلق بحريق القاهرة ، كباحت ، درس القضية على الجانب المصرى ، واستخلص موقفا محددا من أوراقها .. ثم رحت أختبر ذلك بدراسة أوراق القضية على الجانب البريطانى ..

لكن الامانة العلمية اقتضت — لكى يطمئن قلب من يطلع على هذه الدراسة — أن لاكتفى بما استخلص من الوثائق البريطانية ، وانمسا أن أقدم ، مع فهمى للوثائق ، الأصل ذاته .. ليتمكن من يريد من المراجعة عليه ..

وهكذا ضمنت الى الدراسة صورة زنكوغرافية كاملة لكافة الوثائق التى أشرت اليها فى البحث ..

أما النقطة الثانية فتتعلق بالأجيال الجديدة التى لم تعاصر حريق القاهرة . فقد لاحظ الصديق الذى قرأت عليهم بعض فصول هذه الدراسة ، أن الأجيال الجديدة ، بحكم أنها لم تعاصر تلك الفترة ، ولم تحصل على القدر الضرورى من المعرفة التاريخية ببلادها ، ستستغرب الكثير من الاسماء والاحداث التى تمر عليها الدراسة بسرعة ، باعتبارها بديهيات ..

وقد حيرتنى هذه الملاحظة طويلا . فلقد سبق لى أن أصدرت كتابا حول حريق القاهرة يقع فى قرابة الألف صفحة . وقد أفردت فيه فصلا للأحداث التى أفضت الى الحريق .. ومن غير المعقول أن أعيد كتابة ما سبق أن كتبته فى الدراسة الجديدة ..

ولم استسغ أصلا أن يتحمل كل عمل ، يعالج أى موضوع متخصص
عبء شرح تاريخ مصر المعاصر للأجيال الجديدة ، فهذه مهمة المدرسة
والجامعة والصحافة وكتب التاريخ العامة ..

ثم وصلت الى حل وسط ، هو التوسع نسبيا فى هوامش الشرح ،
للتعريف بالشخصيات والأحداث . ولعل ذلك يفى بالغرض المطلوب .

* * *

ثم .. أننى لا أريد أن أصادر على الموضوع .. فالدراسة الآن بين
يديك ...

جمال الشرقاوى

القاهرة — نوفمبر ١٩٨٤

كثيرون قدموا لى العون والمساعدة لى انجز هذا العمل' .. لهم منى كل الشكر والعرفان . وأخص منهم : الأستاذة الدكتورة فوزية مخلوف التى شجعتنى على اقتحام التجربة . والزميل الصديق مجدى نصيف الذى وضع خبرته الواسعة فى التعامل مع الوثائق البريطانية تحت تصرفى . وزوجته السيدة سيسيل التى علمتنى كيف أتعامل مع الاجهزة الالكترونية لدار الوثائق البريطانية . والزميل الأستاذ بكر الشرقاوى الذى ساعدنى فى حل عقدة اللفة .. والاستاذ محمد كركوتى الذى قدم لى الكثير من الخدمات الفنية ..

(ج . ش)

الفصل الأول

أزمة بريطانيا في مصر

يوم ٣٠ يناير ١٩٥٢ وجهت وزارة الخارجية البريطانية ، رسالة
تهنئة الى السير رالف ستيفنسون سفير بريطانيا في القاهرة . .

كان نص الرسالة يقول :

« الآن ، الازمة المباشرة التي صحبت الايام القليلة الماضية ،
قد انتهت . اود ان تعلم اننى قد تأثرت تأثرا عميقا للطريقة
التي تحملت بها المسؤولية الثقيلة التي القيت عليك . ان بعد
نظرك بتحذيرى حول احتمال وقوع اضطرابات خطيرة في القاهرة،
كنتيجة للاجراءات العسكرية الاخيرة في الاسماعيلية ، وتقدير
المتزن بشأن مسألة « روديو » الحيوية ، قدم مساعدة
لا تقدر لى ولزملائى . وهكذا ، طالما ان هذه طريقتك في ادارة
اصعب الامور ، ارجو ان تجعلنى على علم بصورة مستمرة ،
وسريعة بالتطورات .

« اننى مقدر كذلك ، العبء الثقيل الذى لابد انه فرض
على اعضاء هيئتكم ، وآمل ان تبلغهم شكرى على عملهم
المخلص » .

وقد رد السفير على وزيره برسالة جديرة بدبلوماسية انجليزى
محيك ، حيث شكر الوزير على رسالته الرقيقة ، وأثنى على
معاونيه :

« اننى لا استطيع ان اصف كم هو عظيم ، الاخلاص ،
والطاقة ، والتفانى الصادق فى اداء الواجب ، الذى عمل به
كل معاونى (١) » .

واللوهلة الاولى تبدو الامور طبيعية . وزير خارجية يهنئ
سفيره ، والسفير يرد على التهنئة ... فماذا فى ذلك ! ؟

ورغم أننا لن نتوقف عند دلالات الكلمات الحقيقية التى تعبر عنها
اللغة الدبلوماسية فى هذه الرسائل ، ولا عند الاشارات المحددة
لموضوعات خطيرة وردت فيها ، لأن ذلك سيأتى فيما بعد ، الا أننا
مضطرون للتوقف عند ملاحظتين ضرورتين الآن :

الملاحظة الاولى : ان وقائع « الأيام القليلة الماضية » التى تشير
اليها رسالة المستر انتونى ايدن فى تهنئته لسفيره ، هى الحدثان
الليذان وقعا فى يومين متتاليين :

— « عملية الاسماعيلية » كما تسميها السلطات البريطانية ،
أو « مذبح الاسماعيلية » كما أطلقنا عليها فى مصر ، يوم ٢٥ يناير
سنة ١٩٥٢ ...

— وحريق القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ...

والحدثان كانا ذوى أثر عميق على بريطانيا . ففىما يتعلق بعملية
الاسماعيلية ، وضعت الدبلوماسية البريطانية والجيش البريطانى
فى أزمة حقيقية أمام رأى العام العالمى ، بل والبريطانى أيضا ،
كما سيتضح من الوثائق البريطانية ذاتها . أما حريق القاهرة ،

(١) ، (٢) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف
رقم ٩٦٨٧١ — البرقية رقم ٢٤٧ خارجية ، والبرقية رقم ٢٧٦ القاهرة .

وأيا كانت الحقيقة بشأن تدبيره وتنفيذه — مما سنأتى إليه فيما بعد — فان السلطات البريطانية حرصت على أن تقيم الدنيا ولا تقعد لها على أساس أنه موجه ضد الأرواح البريطانية والممتلكات البريطانية .

والحدثان بهذه الصورة ، وعلى فرض أن الوثائق البريطانية تعرض بأمانة الموقف البريطانى ، كان الحديث عنهما يقتضى لهجة أخرى ، تعبر عن هذا الموقف ، الذى يفترض منطقيا أن يكون قلقا وجزعا مما حدث .

فلماذا جاءت لهجة رسالة تهنئة وزير الخارجية البريطانى لسفيره خالية من القلق والجزع ، بينما ضجيج الحملة العالمية ضد الفعلة البريطانية يطن فى آذنه ، ودخان حريق القاهرة لم يتبدد بعد من سماء العلاقات المصرية البريطانية . . ؟

لماذا — على العكس — جاءت اللمجة مطمئة ، وكأنها حديث منتصر ، حقق لامبراطوريته مكسبا هاما ؟

لن نستعجل . فهى ليست سوى ملاحظة شكلية .

الملاحظة الثانية : وزير خارجية يهنئ سفيره . حسنا ...

لكن ، لماذا ترسل برقية التهنئة مختومة بخاتم « سرى » ؟ ... لأنها تتضمن بعض الأمور السرية . معقول . و ... لماذا ترسل بالشفرة ؟ ... لنفس السبب . معقول أيضا .

ان الخارجية البريطانية لم تكف بارسال تهنئتها لسفيرها بصفة سرية ، وبالشفرة ، وإنما أضافت احتياطا أمنيا ثالثا ..

فجميع المراسلات البريطانية تندرج تحت تصنيفين أساسيين من

حيث الإشارة الى الأهمية والخطورة : التصنيف الأول وهو الذى يكتب عليه « سرى » أو « خاص » أو « عاجل » ، أو الكلمات الثلاثة معا . والثانى ، وهو محدود جدا ، ويقتصر عادة على الأسرار الدقيقة ، والتشاور الضيق بشأن الخطط وتنفيذها ، أو نقل أسرار مهمة عن الدولة موضع المراسلات ، وفي هذه الحالة ، يكتب على رأس البرقية عبارة « هذه البرقية ذات طبيعة سرية خاصة » وعلى الجهات المسئولة التى تتسلمها أن تحتفظ بها ولا تمررها الى أى جهة أخرى ... »

الأمر الملفت أن رسالة تهنئة الخارجية البريطانية لسفيراها فى القاهرة حملت هذه العبارة الخطيرة . فأتى سبب يجعل من رسالة تهنئة تحاط بكل هذا القدر من الخصوصية والسرية والخطورة ؟ ... هل يشير ذلك الى أن التهنئة فى الحقيقة تنسحب على أمور أخرى ، تستوجب كل ذلك ؟

مرة أخرى ، لن نستعجل ، فهى ليست سوى ملاحظة شكلية !

* * *

.. وننتقدم فى البحث ...

ماذا تقول الوثائق البريطانية عن « الازمة » البريطانية

في مصر .. ؟

هل صحيح أنها تعتبرها « أزمة الأيام القليلة السابقة » على تهئة
ايدن لستيفنسون .. بحيث بانتهاء أحداث هذه الأيام القليلة السابقة
على ٣٠ يناير ١٩٥٢ ، تكون الازمة قد ظهرت ، واختفت .. ويجرى
تبادل التهاني .. أم أنها — الوثائق — تكشف عن أزمة أخرى ،
تختلف تماما عن « أزمة » الأيام الاخيرة من ذلك الـ « يناير »
الساخن .. وتمتد لزمان طويل قبله .. ؟

* * *

في يناير ١٩٥٠ جاءت الانتخابات العامة بحكومة الوفد ، بعد
سنوات طويلة من حكم أحزاب الاقلية . وخلال الانتخابات وبعدها
انفجرت الحركة الشعبية التي طالما كبتت بالاحكام العرفية والسياسات
المعادية للجماهير . وتنامي المد الوطني تحت شعار أساسي هو الغاء
معاهدة ١٩٣٦ ، كبداية لتحرير مصر من الاحتلال العسكري البريطاني
وكل أشكال الهيمنة الامبريالية على البلاد . وتزايد الضغط الشعبي
على حكومة الوفد ، التي بدأت بالتفاوض مع البريطانيين ، فانتهت
الى قطع المفاوضات ، وأخذت شيئا فشيئا تستجيب لمطالب الجماهير
الوطنية (*) ...

(*) « حريق القاهرة — قرار اتهام جديد » ، دار الثقافة الجديدة

— ١٩٧٥ ، من ص ٣١ الى ص ٦١ ومن ٣٧٧ الى ٣٩٣ .

وهكذا بدأت الأمور تتبدل في مصر بالنسبة للامبراطورية البريطانية . ولأول مرة — منذ زمن طويل — يصبح الشارع والحكومة في اتجاه واحد ضدها ، وان اختلفت الأساليب ، وطبيعة الأهداف .. وبعد عام واحد من مجيء الحكومة الوفدية الى الحكم — وبرغم أن ذلك العام استغرق تقريبا في المفاوضات بين النحاس وهندرسون — ظهرت علامات التبدل ..

وقد عبرت مراسلات السفير البريطاني في القاهرة عند ذلك :

● ففي ٣ يناير ١٩٥١ ، أرسل السير رالف ستيفنسون الى وزارة الخارجية ، يطلب الاذن له بابلاغ الحكومة المصرية ؛ أن بريطانيا — في مواجهة الاعداد لاصدار قانون يجرم التعاون مع القوات البريطانية — لن تعقد أى اتفاقية مع مصر ، ما لم تقدم الأخيرة حماية للمقيمين الأجانب الذين يعملون مع القوات البريطانية . ومن باب المناورة وحشد أكبر عدد من الدول ضد مصر ، طلب ستيفنسون من حكومته اشراك حكومات كل من فرنسا وايطاليا واليونان وبلدان أخرى في الضغط على الحكومة المصرية في ذات الاتجاه ..

وقال السفير لوزارة الخارجية أن « تحذيرا » من هذا النوع ، سيكون عملا « استهلاليا » ، لقطع الطريق على مثل تلك الاجراءات ، وألح في أن يصله مثل ذلك التحذير من لندن ، حتى يكون له الوقع المناسب . وقال أنه سيكون مسرورا ان أذن له « بأن يعلم رئيس الديوان الملكي بأن مثل هذا العمل من المحتمل أن يحدث ، وان الامر يكتسب أهمية لأن القانون يمكن أن يمر في البرلمان بسرعة في المستقبل القريب » ، أى أنه يريد تحريض الملك على الحكومة ، وينبئه الى خطورة الأغلبية الوفدية في البرلمان ، وأن على الملك أن يتدارك الامر ..

ثم يضيف السفير البريطاني :

(وبالنسبة لاقتراح تهديد المصريين بحجب تعاوننا في مجالات معينة — (الفقرة ٢ من البرقية المشار اليها ، الى قيادة القوات البريطانية في فايد) — وبدون تقديم معلومات تفصيلية عن الاجراءات التي نعد لاتخاذها ، فأننى لا استطيع القول بأن مثل هذه الاجراءات ستكون مؤثرة في جعل الحكومة المصرية توقف حملتها ضد العاملين مع القوات البريطانية . انطباعى الاولى ، انهم لن يغيروا موقفهم بسبب اى قصور محتمل في مجال الادارة ، اللهم الا في مجال الصحة العامة ، وفي رأى ، ان منع تعاوننا في مجال الصحة العامة سيكون سلاحا ذا حدين ، لأنه :

(١) سيؤثر جديا على أفراد قواتنا ومدنيينا . .

(ب) سيجعل المصريين يقيمون ضجة كبرى حوله ، ويستخدمونه في الدعاية لدى الهيئات الدولية ، مما يشكل صعوبة لا حد لها بالنسبة لنا ، لن نستطيع مواجهتها . . «

واختتم السفير برقيته بأنه يجب أن تتخذ قيادة القوات البريطانية اجراءات فعالة « لحماية موظفيها » (٣) .

● ومضى عام ١٩٥١ في شد وجذب بين مصر وبريطانيا . لكن مع خريف ذلك العام تبدلت الدنيا . فالغى التحاس معاهدة ١٩٣٦ ، وأصبح الوجود البريطانى في البلاد عاريا من الشرعية الشكلية ، وصارت مقاومة ذلك الوجود حقا شرعيا للشعب ، واستجابت الحكومة لمقتضيات ذلك . .

(٣) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية - ملف رقم ٦٦٨٦٢
— البرقية رقم ١٩ / القاهرة .

وهكذا ، في ١٨ ديسمبر ١٩٥١ ، أرسل السفير البريطاني برقية مطولة الى وزير خارجيته ، يحيطه فيها بالمستجدات الخطيرة ..

قال السفير في برقيته التي خصصت لموضوع « كتائب التحرير » :

— أن رئيس الوزراء (النحاس) أعلن تأكيد قرار الحكومة بوضع « كتائب التحرير » تحت سيطرتها . وعن تعيين عبد المجيد عبد الحق (وزير الدولة) مسئولاً عنها . ووصف ستيفنسون عبد المجيد عبد الحق بأنه « لا يعرف عنه أنه مؤهل لذلك ، إلا أنه من رجال وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) الذي سيمنع اجراءاته تأييدا كاملا » . وأن لجنة عسكرية من كبار الضباط السابقين قد عينت لمساعدة عبد الحق ، وأن اختيار الضباط من الذين أحيلوا على المعاش هو للمحافظة على الطابع الشعبى وغير الرسمى لهذه الكتائب ، وأن اللجنة تتكون من اللواء صالح حرب ، ومحمد فتوح ، وحسين محمود باشا ، وعلى المواوى بك ، « وهم جميعا من المتورطين فعلا في تنظيم — أو على الأقل الدعوة — لكتائب التحرير ، وأن تعيينهم يقتل من الاعتقاد بأن الحكومة تتجه للسيطرة على هذه الكتائب ، وإنما ستستخدمها » ، وأنه قد تم فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه للأغراض المتعلقة بالكتائب .

ولفت ستيفنسون نظر ايدن الى أن « الاسم الذى لوحظ اسقاطه من قائمة الضباط السابقين الذين تم تحديد كمستشارين هو الفريق عزيز المصرى ، الذى ذكر أكثر من كل زملائه باعتباره قائدا لكتائب التحرير » .

وأحاط السفير وزيره بأن « السير توماس راب — مسئول كبير في قيادة القوات لبريطانية في فايد — قابل « المصرى » ، وأبلغنى أنه — أى المصرى — أكثر حساسية مما كان يظن . وذكر المصرى أنه لا يعتزم تشكيل كتائب . وقال أن قيادتها فرضت عليه ، ونفى أنه المسئول

عن كتيب حرب العصابات الذى أشرت اليه فى الفقرة ٨ من برقيتى العاجلة المشار اليها ، وان كنت لا أزال أخشى الفجوة الواسعة بين اللغة التى تتحدث بها الشخصية المصرية فى الحديث الخاص ، ولغتها عندما تواجه الصحافة ، على أن ذلك يوضح أهمية كتائب التحرير ، وإلى أى درجة عالية بلغت فى تنظيمها تحت قيادتها الراهنة ... » .

وقال السير رالف ستيفنسون فى معرض تقييمه لتلك الكتائب :

((منذ أكدت الحكومة سيطرتها على الكتائب ، إلا أنها لم تفعل شيئاً لوضعها فى شكل منظم تنظيمياً دقيقاً ، ويحتمل أن يكون الوضع كما كان عليه منذ ثلاثة أسابيع . الفرق الوحيد هو أنها أصبحت من الناحية الاسمية تحت سيطرة الحكومة ، حيث كانت تحت السيطرة الاسمية لبعض الأجهزة السياسية غير المحددة . .))

وأنه ((يصعب تحديد حجم الكتائب . إلا أنها فى أحسن تقدير لا تزيد عن ١٠٠٠ رجل ، بينهم ٢٠٠ من أنصار حزب أحمد حسين الاشتراكي ، و ٤٠٠ من جمعية صالح حرب (الثيبان المسلمين) ، وان كنت غير مطمئن لهذه الأرقام . معظمهم من الطبقة العاملة ، ويقودهم طلاب من منظمات الشبيبة لأحزاب سياسية متعددة)) .

واهتم السفير أن يسجل أنه « فى نهاية نوفمبر ، ظهر البوليس ليقوم بغارة على معسكر تدريب خاص بكتائب الحزب الاشتراكي . والاتوال تختلف حول اذا ما كان المكان فى القاهرة فى أو الشرقية . وأنا أميل

الى أنه ربما يكون نوعا من الضغط لى يقبلوا اشراف الحكومة ،
وان كان الحادث قد زعزع الثقة فى موقف الحكومة . ومثل هذا التصرف
هو بطبيعة الحال نوع من الغباء غير المعتاد من جانب هذه الحكومة ،
اذ تحاول السيطرة على الكتائب ، فى نفس الوقت الذى أعلنت فيه
السماح لكل المصريين بحمل السلاح ... » .

**ولاحظ أنه « حتى اعلان الحكومة ، فان طلبة جامعة فؤاد
(القاهرة) كان اهتمامهم بالكتائب محدودا ، لكنهم بعد الاعلان
قرروا أن يشكلوا كتائبهم الخاصة المستقلة عن اشراف الحكومة .
وهم يطالبون بالحق المطلق لجميع المصريين فى حمل السلاح .. » .**

وعن القيمة العملية لهذه الكتائب — من وجهة نظره —
قال : « انهم يتلقون تدريبات عسكرية أولية ، ولم يظهر لهم نشاط
فى منطقة القنال » . ونبه الى خطورة دعوة ظهرت على صفحات
روز اليوسف « ذات الطبيعة المتطرفة » تدعو كتائب التحرير للعمل
فى القنال ..

وفى نهاية البرقية ، سجل السفير « انطباعه العام » ..

**« انه بالرغم من أن تنظيمًا حكوميًا اسميًا للتدريب العسكري
للتشباب قد أصبح موجودًا وربما يكون له تأثير فى تهدئة مشاعر
التطوع بين شباب الحزب ، ويحبط جانب الاتجار بحركة
التحرير فى القاهرة ، فانه لن يكون له تأثير على النشاط الذى
تقوم به تلك المجموعات الارهابية الفردية التى تعمل على ضفاف
القتال ، وغير ممكن اخضاعها لأوامر وزير الدولة ، بينما كانوا
فى الماضى يكبحون بواسطة البوليس المصرى (٤) .**

(٤) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢
— البرقية رقم ٤٣٥/القاهرة .

● وفي نهاية ديسمبر ١٩٥١ ، بعث السفير البريطاني ببرقية إلى
الموجزة العاجلة ، التي خصصها لتلخيص مواد قانون تجريم التعامل
مع القوات البريطانية ، كما نشرته الصحف المصرية . فقال أن مجلس
الوزراء المصري وافق في ٣٠ ديسمبر على مشروع مرسوم من ٤ مواد .
تنص الأولى على أن أى شخص يتعاقد مباشرة أو بالواسطة مع قوات
عسكرية أجنبية أو أفراد منها ، معرض للسجن وغرامة لا تقل
عن ١٠٠٠ جنيه (ويشمل التعاقد : تقديم الأغذية - أو الملابس -
أو المبنى - أو أى إمدادات ..) ، وتنص المادة الثانية على أن
أى شخص يعمل أو يستمر في العمل في خدمة هذه القوات أو أفرادها
يتعرض للسجن لمدة سنتين . وتنص المادة الثالثة على أن أى شخص
يتعاقد لإمداد هذه القوات بالعمال أو أى خدم يعاقب بالعقوبة الأولى .
وتقول المادة الرابعة أن أى شخص يتهم بارتكاب أى من هذه المخالفات
يكون عرضة للعقوبات المبينة أعلاه (٥) .

● وبعد ثلاثة أيام ، بعث ستيفنسون ببرقية شفرية « ذات طبيعة
سرية خاصة » ، يبلغ فيها وزارة الخارجية ، أنه :

قدم « ملاحظات هامة إلى القصر » حول هذا القانون ،
مؤكدًا على أنه - أى القانون - « سوف يثير نشاطًا مضادًا من قبل
القوات البريطانية في منطقة القنال ، ستكون آثاره على النظام
الاجتماعى والإدارى والاقتصادى لمصر غير ممكن تقديرها » .

(٥) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية - ملف رقم ١٦٨٦٢
- البرقية رقم ١٣٠٤/القاهرة .

وأضاف :

« أن زميلي سفير الولايات المتحدة ، المدعو للقاء رئيس الديوان الملكي الجديد هذا الصباح سوف يتحدث بقوة في نفس الاتجاه » ... « وزميلي سفير فرنسا ينتوى اتخاذ موقف مشابه » (٦) ...

● وبعد أسبوع آخر ، كان الموقف قد تأزم أكثر ، فأرسل ستيفنسون الى وزارة الخارجية مذكرة سرية خاصة ومستعجلة ، يحيطها فيها بأن :

« الجنرال أرسكين مستعد الآن لتنفيذ بعض عمليات تطهير في التل الكبير وأبو صير ، التي نفذت بجوارها سلسلة من الكمائن المخططة بعناية » .. « وبالرغم من رغبتنا في أن تبقى الامور هادئة بقدر الامكان ، فاننى اوافق على أن هذه العمليات مبررة ، وأن الجيش أبدى تحملا عظيما خلال الشهر الاخير ، بعدم قيامه بعمل قبل ذلك » ...

و « علاوة على ما تقدم ، فان السلطات المحلية المصرية أعطيت فرصة كافية لترتيب امورها ، لكنها فشلت في الاستجابة للطلب الذى قدم اليها (٧) ... » .

وإذا كانت البرقية الاخيرة تعكس تعقد الازمة في مصر ، وتحولها

(٦) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢
— البرقية رقم ١٨ / القاهرة

(٧) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٥٩
— البرقية رقم ٥٣ / القاهرة .

من أزمة سياسية الى أزمة سياسية عسكرية ، بظهور تأثير تنفيذ التوجهات السياسية السابق الاشارة اليها ، وظهور حركة المقاومة المسلحة المصرية فى منطقة القنال ، فان البرقية التالية تعكس آثار ذلك كله داخل أجهزة الدولة البريطانية ..

● البرقية بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٢ ، وفيها يناقش السفير المقترحات المطروحة من قبل قيادة القوات البريطانية فى فايد (والمعروضة على مجلس الوزراء البريطانى) . وهى تعكس أى صعوبة حقيقية كانت تواجهها هذه الاجهزة مجتمعة ، والى أى حد تفاوتت تقديراتها للموقف فى مصر .

يقول السير رالف ستيفنسون :

« يبدو لى من المهم التمييز بين أمرين :

(١) الاجراءات التى يمكن فرضها فى المدى القصير بمقتضى الصلاحيات المعطاة فعلا فى برقية C.O.S. (الشرق الاوسط) رقم ٦٢٦ ، او تلك الاجراءات الاضافية المذكورة فى برقية C.C.L. رقم ٥٨٤ ، او تلك المذكورة فى برقيتى رقم ١٢٤٠ التى لم يوافق عليها مجلس الوزراء بعد ..

(ب) وبين فرض حكومة عسكرية كاملة (فى منطقة القنال) .
« وأن اوافق على ما جاء فى برقية وزارة الدفاع فيما يتصل
بـ ١ . ولا أرى ضرورة للحكومة العسكرية .. » .

ثم مضى السفير يوضح مبررات موقفه :

« قد يقال لتأكيد هذا الراى (المتمسك بضرورة فرض حكومة عسكرية كاملة) ، أن الحكومة العسكرية ستكشف افلاس الحكومة المصرية أمام المصريين ، مما يؤدى الى سقوطها ..

(م ٣ — حريق القاهرة)

» وفي المقابل يمكن القول :

» ١ — ان هذه الحكومة (المصرية) تعرف انها لن تبقى في الحكم الى الابد . وهم تقريبا أيضا لا يمانعون في ترك السلطة في اللحظة التي يمكن ان يصل فيها الشعور المعادى لبريطانيا الى ذروته ...

» ٢ — انها حكومة ديماجوجية غير مسئولة وعصبجية ، تحت ملك مقامر ، وهم لذلك مهينون للذهاب الى أكثر مما هو متوقع من حكومة مسئولة تسير على نهج الغرب » .

واستخلص ستيفنسون من ذلك :

» ان الانسان يستطيع ، على هذا الاساس ، ان يعتقد انهم سوف يدفعون الازمة الى ذروتها ، حتى لو أدت الى فوضى ، والى اقالتهم من الحكم في القاهرة » .

ثم أخذ يناقش بعض الامور ذات الطبيعة العملية التي ستترتب على الاجراءات المقترحة :

» وفي هذه الظروف يبدو لي ان الموظفين (المصريين) المحليين في منطقة القتال ربما يكونون اقل تعاونا بكثير عما توصى به مسودة البرقية . فهم سيدركون ان مستقبلهم الوظيفي ، وربما ارواحهم على كف عفريت . وكلما ارغمناهم على الخضوع ، وكلما كانت التعليمات القادمة من القاهرة والارهاب الذي سيمارسه عليهم مواطنوهم ، كلما كان ذلك مؤثرا في اضعاف موقفهم . انه لمن الحكمة ، على هذا الاساس ، ان نتوقع أسوأ الظروف ، أى أنهم ان لم يكونوا تحت التهديد المادى المباشر ، فانهم ككل سيرفضون بالمرّة تقديم أى معونة لنا ، وسيرفضون ممارسة أى مسئولية ادارية عند اعلان الحكومة العسكرية الكاملة . اننى أستطيع ان اكون أكثر تفاؤلا في حالة تنفيذ الفرض ٢ — ١ .

وبما اننى لا اوافق على المسودة كما هى ، فاننى يمكن أن اوافق
لو أن هذه الافكار وضعت فى برقيتين ، احدهما تعالج سياستنا
على اساس الافتراض ٢ - ١ ، واخرى ترد على التساؤلات
التي اورنتها وزارة الحرب الخاصة بـ ٢ - ب ، والتي
وضعت للملاحظة فى برقيتى العاجلة التالية (٨) ... » .

● فى نفس اليوم - ١٣ يناير ١٩٥٢ - كان على السفير البريطانى
فى القاهرة أن يخوض جدلا آخر مع وزارة الخارجية حول الاجراءات
التي تعد لمواجهة تصاعد الموقف فى مصر ..

كانت المسألة المطروحة بالحاح هى مسألة فرض الحكومة العسكرية
الكاملة (البريطانية) على منطقة القنال للسيطرة على الموقف . وكانت
البرقيات تروح وتجيء حول تفاصيل الاجراءات فى حالة اللجوء الى ذلك
الحل . وفى هذه البرقية ، ويعد أن يناقش السفير بعض الاجراءات ،
يحذر حكومته :

« .. وبخصوص ١١ هـ ، بالرغم من أن عملية انتقامية
حادة ضد المصالح البريطانية فى الدلتا محتملة دائما ، فانها
مجازفة يجب أن تكون متوقعة . ان اخطارا مادية حقيقية على
الارواح فى الدلتا سوف تتبع اجراء فرض الحكومة العسكرية
الكاملة فى القنال ، لكن اجراءات نوقشت ، لم تناول ذلك ،
ستجعلها بالضرورة متضمنة مخاطرة كبرى » ..

ويقول فى مقطع آخر من البرقية ذاتها :

« فقرة ٤ و ١١ (و - ز وو - ١) يبدو لى أنها تنطبق
فقط على وضع يكون فيه الاجراء من جانبنا قد أدى الى انعدام

(٨) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية - ملف رقم ٩٦٨٥٩
- البرقية رقم ٦٦ / القاهرة .

أى تعاون من الجانب المصرى ، وعندما نكون نحن
المحاكمات قد أصبحنا نمسك بسلطة السيادة . وفى
الن تكون هناك حاجة لأعداد أكبر من قوات البوليس ؟

● وفى ١٦ يناير ، أوبرق السفير لوزارته ، يحيطها
مجلس الوزراء المصرى اجتمع يوم ١٣ يناير واتخذ جملة من
لتخفيف الأوضاع الصعبة فى منطقة القنال ، واستعرض السفير
وفقا لما نشر بالصحف . وكانت تتضمن : اعطاء قروض لا
اعفاء الطلاب من الرسوم — عمل بطاقات تموين — تحديد
بالنسبة للمواد الغذائية الاساسية — عمل بطاقات شخصية
عودة العمال الذين تركوا العمل فى معسكرات القوات البرية
بلدانهم .. وأن مجلس الوزراء المصرى أعلن أن : « الاجراء
سوف تتخذ فوراً لاجتثاث نشاطات التنظيم المعروف باسم (
الحرية) من جميع الاقاليم المصرية ، وكذلك نشاطات النوادي
على هذا التنظيم » (١٠) .. وعن التنظيم الاخير ، بنورد فيها ب
خصصها السفير للحديث عنه ، تبين دلالة القرار ، وأهميه
بالنسبة لبريطانيا ..

● وإذا كانت البرقية السابقة قد اكتفت باستعراض
نقط للابلاغ السريع ، فان برقية لحقتها فى اليوم نفسه تضمنت
السفير ، واقتراحاته بالاجراءات التى يجب اتخاذها لمواجهة
الحكومة المصرية ..

(٩) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم
— البرقية رقم ٦٧ / القاهرة .

(١٠) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم
— البرقية رقم ٨٢ / القاهرة .

قال السفير البريطاني في برقيته الثانية ليوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٢ ،
« ذات الطبيعة السرية الخاصة » :

« حول الاجراءات التي اتخذتها الوزارة المصرية ، الخاصة
« بتخفيف الوضع في منطقة القتال » ، فان الاجراء الاكثر اثارة
للمشاكل بالنسبة لنا في القتال هو قرار اقامة نظام بطاقات تحقيق
الشخصية ، الذي ربما يعطى البوليس المصرى فرصا اوسع
لاضطهاد غير المصريين الذى يعملون معنا . . . » .

وأضاف أنه :

« أعلن أيضا أن اجتماع الهيئة البرلمانية الوفدية ، الذى
ترأسه رئيس الوزراء ، قد خصص ٢٥ ألف جنيه لصالح
النضال المصرى ضدنا في منطقة القتال (وطبقا لمصادر غير
مؤكدة ، فان المال سيأتى من مصادر حكومية) . . . » .

ونبه الى أنه :

« لا شك في أن ضربة التل الكبير قد صدمت الراى العام
هنا ، وجددت الشكوك حول فعالية سياسة الحكومة ، بالرغم
من المظاهرة الضخمة التى قام بها الطلاب في القاهرة أمس بمناسبة
تشجيع أحد الضحايا . ومن ثم فانها ربما تكون مناسبة ملائمة
لزيادة الضغط في منطقة القتال . . . » .

ولفت النظر الى أنه :

« لابد انكم ناقشتم بلا شك ما اذا كان من الممكن اعتبار
الهجوم الذى قامت به عصابة منظمة من ١٠٠ مصرى في التل
الكبير ، تلتها محاولة اقتحام طريقنا بواسطة ٣٠-٤٠ من البوليس
الاحتياطى المصرى (التى كشفها التقاط الاشارات المصرية

رقم ١١٦ و ١٢١) ، تشكل جزءا من « الحادث الكبير » الذى ورد فى برقية قيادة الشرق الاوسط — ٦٢٦ ، والذى يرتب فرض رقابة مشددة على الحركة . ان ذلك الحادث الذى قام به البوليس الاحتياطى المصرى يقدم سببا عسكريا لفرض المراقبة (على كوبرى العباسية .. ؟) بفرض منع اى تكرار لذلك ... » .

ووصل الى اقتراح محدد :

« فاذا اتخذت هذه الاجراءات على الفور ، فان ذلك سيكون له تأثير مفيد هنا . خاصة اذا منعت الرقابة المشددة الوزراء المصريين من زيارة منطقة القتال . فلقد استثمرت الحكومة المصرية الزيارات الاخيرة التى قام بها وزراء الصحة العامة والشئون الاجتماعية (وخصوصا الاخير) لصالحها الخاص . ان الاثر المضاد ربما يحدث بمنع الوزراء من الوصول الى قتال السويس ، لانه سوف يكون دليلا واضحا على افلاس سياسة الحكومة (١١) ... » .

وتوضح برقية جوابية بعد ذلك ، أن السفير اقترح فى برقية تالية الكتابة الى الملك نفسه (فاروق) حول الوضع المتدهور ، وحول التبريرات لعملية التل الكبير ، لتنسيق الموقف بين الملك وبين بريطانيا فى مواجهة حكومة الوفد والحركة الوطنية المصرية ، وهو ما كان يحدث باستمرار كما ستكشف الكثير من الوثائق ..

(١١) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٥٩ — البرقية رقم ٨٣ / القاهرة .

● ردت وزارة الخارجية البريطانية على برقية سفيرها بالبرقية الشفوية رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ بهذه الكلمات « المغلقة » :

« اذا كنت تعتقد أنها ستكون لها تأثير مناسب على الملك ، فأننى أوافق على أساس ما كتبته كما هو مقترح فى الفقرة ٣ من البرقية المشار إليها . قبل الكتابة ، فانك بلا شك ستأخذ بعين الاعتبار نتائج الاستفهام المذكور فى الفقرة ٢ . فقرتك رقم ٤ ، أنا موافق (١٢) . . . »

وتتشعب المعارك التى تواجهها الامبراطورية فى مصر ، وتتعدد جبهاتها . . .

● وهكذا يرسل السفير برقيته التالية يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ الى وزارة الخارجية ، لينقل اليها أنباء جبهة جديدة ، يقول فيها :

« فى مذكرة تلقيناها هذا المساء ، قال وزير الخارجية (المصرى) بأن الحكومة المصرية تعرف بدون شك ، أن البريطانيين يحتجزون فى معسكراتهم عددا من « الوطنيين المصريين » الذين هم فى غالبيتهم أعضاء فى حركة المقاومة » ، الذين أسروا فى مجرى الاشتباكات مع القوات البريطانية او بصورة فردية . وعلمت السلطات المصرية أيضا أن بعض هؤلاء الوطنيين قد تعرضوا

(١٢) مجموعة وزئائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٥٩ — البرقية رقم ١٢٧ / الخارجية — لندن .

**للتعذيب والضرب بصورة لا تحدث الا في معسكرات الاعتقال
النازية . وأن السلطات العسكرية البريطانية قامت باعدام
بعضهم بعد اعتقالهم . وأنه بينما تقوم الحكومة المصرية بتجميع
كل المعلومات ، فانها تحتج بشدة ضد هذه الاعمال الوحشية
وغير الانسانية .**

« واستمرت المذكرة : أن هذه الاعمال البربرية هي مخالفة صريحة
للاتفاقيات الدولية . ثم تشير ببعض الاطالة الى نصوص معاهدة جنيف
لعام ١٩٤٩ حول تحديد معاملة أسرى الحرب ، وتحاول أن تظهر أن
المعاهدة تنطبق على الوضع الراهن في منطقة القتال ، خالطة بين مقاومة
عسكرية حقيقية و « حركة مقاومة منظمة » . لتقول : ان أعضاء
هذه الحركة ، الذين وقعوا في أيدي « أعدائهم » ، أو بكلمات أخرى ،
القوات البريطانية في منطقة القتال « يجب أن يعتبروا — على هذا
الاساس — أسرى حرب ، ويعاملوا معاملة انسانية .

« واستخلصت المذكرة أن الاعدام بدون محاكمة والتعذيب لبعض
الوطنيين من أفراد حركة المقاومة يعنى أن السلطات العسكرية البريطانية
تجاهلت معاهدة جنيف والمبادئ الاولى للمواثيق الانسانية ، وتلفت
الانتباه الى حقيقة أنه دائما وفي كل مكان ، فان الاعمال الآتية ،
ضد الأسرى والجرحى ، محظورة : القتل بجميع صوره . التمثيل
بالجثث . المعاملة القاسية . التعذيب . الاكراه البدنى . المعاملة
المذلة . التقليل من الشأن أو الدرجة أو الرتبة . تنفيذ أحكام الاعدام
بدون محاكمة مسبقة (١٣) ... » .

(١٣) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٠
— البرقية رقم ١١٤ / القاهرة .

ويتضح أن الجبهة الجديدة التي فتحت أمام السلطات البريطانية لم تكن بالأمر السهل . اذ نتبين أن مجموعة من الوثائق قد أخذت. تروح وتجيء حول الموضوع ، تكشف مأزق بريطانيا . وفي ٢٢ يناير يضطر السير توماس راب (المسئول الكبير في القيادة في فايد) الى الابراق شفريا ببرقية « ذات طبيعة سرية خاصة » يعرض على وزارة الخارجية اقتراحا سوريا يعكس تورط السلطات العسكرية البريطانية ، ويشي بخشيتها من فضيحة دالة ...

يقول السير توماس راب :

« اذا كنت ترى أنه سوف يكون ذا قيمة ، في مواجهه الاتهامات الفظيعة ، التي تضمنتها المذكرة المصرية التي لخصتها برقيتك رقم ١١٤ الى وزارة الخارجية ، فان السلطات العسكرية هنا يمكن ان تعد للسماح لمثل مهديد ، وليكن ممثلا للصليب الاحمر ، بزيارة معسكر الاعتقال . ان مثل تلك الزيارة سوف تعتمد على العموم على احتمال العثور على مثل مهديد بشكل كاف ، وشجاع ، لكي يسجل باخلاص ما رآه . وليس ممكنا بالنسبة لنا هنا أن نجزم اذا كان مثل هذا الشخص يمكن العثور عليه ، والى أي حد سوف يحمل تقريره المصريين على الاقتناع . على أننا نظن أنه يجدر اخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار لديكم ... (١٤) » .

أما آخر برقية سنوردها للمسئول السياسى البريطانى ، فهي البرقية « ذات الطبيعة السرية الخاصة » التي أرسلها الى وزارة الخارجية

(١٤) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٣١ — البرقية رقم ٦٨ / المكتب البريطانى للشرق الاوسط — فايد .

يوم ٢٤ يناير ١٩٥٢ ، والتي تتحدث عن جبهة ثالثة أو رابعة كان يدور عليها الصراع ...

● يتناول السير رالف ستيفنسون في هذه البرقية مجال الحرب الاقتصادية ... يقول :

« الإجراءات (الاقتصادية) التي تم اتخاذها بالفعل منذ إلغاء المعاهدة (١٥ أكتوبر ١٩٥١ - عندما تم التصديق على مرسوم الإلغاء) ، والتي من شأنها أن تؤثر على نقص نشاطاتنا التجارية ، سواء مباشرة أو غير مباشرة ، هي : طرد الموظفين البريطانيين والخبراء الملحقين بسكك حديد الحكومة ، ومصر للطيران ، وفي العديد من الوزارات . وقد أعلنت مقاطعة البضائع الانجليزية ، إلا أنها لم تطبق تطبيقا واسعا ... » .

وأضاف :

« اعتقد أنه لولا مشترياتنا من القطن المصرى ، واتفاقية أرصدة الاسترليني ، لكانت الحكومة (المصرية) قد ذهبت في تطبيق عقوبات اقتصادية الى مدى أكثر مما تم حتى الآن . ان وزير المالية ، على كل حال ، على وعى تام بأننا نستطيع ان ننتقم ، وان نسبب متاعب لا حد لها للاقتصاد المصرى ، ومن ثم فإنه نجح في لجم زملائه عن أخذ المزيد من الإجراءات الحادة ضدنا ... » .

ثم قال :

« انه يبقى مفتوحا أمامهم على أى حال رفض تجديد تأشيرات المقيمين على نطاق واسع . وهذه يمكن أن تكون خطوة أولى . لكن ، حسب تصورهم الراهن ، فربما تتخذ الحكومة خطوات

أوسع . أنهم يشعرون بالفعل أننا خيينا أملهم ، بعدم
الإفراج عن عشرة مليون جنيه بمقتضى اتفاقية الإسترليني . أنهم
يحتمل أن يقرروا مقاطعة البضائع البريطانية رسمياً ، وإغلاق
البنوك البريطانية وحصر أنشطة شركات التأمين ومكاتب
المراجعة البريطانية ... الخ . أن حدث ذلك فإن عددا كبيرا
من البريطانيين المشتغلين بالتجارة ربما يغادرون البلاد ... » .

ونبه وزارة الخارجية مرة أخرى الى أنه :

((سواء بـ أ أو ب من الفقرة ١ فى برقيتكم المشار
إليها ، فإن كلتا الحالتين سوف تعجلان بالأزمة وبالمزيد من العقوبات
الاقتصادية الخطيرة . مثل تلك الأزمة على أى حال ستبرز
فى أى وقت ، فى الوضع المتدهور باضطراب هنا . وسوف يكون
لها آثار أكثر خطورة من آثارها الاقتصادية أنظر (برقتى رقم ١٤٦) .
أنه سيكون من الخطأ ، بناء على ذلك أن تربط ربطا وثيقا بين
الإجراء الاقتصادى المحتمل ، وبين النقاط التى تذكرها ...)) .

ويختتم السفير برقيته بهذا الاستنتاج المترقب :

((أنه إن المستحيل تقريبا التكهّن بشأن أى اتجاه سيقدره
الوزراء الحالىون . بالرغم من أن تجريد البوليس الاحتياطى
فى الاسماعيلية من السلاح ، المزمع تنفيذه غدا - ٢٥ يناير
- يمكن أن يكون حالة اختبار . أن تقدير أن العقوبات
الاقتصادية من كلا الجانبين سوف يتعب مصر أكثر منا ،
ربما يجعلهم يظلون غير راغبين فى اللجوء الى هذا
السلاح (١٥) ...)) .

(١٥) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية - ملف رقم ٩٦٨٣١
- البرقية رقم ١٤٩ / القاهرة .

وقبل أن نغلق ملف الصراع السياسى ، الذى كانت تخوضه
الامبراطورية البريطانية مع الحركة الوطنية المصرية ، سنتوقف عند
علامتين مهمتين فى مجرى هذا الصراع ، لعلهما يذكران من نسى بالمبدأ
الاستعمارى الشهير « فرق تسد » ..

● يوم الجمعة ٤ يناير وقع حادث مؤسف فى السويس ،
ظهر كحركة فتنه طائفية بين المسلمين والاقباط . وأحرقت كنيسة
السويس بعد أن اعتدى على من فيها وما فيها . وقد حققت الحكومة
حينئذ فى الحادث . وقدم عبد الفتاح حسن تقريراً عن الموضوع ،
بعد أن زار السويس وحقق الأمر بنفسه . وبناء على ذلك قرر مجلس
الوزراء أن الحادث هو محاولة للوقعية بين عنصرى الامة المصرية ،
وأنه يستهدف شغل المصريين بمعارك فيما بينهم . وأن المستفيد
من ذلك هو المحتل البريطانى . وبناء عليه فقد اتخذ قراره المشار اليه
من قبل بالغاء تنظيم « اخوان الحرية » باعتباره تنظيماً عميلاً للمخابرات
البريطانية ، وانه كان الاداة التى نفذت حادث السويس ..

السفير البريطانى فى مصر اهتم جداً بالحادث . فأرسل يوم ٧ يناير
برقية « شفرية » « عاجلة » « خاصة » . ماذا حرص السفير
ستيفنسون على قوله لحكومته عن هذا الحادث ؟

— وصف الحادث على نحو بشع : قال أن الجموع دمرت وأحرقت
الكنيسة . وقتلت واحداً على الأقل من رعاتها . وفى تقرير آخر أن
اثنين آخرين قتل . « وأن أجسادهم قد قطعت بالأسنان الى قطع
صغيرة . ثم ألقى بها الى الشوارع وأحرقت .. » !!..

هكذا يقدم سعادة سفير دولة متحضرة كبرى صورة من صور
أفلام الرعب عن الحادث . وهو يعلم ، كما يقول فى برقيته ، أن لا شئ
نشر عن الحادث ، لان الحكومة المصرية رأت أن تحاصر الموضوع ،

ومن ثم فان معلوماته تلك ستكون المادة الوحيدة التى ستغذى أجهزة الاعلام البريطانية والغربية ...

— ثم ذكر أن المجلس الملى قد عقد اجتماعا طويلا ساخنا برئاسة البطريك لدراسة الغاء الاحتفال المعتاد بميلاد المسيح يوم ٧ يناير . وأن الاقباط الوفديين حاولوا تهدئة الموقف . وأن الحكومة قررت تخصيص ٥٠٠٠ جنيه لاعادة تعمير الكنيسة ، « الا أنه ليس واضحا ما اذا كان الاقباط سيقبلون المبلغ أم لا » ..

— ونبه الى أن الحكومة الوفدية وصحافتها ينسبون الحوادث الى « مؤامرة بريطانية » ، ويصورون الاجراءات التى اتخذها الاقباط بوصفها احتجاجا ضد اعتداء بريطانى ، والتأخى الاسلامى القبطى .

— ثم يقترح على وزارة الخارجية :

« فاذا سمحت الرقابة بنشر أى رسائل فى الخارج ، فانها سوف تكون فى الاتجاه الذى أشرنا اليه فى الفقرة ٤ أعلاه (أى كلام الحكومة الوفدية) . وعليه فأننى أقترح أن يقوم قسم الانباء بأوسع عملية نشر للحقائق الصحيحة (التى ذكرها هو فى وصف الحادث !) ، مع بذل جهود خاصة لتعميمها فى ايطاليا واليونان لان كلا البلدين لهما جاليات مسيحية كبيرة فى مصر » (١٦) ...

وهكذا ، لا يكتفى السفير البريطانى بالمساهمة الشخصية فى تأجيج الفتنة الطائفية (ونترك موضوع تدبير الحادث نفسه جانبا) ،

(١٦) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢
— البرقية رقم ٤٣ / القاهرة .

وانما يدعو حكومته لتحريض أهم مركزين عالميين للمسيحية (الفاتيكان في ايطاليا — والكنيسة الارثوذكسية في اليونان) ضد مصر ...

● اما البرقية الثانية ، فصادرة مبكرا في مجرى الصراع ، ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وهى مرسلة من وزارة الخارجية الى المكتب البريطانى للشرق الاوسط في فايد . تقول البرقية :

« البلاغات الصحفية الصادرة عن قيادة قوات الشرق الاوسط ، تكرر نسبة أعمال الارهاب والجرائم الاخرى الى « العرب » . سأكون شاكرا اذا طلبت من رئاسة الاركان أن تحل كلمة « مصرى » أو أى وصف مناسب آخر محل كلمة « عربى » ، حيث أنه من المهم أننا يجب أن نؤكد على التفريق بين الدول العربية الاخرى ، وبين مصر » (١٧) ...

هل نحتاج الى مزيد من الايضاح لغزى البرقية . واى اسلحة كانت تستخدمها الامبراطورية البريطانية في صراعها المرير للبقاء في مصر ... ؟

* * *

ونتوقف قليلا عند نشاط السفير البريطانى قبل يوم ٢٥ يناير ، حيث بدأت الاحداث التى تلقى تهنئة وزير الخارجية بشأنها ، لنرى ما تعكسه الوثائق الصادرة عن المؤسسة العسكرية البريطانية ، سواء في فايد (حيث مقر قيادة قوات الشرق الاوسط) أو في مركز وزارات الحرب في لندن .

(١٧) ا مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٠٢٢٣ — البرقية رقم ٩٦ / لندن ،

● في ٢ يناير ١٩٥٢ ، قدم المكتب البريطاني للشرق الاوسط — القسم السياسى احصاء موجزا للحوادث والخسائر التى وقعت للقوات البريطانية فى منطقة القنال ، بسبب النشاط الفدائى المصرى ...

يقول التقرير التمهيدى للاحصاء أن « فرع الشئون المدنية للقوات البريطانية قد أمدنا بالقائمة التالية للحوادث التى وقعت فى منطقة القنال منذ الغاء المعاهدة » ، « والتى ربما تكون ذات أهمية بالنسبة لكم » . وأن « الأرقام المحصلة هى الحد الأدنى » ، وأن « الأرقام المجموعة الآن هى للحالات التى ليس حولها شك » (١٨) ...

ثم يورد الاحصاء التالى :

العدد	طبيعة الحادث
١٥٤	— قنص
٤	— تخريب مبانى
٤١	— هجمات بالقنابل
١٨	— تخريب فى امدادات المياه
١١	— تخريب فى السكك الحديدية
٦	— سرقة أو تدمير مركبات
٨٦	— قطع كابلات
٥	— قطع أسلاك شائكة
١	— احراق
٢٧	— انتزاع أسلحة
٨	— هجمات على الجنود
١٨	— قتلى
١٢	— جرحى

(١٨) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٥٩
— البرقية رقم ٢٦ / ١٠١٦ أ . ج .

هذا النشاط الفدائي المصرى الذى تنامى بشكل سريع جدا .
فى مناخ وطنى عام ، أصبح يؤرق القيادة العسكرية البريطانية بصورة
خاصة . ومن هنا بدأت الاجتماعات على أعلى المستويات فى المجلس
العسكرى البريطانى ، ولهيئة رئاسة أركان الحرب ، واللجان المتخصصة
وتمتلىء دار الوثائق البريطانية بالملفات التى يشغلها هذا النشاط
المكثف ، والبادى التوتر والعصبية ، والذى موضوعه : الموقف فى منطقـ
القنال بمصر .

ومن بين هذا الركام من الملفات والوثائق ، سنكتفى بإيراد « عينات
من الوثائق العسكرية التى توضح — بدون أى تعليق — حقيقة وضـ
بريطانيا العظمى وجيوشها الامبراطورية فى مصر . .

● فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ . وبعد أخذ ورد طويل حوا
أكثر الاجراءات فعالية فى مواجهة الاعمال الفدائية المصرية ، تضع قوات
الشرق الاوسط فى مصر خططا ، تصبح موضع لهفة قيادة بريطانيـ
العسكرية كلها . هكذا يقول الجنرال روبرتسون ، فى برقيته الصادر
عن وزارة الدفاع الى قيادة قوات الشرق الاوسط :

**« هيئة أركان الحرب متلهفة لمعرفة التفاصيل عن خططك
لاحكام السيطرة على الحركة . برجاء ارسالها بسرع
بقدر الامكان » (١٩) . . .**

● فى أثناء ذلك ، كان موضوع فرض حكومة عسكرية كاملا
فى منطقة القنال يشغل بال العسكريين البريطانيين ، ويحاولون اخراج

(١٩) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٦٨٦٢
— البرقية رقم ٢٧١ DEF / وزارة الدفاع لندن .

الى حيز التنفيذ لينتهوا من متاعب الفدائيين المصريين ، بينما كان السياسيون ، كما هو واضح من ملاحظات السفير كلما جاء ذكر موضوع الحكومة العسكرية ، أكثر حذرا من مغبة هذا الاجراء ...

لكن ذلك لم يمنع أن مجموعة من اللجان المتخصصة في المسائل المتعلقة بالموضوع قد تم تشكيلها . كما تم تشكيل لجنة للتنسيق بين هذه اللجان . وكلفت سكرتارية المجلس العسكري بوزارة الدفاع بترتيب اجتماعات اللجنة . وأعدت تقارير لتكون أمامها عند اجتماعها ..

وهكذا ، في يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، كانت سكرتارية المجلس العسكري قد أعدت لاجتماع اللجنة . وأعدت وزارة الحرب ورقة عمل للاجتماع تحت عنوان « استعراض للوضع الراهن » ليكون تحت نظر « لجنة التنسيق بين الاقسام الخاصة بالاعداد لحكومة عسكرية في قتال السويس بمصر » ... !

كان جدول اعمال هذا الاجتماع يتضمن ثلاثة موضوعات :

١ — استعراض مسألة اقامة حكومة عسكرية في منطقة القتال (من عدمه ...) .

٢ — اقرار ماهية الاجراءات الادارية اللازمة لاقامة مثل تلك الحكومة .

٣ — التوصية بشأن اى اجراءات يجب ان تتخذ على الفور ، بما في ذلك تلك التي ربما تستتبع انفاق الاعتمادات العامة .

وعكست ورقة العمل المشاكل الرئيسية التي تعترض السلطات البريطانية ، وهي :

١ — هل سيبقى الموظفون المصريون في مراكزهم ، أم سيتركونها .
وماذا سيترتب على كل من الاحتمالين ؟

٢ — الامدادات من الاغذية لمنطقة القتال ، هل ستستمر ،
أم ستمنع ؟

٣ — ما الذى سيكون عليه وضع سكان المنطقة (٣٦٠ ألف
مصرى + ٤٠ ألف غير مصريين) ؟

وسجلت هذه الورقة ملاحظات السفير البريطانى فى القاهرة ،
وقائد قوات الشرق الاوسط ، لتكون أمام اللجنة وهى تتخذ القرارات .
وتلخصت الملاحظات فى الآتى :

(ا) فى كل الحالات ، فان الموظفين المصريين سوف يهجرون
مواقعهم (اتفق فى ذلك السفير والقائد العسكرى) .

(ب) السفير قال ان الحكومة المصرية لن توقف امدادات الطعام
من الدلتا . بينما عرض قائد القوات « انهم ان
فعلوا ، فيمكن الضغط على الحكومة المصرية بقطع الامدادات
من الدلتا عن الجيش المصرى ، وحوالى ٢٢٠ ألف مواطن
مصرى فى سيناء » ...

(ج) السفير والقائد نصحا بالاعداد للامداد بالاغذية ، فى حالة
رفض الحكومة المصرية « اطعام مواطنيها » .

(د) السفير والقائد قالا انهما ليسا مع ان يكون المخزون
الاحتياطى فى مصر . واقترح السفير ان يكون فى المملكة
المتحدة أو أى مكان آخر يمكن منه الشحن السريع الى
منطقة القتال اذا اقتضى الامر .

(هـ) القائد قال انه سواء بسبب المسائل الادارية او للاعتبارات
الأمنية ، فان كثيرين من السكان سوف يفادرون
المنطقة (٢٠) . . .

واذا كانت الوثائق العسكرية السابقة توضح حجم الأزمة التي كانت
تواجهها القوات البريطانية في مصر . . فان الوثائق العسكرية الثلاثة
التالية تبين التصاعد الخطير في هذه الأزمة .

● ففى يوم ٢٣ يناير ١٩٥٢ ، وجهت قيادة الشرق الأوسط برقية
« عملياتية عاجلة » الى وزارة الدفاع في لندن ، تقول البرقية :

« ١ — ان الجنرال ارسكين تلقى رسالة من محافظ
بورسعيد تفيد بأنه اذا لم نوقف عملياتنا لتطهير الاسماعيلية ،
فان اجراءات عنيفة سوف تتخذ ضدنا . وقد علمنا ان الرسالة
في الاصل صادرة عن رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

٢ — رسالة اخرى سلمت للجنرال ارسكين بواسطة
ضابط الاتصال المصرى ، من وزير الداخلية ، كانت في ذات
الاتجاه .

٣ — المذكور اعلاه قد يعنى ان السلطات المصرية تتجه
لأن تأمر البوليس المدنى في الاسماعيلية بالتدخل ضدنا ،
او ربما تقدم القوات المصرية على اعمال عدائية .

٤ — اوضح السفير في برقيته رقم ٧١ بتاريخ ٢٢ يناير

(٢٠) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية ملف رقم ٩٦٨٦٢
— الوثيقة رقم 1 (52) M.G.E. / P. / سكرتارية المجلس العسكرى .

سنة ١٩٥٢ ، الموجهة الى الجنرال أرسكين ، والمكررة الى وزارة الخارجية ، ان الحكومة المصرية ربما كانت تدبر أعمالا انتقامية ضد المدنيين البريطانيين في القاهرة .

٥ - نحن نشعر ان هناك احتمالا بعيدا ان التدبير ضد قواتنا ربما يتخذ شكل هجوم جوى بدون انذار بواسطة القوات الجوية المصرية . في حالة حدوث هذا الهجوم - غير المتوقع - فانه سوف يكون أساسيا تلافى ذلك بمهاجمة الطيران المصرى في قواعده .

٦ - سوف نكون شاكرين في حالة التأكيد العاجل بالموافقة على اقتراحاتنا بالتصرف بالرد وفق الفقرة رقم ٥ التى اشرنا اليها اعلاه عندما تقتضى الضرورة (٢١) » . . .

● فى نفس اليوم ، ردت وزارة الدفاع - رئاسة هيئة الاركان ، بالبرقية الجوابية التالية ، التى بدورها عكست تعقيدات الوضع . قالت :
(نحن نوافق على ان هناك احتمالا بعيدا لهجوم جوى مصرى بدون انذار على منطقة القتال . فاذا كان الهجوم منظما ، كمواجهة لبعض المحاولات الفردية التى يقوم بها بعض المتعصبين المضللين ، فاننا نوافق على ان العمل المضاد الفعال الوحيد هو تدمير الطيران المصرى في قواعده .

٢ - مثل ذلك العمل المضاد ، ربما - على أى حال - تكون له مضاعفات خطيرة جدا ، بما فى ذلك أعمال انتقامية ضد المدنيين فى الدلتا . وفى حين نعطيك الصلاحية لكى تتخذ

(٢١) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية - ملف رقم ٩٦٨٣١
- الوثيقة رقم 613 / CCL قيادة قوات الشرق الاوسط .

ما هو مناسب لمواجهة هجوم جوى منظم ، فان عملك يجب ان يكون محدودا فى الضرورى للحيلولة دون قيام السلاح الجوى المصرى بعمل آخر ، كما انه عليك ان تمنع حدوث اضرار للمدنيين او الممتلكات .

٣ - اتنا نتوقع ان العمل المضاد الذى تخطط له سوف ينحصر فى هجوم ارضى بالبنادق والمدافع او الصواريخ ، بفرض تدمير الطيران المصرى .

٤ - نحن نقدر على اى حال ان العمل المصرى المعطى فى برقيتك - فقرة ٤ هو الاكثر احتمالا ، ونحن على ذلك نرى ان تعتبر ان عمليات FLAIL و RODEO هى فى مجال التنفيذ الاقصر مدى .

٥ - اذا قام السلاح المصرى بالهجوم فعليك ان تبلغنا برسالة برقية مباشرة (بدون شفرة) (٢٢) . . . » .

● وفى ذات يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢ ، اجتمعت هيئة اركان حرب الامبراطورية ، واتخذت « اجراءات للمحافظة على وضعنا فى مصر » ، ارسلت بها برقية عاجلة الى قيادة قوات الشرق الاوسط . . قالت فيها :

« ان اللجنة ، آخذة فى الاعتبار برقية x الصادرة عن اللجنة البريطانية لتنسيق الدفاع (عن الشرق الاوسط) ، التى ابلغت عن تهديدات باجراءات عنيفة من قبل المصريين ما لم تتوقف العمليات البريطانية لتطهير الاسماعيلية على الفور . .

(٢٢) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية - ملف رقم ٩٦٨٣١ - البقية رقم ٦٣٥ (me) / COs / وزارة الدفاع - لندن .

ومن خلال المناقشة ، وضعت النقاط التالية :
(أ) العمل المضاد الفعال الفوري هو تدمير السلاح الجوى
المصرى فى قواعدده .

(ب) العمل المضاد ضد سلاح الجو المصرى من المحتمل
ان تكون له مضاعفات خطيرة فى مصر وأماكن أخرى ، وربما يؤدى
الى أعمال انتقامية ضد المدنيين البريطانيين فى الدلتا .

(ج) العمل المضاد من جانبنا سوف يبرر اذا كانت منطقة
القتال تعرضت لهجوم منظم بواسطة القوات الجوية المصرية .
لكنه سيفقد مبرره اذا قام بعض المصلين بأعمال متعصبة
فردية .

(د) اذا قمنا نحن بعمل انتقامى جوى ، فى مواجهة
هجوم منظم من جانب القوات الجوية المصرية فان ذلك العمل
سيكون محصورا فى هجوم أرضى بالبنادق والمدافع
أو الصواريخ ولا يشتمل على القصف .

(و) انه من المحتمل ان يتخذ العمل المصرى شكل الاعمال
الانتقامية ضد المدنيين البريطانيين على الصورة التى جاءت ببرقية
السفير الى وزارة الخارجية (البرقية رقم ٧١ بتاريخ ٢٢ يناير) .

وخلصت اللجنة على ذلك ، بأن هيئة رئاسة الاركان ستأخذ
بعين الاعتبار وضع عمليتى RODEO ، FLAIL فى مجال
التنفيذ فى المدى الأقصر » .

(ز) اذا وقع هجوم بواسطة القوات الجوية المصرية ،
فان المعلومات سوف تبقر الى اللجنة مباشرة (بدون
شفرة) (٢٣) (.....) .

* * *

(٢٣) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢
— برقية رقم (52) C.O.S.

وقبل أن نختتم استعراض الوثائق البريطانية السياسية والعسكرية ،
لنتوقف عند يوم ٢٤ يناير ١٩٥٢ وما تلاه من أحداث ، لا بأس من ايراد
وثيقة طريفة ، تقول الكثير ..

● هذه الوثيقة عبارة عن برقية مرسلة من وزير الدولة
للمستعمرات ، الى السير ب . ميتشيل الموجود في كينيا . وتحمل
خاتم « سرى » و « شخصى » وهى ربما البرقية الوحيدة التى صادفتها
تحمل كلمة « شخصى » . تقول البرقية :

« الآتى من لويـد Lloyd :

« قائد قوات الشرق الاوسط سأل عما اذا كان O'RORKE
جاهز لزيارة منطقة القتال لمدة اسبوع او عشرة ايام ، لكى ينصح
بالطرق والوسائل للتعامل مع الوضع الناتج عن فشل البوليس
المصرى فى السيطرة على الارهاب . او مد السلطات البريطانية
بقسم مخابرات خاص عادى . هذا يمكن ان يتضمن وضع خطط
لانشاء قسم خاص بريطانى مستقل . اننا نأمل كثيرا ان توافق
على ارسال اشخاص محددين لهذه المهمة ، اذا كان هو
راغب فى تأديتها . فاذا كان كذلك ، فان روبرتسون سيكون ممثنا
اذا هو وصل قتال السويس بسرعة بقدر الامكان بعد يوم
الأحد ٦ يناير . السلطات العسكرية سوف تتخذ الاستعدادات
لـلنقل الجوى (٢٤) ... » .

من كلمات البرقية يتضح أن الشخص المطلوب هو من الكفاءات
النادرة ، المتخصصة فى « مقاومة الارهاب » وأيضا فى تخطيط تنظيم

(٢٤) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢
— برقية رقم ٩١٩ / وزير الدولة للمستعمرات — لندن .

وأعمال أجهزة المخابرات . كما يتضح مدى التهافت الذى تبديه الدولة كلها حيث تذكر البرقية أسماء « لويد » (الذى أصبح وزيرا للخارجية) ، وروبرتسون قائد القوات البرية للإمبراطورية ، فضلا عن ارسكين قائد قوات الشرق الاوسط ، ووزير الدولة لشئون المستعمرات الذى رتب الاتصال . كما نتبين من البرقية مدى اللهفة على طلب مساعدة هذا الخبير الخطير ، فهو مطلوب بأسرع وقت (ان كان يرغب !) ، وتحت تصرفه طائرة خاصة .. !

* * *

هل تكفى هذه الوثائق — وهى قطرة من بحر — لتوضيح معنى تهنئة وزير خارجية الإمبراطورية لسفيرها فى القاهرة بناء على الاسباب التى ذكرت فى نصها ... ؟

على أية حال . مرة ثالثة ، لن نستعجل . فان تحليل طبيعة وظروفه ونتائج أحداث « الايام القليلة » من ذلك الاسبوع الاخير من يناير سنة ١٩٥٢ ، ستقدم الاجابة ...

* * *

ونمضى نحو دراسة اول أحداث تلك الايام : عملية تجريد البوليس الاحتياطى المصرى فى الاسماعيلية من السلاح ...

الفصل الثاني

عملية الإسماعيلية

٢٥ يناير ١٩٥٢

قبل المضي في دراسة أول الحداثين اللذين وقعوا في الايام الاخيرة من شهر يناير عام ١٩٥٢ ، وهو حادث الاسماعيلية ، هناك ملاحظة نرى أهمية لاثباتها . ذلك أن جميع الافعال البريطانية التي ذكرها في الفصل السابق ، من خلال الوثائق البريطانية ، كانت **ردود أفعال** ..

فطوال الفترة من أوائل عام ١٩٥١ حتى ٢٤ يناير عام ١٩٥٢ ، كان الفعل مصرياً : قطع المفاوضات ، الفناء المعاهدة ، نمو وتعاضم المد الوطني ، تصاعد حركة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال ، وتجريم التعامل معها ، الاتجاه لقطع العلاقات الاقتصادية ، بل والسياسية ، مع بريطانيا .. كل ذلك كان من جانب مصر . وكانت مراسلات السفارة البريطانية وقيادة القوات البريطانية ، والردود عليها ، وما تتضمنه من إجراءات ، هي **لواجهة الأفعال المصرية بأفعال مضادة** ..

حتى العمليات ذات الطابع العسكري ، المخططة والمنفذة بعد اعداد مسبق ، مثل عمليات التطهير ، والسيطرة على الحركة ، والاتجاه لاقامة حكم عسكري كامل في منطقة القنال .. كانت **ردود أفعال للتعامل مع الأفعال المصرية** ..

وينطبق الشيء نفسه على أخطر ثلاث عمليات أشير اليها في الوثائق المذكورة سابقاً ، وهي عملية الرد على هجوم جوي مصري محتمل وعملية FLAIL ، وعملية RODEO ، فقد كانت أيضاً **مشروطة بحدوث أعمال مصرية** ..

أما « عملية الاسماعيلية » فتختلف تماما . فهي **فعل بريطاني** ، منظم ، ومتكامل . خطط له على مدى طويل ، ورتب اخراجه ، ودرست نتائجه واحتمالاته ، وتم تنفيذه بناء على كل ذلك . وهذا فارق جوهري بين عملية الاسماعيلية ، وبين العمليات الثلاث المذكورة في الفقرة السابقة ، اذ لم تتخذ تلك العمليات مداها في التنفيذ ، لأنها في الواقع كانت خططا احتياطية ، لمواجهة احتمالات . بينما كانت عملية الاسماعيلية خطة اصلية ، موضوعة للتنفيذ الفعلي ، ولتحقيق أهداف محددة ، مطلوب تحقيقها ، بغض النظر عن تصرفات الجانب الآخر . . الجانب المصري .

فكيف تمت عملية نزع سلاح البوليس المصري في الاسماعيلية ، يوم ٢٥ يناير عام ١٩٥٢ ؟

يوم ٢٢ يناير ١٩٥٢ ، الساعة ١١هـ ، بعث السير توماس راب ، المسئول الكبير في المكتب البريطاني للشرق الاوسط بفايد ، ببرقية الى وزارة الخارجية ، يبلغها أن :

« عملية التطهير (في الاسماعيلية) قد تمت ، بدون حوادث ، الساعة ١٢ر٣٠ يوم ٢١ يناير » وأن « الاسلحة التي تم العثور عليها في المساحة التي طهرت كانت ٣ بنادق و ٦ مسدسات » وأنه « في الساعة ١٢ر٤٠ من نفس اليوم ، وضع كوردون حول مدافن المسلمين والكاثوليك التي تقع في شمال وغرب الحي العربي في الاسماعيلية (١) » .

(١) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٣١ — البرقية رقم — ردا على برقية القاهرة رقم ٦٦ .

كانت هذه البرقية — على ما يبدو — اشارة الى أن المسرح قد تهيأ للعملية الكبيرة التي ستقع بعد أيام في الاسماعيلية . يعزز ذلك أنها من البرقيات النادرة ، بل ربما الوحيدة التي كررت الى جهات معينة لها مغزاها . فقد طلب السير توماس راب تكرارها الى كل من طرابلس وبنغازى (فيليبيا) ، حيث القواعد العسكرية البريطانية القريبة ، والى بيروت ودمشق حيث مراكز الاعلام والاتصال في المنطقة العربية . فقد كان متوقعا لعملية الاسماعيلية أن تستتبع ردود أفعال خطيرة ، قدرت معها السلطات البريطانية أهمية الدعم الاعلامى الواسع . والاستنفار العسكرى الشامل ...



ان البعض ربما لا يزال يرى أن حادث الاسماعيلية كان رد فعل بريطانى لما قام به البوليس المصرى ، فى اطار الحركة الوطنية المصرية المسلحة ، ضد قوات الاحتلال البريطانى ، وبهذا المعنى ، فإنه عمل من أعمال الدفاع عن النفس ..

وقد حاولت السلطات البريطانية أن تروج لهذه النظرية أمام الرأى العام البريطانى والعالمى . وعبر عن ذلك المستر انتونى ايدن فى جلسة مجلس العموم البريطانى التى خصصت لمناقشة العملية يوم ٢٩ يناير عام ١٩٥٢ . ففى مواجهة سيل الاسئلة الاستنكارية التى طرحها النواب ، قال وزير الخارجية : أنه منذ الايام الاولى للتوتر فى منطقة قتال السويس ، فان قوات صاحب الجلالة (البريطانية) فى تلك المنطقة بذلت أقصى جهدها لكى تمنع الصدام مع السلطات المصرية . وأن ترايد النشاط التخريبى (يقصد الفدائى) المدعوم فى حالات كثيرة بمفارز من البوليس الاحتياطى المصرى ، اضطر قواتنا للعمل ، طالما ان أمن القاعدة البريطانية فى قتال السويس وأمن قواتنا ذاتها تطلب الحماية .

واننى اود ان اقدم للمجلس بعض الحقائق عن طبيعة وأعمال هذا البوليس الاحتياطى . هذه القوات لم تكن متواجدة فى منطقة قنال السويس الى ما بعد الغاء الحكومة المصرية السابقة لمعاهدة عام ١٩٣٦ المصرية — الانجليزية فى اكتوبر الاخير . وكان المتوقع ان يكون مجيئها للمساهمة بجهد فى مساعدة البوليس النظامى على حفظ النظام والقانون . فى الحقيقة فان مهمتها الاساسية اتجهت الى تخويف العمال المصريين المستخدمين لدى القوات البريطانية ، وبعد ذلك الى التستر على ثم انشراكة فى الاعمال الارهابية ضد قواتنا ، وكثيرون منهم تسببوا فى موت جنود بريطانيين . وأن توضيحات ملحة قدمت الى السلطات المصرية فى مناسبات عديدة ، سواء بواسطة السفير فى القاهرة أو السلطات العسكرية فى منطقة القنال ، حول أعمال البوليس الاحتياطى المصرى . وقد قدمت السفارة أربع مذكرات مكتوبة حول الموضوع إلى الحكومة المصرية فى ٢٤ نوفمبر و ١٥ ديسمبر و ١٩ يناير . فضلا عن أربع مرات أخرى على الأقل تحدث فيها السفير مع وزراء مصريين . وقام الجنرال أرسكين من جانبه بلفت انتباه السلطات المصرية المحلية الى ذلك النشاط . وقد ألحنا على أن هذه الفرق — التى لم تكن تتسلح من قبل بالبنادق ، وانما فقط بالعصى — يجب نزع سلاحها أو سحبها . الا ان الحكومة المصرية السابقة لم تلتق بالا لذلك (٢) .

ونحن لا ننفى حقيقة أن السلطات البريطانية ، وخاصة العسكرية ، قد واجهت متاعب بسبب نشاط البوليس المصرى فى منطقة القنال ، الذى تمثل فى التعاطف والمشاركة للشعب المصرى فى نضاله ضد الاحتلال الاجنبى لبلاده . وقد عكست التقارير التى كانت تقدم من مقر قيادة قوات الشرق الاوسط البريطانية فى فايد كل اسبوعين عن الوضع

(٢) بيان أنتونى ايدن أمام مجلس العموم يوم ٢٩ يناير ١٩٥٢ .

في منطقة القنال ، الكثير من هذه المتاعب . كما عبرت عنها الكثير من البرقيات ، التي ستقتصر على ايراد عينات منها ، لانها ان كانت من ناحية تعبر عن ضيق سلطات الاحتلال ، فانها من ناحية اخرى صفحة شرف لهؤلاء الجنود البسطاء من أبناء فلاحى مصر ، وضباطهم الوطنيين ، الذين فهموا ، ومارسوا ، برجولة ، دورهم الصحيح كبوليس ، وهو الدفاع عن الشعب والوطن ..

● البرقية الاولى ، أرسلها السير توماس راب يوم ٥ يناير سنة ١٩٥٢ ، تقول انه وقعت خلال الثمانى والاربعين ساعة الماضية حادثتين منفصلتين تماما وحادثتين في السويس . الاولى وقعت يوم ٣ يناير . حيث جرى اطلاق كثيف للنار بصورة متواصلة على منطقة الرشاح من منازل في كفر عبده المجاورة ، وعلى خط السكة الحديد العسكرى في نفس المنطقة . ويبدو أن البوليس المصرى ، أو رجال البوليس الاحتياطى بملابسهم الرسمية قد شاركوا في هذه الهجمات (٣) . . .

● أما البرقية الثانية ، فقد أرسلها السير توماس راب أيضا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ ، وفيها يقول : « ان اضطرابات (ذلك اليوم) بدأت بانفجار قنبلة زمنية موضوعة على عربة يد على كوبرى العباسية . وقد قتل بسبب الانفجار ضابط بريطانى وجرح خمسة آخرون ، مات أحدهم بعد ذلك . ويظهر أن البوليس المصرى كان لديه علم مسبق بالمؤامرة ، لأن جندى المرور المسئول عن الاشارة عند الكوبرى ترك موقعه قبل الانفجار بحوالى ساعة ، وأن رجال البوليس في المركز شوهدهوا وهم يتطلعون من النوافذ في انتظار حدوث شيء (٤) » .

(٣) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — الملف رقم ٩٦٨٦٢
— البرقية رقم ١٣ — المكتب البريطانى للشرق الاوسط / فايد .
(٤) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — الملف رقم ٩٦٨٦٠
— البرقية رقم ٦٤ — المكتب البريطانى للشرق الاوسط / فايد .

● والبرقية الثالثة عبارة عن تقرير برأى الجنرال جورج أرسكين قائد القوات البريطانية في مصر ، أرسله الى وزارة الدفاع في ٣١ ديسمبر عام ١٩٥١ في طبيعة البوليس الاحتياطي المصرى ، ومعارك القوات البريطانية معه ، والاجراءات التى يتخذها في مواجهته . . يقول الجنرال أرسكين :

((ان مسئولية بدء الاحداث (في منطقة القتال) ارتبطت بوضوح بظهور المسلحين المدنيين المصريين ، الذين شنوا هجمات بدون سبب على القوات البريطانية . هذا العمل المدنى كان يمكن ان يوقف بواسطة البوليس المحلى المصرى . لكن بدلا من ان يتخذ (هذا البوليس) اجراءات لاعادة النظام ، فانه التحم مع المسلحين المدنيين .

((ان القوات البريطانية اظهرت احتمالا عظيما ، وبذلت كل جهدها لوقف التدهور في المرحلة الاولى ، مستخدمة الحد الأدنى من القوة . وعندما اتضح ان البوليس والمدنيين أصبحوا مصممين على تكثيف هجماتهم على القوات البريطانية فلم يكن هناك بد من استخدام القوة الضرورية لحماية ارواح وممتلكات البريطانيين . ان الكمين الذى أعد للميجور الاحمر ومجموعته كان مؤثرا واضحا على الطريقة التى يعمل بها المصريون . ان هذه المجموعة لم تكن تضايق احدا . لقد كانت تتحرك على طريق خارجى مصرى في وضع قانونى . وقد تم اقتناصها على انفراد . وكان واضحا جدا ضلوع البوليس المصرى في هذا الكمين .

((وليس هناك شك في ان حوادث ٣ ديسمبر قد بينت الترتيب والكثافة التى عملوا بها (رجال البوليس) . لان ضباط

البوليس ، سواء لم يبدوا الجهود التي يفرضها عليهم واجبههم ،
أو أن العساكر لم يكونوا راغبين في اطاعة أوامرهم ، فإن مقتل
الفتنات فوكسويل مثل واضح على فوزى البوليس وعدم
انضباطه .

((أن كلمة بوليس تستخدم بأوسع معنى . انه من الواضح
لى أن البوليس الاحتياطى (فرق الحراسة) هم المعنيون بصورة
اساسية . وهؤلاء لا يعدون بوليسا بالمرة ، بل مجندين شبه
مدربين ، بدون نظام أو تقاليد ، انهم بالضبط نفس النوعية
التي تسببت فى اضطرابات الاسماعيلية يومى ١٧ و ١٨ نوفمبر .
ان المساندة العالية التي أظهرتها الحكومة المصرية لبوليس
الاسماعيلية الاحتياطى كان لابد لها أن تحفز البوليس الاحتياطى
بالسويس لى يظهر سلوكا غير منضبط مماثل .

((ان حجم المقاومة لقافلنا المتجهة الى الرشاح فى ٤ ديسمبر
واضح جدا . هذا الحادث كان سبب قرارى بانشاء طريق
اقصر واسهل الى الرشاح ، يجنبنا هذه المشكلة . فمنذ
سنوات ونحن نذهب ونجىء الى هذا الرشاح ، عندما كان القانون
والنظام موجودين . لكن بعد هذا الحادث أصبح واضحا لى
انه فى المستقبل فان مثل هذه التحركات سوف تجد مقاومة من
المدنيين والبوليس الاحتياطى معا (٥) . . .)) .

وهكذا ، فان كل الوثائق الخاصة بتلك الفترة تعكس الشكوى

(٥) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — الملف رقم ٩٦٨٦٠

— الوثيقة رقم ١٤، M.E.L.F.

من رجال البوليس الاحتياطى المصرى ، بسبب مشاركتهم فى الاع
التخريبية (أى الفدائية) ضد القوات البريطانية.

لكن ... هل كان ذلك هو السبب الجوهرى ، الذى بنى
تبررت السلطات البريطانية — على أعلى مستوى — تنفيذ
الاسماعيلية ؟

ان القوات البريطانية وجهت عملياتها الحربية ضد كل من ت
لها ، أو رأت القيام بأعمال وقائية ضده ، من المدنيين العزل
الفدائيين المسلحين ، الى رجال البوليس .. على السواء
لم تتوان فى ذلك بالنسبة لاي من هؤلاء ..

بل ، وفى عديد من المرات ، ركزت هذه القوات عملياتها ضـ
البوليس وحدهم . وكان أخطر هذه العمليات ، هى تلك الـ
فى القتل الكبير ، وأسر فى نهايتها ٣٠٠ من رجال البوليس على ر
قائدهم اللواء محمد عبد الرؤوف (٦) ...

فما السبب الجوهرى ، او الاستراتيجى لعملية الاسماعيلية

هناك اعتباران آخران ، سبق أن استنتجناهما فى الدراسة الـ
تؤكددهما الوثائق الرسمية البريطانية ، كانا أساس القرار بالعمل

الأول : هو أن البوليس الاحتياطى المصرى ، تواجد بكثافـ
الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ .

والثانى : هو أن هذا البوليس — برغم عدم كفاءته وسو

(٦) يمكن مراجعة العمليات البريطانية ضد البوليس المصرى .
القاهرة قرار اتهام جديد ص ٤٠٣ حتى ٤٠٦ .

وعدم ارتباطه بأى تقاليد ، كما يصفه قائد القوات البريطانية فى مصر . .
فضلا عن ضالة عدده — كان رمز اشتراك الدولة الرسمى فى معركة
المواجهة المسلحة التى يخوضها الشعب المصرى ضد الاحتلال البريطانى .
وبصورة أكثر تحديدا ، كان رمزا لاختراق حكومة الوفد — كرأس رمح
للحركة الوطنية حينئذ — لجدار صمت الأجهزة العليا للدولة المصرية ،
ممثلة فى القصر وقيادة الجيش ، عن عريضة قوات الاحتلال فى منطقة
القنال ، ونجاح الحركة الشعبية فى انتزاع أحد أدوات القمع للدولة ،
وتحويلها الى أداة من أدوات نضالها التحريرى . .

كان هذان الاعتباران (كون وجود البوليس الاحتياطى مقترنا بالغاء
المعاهدة ، ونتيجة من الاوضاع التى ترتبت على الالفاء ، وكونه نجاحا
فى انتزاع جهاز رسمى من أجهزة الدولة — الممثلة بشكل عام للاستعمار
— وتحويله الى جهاز وطنى) هما اللذان حددا الطبيعة الاستراتيجية
للعملية ، ومن ثم أكسبها الطابع الخاص بها .

فما هو الطابع الخاص الذى تميزت به عملية الاسماعيلية ؟

اولا : انها عملية مدبرة ، وليست رد فعل . .

● بتاريخ ٢٣ ديسمبر عام ١٩٥١ (أى بعد ما لا يزيد عن
٩ أسابيع من الغاء المعاهدة ، وأقل من ذلك طبعاً من ظهور حركة
الكفاح المسلح ووجود البوليس الاحتياطى المصرى فى منطقة القنال . .) ،
وجهت قيادة قوات الشرق الاوسط برقية عملياتية عاجلة وسرية للغاية ،
تقول :

((الى هيئة رئاسة الاركان (وزارة الدفاع — لندن)

بالاشارة الى برقيتى القاهرة (السفارة) رقمى ١٢٤٠

و ١٢٥٠ الى وزارة الخارجية :

١ - نحن قد تلقينا بالفصل الصلاحية منكم :

(أ) للسيطرة على التحركات ، فيما عدا وقف النفط
والإمدادات الأساسية .

(ب) لنزع سلاح البوليس الاحتياطي المصرى فى منطقة
القتال فى نهاية الامر .

٢ - ان خطة للسيطرة المحكمة على الحركة داخل القتال ،
واليها ، قد أعدت فعلا بواسطة اركان حرب قوات
الشرق الاوسط . وأبدى السفير ملاحظات تفصيلية عليها .
ونحن نقترح تعزيز هذه الاجراءات فى الحال ، تبعاً
للحوادث الخطيرة اللاحقة .

٣ - وبالنسبة للصلاحية الخاصة بـ (ب) اعلاه ، فانتنا نرى
أن تكون لنا حرية اختيار التوقيت التى يتم فيه تنفيذ نزع
سلاح البوليس المصرى . ونحن نتوقع أن يأتى هذا التوقيت
قريباً جداً . أننا لن نخيب ظنكم فى استخدام الصلاحية
المعطاة لنا ، عندما يقتضى الامر ، من وجهة نظرنا .

٤ - فى تقرير التوقيت بالنسبة للاجراءين المذكورين ، نحن
مطالبين بأن نأخذ بعين الاعتبار عاملين :

(أ) أن نزع سلاح البوليس المصرى ، يعنى أننا سوف
نجردهم من أى قوة فى التعامل مع الفوضى التى
تتفاقم فعلاً فى مدن منطقة القتال . وهذا سوف
يعطى للحكومة المصرية المبرر لكى تقول أنهم تركوا
بدون قوة . وربما - بناء على ذلك - يتطور الوضع
بحيث يصبح علينا أن نتولى السيطرة الكاملة .

(ب) أن أى عمل نقوم به يجب أن يكون فى إطار تقديراتنا

لـ الوقت (٧) ... » .

● وبعد مـضى شهر ، أى فى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢ ، وجهت قيادة قوات الشرق الأوسط برقية عملياتية عاجلة أخرى الى رئاسة هيئة الأركان بوزارة الدفاع ، تبلغها فيها :

أنه « ١ — بالنظر الى الأدلة المتكررة على اشتراك بلوك النظام أو فرق الحراسة ، فى الحوادث فى التل الكبير والاسماعيلية ، فإننا نرى أن الوضع الآن هو الوضع المناسب لاستخدام الصلاحية المعطاة لنا لنزع سلاح البوليس المصرى حتى نزع سلاح بلوك النظام فى الاسماعيلية .

٢ — وبناء عليه ، فإننا امرنا GOCLTE لكى يقوم بالعمل اللازم ، وفق تقديره ، وربما يتم ذلك يوم ٢٥ يناير (٨) » .

لماذا كان هذا الشهر الكامل بين البرقيتين ؟ هل كان هو المدة اللازمة لكى تظهر « الأدلة المتكررة على اشتراك بلوك النظام فى الحوادث » كما تقول البرقية الثانية ؟

الواقع يقول أن ذلك غير حقيقى . فمن البرقية الاولى ، والأخريات المشار اليها فيها ، يتضح أن مثل تلك الأدلة لم تكن مطلوبة ، لسبب بسيط ، هو أنه لا حاجة اليها . فالعملية مقررة ، ومخطط لها ، بدون هذه الأدلة . الشيء الصحيح أن السلطات البريطانية كانت تهيء الظروف ،

(٧) وثائق وزارة الخارجية البريطانية — الملف رقم ٩٦٨٦٢ —
البرقية رقم 589/CCL
(٨) وثائق وزارة الخارجية البريطانية — الملف رقم ٩٦٨٦٢ —
البرقية رقم 614/CCL / فايد .

ونبحث عن التوقيت المناسب الذى تأتى معه العملية بثمارها المطلوبة .
وفى أثناء ذلك لا بأس من التمحك بذريعة ، تكون بمثابة السبب الظاهر
أمام العالم للعملية . لكى تبدو كرد فعل .

حتى هذه الذريعة ، لم تترك للصدفه . وانما خطط لها .
فيتضح من برقية السير رالف ستيفنسون رقم ٨٣ بتاريخ ١٦ يناير
(سبق ايراد نصها فى الفصل الاول) ، أن السلطات البريطانية كانت
تتحدث عن « حادث كبير » ، عندما يقع ، تنفذ عمليتا فرض السيطرة
على منطقة القتال ، وتجريد البوليس المصرى من السلاح .
وعما العمليتان الموجهتان بالتحديد ضد الحكومة المصرية (وليس ضد
النظام ككل ، كما سيأتى) ، واللذان بالتالى تحتاجان لاجراج دقيق .
فالأولى تعنى سحب سلطة الحكومة من جزء من الاراضى المصرية ،
الى حد منع وزرائها من زيارة هذه الاراضى (كما قال السفير فى نفس
البرقية) ، والثانية تعنى ضرب جهاز البوليس الذى يشرف عليه وزير
الداخلية وسكرتير عام حزب الحكومة (فؤاد سراج الدين) ، مما يشكل
طعنة قاتلة للحكومة . وقد تساءل السفير فى نفس تلك البرقية ،
تساؤل من يعرف بالخطة مسبقا . ويوحى بأن ظروفها صارت مواتية ،
عما اذا كانت القيادة العسكرية تعتبر العملية الفدائية المصرية
فى التل الكبير ، والعملية التى حاول القيام بها رجال البوليس الاحتياطى
المصرى لاقتحام الطريق العسكرى البريطانى ، هى ذلك « الحادث الكبير » ،
أى الذريعة ؟

لكن يبدو أن القيادة كانت لا تزال ترى أن « الحادث الكبير » لم يأت
بعد ، فاكتفت بالرد « بضربة محددة » للبوليس المصرى فى التل الكبير .
أسرت فى نهايتها ٢٠٠ من رجاله على رأسهم ضابط كبير برتبة لواء .
وكان ذلك بدوره خطوة على طريق الحادث الكبير الذى وقع بعد ذلك

فى الاسماعيلية أيضا قبل عملية ٢٥ يناير ببضعة أيام ، واقتضى أن يبعث
النحاس باشا برسالة عنيفة الى الجنرال ارسكين . .

كانت السلطات البريطانية تسخن وتتصعد الموقف . .

وهكذا ، كلما وقع حادث ، واحتجت الحكومة المصرية ، ردت عليها
السلطات البريطانية بالمزيد من الاعمال والردود الاستفزازية . فالسفير
البريطانى يرسل بالبرقية رقم ١٣٨ يوم ٢٣ يناير الى وزارة الخارجية ،
يضمنها رده على وزير الداخلية بشأن احتجاج الاخير على تصرفات
السلطات البريطانية ، فترد الخارجية مؤيدة « اللهجة الحادة » التى
خاطب بها وزير الداخلية (٩) . ويوجه النحاس باشا رسالة احتجاج
شديدة الى الجنرال ارسكين من خلال محافظ القنال ، يحملها اليه
القنصل العام البريطانى فى بورسعيد ، حول الاعمال الاستفزازية
التى تقوم بها السلطات البريطانية ضد السكان المدنيين والموظفين
العموميين المصريين فى الاسماعيلية ، فيرد ارسكين على رئيس وزراء مصر
بأن « الاجراءات التى يتخذها الآن — ارسكين — فى الاسماعيلية هى من
اجل حماية القوات الموضوعة تحت قيادته ، وكذلك الجاليات الاجنبية
الصديقة فى المدينة (!) . وأنها : (الاجراءات) سوف تستمر ، طالما
اقتضتها الضرورة ، لتحقيق الغرض منها . وأيا كانت الاعمال المضادة
التى يمكن أن تقوم بها السلطات المصرية » .

« وفى البرقية ذاتها ، يبلغ السفير وزارة الخارجية ، أن :
« وزير الداخلية لم يظهر هذا المساء فى مؤتمره الصحفى
الذى يعقده كل ليلة ، كما لم تكن هناك بيانات ذات لهجة قوية
حول الوضع فى الاسماعيلية » .

ثم يعلن :

« وربما تكون الحكومة المصرية قد تلقت درسا من حادث

(٩) وثائق وزارة الخارجية — الملف رقم ٩٦٨٣١ — البرقية
رقم ١٣٨ — القاهرة .

**كفر عبده ، ولا تنوى تكرار غلطتها باذاعة انذارها ، لأن ذلك
يزيد من صعوبة وضعها (١٠) ... » .**

وبينما التصعيد والتسخين يتم فى الواقع المادى ، والاستفزازات
توجه للحكومة بصورة سافرة ، كانت مناورة بالغلة الخطورة يجرى
حبكها ، تمهيدا لعملية الاسماعيلية ، أوضحت أكثر الطابع التآمرى لتلك
العملية ..

*** * ***

كان من أهداف عملية الاسماعيلية ، أنها آخر ضربة لاكمال عزل
حكومة الوفد عن بقية أجهزة الدولة المصرية (بعد أن اضطرت تلك
الأجهزة — وخاصة القصر — للتظاهر بالموافقة على إلغاء المعاهدة)
بل ووضع الحكومة وجها لوجه أمام هذه الأجهزة ، حتى يكون سقوطها
حتميا ، ودون أن تجد مساندة من أحد .

وتقدم الوثائق البريطانية اجراءين ناورت بهما الدبلوماسية البريطانية ،
لتحقيق هذا الغرض :

● فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ ، أى قبل حوالى أسبوع من
تنفيذ العملية ، أرسل السير رالف ستيفنسون رسالة الى حافظ عفيفى
رئيس الديوان الملكى ، هذا نصها :

« عزيزى عفيفى باشا

ان سعادتك مدرك بلا شك حقيقة أن القوات البريطانية ،

(١٠) مجموعة وثائق وزارة الخارجية — ملف رقم ٩٦٨٣١ — البرقية
رقم ١٢٨ / القاهرة .

التي كانت مشفولة في تفتيش قرية الحمامة ، بفرض منع
اي تكرار للهجمات التي تمت ضد تلك القوات في هذه الجهة ،
قد تعرضت يوم ١٦ يناير لاطلاق النار عليها بواسطة عدد من
رجال البوليس . وقد استسلمت قوة البوليس هذه فيما بعد ،
واتضح أنها تتألف من حوالي ١٢٠ رجلا ، وهو عشرة أضعاف
القوة العادية المخصصة لهذه القرية .

وفضلا عن القنص المستمر ، فإن الهجمات ضد القوات
البريطانية في هذه الجهة ، قد اشتملت على هجوم مخطط
في ١٢ يناير بواسطة حوالي ١٠٠ رجل على خط البترول
البريطاني ، وعلى قطار بالقرب من التل الكبير . ونحن نعتقد
ان رجال البوليس قد شاركوا في هذا الهجوم . وأن هجوما
مدبرا على الطريق البريطاني الرئيسي عند التل الكبير في ١٣ يناير،
قد قام به ما بين ٣٠ و ٤٠ من رجال البوليس . . . »

وبعد هذا الاستعراض ، ينتقل السفير الى الغرض الاساسي
الذي يريد تحقيقه :

« اننى اقترح وجوب لفت انتباه صاحب الجلالة (الملك
فاروق) ، بالحاح ، الى حقيقة ان هؤلاء الافراد في قوات
البوليس المسلحة التابعة للدولة ، وضباطهم الذين يمثلون
جلالته ، قد فتحوا النار على القوات البريطانية ، التي كانت
منشغلة بتطهير القرى التي تكررت منها الهجمات القاتلة ضدها ،
والتي طلب من السلطات المصرية قبل ذلك بأسابيع عديدة
القيام بتطهيرها بنفسها ، ولكن بدون جدوى . ان صاحب
الجلالة ربما يرغب بالفعل في التحقيق حول كيفية صدور الاوامر

لهؤلاء الضباط بفتح النار على القوات البريطانية ، مع ملاحظة
أن مصر والمملكة المتحدة ليستا في حالة حرب . . » .
المخلص جدا لك : رالف ستيفنسون (١١)

وإذا كانت كلمات الرسالة تكشف الى أى حد كان التواطؤ قائما
بين القصر والانجليز ، وهو ما يظهر فى اللهجة التى يتحدث بها السفير
البريطانى الى صديقه حافظ عفيفى عن بوليس البلد التى يفترض أن
الملك هو رأسها ، فإن أهمية الرسالة تكمن فى أنها تبين طبيعة
الخطوط التى كانت تصل ما بين القصر والانجليز من وراء ظهر الحكومة ،
وضدها (وهو أمر كان معروفا ، لكنه الآن موثق !) . يوضح ذلك اقتراح
السفير « لفت نظر الملك بالحاح » ، الى أن جهازا من أجهزة الدولة
(التى يرأسها الملك) ، بضباطه (الذين يمثلون جلالته) يحاربون القوات
البريطانية . وقوله — بالرغم من أن حرب التحرير دائرة فعلا بين
الشعب والحكومة الوفدية من ناحية ، وبين قوات الاحتلال من ناحية
أخرى — بأن مصر وبريطانيا ليستا فى حالة حرب . بمعنى أن « مصر
جلالة الملك » ليست فى خصومة مع بريطانيا . فكيف تترك جلالتك هؤلاء
المخربين يفسدون العلاقة بيننا ! ؟

● . وفى يوم ٢٣ يناير أرسل ستيفنسون ببرقية الى وزارة الخارجية ،
كررها الى القيادة البريطانية فى فايد ، ذكر فيها أن قائد القوات البريطانية
فى مصر (الجنرال ارسكين) تلقى رسالة صادرة عن وزير الداخلية
(المصرى) من خلال ضابط الاتصال المصرى . وأنه (ارسكين) يرى
أن الرسالة ربما تشير الى توجيهات لبوليس المدنى فى الاسماعيلية
باعتراض أعماله . وأنه من المحتمل أيضا القيام بأعمال عدائية من قبل

(١١) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٣١
— الوثيقة رقم ١٠٤١ / ١ / ٣٠ / ٥٢ .

القوات المسلحة المصرية . وأن السفير يعتقد أن وزيره يعلم أن
ارسكين قد أعد تماما لنزع سلاح ، وطرده ، البوليس الاحتياطى المصرى
الآن من الاسماعيلية ..

ثم يضيف :

« رأى حيدر باشا ، القائد العام للقوات المسلحة المصرية ، الملحق
العسكرى (البريطانى) بعد ظهر اليوم فى مسألة أخرى . ولم يشر
(حيدر باشا) الى الوضع فى الاسماعيلية . وعلق على ذلك بقوله :
« ... وهذه اشارة لصالحنا (١٢) » .

وأيا ما كانت الظروف التى التقى فيها الملحق العسكرى البريطانى
مع حيدر باشا فى هذا اليوم بالذات ، وهل كانت مصادفة ، أم زيارة
لجس نبض الجيش ، فان البرقية واضحة فى أنها تطمئن السلطات البريطانية
أنه لا مشاكل من ناحية قيادة الجيش فيما يتعلق بعملية الاسماعيلية .
وهو رد صريح على تخوف ارسكين ، الذى أورده السفير فى ذات
البرقية .

وهكذا ، فان كلا الاجراءين ، كانا لاحكام تنسيق الموقف داخل
حلف الانجليز والقصر الملكى (المصرى) وقيادة الجيش (المصرى) ، بشأن
عمل يجرى تحضيره ضد الحكومة المصرية والحركة الوطنية المصرية ..

السمة الثالثة لعملية الاسماعيلية ، أنها لم تكن مبررة ، وأن الهدف
المعلن عنها كان غير الهدف الحقيقى لها ..

(١٢) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية - ملف رقم ٩٦٨٣١
- البرقية رقم ١٣٧ / القاهرة .

بداءة لانها عملية عسكرية ضد بوليس دولة مستقلة ذات سيادة .
وهذا في حد ذاته يدينها بكل المعايير الدولية . ولان السلطات البريطانية
كانت تدرك ذلك ، فقد بذلت جهودا مستميتة لتبرير العملية ..

● فظهر يوم ٢٤ يناير ، بعث السفير البريطانى فى القاهرة
برقية عاجلة ذات طبيعة سرية خاصة ، يشير فيها الى برقية خاصة
بالموضوع من فايد ، يبلغ وزارة الخارجية :

((١ — اننى متأكد أنك توافق على الاهمية العظمى لضمان أن
تفطى الصحافة العالمية العملية لصالحنا .

٢ — أن المتحدث باسم السفارة (فى مسودة البيان الذى
سيذيعه غدا) قد جذب الانتباه بالفعل الى دور البوليس
الاحتياطى فى الاصطدامات الاخيرة (أنظر برقية ارسكين
رقم ٢١٠ ، والتفاصيل التى نأمل أن نتمكن من ارسالها
هذا المساء) .

٣ — نظرا لان العملية سوف تبدأ غدا مبكرا ، نحن نقترح
عقد مؤتمر صحفى فى العاشرة من صباح الغد (٢٥ يناير) ،
وعمل بيان صحفى حول السبب الذى جعل السلطات
البريطانية مجبرة للأمر بالعملية ، بعد فشل السلطات
المصرية فى القيام بواجبها ، والذى ابلغ به محافظ منطقة
القتال بوضوح اثناء لقائه بارسكين فى شهر نوفمبر، من أجل
المحافظة على النظام ، والامن ، بما فى ذلك أمن القوات
البريطانية فى الاسماعيلية . المتحدث سوف يركز على
العدوان المتكرر بواسطة البوليس الاحتياطى خصوصا
فى السويس فى ٣ و ٤ ديسمبر ، وأخيرا فى الاسماعيلية ،

والشكاوى التى قدمت للحكومة المصرية لوضعه تحت السيطرة . وسوف يؤكد أن هذه العملية ليست (أكرر « ليست ») فرضا لحكومة عسكرية ، وأن حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) قد أظهرت دليلا واضحا على ذلك .

٤ - وعليه ، نرجو أن تبرقوا لنا فى الحال بأكبر قدر من التفاصيل التى تتضمن :

(أ) الوقت الذى ستبدأ فيه العملية . .

(ب) العدد المحتمل الذى يشارك فيها من القوات البريطانية . .

(ج) ما الأسلحة التى يقدر أن تستخدمها فيها . .

(د) ما إذا كان هناك أى إنذار أخير يقدم للسلطات لتتولى هى عملية نزع السلاح . .

٥ - النقطة التى لها أهمية خاصة هى موقفنا من البوليس النظامى . اننى أفهم أنه ربما يكون من الضرورى نزع سلاحهم أيضا ، على أن ترد أسلحتهم بعد انتهاء العملية . أرجو أن تقرروا ما إذا كان من المحتمل اذاعة هذه النقطة غدا .

٦ - أرجو أن تؤكدوا أننا لا نستهدف احتجاز البوليس الاحتياطى بعد أن نزع أسلحته . .

٧ - سوف نحاول أن نبرق مسودة البيان هذا المساء (١٣) . .

(١٣) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية - ملف رقم ٩٦٨٣١
- البرقية رقم ١٤٥ / القاهرة .

● بعد ساعات ، كان السير توماس راب يرد من فايد ، ببرقية ذات طبيعة سرية خاصة أيضا ، على السفير :

« ١ — نحن نوافق كلية على عمل كل شيء ممكن لضمان أفضل تغطية لهذه العملية في الصحافة العالمية .

٢ — اشارة تتضمن بعض المعلومات عن الاعمال الاخيرة للبوليس الاحتياطي ، تم ابراقها بشكل عاجل .

٣ — مقترح عقد مؤتمر صحفى فى الاسماعيلية حوالى الساعة ٦ر٣٠ صباحا غدا . ونعتقد أن مؤتمرهم فى القاهرة لا يجب أن يتأخر كثيرا .

٤ — اجيفور طلب منه الرد تفصيليا على النقاط التى وردت فى الفقرات ٤ و ٦ من برقيتكم (١٤) .

* * *

وقد تمت العملية فعلا يوم ٢٥ يناير عام ١٩٥٢ ، فيما بين الساعة السادسة صباحا ، والثانية عشر والرابع ظهرا ، ولكن لأن السلطات البريطانية كانت تدرك أنها « عملية قذرة » ، فقد ظلت تلهث طول اليوم ، ولايام أخرى تالية ، للدفاع عن عملها ..

● فى الساعة ١١ر٣٣ أعد السير رالف ستيفنسون برقية بثت الى وزارة الخارجية البريطانية الساعة ١٢ر٠٦ ، وكانت الحساسة ببرقية أخرى سبقتها فى نفس اليوم ، ضمنها البيان الصادر عن السفارة حول العملية ، والذي يقول :

(١٤) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٣١ — البرقية رقم ٧٨ / فايد .

« صرح المتحدث رسمى بريطانى اليوم ، أنه حوالى الساعة السادسة والربع هذا الصباح ، قامت السلطات العسكرية البريطانية بانذار مساعد محافظ الاسماعيلية ، بأنها تصر على نزع سلاح البوليس الاحتياطى (بلوك النظام) فوراً ، واجلائه عن منظمة القنال ومن واقعته فى الاسماعيلية » (!) . وفى الاوضاع العادية فانه من المعروف أن هؤلاء الرجال مسلحون فقط بالهراوات ، ولكنهم فى الاسماعيلية يحملون البنادق . وتحولوا الى مصدر دائم للاضطراب منذ وصولهم فى أكتوبر الماضى . واذا فشل مساعد المحافظ فى الاستجابة للانذار البريطانى ، فان القوات البريطانية سوف تقوم بنفسها بتنفيذ نزع السلاح والاجلاء . وقد اشترك فى العملية حوالى ١٥٠٠ من القوات البريطانية . ان صعوبة التمييز بين البوليس الاحتياطى والبوليس النظامى ستجعل من الضرورى نزع سلاح الاخير أيضاً ، الا أن أسلحتهم سوف تعاد اليهم فيما بعد ، وعندما يوافق مساعد المحافظ على تأدية واجبات البوليس العادى بالبوليس النظامى فقط . وأكد المتحدث أنه ليست هناك نية لاحتجاز البوليس الاحتياطى ، لقد أجبرت السلطات البريطانية على اتخاذ هذا الاجراء كنتيجة لسلسلة طويلة من الهجمات التى لا سبب لها التى ارتكبتها البوليس الاحتياطى ضد القوات البريطانية ، وتعاونهم مع الارهابيين ، واخفاق الحكومة — برغم الاحتجاجات المتكررة — فى اعادتهم الى دائرة السيطرة ، أو ابعادهم عن المناطق المجاورة للقوات البريطانية . ان صفحة البوليس الاحتياطى فى منطقة القنال هى حقيقة صفحة سوداء (!) . ان أعمالهم أصبحت موضع اشتباه منذ وصولهم بعد ١٦ أكتوبر ، ومنذ ذلك الحين ، فليس هناك شك فى أنهم لعبوا دورا واسعا فى الارهاب وأعمال العنف ضد العمال ، والموظفين فى القنال . على أن أول عمل عدائى مكشوف لهم فى الاسماعيلية كان يوم ١٧ نوفمبر ، عندما فتحوا نيرانهم بدون تمييز على شاحنات بريطانية . وفى اليوم التالى ، وبتشجيع

بواسطة تعليمات غامضة لكن مؤذية من جانب الحكومة المصرية ، نسقوا مع حلفائهم الارهابيين (الفدائيين) هجوما مبيتا ضد القوات البريطانية . هذه الحوادث كلفت القوات البريطانية سبعة أرواح . ومرة أخرى في السويس ، في الثالث والرابع من ديسمبر قام البوليس الاحتياطى بالتحالف مع الارهابيين (الفدائيين) بهجوم وحشى على القوات البريطانية التى قتل منها ١١ فردا . وفي ١٧ ديسمبر فى الاسماعيلية ، حرض البوليس الاحتياطى الارهابيين (الفدائيين) الذين هاجموا فصيلا بريطانيا صغيرا ، وقتلوا اثنين من أفرادهم ، على بعد مائة ياردة فقط من قسم البوليس فى الاسماعيلية ، وفتحوا هم أنفسهم النيران عدة مرات على القوات البريطانية ، كما شاركوا مع الارهابيين (الفدائيين) أيضا فى الكمين الذى نصب للقوات البريطانية على رشاح السويس فى ٣ و ٤ يناير . ثم بعد ذلك كانوا بارزين فى مساعدة وتحريض الاعمال الارهابية فى الاسماعيلية ، والتى بلغت ذروتها فى انفجار القنبلة على كوبرى العباسية فى الاسماعيلية يوم ١٩ يناير ، وقدموا كل الدعم للارهابيين (الفدائيين) فى ذلك اليوم .

وعلى سبيل المثال ، فقد منعوا بعض الاوربيين من اجراء أى تغيير فى حدائقهم ، لان بعض الارهابيين (الفدائيين) يستخدمونها كمواقع ممتازة يطلقون منها النيران على القوات البريطانية ، وهم أنفسهم كانوا يراقبون اطلاق النار ، مساندة للارهابيين (الفدائيين) من حديقة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فى شارع ليبراتريس . ان الحكومة المصرية لا تستطيع أن تدعى أنها لم تنبه بالفترة الجدية التى نظرت بها حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) الى أعمال البوليس الاحتياطى . لقد وجهت السفارة البريطانية مذكرات عديدة حول الموضوع الى وزير الخارجية المصرى . وسجلت مذكرة ١٦ ديسمبر أن « حوادث ١٧ نوفمبر نتجت عن عدم انضباط وفوضى فصائل معينة من البوليس

الاحتياطي » . ثم أضافت عن حادث ١٨ نوفمبر أنه كان هناك « دليل قاطع على أن هجوما على القوات البريطانية قد خطط له ونفذ بواسطة نفس المجموعة » .

وفي مذكرة أخرى بتاريخ ١٩ يناير للاحتجاج على حوادث ٣ و ٤ ديسمبر ، جاء « ان انعدام الانضباط والسيطرة على البوليس المصرى ، يفترض أنه البوليس الاحتياطي ، باشتراكهم بهجمات متعمدة غير مبررة على القوات البريطانية ، يبعدهم عن طبيعة مهمتهم » . وخلصت الى احتجاج على الفشل في ابعاد هذه القوات من منطقة القنال ، والالاحاح على أنهم يجب أن يكونوا تحت رقابة فعالة . لكن الحكومة المصرية لم تلتفت الى هذه الاحتجاجات الملحة المتكررة ، وفشلت في مهمتها كدولة ذات سيادة في المحافظة على القانون والنظام في أقاليمها (!) ، هذه المهمة التي تعرفها السلطات المحلية في منطقة القنال بوضوح . ان محافظ القنال في مناقشة مع الجنرال ارسكين في ٢٨ نوفمبر قبل تحمل مسؤولية الامن في الاسماعيلية ، ووافق مع الجنرال على أنه من الضروري لبلوغ ذلك تجريد البوليس الاحتياطي من السلاح . ومرة أخرى ، في أوائل ديسمبر تفهم مساعد محافظ الاسماعيلية أيضا مسؤوليته ، ووافق على أن يضمن أنه لن تكون هناك كمائن ضد القوات البريطانية عبر البحيرات الحلوة من ناحية كامب محمد على . لكن الكمائن في الواقع استمرت كل ليلة . وعليه فقد أكدت السلطات البريطانية أن قواتها لن تكون عرضة طويلا للمخاطر من جانب البوليس الاحتياطي في الاسماعيلية . ان الاجراء الذي اتخذته لا يعنى بأى معنى اقامة حكومة عسكرية . وهو معروف مسبقا . ومصدق عليه كلية من حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) (١٤) ... » .

(١٤) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢ — البرقية رقم ١٥٥ / القاهرة .

(م ٦ — حريق القاهرة)

● وبعد ساعتين من الابلاغ بالبيان المسهب ، الركيك ، الملىء بالحواديت الممجوجة ، والمغالطات السخيفة ، والمتدنى الى حد غريب في كلماته وأوصافه .. كان السفير البريطانى فى القاهرة يسعف وزارة الخارجية ، ببرقية ثالثة ، يضمنها تقريراً بالذكريات التى سبق أن قدمها للحكومة المصرية حول نشاط البوليس الاحتياطى المصرى ، لكى تستخدمها فى تبرير العملية أمام دول العالم .. وكان التقرير بناء على طلب لندن (١٥) ...

● وبعد أقل من نصف ساعة ، كانت الخارجية البريطانية تعمم على جميع سفاراتها فى العالم بياناً حول الموضوع ، بدأته بالقول ، بأنه :

« فى السادسة من صباح هذا اليوم ، بدأت القوات البريطانية تحت قيادة الجنرال ارسكين عملية نزع سلاح البوليس المصرى فى الاسماعيلية . ان القرار بتنفيذ هذه العملية — والذى حظى بتصديق حكومة صاحب الجلالة — اتخذ بعد جهود عديدة بذلتها السلطات البريطانية لدى السلطات المصرية (١٦) ... » واستمر البيان بعد ذلك يستعرض ((الصفحة السوداء)) للبوليس المصرى مع القوات البريطانية ...

* * *

لم تكن الحملة الاعلامية السابقة واللاحقة على عملية الاسماعيلية ،

(١٥) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢ — البرقية رقم ١٥٧ / القاهرة .

(١٦) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢ — البرقية الدورية رقم ٣ الخارجية / لندن .

بما اشتملت عليه من مغالطات صارخة ، مثل محاولة اقناع الرأى العام العالمى بأن الشىء الطبيعى هو أن يحمى بوليس بلد ، القوات الاجنبية التى تحتل بلده ، أو أصبح من حق تلك القوات أن تجرده من السلاح (!) . والمطالبة باجلاء قوات البوليس عن اراضى بلادها . وتصوير التحام هذا البوليس بالمناضلين من أجل تحرير الوطن من المحتل الاجنبى بأنه صفحة سوداء تستوجب العقاب . وكذلك الاستفزازات المتعمدة ، والمقصود بها اهانة حكومة البلاد والازدراء بها والافتئات على سلطاتها ، مثل لهجة التحدى التى رد بها ارسكين على انذار النحاس . والقول بأن الحكومة المصرية فشلت فى مهمتها كدولة ذات سيادة فى المحافظة على القانون والنظام فى أقاليمها ، مما استهدف توجيه الاحداث نحو الانفجار الشامل ، تحقيقا للغرض السياسى من عملية الاسماعيلية ..

لم يكن ذلك هو كل ما اتسمت به عملية الاسماعيلية كعملية غير مبررة ، ذات هدف تأمرى . وانما الطريقة التى تمت بها العملية تقدم المزيد من الأدلة فى هذا الاتجاه ...

وقبل استخلاص هذه الأدلة ، سنستعرض التقرير الذى وصف العملية من الناحية العسكرية ...

● أرسل السير توماس راب ببرقية عاجلة جدا الساعة ١٢٤ من ظهر يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ يبلغ فيه وزارة الخارجية :

« بدأت العملية حوالى الساعة ٦١٥ هذا الصباح بالتوقيت المحلى ، عندما حوصر مركز البوليس ومبنى المحافظة المشغولين برجال البوليس . كان يبدو أنه لا يوجد ضباط بوليس متواجدين فى هذين المبنيين . طلب من ضابط الاتصال المصرى أن يدخل ويسلم أمرا بالاستسلام . عندئذ بدأ البوليس باطلاق النار من

المبنيين . قائد البوليس كان على اتصال من مقره ، وقد طلب منه أن يتكلم مع رجاله بالتليفون ويطلب منهم التسليم . ولما لم يفعل ذلك ، فان اطلاق النار قد استمر من الجانبين في الحال بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الاتوماتيكية الخفيفة ومدافع الدبابات البريطانية . مبنى المحافظة بما يشغله من رجال البوليس (٢٠٠ - ٣٠٠) احتل بواسطة القوات البريطانية حوالى الساعة ٩ر٣٠ ص . الضحايا سجلت لكن لم يتم التأكد من العدد بعد . حتى الآن ٢٠ رجل بوليس مصرى قتلوا ، والبعض جرح ، وحملوا بواسطة القوات البريطانية . اخبار هذا الاستسلام بلغت رجال البوليس في المركز ، الذين واصلوا المقاومة . القوات البريطانية نادت عليهم ثانية لى يستسلموا ، وتوقفت عن اطلاق النار لاتاحة الوقت لهم للاستجابة . كسرت الهدوء رخة ثقيلة من نيران البنادق من مركز البوليس ، ردت عليها القوات البريطانية . البوليس استسلم حوالى الساعة ١٢ر١٥ . يجرى فرزهم الآن . مجموع الخسائر البريطانية لم يزل تحت الحصر . ثلاثة من رتب مختلفة قتلوا ، وتسعة آخرون جرحوا ، وضابط واحد جرح . أؤكد أن هذا التقرير أولى ، وأن التفاصيل يجرى تدقيقها (١٧) « .

● وبعد منتصف ليلة ٢٦/٢٥ يناير بنصف ساعة ، أرسل السير توماس راب تقريره الثانى التفصيلى عن العملية الى وزارة الخارجية ، قال :

(١٧) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية - ملف رقم ٩٦٨٦٢ - البرقية رقم ٨٣ / فايد .

» ١ — تقرير السلطات العسكرية أن العملية بدأت برسالة الى مساعد محافظ الاسماعيلية توضح أنه طالما أن البوليس الاحتياطى قد أصبح حاميا ومشجعا للارهابيين ، فلقد كان ضروريا نزع سلاحه . ولكى يصبح ذلك ممكنا ، فان كل رجال البوليس المصرى يجب أن يؤمروا بالخروج من ثكناتهم بدون أسلحة ، وسوف يبلغ اكبر ضباطهم رتبة عند أبواب الثكنات أن الاسلحة سوف تعود الى البوليس النظامى ، والذي سوف يترك عندئذ لمواصلة أداء واجبه . وان قسم البوليس ومبنى المحافظة محاصران فى هذه اللحظة بواسطة القوات البريطانية المعززة بالدبابات . وحوالى الساعة ٦ر٣٠ ص كانت رسالة مماثلة تبرق الى حاكمدار البوليس الذى كان على اتصال من مقره . وكانت اجابته أن البوليس سوف يقاوم وفقا للأوامر المرسلة اليهم من الحكومة المصرية .

٢ — البوليس فى المحافظة بدأ اطلاق النار فى الحال بدون تمييز . لم ترد القوات البريطانية فى البداية ، ومددت فترة المهلة لتصل فى جملتها الى ٥ دقيقة . سيارات تحمل مكبرات صوت استخدمت للنداء على البوليس فى كلا المكانين لكى يستسلموا ، وجرى الضغط على حاكمدار البوليس مرة أخرى ، لكنه رفض الذهاب الى قسم البوليس . ولما استمر اطلاق النار ايضا من قسم البوليس اطلقت مدفعية دباباتنا بضعة دانات من الخرطوش ، وبدأت القوات فى اطلاق النار بالاسلحة الخفيفة . هذا لم يؤثر على البوليس ، واستمر القذف لبعض الوقت . فصيلتان من القوات البريطانية ، مدعومتان بالدبابات ، اقتحمتا مبنى المحافظة الذى كان يتألف من مجموعة من الحوائط المركبة التى هى عبارة عن مجموعة من المباني كانت تستخدم

كثكنات بواسطة البوليس . البوليس استمر في المقاومة من المباني الى حد اطلاق النار من النوافذ العلوية والابراج التي وضعوا عليها سواتر رملية ، وذلك بعد ان تم اخلاء الطابق الاسفل . وخلال هذا القتال كانت الضحايا تتساقط على كلا الجانبين . وفي آخر الامر استسلم البوليس في المحافظة حوالى الساعة ١٠ر٣٠ صباحا . وكان واضحا ان كل الموجودين كانوا من البوليس الاحتياطى .

٣ — وفي قسم البوليس ، استمر البوليس في المقاومة بالرغم من ان اخبار استسلام المحافظة كانت قد وصلت اليهم بواسطة مكبرات الصوت ، حيث طلب اليهم ان يستسلموا الساعة ١٢ ظهرا . حوالى الساعة ١٢ ظهرا على اى حال ، اطلقت دفعة اخرى من النيران من جانب البوليس ، حيث تم الرد عليها بدفعة من نيران الاسلحة الصغيرة ، والنيران الأثقل ، وبعدها بقليل استسلموا . وكانت هناك أعداد قليلة من البوليس في مراكز متفرقة ، تم اخلاؤهم بدون صعوبة .

٤ — بالرغم من ان الرقم الدقيق ليس مكتملا بعد ، فان ما يقرب من ٧٩٠ من رجال البوليس المصريين تم اخذهم كمساجين ، من بينهم حوالى ١٠٠ فقط يعتقد انهم من البوليس النظامى . الجنرال ارسكين لم يعلن للصحافة عن عد الضحايا من المصريين ، لكن ما يزيد عن ٥٠ رجل بوليس مصرى يعتقد انهم قتلوا ، وعدد لا بأس به جرح ، وكانت ضحايا البريطانيين ٣ قتلى و ١٢ آخرون جرحوا .

٥ — بعد الظهر التقى القائد العام للفرقة الاولى بمساعد محافظ الاسماعيلية ، وقدم له رسالة من الجنرال ارسكين لحثه على استئناف القيام بواجباته ، وانه سيعطى ٥٠ رجل بوليس

نظام واثنين من الضباط ليكون بإمكانه ذلك . وانه نظرا للمقاومة التي أبدتها البوليس خلال الصباح ، فان هؤلاء الرجال لابد ان يجردوا من السلاح . على انه بعد غربة اخرى ، فان الجنرال ارسكين يأمل ان يستطيع امداده بالمزيد من رجال البوليس النظاميين ، وان القوات البريطانية ستكون جاهزة لمساندتهم وستبقى محتلة لاقسام من المدينة . وان ايا من السكان المدنيين يرغب في مغادرة المدينة ستكون له الحرية في ذلك .

٦ — مساعد المحافظ ، على ما يبدو ، أبلغ القاهرة ، وأجاب بأن الحكومة المصرية تحمل الجنرال ارسكين مسؤولية كل ما حدث للمدينة سواء بالنسبة للبوليس او للسكان ، وطلبت اعادة كل رجال البوليس النظامي وضباطهم اليه . وفي النهاية فقد وافق على اى حال على استئناف عمله ، واعيد اليه ٥٠ جنديا واثنين من الضباط غير مسلحين .

٧ — ونظرا للمقاومة التي قام بها البوليس منذ البداية ، فانه ليس من المفترض اطلاق سراح المسجونين من رجال البوليس الاحتياطى فى الحال ، وقد تم وضعهم فى معسكر فى ((موسكار)) .

٨ — لقد اتضح من وضع المباني التي زارها اثنان من مساعدي بعد ظهر اليوم (٢٥ يناير) انه كان هناك صراع ضار فى المحافظة . قسم البوليس كان اقل دمارا بكثير ، ويظهر عليه انه تأثر بشكل رئيسى بنيران الاسلحة الصغيرة ، النيران التي تفجرت فى داخله قد تمت السيطرة عليها . وبعد المقاومة الطويلة ، فان الكثيرين من رجال البوليس لوحظ انهم شبه شلل مع حالة ذعر ربما صدمه عندما اصرروا فى النهاية

وقد عثر على مخازن كبيرة للذخيرة خصوصا في مبنى

المحافظة (١٨) ... » .

* * *

والآن ... ما هي الطريقة التي اتبعتها السلطات العسكرية البريطانية في تنفيذها للعملية ، والتي دفعت هذه العملية بالقذارة ، والتآمرية البعيدة عن روح الشرف العسكرى .. ؟

x x قال الجنرال ارسكين ، وقالت كل التقارير البريطانية ، أن كل عدد رجال البوليس الاحتياطى في منطقة القنال لم يزد عن الالف رجل . وقال وزير الحرب البريطانى ، أن كل الذين وصلوا الى منطقة القنال من هؤلاء بعد الغاء المعاهدة هو ٦٠٠ رجل . وهو ما يكشف عن الضجة المفتعلة من الاساس حول هذا البوليس الاحتياطى ، لأن القوات البريطانية كانت في منطقة القنال قد تجاوزت المائة وعشرين ألف رجل . فأى منطق يقول أن ألف رجل من رجال البوليس الاحتياطى يشكلون خطرا حقيقيا ، على جيش بهذا الحجم ! ؟

.. وعندما نفذت السلطات العسكرية البريطانية العملية ، وضعت في مواجهة هذا العدد الضئيل من الجنود شبه المدربين الذين لا تقايلدهم — ١٥٠٠ من خيرة جنود الامبراطورية ، مع استنفار عام للقوات البريطانية ليس في منطقة القنال وحدها ، وانما في القواعد المحيطة أيضا !

x x سجلت تقارير المتابعة ، أن الجنود سواء في مركز

(١٨) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢
— لبرقية رقم ٨٦ / مكتب الشرق الاوسط .

البوليس أو في المحافظة ، كانوا بدون قيادة . وأن ضباطهم لم يكونوا موجودين بأى من المبنيين (قال اللواء مصطفى رفعت في شهادته السابقة لى ، أن الضباط لم يكن لهم مكان إقامة في الثكنات ، فكانوا ينامون في لوكاندات قريبة ، وأنهم عندما أحسوا بالحصار تسللوا والتحموا بجنودهم) . بينما كان على رأس القوات البريطانية المحاصرة الجنرال ارسكين قائد القوات البريطانية في مصر وكل ضباط هيئة أركان حربه ، فضلا عن قادة الفصائل والوحدات ..

ولما كان الجنرال ارسكين — ومعه كل السلطات البريطانية — قد اختاروا يوم الجمعة لتنفيذ عملياتهم ، واختاروا هذا الوقت المبكر للتنفيذ ، واختاروا الطريقة التي اتبعوها بالتحديد ... فانهم بذلك قد قرروا عن سبق غمد واصرار أن يواجهوا كقيادة عليا للجيش البريطانى ، جنودا بسطاء ، بلا قيادة ، وليسوا قطاعا من جيش ، أو موقعا متقدما على جبهة قتال .. !

x x ركزت الدعاية البريطانية على أن الوضع الطبيعي للبوليس الاحتياطي المصرى أنه يتسلح بالعصى . واستكثروا عليه أنه أصبح في منطقة القتال يتسلح بالبنادق . واعتبروا ذلك خطرا على سلامة القوات البريطانية . لذلك حشدوا له أثناء العملية — في مقابل بنادق لى انفلد العتيقة — الاسلحة الاتوماتيكية والدبابات — والسيارات المدرعة — وبعض أنواع المدفعية . وان كانوا قد نفوا بشدة أنهم لجأوا الى الطيران !

x x على أن أهم ما لجأت اليه السلطات العسكرية البريطانية هو السرية التامة ، والمفاجأة الكاملة في مواجهة عدوها الخطير ، الذى كان نائما في ثكناته ، في يوم أجازته الأسبوعية .. (1)

وقد قال لى اللواء شريف العبد — في شهادته السابقة ضابط الاتصال

بين السلطات المصرية والسلطات البريطانية في منطقة القنال حينئذ ،
والذى يقيم داخل معسكرات القوات البريطانية بحكم وظيفة ، أنه عندما
استدعى لتسلم الانذار ، فوجيء بتحريك القوات ، لأن الانجليز أحاطوا
تحركاتهم حتى تم الحصار بالسرية والتمويه ، حتى لم يستطع الذين
يعيشون وسط معسكراتهم ان يلحظوها ..

لماذا كانت كل هذه السرية ؟

وماذا كان يمكن ان يفعل رجال البوليس ان عرفوا بالعملية قبل
وقوعها ؟

ليس هناك من سبب الا تحقيق عنصر المباغتة ، وعدم اعطاء أى فرصة
لعدم اتمام العملية كما رسم لها ..

فالجنود في ثكناتهم محاصرون . ولا ضباط معهم . والضباط الصغار
الذين التحقوا بهم صاروا مثلهم . والمهلة شكلية لأنها تعطى بالقطاعى ،
نداء بالتسليم ، ثم خمس دقائق ، ثم ضرب ، ثم نداء وهكذا . وهى مهلة
لا تستهدف أى مفاوضات أو تفاهم ، وإنما تريد شيئاً واحداً : الاستسلام
أو الموت .

والانذار ، برغم خطورته ، وحقيقة أنه متعلق بشكل دقيق جداً
بالعلاقة بين دولتين ، فهو لا يتخذ المجرى الطبيعى ، فلم يوجه الى أى جهة
اختصاص مناسبة : لا الى وزير الخارجية ، ولا الى وزير الداخلية ولا الى
قيادة الجيش ، ولا الى البعثة الدبلوماسية المصرية فى لندن ، ولا حتى
الى الحكومة المصرية عبر الاذاعة . وإنما قدم لمساعد محافظة الاسماعيلية.
والجنرال ارسكين لم يطلب من مساعد المحافظ حمل انذاره الى المسؤولين
المصريين ، وإنما طلب منه هو نفسه — ومن حكامدار البوليس — تنفيذ
الانذار ، واصدار أمر التسليم الى رجال البوليس ، أو ننفذ نحن .. أى
نجبرهم على الاستسلام !

وهكذا ، لم تترك اى فرصة للاستنجاد بالحكومة فى القاهرة ..
ولم تترك اى فرصة لكى يصبح تدخل الحكومة ممكنا على اى نحو . فقد
وضعت الخطة بحيث تقطع الطريق تماما على مثل ذلك الاحتمال ..

والغرض واضح : تتم العملية بالكامل . يخوض رجال البوليس
المعركة غير المتكافئة وحدهم ، ودون ان يدركهم الذين اعطوا لهم الاوامر
بالمقاومة . يقتل عدد ضخم منهم ، ويؤسر الباقون . وتقتحم مبانى ومقار
الدولة الرسمية بالقوة ..

.. ولترنا الحكومة المصرية الهامة — التى تتحدانا — ماذا هى
فاعلة .. !



لكن ، لأن العملية كانت زاعقة فى تحديها ، لم يكن من الممكن ان تمر
ببساطة .. وهكذا :

x x اضطر مجلس الوزراء البريطانى لعقد جلسة خاصة
بعد ظهر نفس اليوم . وسجل محضر الجلسة ان وزير الخارجية ابلغ
الوزارة بأن الوضع فى منطقة القتال يتجه للتدهور بصورة خطيرة . وان
تقارير « رويتر » — التى ربما تكون مبالغ — تتحدث عن قتال ضخم فى
الاسماعيلية هذا الصباح ، فى مجرى العملية التى شرع فيها لنزع سلاح
البوليس المصرى . وأنه بحث مع السفير فى القاهرة الموقف الذى يمكن
ان ينشأ اذا لجأ المصريون الى رد عنيف . وان الاخير طلب من قائد القوات
البريطانية اتخاذ أعلى درجة من الاستعداد لحماية ارواح البريطانيين
والاجانب وممتلكاتهم فى مصر . وان وزير الخارجية قرأ على الوزراء برقية
رقم ١٦٤ الى القاهرة ، والتى يسأل فيها السفير عن الاجراءات التى
يقترح على الحكومة البريطانية اتخاذها ، والتى سوف توضع موضع

التنفيذ ، ويطلب منه التشاور في ذلك مع زميله سفير الولايات المتحدة الأمريكية . وأنه طلب من السفير أيضا ان يوجه تحذيرا مناسباً الى ملك مصر . وأن رئيس الوزراء كان قد أحبط علما بالأحداث ، وأنه كان على اتفاق مع الاجراء الذى اتخذ . واقترح الوزير احاطة قادة المعارضة بالوضع . ووافقت الوزارة على ان تقوم سكرتارية الكومنولث أيضا بابلاغ حكومات كندا واستراليا ونيوزيلاند وجنوبافريقيا ، مع ابلاغ حكومة الهند كذلك بتدهور الموقف . أما الاستعدادات العسكرية المتخذة لمواجهة التطورات ، فتظل على الكتمان . وان مسألة الاجراءات الاقتصادية والمالية ضد مصر ، فربما يتم النظر فيها بواسطة الوزارة في الأسبوع القادم ، وان ذلك سيكون ملائما اذا استمر التدهور في الوضع ... !

واذا كانت جلسة مجلس الوزراء قد عكست تعقد الوضع الذى كانت تواجهه بريطانيا في مصر ، والآثار السلبية الشديدة لعملية الاسماعيلية ، والاجراءات غير العادية التى لجأت اليها لتوضيح موقفها . . فان جلسة مجلس العموم البريطانى عكست قلق الرأى العام البريطانى، وشكوكه في طبيعة العملية ، وهو ما تمثل في اسئلة أعضاء المجلس ، والشئ دارت تقريبا حول النقاط التى تناولناها . .

● شغلت عملية الاسماعيلية قسما كبيرا من مناقشات المجلس في جلسة ٢٩ يناير ١٩٥٢ (١٩) :

— سأل هربرت موريسون وزير الخارجية : هل يمكننا ان نعتبر ان عملية الاسماعيلية كانت تحديدا بتحويل من الحكومة البريطانية ؟

x وأجاب ايدن (قاطعا) :

(١٩) محاضر اجتماعات الوزارة البريطانية — جلسه ٢٥ يناير ١٩٥٢
المجلد ١٢٨/٢٤ ص ٣٧

العملية كانت بتحويل من السلطات البريطانية بشكل محدد .

— وأكمل موريسون :

هل حذر البوليس من جانب السلطات البريطانية ، بحيث تتاح له الفرصة لكي يتخذ باختياره الموقف الذى يريده قبل بدء العملية العدائية ؟

x واجاب ايدن :

ليس تحذيرا واحدا ، بل تحذيرات متكررة قدمت للسلطات المصرية وعلى أعلى المستويات . وكان ايدن فى ذلك يراوغ ويغالط ، لأن سؤال موريسون بالمنطق ينصب على التحذير الذى أعطى عند تنفيذ العملية ، بينما تحدث ايدن عن التحذيرات الدبلوماسية السابقة على العملية .

— وسأل جون هايند :

هل من حقنا ، باسم أى صلاحيات ، أن نتخذ اجراءات ضد أجهزة رسمية ، حتى لو كان بعض افراد هذه الاجهزة ايدوا أو شاركوا فى أعمال ارهابية ضد القوات البريطانية ؟

.. ثم اكمل :

هل يستطيع الوزير أن يقدم لنا توضيح حول الاساس الذى تمت عليه العملية ؟

x وأجاب ايدن :

على اساس معاهدة ١٩٣٦ . وهكذا ضرب عرض الحائط بقرار حكومة مصر بالغاء المعاهدة ، رغم أنه فى بيانه فى بداية نفس الجلسة ، أقر بهذه الحقيقة فى معرض حديثه عن وجود البوليس الاحتياطى فى منطقة القنال ..

وأضاف ردا على مسألة حق القوات البريطانية فى القيام بعمل ضد

جهاز رسمى لدولة اخرى ، بأنه « كان واضحا ، ان هذا البوليس بدلا من ان يكون بوليسا ، عزز وشارك فى الاعمال التخريبية ضد قواتنا ..

— وسأل انورين بيفان :

هل كانت الحكومة (البريطانية) منبهة . وهل اعطت صلاحيات بطبيعة الاسلحة التى تستخدم فى الهجوم على مقر قيادة البوليس ؟

x ورد ايدن ساخرا :

بالنسبة للأسلحة التى استخدمت ، اسأل : اذا استخدمت الاسلحة الأصغر ، وطالت المعركة ، هل لن تكون الخسائر فى الأرواح اقل (٢٠) ؟ ..

وانتهت الجلسة بطلب من بيفان بأن يقدم للمجلس تقرير تفصيلي عن العملية ، احالة ايدن على وزير الحرب المستر انتونى هيد ، الذى قدم تقريره فى جلسة المجلس التالية يوم ٣١ يناير ١٩٥٢ .

قال وزير الحرب البريطانى :

— ان الحكومة اعطت الصلاحية لارسكين لنزع سلاح البوليس المصرى فى ٧ ديسمبر ١٩٥١ (مبكرا جدا ، قبل اسبوعين كاملين من اول برقية من قيادة قوات الشرق الأوسط حول الموضوع) ..

— وان مبرر العملية هو ان خسائر القوات البريطانية حتى ٢٣ يناير ١٩٥٢ ، بلغت ٣٣ قتيل ، و ٦٩ جريحاً ..

— وأنه بعد ١٦ أكتوبر (اليوم التالى للتصديق على مرسوم المعاهدة) فشل البوليس المصرى فى السيطرة على الفوضى . وبعد ذلك وصل

(٢٠) مضابط مجلس العموم البريطانى (HANSARD) — مجلد رقم

٤٩٦ / ١٠٠٣ — الاعمدة ٣٤ حتى ٣٩

الى منطقة القتال ٦٠٠ من رجال البوليس الاحتياطى من القاهرة ، وكانوا
المتقدمة الى فلکها وتضمها فى اطارها .

مسلحين بالبنادق . وان البوليس الاحتياطى (الجديد) شارك فى المعارك
ضد القوات البريطانية ..

— الوضع يوم ٢٥ كآ كالآتى :

حوالى ٤٠٠ — منهم ٦٠ نظاميين — كانوا فى القره قول ، و ٦٠٠
كانوا فى مبنى المحافظة ..

— العملية بدأت برسالة الى مساعد المحافظ ، تطلب ان يخرج رجال
البوليس من ثكناتهم بدون أسلحة ، لتسلمهم القوات البريطانية ..
(وصف اللواء مصطفى رفعت فى شهادته السابقة الاشارة اليها ،
ان الأوامر كانت ان يخرج رجال البوليس ، بدون أسلحة ، عاقدين
أيديهم فوق رؤوسهم ، مستسلمين . وأن الجنرال ارسكين أشنر
بأصبعه الى أعلى بازدياء ، وقال : وينزع هذا الشيء من على
مبنى المحافظة المحافظة ، مشيرا الى علم مصر) .. وان الأمر
نفسه ابلغ الى حاكم دار البوليس الذى قال ان جنود البوليس
المصريين الاحتياطيين والنظاميين سوف يقاومون ، لأن هذه هى
الأوامر الصادرة من القاهرة ..

— ومن سير العملية ، انه من الساعة ٦ر١٤ حتى الساعة ٦ر٤٠
استمرت نداءات التحذير وطلب الاستسلام . الساعة ٦ر٥٦ بدأ
البوليس المصرى باطلاق النار واستمر (وحده) حتى الساعة
٧ر١٠ . عندئذ بدأت القوات البريطانية باطلاق دانات « فشك »
من ٢٠ دبابة للتحذير : استمر البوليس فى اطلاق النار . الساعة
٧ر١٥ بدأت القوات البريطانية أول اطلاق نار لها ، بست دفعات

من مدفعية الدبابات زنة ٢٠ رطلا ، وبعض المدافع زنة الرطلين ، مع الاسلحة الخفيفة . رد البوليس بغزارة . توقفت القوات البريطانية واعدت توجيه النداءات بدعوة البوليس للاستسلام فتحت قواتنا النيران مرة أخرى الساعة ٨ر١٥ ، ثم وجهت دداعات للاستسلام . الساعة ٩ قامت فصيلتان من قواتنا مدعومتان بالدبابات بعملية اقتحام . فتحنا النيران من جديد الساعة ١٠ ، ثم الساعة ١٠ر٤٧ بدأ الاستسلام . خسرنا ٣ قتلى و ١١ جرحى . وخسر المصريون ٤١ قتيلا و ٧٣ جريحا ، وأسر ٨٨٦ من رجال البوليس ...

— اشتملت الاسلحة التى استخدمتها قواتنا على : الاسلحة الصغيرة . دبابات ذات مدافع ٢٣ بوصة زنة ٢٠ رطلا . سيارات مدرعة محملة بمدافع زنة رطلين . لا مدفعية . ولا طيران . ولا مدافع مورتار اللهم الا دفعة واحدة من قنابل الدخان ..

واختتم وزير الحرب بيانه بادعاء ان العملية خططت بغرض منع اراقة الدماء (طبعا البريطانية !) وانه لمنع المزيد من الضحايا على الجانبين كان من الضرورى اتمام العملية بأسرع ما يمكن ..

ثم أصناف : ولو ان الحكومة المصرية قد حافظت على سيطرتها الدقيقة على وقوات بوليس ، وخاصة البوليس الاحتياطى ، لما كانت هناك اى ضرورة لقيامنا بالعملية بالمرة (٢١) !..

وقد توقفت مناقشة الموضوع عند هذا الحد فى مجلس العموم بسبب توالى الاحداث . واذا كانت هذه المناقشات ، والاسئلة التى

(٢١) مضابط مجلس العموم البريطانى — المجلد رقم ١٠٠٣/٤٩٦ — الاعمدة ٣٦٢ حتى ٣٦٥ .

الاحتياطي » . ثم أضافت عن حادث ١٨ نوفمبر أنه كان هناك « دليل قاطع على أن هجوما على القوات البريطانية قد خطط له ونفذ بواسطة نفس المجموعة » .

وفي مذكرة أخرى بتاريخ ١٩ يناير للاحتجاج على حوادث ٣ و ٤ ديسمبر ، جاء « ان انعدام الانضباط والسيطرة على البوليس المصرى ، يفترض أنه البوليس الاحتياطي ، باشتراكهم بهجمات متعمدة غير مبررة على القوات البريطانية ، يبعدهم عن طبيعة مهمتهم » . وخلصت الى احتجاج على الفشل في ابعاد هذه القوات من منطقة القنال ، والالاحاح على أنهم يجب أن يكونوا تحت رقابة فعالة . لكن الحكومة المصرية لم تلتفت الى هذه الاحتجاجات الملحة المتكررة ، وفشلت في مهمتها كدولة ذات سيادة في المحافظة على القانون والنظام في أقاليمها (!) ، هذه المهمة التي تعرفها السلطات المحلية في منطقة القنال بوضوح . ان محافظ القنال في مناقشة مع الجنرال ارسكين في ٢٨ نوفمبر قبل تحمل مسئولية الامن في الاسماعيلية ، ووافق مع الجنرال على أنه من الضروري لبلوغ ذلك تجريد البوليس الاحتياطي من السلاح . ومرة أخرى ، في أوائل ديسمبر تفهم مساعد محافظ الاسماعيلية أيضا مسئوليته ، ووافق على أن يضمن أنه لن تكون هناك كمائن ضد القوات البريطانية عبر البحيرات الحلوة من ناحية كامب محمد على . لكن الكمائن في الواقع استمرت كل ليلة . وعليه فقد أكدت السلطات البريطانية أن قواتها لن تكون عرضة طويلا للمخاطر من جانب البوليس الاحتياطي في الاسماعيلية . ان الاجراء الذي اتخذته لا يعنى بأى معنى اقامة حكومة عسكرية . وهو معروف مسبقا . ومصدق عليه كلية من حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) (١٤) ... » .

(١٤) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢ — البرقية رقم ١٥٥ / القاهرة .

(م ٦ — حريق القاهرة)

● وبعد ساعتين من الابلاغ بالبيان المسهب ، الركيك ، الملىء بالحواديت المجوجة ، والمغالطات السخيفة ، والمتدنى الى حد غريب فى كلماته وأوصافه .. كان السفير البريطانى فى القاهرة يسعف وزارة الخارجية ، ببرقية ثالثة ، يضمنها تقريراً بالذكريات التى سبق أن قدمها للحكومة المصرية حول نشاط البوليس الاحتياطى المصرى ، لكى تستخدمها فى تبرير العملية أمام دول العالم .. وكان التقرير بناء على طلب لندن (١٥) ...

● وبعد أقل من نصف ساعة ، كانت الخارجية البريطانية تعمم على جميع سفاراتها فى العالم بياناً حول الموضوع ، بدأته بالقول ، بأنه :

« فى السادسة من صباح هذا اليوم ، بدأت القوات البريطانية تحت قيادة الجنرال ارسكين عملية نزع سلاح البوليس المصرى فى الاسماعيلية . ان القرار بتنفيذ هذه العملية — والذى حظى بتصديق حكومة صاحب الجلالة — اتخذ بعد جهود عديدة بذلتها السلطات البريطانية لدى السلطات المصرية (١٦) ... » واستمر البيان بعد ذلك يستعرض « الصفحة السوداء » للبوليس المصرى مع القوات البريطانية ...

* * *

لم تكن الحملة الاعلامية السابقة واللاحقة على عملية الاسماعيلية ،

(١٥) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢ — البرقية رقم ١٥٧ / القاهرة .

(١٦) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢ — البرقية الدورية رقم ٣ الخارجية / لندن .

بما اشتملت عليه من مغالطات صارخة ، مثل محاولة اقناع الرأى العام العالمى بأن الشىء الطبيعى هو أن يحمى بوليس بلد ، القوات الاجنبية التى تحتل بلده ، أو أصبح من حق تلك القوات أن تجرده من السلاح (!) . والمطالبة باجلاء قوات البوليس عن اراضى بلادها . وتصوير التحام هذا البوليس بالمناضلين من أجل تحرير الوطن من المحتل الاجنبى بأنه صفحة سوداء تستوجب العقاب . وكذلك الاستفزازات المتعمدة ، والمقصود بها اهانة حكومة البلاد والازدراء بها والافتئات على سلطاتها ، مثل لهجة التحدى التى رد بها ارسكين على انذار النحاس . والقول بأن الحكومة المصرية فشلت فى مهمتها كدولة ذات سيادة فى المحافظة على القسانون والنظام فى أقاليمها ، مما استهدف توجيه الاحداث نحو الانفجار الشامل ، تحقيقا للغرض السياسى من عملية الاسماعيلية ..

لم يكن ذلك هو كل ما اتسمت به عملية الاسماعيلية كعملية غير مبررة ، ذات هدف تأمرى . وانما الطريقة التى تمت بها العملية تقدم المزيد من الأدلة فى هذا الاتجاه ...

وقبل استخلاص هذه الأدلة ، سنستعرض التقرير الذى وصف العملية من الناحية العسكرية ...

● أرسل السير توماس راب ببرقية عاجلة جدا الساعة ١٢٤ر من ظهر يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ يبلغ فيه وزارة الخارجية :

« بدأت العملية حوالى الساعة ٦١٥ هذا الصباح بالتوقيت المحلى ، عندما حوصر مركز البوليس ومبنى المحافظة المشغولين برجال البوليس . كان يبدو أنه لا يوجد ضباط بوليس متواجدين فى هذين المبنىين . طلب من ضابط الاتصال المصرى أن يدخل ويسلم أمرا بالاستسلام . عندئذ بدأ البوليس باطلاق النار من

المبنيين . قائد البوليس كان على اتصال من مقره ، وقد طلب منه أن يتكلم مع رجاله بالتليفون ويطلب منهم التسليم . ولما لم يفعل ذلك ، فان اطلاق النار قد استمر من الجانبين في الحال بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الاتوماتيكية الخفيفة ومدافع الدبابات البريطانية . مبنى المحافظة بما يشغله من رجال البوليس (٢٠٠ - ٣٠٠) احتل بواسطة القوات البريطانية حوالى الساعة ٩٣٠ ص . الضحايا سجلت لكن لم يتم التأكد من العدد بعد . حتى الآن ٢٠ رجل بوليس مصرى قتلوا ، والبعض جرح ، وحملوا بواسطة القوات البريطانية . اخبار هذا الاستسلام بلغت رجال البوليس في المركز ، الذين واصلوا المقاومة . القوات البريطانية نادت عليهم ثانية لكى يستسلموا ، وتوقفت عن اطلاق النار لاتاحة الوقت لهم للاستجابة . كسرت الهدوء رخة ثقيلة من نيران البنادق من مركز البوليس ، ردت عليها القوات البريطانية . البوليس استسلم حوالى الساعة ١٢١٥ . جرى فرزهم الآن . مجموع الخسائر البريطانية لم يزل تحت الحصر . ثلاثة من رتب مختلفة قتلوا ، وتسعة آخرون جرحوا ، وضابط واحد جرح . يؤكد أن هذا التقرير اولى ، وأن التفاصيل يجرى تدقيقها (١٧) » .

● وبعد منتصف ليلة ٢٦/٢٥ يناير بنصف ساعة ، أرسل السير توماس راب تقريره الثانى التفصيلى عن العملية الى وزارة الخارجية ، قال :

(١٧) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢ — البرقية رقم ٨٣ / فايد .

((١ — تقرير السلطات العسكرية أن العملية بدأت برسالة الى مساعد محافظ الاسماعيلية توضح انه طالما أن البوليس الاحتياطى قد أصبح حاميا ومشجعا للارهابيين ، فلقد كان ضروريا نزع سلاحه . ولكى يصبح ذلك ممكنا ، فإن كل رجال البوليس المصرى يجب أن يؤمروا بالخروج من ثكناتهم بدون أسلحة ، وسوف يبلغ أكبر ضباطهم رتبة عند أبواب الثكنات أن الاسلحة سوف تعود الى البوليس النظامى ، والذي سوف يترك عندئذ لمواصلة أداء واجبه . وأن قسم البوليس ومبنى المحافظة محاصران فى هذه اللحظة بواسطة القوات البريطانية المعززة بالدبابات . وحوالى الساعة ٦ر٣٠ ص كانت رسالة مماثلة تبرق الى حاكمدار البوليس الذى كان على اتصال من مقره . وكانت اجابته أن البوليس سوف يقاوم وفقا للأوامر المرسلة اليهم من الحكومة المصرية .

٢ — البوليس فى المحافظة بدأ اطلاق النار فى الحال بدون تمييز . لم ترد القوات البريطانية فى البداية ، ومددت فترة المهلة لتصل فى جملتها الى ٥ دقيقة . سيارات تحمل مكبرات صوت استخدمت للنداء على البوليس فى كلا المكانين لكى يستسلموا ، وجرى الضغط على حاكمدار البوليس مرة أخرى ، لكنه رفض الذهاب الى قسم البوليس . ولما استمر اطلاق النار ايضا من قسم البوليس اطلقت مدفعية دباباتنا بضعة دانات من الخرطوش ، وبدأت القوات فى اطلاق النار بالاسلحة الخفيفة . هذا لم يؤثر على البوليس ، واستمر القذف لبعض الوقت . فصيلتان من القوات البريطانية ، مدعومتان بالدبابات ، اقتحمتا مبنى المحافظة الذى كان يتألف من مجموعة من الحوائط المركبة التى هى عبارة عن مجموعة من المباني كانت تستخدم

كتكنات بواسطة البوليس . البوليس استمر في المقاومة من المباني الى حد اطلاق النار من النوافذ العلوية والابراج التى وضعوا عليها سواتر رملية ، وذلك بعد ان تم اخلاء الطابق الاسفل . وخلال هذا القتال كانت الضحايا تتساقط على كلا الجانبين . وفى آخر الامر استسلم البوليس فى المحافظة حوالى الساعة ١٠٣٠ صباحا . وكان واضحا ان كل الموجودين كانوا من البوليس الاحتياطى .

٣ - وفى قسم البوليس ، استمر البوليس فى المقاومة بالرغم من ان اخبار استسلام المحافظة كانت قد وصلت اليهم بواسطة مكبرات الصوت ، حيث طلب اليهم ان يستسلموا الساعة ١٢ ظهرا . حوالى الساعة ١٢ ظهرا على اى حال ، اطلقت دفعة اخرى من النيران من جانب البوليس ، حيث تم الرد عليها بدفعة من نيران الاسلحة الصغيرة ، والنيران الأثقل ، وبعدها بقليل استسلموا . وكانت هناك اعداد قليلة من البوليس فى مراكز متفرقة ، تم اخلاؤهم بدون صعوبة .

٤ - بالرغم من ان الرقم الدقيق ليس مكتملا بعد ، فان ما يقرب من ٧٩٠ من رجال البوليس المصريين تم اخذهم كمساجين ، من بينهم حوالى ١٠٠ فقط يعتقد انهم من البوليس النظامى . الجنرال ارسكين لم يعلن للصحافة عن عد الضحايا من المصريين ، لكن ما يزيد عن ٥٠ رجل بوليس مصرى يعتقد انهم قتلوا ، وعدد لا بأس به جرح ، وكانت ضحايا البريطانيين ٣ قتلى و ١٢ آخرون جرحوا .

٥ - بعد الظهر التقى القائد العام للفرقة الاولى بمساعد محافظ الاسماعيلية ، وقدم له رسالة من الجنرال ارسكين لحثه على استئناف القيام بواجباته ، وانه سيعطى ٥٠ رجل بوليس

نظام واثنين من الضباط ليكون بإمكانه ذلك . وانه نظرا للمقاومة التي أبدتها البوليس خلال الصباح ، فان هؤلاء الرجال لابد أن يجردوا من السلاح . على أنه بعد غربة أخرى ، فان الجنرال ارسكين يأمل أن يستطيع امداده بالمزيد من رجال البوليس النظامين ، وان القوات البريطانية ستكون جاهزة لمساندتهم وستبقى محتلة لأقسام من المدينة . وان ايا من السكان المدنيين يرغب في مفادرة المدينة ستكون له الحرية في ذلك .

٦ — مساعد المحافظ ، على ما يبدو ، أبلغ القاهرة ، وأجاب بأن الحكومة المصرية تحمل الجنرال ارسكين مسؤولية كل ما حدث للمدينة سواء بالنسبة للبوليس أو للسكان ، وطلبت إعادة كل رجال البوليس النظامي وضباطهم اليه . وفي النهاية فقد وافق على أى حال على استئناف عمله ، وأعيد اليه ٥٠ جنديا واثنين من الضباط غير مسلحين .

٧ — ونظرا للمقاومة التي قام بها البوليس منذ البداية ، فانه ليس من المفترض اطلاق سراح المسجونين من رجال البوليس الاحتياطى فى الحال ، وقد تم وضعهم فى معسكر فى ((موسكار)) .

٨ — لقد اتضح من وضع المباني التي زارها اثنان من مساعدى بعد ظهر اليوم (٢٥ يناير) أنه كان هناك صراع ضار فى المحافظة . قسم البوليس كان أقل دمارا بكثير ، ويظهر عليه أنه تأثر بشكل رئيسى بنيران الاسلحة الصغيرة ، النيران التي تفجرت فى داخله قد تمت السيطرة عليها . وبعد المقاومة الطويلة ، فان الكثيرين من رجال البوليس لوحظ أنهم شبه شلل مع حالة ذعر ربما صدمه عندما أصروا فى النهاية

وقد عثر على مخازن كبيرة للذخيرة خصوصا في مبنى

المحافظة (١٨) ... » .

والآن ... ما هي الطريقة التي اتبعتها السلطات العسكرية البريطانية في تنفيذها للعملية ، والتي دفعت هذه العملية بالقذارة ، والتأمرية البعيدة عن روح الشرف العسكرى .. ؟

xx قال الجنرال ارسكين ، وقالت كل التقارير البريطانية ، أن كل عدد رجال البوليس الاحتياطى في منطقة القنال لم يزد عن الالف رجل . وقال وزير الحرب البريطانى ، أن كل الذين وصلوا الى منطقة القنال من هؤلاء بعد الفناء المعاهدة هو ٦٠٠ رجل . وهو ما يكشف عن الضجة المفتعلة من الاساس حول هذا البوليس الاحتياطى ، لأن القوات البريطانية كانت في منطقة القنال قد تجاوزت المائة وعشرين ألف رجل . فأى منطق يقول أن ألف رجل من رجال البوليس الاحتياطى يشكلون خطرا حقيقيا ، على جيش بهذا الحجم ! ؟

.. وعندما نفذت السلطات العسكرية البريطانية العملية ، وضعت في مواجهة هذا العدد الضئيل من الجنود شبه المدربين الذين لا تقاليد لهم — ١٥٠٠ من خيرة جنود الامبراطورية ، مع استنفار عام للقوات البريطانية ليس في منطقة القنال وحدها ، وانما في القواعد المحيطة أيضا !

xx سجلت تقارير المتابعة ، أن الجنود سواء في مركز

(١٨) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢
— لبرقية رقم ٨٦ / مكتب الشرق الاوسط .

البوليس أو في المحافظة ، كانوا بدون قيادة . وأن ضباطهم لم يكونوا موجودين بأى من المبنيين (قال اللواء مصطفى رفعت في شهادته السابقة لى ، أن الضباط لم يكن لهم مكان إقامة في الثكنات ، فكانوا ينامون في لوكاندات قريبة ، وأنهم عندما أحسوا بالحصار تسللوا والتحموا بجنودهم) . بينما كان على رأس القوات البريطانية المحاصرة الجنرال ارسكين قائد القوات البريطانية في مصر وكل ضباط هيئة أركان حربه ، فضلا عن قادة الفصائل والوحدات ..

ولما كان الجنرال ارسكين — ومعه كل السلطات البريطانية — قد اختاروا يوم جمعة لتنفيذ عملياتهم ، واختاروا هذا الوقت المبكر للتنفيذ ، واختاروا الطريقة التي اتبعوها بالتحديد ... فانهم بذلك قد قرروا عن سبق عمد واصرار أن يواجهوا كقيادة عليا للجيش البريطانى ، جنودا بسطاء ، بلا قيادة ، وليسوا قطاعا من جيش ، أو موقعا متقدما على جبهة قتال .. !

x x ركزت الدعاية البريطانية على أن الوضع الطبيعى للبوليس الاحتياطى المصرى أنه يتسلح بالعصى . واستكثروا عليه أنه أصبح في منطقة القنال يتسلح بالبنادق . واعتبروا ذلك خطرا على سلامة القوات البريطانية . لذلك حشدوا له أثناء العملية — في مقابل بنادق لى انفلد العتيقة — الاسلحة الاتوماتيكية والدبابات — والسيارات المدرعة — وبعض أنواع المدفعية . وان كانوا قد نفوا بشدة أنهم لجأوا الى الطيران !

x x على أن أهم ما لجأت اليه السلطات العسكرية البريطانية هو السرية التامة ، والمفاجأة الكاملة في مواجهة عدوها الخطير ، الذى كان نائما في ثكناته ، في يوم أجازته الأسبوعية .. (١)

وقد قال لى اللواء شريف العبد — في شهادته السابقة ضابط الاتصال

بين السلطات المصرية والسلطات البريطانية في منطقة القنال حيثئذ ،
والذى يقيم داخل معسكرات القوات البريطانية بحكم وظيفة ، أنه عندما
استدعى لتسلم الانذار ، فوجيء بتحريك القوات ، لأن الانجليز أحاطوا
تحركاتهم حتى تم الحصار بالسرية والتمويه ، حتى لم يستطع الذين
يعيشون وسط معسكراتهم ان يلحظوها ..

لماذا كانت كل هذه السرية ؟

وماذا كان يمكن ان يفعل رجال البوليس ان عرفوا بالعملية قبل
وقوعها ؟

ليس هناك من سبب الا تحقيق عنصر المباغتة ، وعدم اعطاء أى فرصة
لعدم اتمام العملية كما رسم لها ..

فالجنود في ثكناتهم محاصرون . ولا ضباط معهم . والضباط الصغار
الذين التحقوا بهم صاروا مثلهم . والمهلة شكية لأنها تعطى بالقطاعى ،
نداء بالتسليم ، ثم خمس دقائق ، ثم ضرب ، ثم نداء وهكذا . وهى مهلة
لا تستهدف اى مفاوضات أو تقاهم ، وانما تريد شيئاً واحداً : الاستسلام
أو الموت .

والانذار ، برغم خطورته ، وحقيقة أنه متعلق بشكل دقيق جداً
بالعلاقة بين دولتين ، فهو لا يتخذ المجرى الطبيعى ، فلم يوجه الى أى جهة
اختصاص مناسبة : لا الى وزير الخارجية ، ولا الى وزير الداخلية ولا الى
قيادة الجيش ، ولا الى البعثة الدبلوماسية المصرية فى لندن ، ولا حتى
الى الحكومة المصرية عبر الاذاعة . وانما قدم لمساعد محافظة الاسماعيلية .
والجنرال ارسكين لم يطلب من مساعد المحافظ حمل انذاره الى المسؤولين
المصريين ، وانما طلب منه هو نفسه — ومن حكماء البوليس — تنفيذ
الانذار ، واصدار أمر التسليم الى رجال البوليس ، أو ننفذ نحن .. أى
نجبرهم على الاستسلام !

وهكذا ، لم تترك اى فرصة للاستنجاد بالحكومة فى القاهرة ..
ولم تترك اى فرصة لكى يصبح تدخل الحكومة ممكنا على اى نحو . فقد
وضعت الخطة بحيث تقطع الطريق تماما على مثل ذلك الاحتمال ..

والغرض واضح : تتم العملية بالكامل . يخوض رجال البوليس
المعركة غير المتكافئة وحدهم ، ودون ان يدركهم الذين اعطوا لهم الاوامر
بالمقاومة . يقتل عدد ضخم منهم ، ويؤسر الباقون . وتقتحم مباني ومقار
الدولة الرسمية بالقوة ..

.. ولترنا الحكومة المصرية الهامة — التى تتحدثنا — ماذا هى
فاعلة .. !

* * *

لكن ، لان العملية كانت زاعقة فى تحديها ، لم يكن من الممكن ان تمر
ببساطة .. وهكذا :

x x اضطر مجلس الوزراء البريطانى لعقد جلسة خاصة
بعد ظهر نفس اليوم . وسجل محضر الجلسة ان وزير الخارجية ابلغ
الوزارة بأن الوضع فى منطقة القنال يتجه للتدهور بصورة خطيرة . وان
تقارير « رويتر » — التى ربما تكون مبالغ — تتحدث عن قتال ضخم فى
الاسماعيلية هذا الصباح ، فى مجرى العملية التى شرع فيها لنزع سلاح
البوليس المصرى . وأنه بحث مع السفير فى القاهرة الموقف الذى يمكن
ان ينشأ اذا لجأ المصريون الى رد عنيف . وان الاخير طلب من قائد القوات
البريطانية اتخاذ اعلى درجة من الاستعداد لحماية ارواح البريطانيين
والأجانب وممتلكاتهم فى مصر . وان وزير الخارجية قرأ على الوزراء برقية
رقم ١٦٤ الى القاهرة ، والتى يسأل فيها السفير عن الاجراءات التى
يقترح على الحكومة البريطانية اتخاذها ، والتى سوف توضع موضع

التنفيذ ، ويطلب منه التشاور في ذلك مع زميله سفير الولايات المتحدة الأمريكية . وأنه طلب من السفير أيضا ان يوجه تحذيرا مناسباً الى ملك مصر . وأن رئيس الوزراء كان قد أحبط علماً بالأحداث ، وأنه كان على اتفاق مع الاجراء الذى اتخذ . واقترح الوزير احاطة قادة المعارضة بالوضع . ووافقت الوزارة على ان تقوم سكرتارية الكومنولث أيضا بإبلاغ حكومات كندا واستراليا ونيوزيلاند وجنوب افريقيا ، مع إبلاغ حكومة الهند كذلك بتدهور الموقف . أما الاستعدادات العسكرية المتخذة لمواجهة التطورات ، فتظل على الكتمان . وان مسألة الاجراءات الاقتصادية والمالية ضد مصر ، فربما يتم النظر فيها بواسطة الوزارة في الأسبوع القادم ، وان ذلك سيكون ملائماً اذا استمر التدهور في الوضع ... !

واذا كانت جلسة مجلس الوزراء قد عكست تعقد الوضع الذى كانت تواجهه بريطانيا في مصر ، والآثار السلبية الشديدة لعملية الاسماعيلية ، والاجراءات غير العادية التى لجأت اليها لتوضيح موقفها . . فان جلسة مجلس العموم البريطانى عكست قلق الرأى العام البريطانى، وشكوكه في طبيعة العملية ، وهو ما تمثل في اسئلة أعضاء المجلس ، والشئ دارت تقريبا حول النقاط التى تناولناها . .

● شغلت عملية الاسماعيلية قسما كبيرا من مناقشات المجلس في جلسة ٢٩ يناير ١٩٥٢ (١٩) :

— سأل هيربرت موريسون وزير الخارجية : هل يمكننا ان نعتبر ان عملية الاسماعيلية كانت تحديدا بتحويل من الحكومة البريطانية ؟
x وأجاب ايدن (قاطعا) :

(١٩) محاضر اجتماعات الوزارة البريطانية — جلسته ٢٥ يناير ١٩٥٢
المجلد ١٢٨/٢٤ ص ٣٧

العملية كانت بتحويل من السلطات البريطانية بشكل محدد .

— وأكمل موريسون :

هل حذر البوليس من جانب السلطات البريطانية ، بحيث تتاح له الفرصة لكي يتخذ باختياره الموقف الذى يريده قبل بدء العملية العدائية ؟

x واجاب ايدن :

ليس تحذيرا واحدا ، بل تحذيرات متكررة قدمت للسلطات المصرية وعلى أعلى المستويات . وكان ايدن فى ذلك يراوغ ويغالط ، لأن سؤال موريسون بالمنطق ينصب على التحذير الذى أعطى عند تنفيذ العملية ، بينما تحدث ايدن عن التحذيرات الدبلوماسية السابقة على العملية .

— وسأل جون هايند :

هل من حقنا ، باسم اى صلاحيات ، أن نتخذ اجراءات ضد أجهزة رسمية ، حتى لو كان بعض افراد هذه الاجهزة ايدوا أو شاركوا فى أعمال ارهابية ضد القوات البريطانية ؟

.. ثم أكمل :

هل يستطيع الوزير أن يقدم لنا توضيح حول الاساس الذى تمت عليه العملية ؟

x وأجاب ايدن :

على اساس معاهدة ١٩٣٦ . وهكذا ضرب عرض الحائط بقرار حكومة مصر بالغاء المعاهدة ، رغم أنه فى بيانه فى بداية نفس الجلسة ، أقر بهذه الحقيقة فى معرض حديثه عن وجود البوليس الاحتياطى فى منطقة القنال ..

وأضاف ردا على مسألة حق القوات البريطانية فى القيام بعمل ضد

جهاز رسمى لدولة اخرى ، بأنه « كان واضحا ، ان هذا البوليس بدلا من ان يكون بوليسا ، عزز وشارك في الاعمال التخريبية ضد قواتنا ..

— وسأل انورين بيفان :

هل كانت الحكومة (البريطانية) منبهة . وهل اعطت صلاحيات بطبيعة الاسلحة التى تستخدم فى الهجوم على مقر قيادة البوليس ؟

x ورد ايدن ساخرا :

بالنسبة للأسلحة التى استخدمت ، اسأل : اذا استخدمت الاسلحة الأصغر ، وطالت المعركة ، هل لن تكون الخسائر فى الأرواح اثقل (٢٠) ؟ ..

وانتهت الجلسة بطلب من بيفان بأن يقدم للمجلس تقرير تفصيلي عن العملية ، احالة ايدن على وزير الحرب المستر انتونى هيد ، الذى قدم تقريره فى جلسة المجلس التالية يوم ٣١ يناير ١٩٥٢ .

قال وزير الحرب البريطانى :

— ان الحكومة أعطت الصلاحية لارسكين لنزع سلاح البوليس المصرى فى ٧ ديسمبر ١٩٥١ (مبكرا جدا ، قبل أسبوعين كاملين من أول برقية من قيادة قوات الشرق الأوسط حول الموضوع) ..

— وأن مبرر العملية هو ان خسائر القوات البريطانية حتى ٢٣ يناير ١٩٥٢ ، بلغت ٣٣ قتيلًا ، و ٦٩ جريحًا ..

— وأنه بعد ١٦ اكتوبر (اليوم التالى للتصديق على مرسوم المعاهدة) فشل البوليس المصرى فى السيطرة على الفوضى . وبعد ذلك وصل

(٢٠) مضابط مجلس العموم البريطانى (HANSARD) — مجلد رقم ٤٩٦ / ١٠٠٣ — الاعمدة ٣٤ حتى ٣٩

الى منطقة القتال ٦٠٠ من رجال البوليس الاحتياطى من القاهرة ، وكانوا المتقدمة الى فلكها وتضمها فى اطارها .

مسلحين بالبنادق . وان البوليس الاحتياطى (الجديد) شارك فى المعارك ضد القوات البريطانية ..

— الوضع يوم ٢٥ كآ كالاتى :

حوالى ٤٠٠ — منهم ٦٠ نظاميين — كانوا فى القره قول ، و ٦٠٠ كانوا فى مبنى المحافظة ..

— العملية بدأت برسالة الى مساعد المحافظ ، تطلب ان يخرج رجال البوليس من ثكناتهم بدون أسلحة ، لتتسلمهم القوات البريطانية .. (وصف اللواء مصطفى رفعت فى شهادته السابقة الاشارة اليها ، ان الأوامر كانت ان يخرج رجال البوليس ، بدون أسلحة ، عاقدين أيديهم فوق رؤوسهم ، مستسلمين . وأن الجنرال ارسكين أشار بأصبعه الى أعلى بازدراء ، وقال : وينزع هذا الشيء من على مبنى المحافظة المحافظة ، مشيراً الى علم مصر) .. وان الامر نفسه ابلغ الى حاكم دار البوليس الذى قال ان جنود البوليس المصريين الاحتياطيين والنظاميين سوف يقاومون ، لأن هذه هى الأوامر الصادرة من القاهرة ..

— ومن سير العملية ، انه من الساعة ٦ر١٤ حتى الساعة ٦ر٤٠ استمرت نداءات التحذير وطلب الاستسلام . الساعة ٦ر٥٦ بدأ البوليس المصرى باطلاق النار واستمر (وحده) حتى الساعة ٧ر١٠ . عندئذ بدأت القوات البريطانية باطلاق دانات « فشك » من ٢٠ دبابة للتحذير : استمر البوليس فى اطلاق النار . الساعة ٧ر١٥ بدأت القوات البريطانية أول اطلاق نار لها ، بست دفعات

من مدفعية الدبابات زنة ٢٠ رطلا ، وبعض المدافع زنة الرطلين ،
مع الاسلحة اخفيفة . رد البوليس بغزارة . توقفت القوات
البريطانية واعدت توجيه النداءات بدعوة البوليس للاستسلام
فتحت قواتنا النيران مرة أخرى الساعة ٨ر١٥ ، ثم وجهت دداءات
للاستسلام . الساعة ٩ قامت فصيلتان من قواتنا مدعومتان
بالدبابات بعملية اقتحام . فتحنا النيران من جديد الساعة ١٠ ، ثم
الساعة ١٠ر٤٧ بدأ الاستسلام . خسرنا ٣ قتلى و ١١ جرحى .
وخسر المصريون ٤١ قتيلا و ٧٣ جريحا ، وأسر ٨٨٦ من رجال
البوليس ...

— اشتملت الاسلحة التى استخدمتها قواتنا على : الاسلحة الصغيرة .
دبابات ذات مدافع ٢٣ بوصة زنة ٢٠ رطلا . سيارات مدرعة
محملة بمدافع زنة رطلين . لا مدفعية . ولا طيران . ولا مدافع
مورتار اللهم الا دفعة واحدة من قنابل الدخان ..

واختتم وزير الحرب بيانه بادعاء ان العملية خططت بغرض منع اراقة
الدماء (طبعا البريطانية !) وانه لمنع المزيد من الضحايا على الجانبين كان
من الضرورى اتمام العملية بأسرع ما يمكن ..

ثم أصناف : ولو ان الحكومة المصرية قد حافظت على سيطرتها
الدقيقة على وقوات بوليس ، وخاصة البوليس الاحتياطى ، لما كانت
هناك اى ضرورة لقيامنا بالعملية بالمرّة (٢١) !..

وقد توقفت مناقشة الموضوع عند هذا الحد فى مجلس العموم
بسبب توالى الاحداث . واذا كانت هذه المناقشات ، والاسئلة التى

(٢١) مضابط مجلس العموم البريطانى
١٠٠٣/٤٩٦ — الاعمدة ٣٦٢ حتى ٣٦٥ .
— المجلد رقم

طرحها قادة حزب العمال قد عكست جو الاسترابة فى العملية ، فان جريدة
الدلى ووركر — الصحيفه اليومية للحزب الشيوعى البريطانى — قد
عبرت عن السخط الصريح عليها . نشرت الصحيفه فى صدر عدد يوم ٢٦
يناير ١٩٥٢ بروازا تحت عنوان « يوم العار » ، قالت فيه :

(امس كان يوم عار لشعب بريطانيا . حيث قامت القسوات
البريطانية المدججة بالاسلحة الثقيلة ، والمتفوقة عددا وتسليحا ،
بمهاجمة رجال البوليس المصريين المسلحين بأسلحة بدائية ،
لتضيف صفحة ، ليس لجد بريطانيا ، وانما لعدم شرفها) .

* * *

ولان العملية كانت مدانة من الرأى العام العالمى ، سعت السلطات
البريطانية الى الاستنجاى بالقوى الامبريالية ، وبصفة خاصة الولايات
المتحدة الامريكية الحليف والغريم لبريطانيا فى مناطق نفوذها حينئذ ، وفى
مقدمتها مصر . .

وهكذا حرص المستر ايدن على ان يطلب من سفيره فى القاهرة ان
يتفاهم مع السفير الامريكى بها ، وينسق معه . وقد حدث ، وارسل السيد
والف ستيفنسون برقية ذات طبيعة سرية خاصة ، اعدت الساعة ١٠.٢
يوم ٢٥ يناير ، قال فيها :

((تحدثت مع زميلى سفير الولايات المتحدة هذا الصباح ، موضحا
له ضرورة العمل الذى قمنا به ضد البوليس الاحتياطى المصرى فى
الاسماعيلية . وكان قبل لحظات من مقابلتى قد تلقى تليفرافيا من
لندن تضمن جوهر ما قدمتموه لسفير الولايات المتحدة لديكم
عن الموضوع كله . كان رد فعل المستر كافرى جيدا . ولم يسأل
(اكرر « لم ») حول ضرورة الاجراءات التى نتخذها فى منطقة

(م ٧ — حريق القاهرة)

القتال . وكان سعيدا لان يسمع اننى كلفت بمناقشة ، وان امكن الاتفاق مع حول اى توصيات يراها بشأن وضع عملية « روديو » موضع التنفيذ (عملية روديو هى عملية عسكرية لاحتلال مصر بالكامل كما سيأتى)

٢ — كان واضحا من البرقية التى اطلعنى عليها المستر كافرى ان الاميرال كارنى (يبدو انه قائد الاسطول الامريكى فى المتوسط) قد احيط علما .

٣ — لقد قمت بترتيب لقاء مع رئيس الديوان الملكى هذا المساء (!) وسوف اتحدث معه وفق التوجيه الموجود فى الفقرة رقم ٤ من برقيتكم (راجع برقيتى رقم ١٥٠) (٢٢) .

وفعل ستيفنسون نفس الشئ مع سفير فرنسا فى القاهرة . .
لكن يبدو ان رضا السيد جيفرسون كافرى عن مذبحة الاسماعيلية ، ويرغم انه المعبر الرسمى عن رأى الحكومة الامريكية ، لم يمنع استمرار عدم الرضا العام عن الفعلية البريطانية لدى الرأى العام الامريكى ، مما ترك آثاره على بعض الرسميين الامريكيين . وتكشف البرقية التالية ، التى بعثها كبير مستشارى السفارة البريطانية فى القاهرة الى وزارة الخارجية يوم ٥ فبراير ، عن ذلك . تقول البرقية :

((ان برقية واشنطن رقم ٣٠١ بتاريخ ٢٧ يناير لوزارة الخارجية تبين الضغط الذى وقع على عقل الرسميين فى الولايات المتحدة بسبب العملية التى قمنا بها ضد بلوك النظام فى الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير)) .

(٢٢) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢
البرقية رقم ١٥٣ / القاهرة

ويقدم السيد كبير المستشارين تحليلاً للموقف على أساس من علم النفس ، فيقول :

((أن النظرية القائلة بأن مقاومة بلوك النظام هي أحد مظاهر ((الروح الوطنية)) هي أمر لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد بالنسبة لاي شخص له خبرة بمصر (!) . ان تفسير المقاومة ستجدونه كما حددناه في الفقرة ٨ في برقية فايد رقم ٨٨ بتاريخ ٢٥ يناير الى وزارة الخارجية ، التي لا حظت ان المسجونين ((اجتمعوا مع جلاديهم)) (يقصد تلاحم الفدائيين من أبناء الشعب مع جنود البوليس الذي يفترض الكاتب انه ضد الشعب)) .

ان عساكر بلوك النظام هم في معظمهم من الفلاحين المصريين الذين لا يخضعون بالتحديد لادارة جيدة ، والذين يوثق بهم — مع اسلحة خفيفة — في أي ظروف . ورود فعلهم عندما يستشارون او يخوفون ، يمكن وصفها فقط باعتبارها غريزة حيوانية للدفاع (!) أن أي شخص رأى مشاحنة بين فلاحين مصريين مستشارين ، أو حتى مشاجرة بين مرصين في شوارع القاهرة ، يدرك كيف انهم يمتنعون عن تقبل أي شكل من المنطق ، ويصمون آذانهم عضوياً ، ان جاز استخدام التعبير مجازاً .

ثم يحاول ان يفسر سر مقاومة رجال البوليس المصريين :

((ان عساكر بلوك النظام كانوا مفاجئين ومحاصرين في مبنى المحافظة في الاسماعيلية وكانوا متأكدين تماما انهم سينجحون . ان الطلبة الذين قبضت عليهم قواتنا كان عليهم انهم يدركون ذلك . وهم على مستوى عال من التعليم بالمقارنة بجنود بلوك النظام . ونحن لا نعتقد للحظة انه اثناء هياجهم التفت اهتمامهم الى ما يقال لهم بالعربية عبر مكبرات الصوت ، كما لا نعتقد ان أي شيء أو أي احد كان يمكن ان يوقف اطلاقهم للنار حتى تصل انفجالاتهم الى

مرحلة الانهاك الطبيعى . وكان الطريق الوحيد امام قواتنا لمنع حمام الدم هو الانتظار حتى يستنفد جنود بلوك النظام ما لديهم من ذخيرة ، ويهدأون . اننا على اى حال لم نكن مقدرين ان ذلك كان ممكنا من الناحية العسكرية او السياسية)) .

ويستطرد فى مقارنة لا معنى لها :

((فى كفر عبده كان الوضع مختلف كلية . حيث كان جنود بلوك النظام قد صقلوا بتدريب البوليس النظامى ، وكانوا من ناحية اخرى تحت قيادة ضابط كبير مسئول ، كما انهم تلقوا امر بالتحرك لمهاجمة القوات البريطانية ، ولم يكونوا هم انفسهم محاصرين . ان المقاومة فى الاسماعيلية كانت شاهدا ليس على النظام والروح الوطنية ، بل على عدم الانضباط والفضب الاعمى الصرف . انه لمن المفيد التذكير بأن الاضطرابات الخطيرة الاولى التى وقعت فى الاسماعيلية بدأت عندما وجدت سيارة نقل بريطانية عسكرى بوليس نائما ، فاخافة بطريقة صارخة اخرجته عن صوابه وجعلته يخيف بعض زملائه فى قسم البوليس (!!)) .

وأخيرا ، يحاول الاعتذار والتخفيف :

((اننا نأمل باخلاص الا نكرر مثل تلك الحوادث . ولكن اذا كانت فقط اجراءات للوقاية ، فاننا نعتقد ان النقاط المذكورة آنفا ، ستكون مفهومة على نطاق واسع عما كان يبدو . .))

وبالرغم من ان هدف العملية وطبيعتها هو الشئ الجوهري فى نظرنا ، فلا بأس من القاء نظرة على الشكل الذى أخرجت به ، بمراجعة خفيفة للبيانات والتقارير التى كتبت او صدرت عنها . .

ان بيان السفارة البريطانية في القاهرة — الذى كرر عن طريق الخارجية الى جميع السفارات البريطانية في العالم — تجنب ذكر اى معلومات محددة عن العملة ، وركز على محاولة تبريرها سياسى أمام الرأى العام العالمى . .

بعد ذلك كان اول تقرير تناول العملية هو تقرير السير توماس راب الاولى ظهر ٢٥ ، ثم تلاه بتقرير التفصيلى الساعة ١٢ر٢٩ من صباح يوم ٢٦ . ثم قدم المستر انتونى هيد وزير الحرب بيانه العلنى أمام مجلس العموم يوم ٣١ ، واخيرا تعرض كبير مستشارى السفارة من بعض النواحى للعملية في برقية الفكاهية التى أوردنا نصها لعله يضيف شيئا الى الطريقة المضطربة التى عالجتها السلطات البريطانية الموضوع .

ماذا قالت هذه التقارير والبيانات ؟

— ذكر بيان السفارة ان القوات البريطانية المشتركة في العملية كانت حوالى ١٥٠٠ جندى . بينما لم يذكر السيد راب اى رقم . وتعهد وزير الحرب عدم الاشارة الى حجم القوات . .

— قال تقرير السير راب ان العملية بدأت بالانذار الساعة ٦١٥ بينما ذكرت برقية الخارجية للسفارات أنها بدأت الساعة السادسة . وقال وزير الحرب ان الانذار سلم الساعة ٦١٤ ، وان الحصار بدأ مع الفجر . .

— ذكر السير راب ان البوليس المصرى (بدأ عندئذ الضرب) . وأضاف : « واستمر اطلاق النار من الجانبين » هكذا بدون تحديد . بينما حرص وزير الحرب على التحديد ، فقال انه من الساعة ٦١٤ حتى الساعة ٦١٥ استمرت التحذيرات البريطانية والنداءات على البوليس للتسليم . وأنه في الساعة ٦١٥ بدأ البوليس باطلاق النار . لكنه في دقة نسي ان يذكر لمجلس العموم انه ما بين الساعة ٦١٤ الى حدها كنقطة انتهت

ففيها فترة الانذارات (الأولى) ، وبين الساعة ٦ر٥٦ عندما بدأ البوليس اطلاق النار ، يوجد فرق ١٦ دقيقة ، ولم يقل لنا الوزير كيف انقضت هذه الـ ١٦ دقيقة المشحونة بالتوتر ؟

— قال السير راب ان اقتحام واحتلال مبنى المحافظة تم الساعة ٩ر٣٠ ، بينما خفض وزير الحرب الزمن نصف ساعة كاملة (بتوقيت الحرب !) .

— وقال السير راب ان الاقتحام تم بتقديم فصيلتين مدعمتين بالدبابات . وأكد نفس الشيء وزير الحرب ، لكن كبير مستشاري السفارة ، وحتى يخفف على اصدقائه الامريكان قال ان القوات البريطانية انتظرت حتى تنتهي ذخيرة البوليس . بينما يقول تقرير السير راب انه وجدت بمبنى المحافظة مخازن كبيرة للذخيرة .. !

— قال السير راب ان رجال البوليس في المحافظة استسلموا ٩ر٣٠ (أو هكذا يستنتج من كلامه ، لانه ادمج الاقتحام والاستسلام في خبر واحد) ، بينما تجاذز وزير الحرب مسألح استسلام المحافظة وادمج عملية المحافظة مع عملية القسم وقال ان الاستسلام بدأ الساعة ١٠ر٤٧ ، بزيادة ساعة و١٧ دقيقة عن اول موعد حدده السير راب ..

— عن خسائر رجال البوليس المصري ، ذكر راب ان القتلى أكثر من ٥٠ ، وخفضهم وزير الحرب الى ٤١ فقط . وقال راب ان عدد الجرحى لا بأس به ، بينما حددهم وزير الحرب بـ ٧٣ . أما الاسرى فقد ذكر راب انهم ٧٩٠ ، بينما حدد وزير الحرب انهم ٨٨٦ ، بفارق ٩٦ ..

ويثير ذلك مسألة هامة رغم أنها تبدو تافهة . أن عملية الاسماعيلية أعد لها قبل تنفيذها بزمان طويل . ودرست كل خطوة ، بل كل كلمة متعلقة بها بعناية ، واشترك في تحمل مسئوليتها مجلس الوزراء البريطاني ، ووزارة

الحرب ، وهيئة رئاسة الاركان ،فضلا عن قيادة قوات الشرق الاوسط ،
والمكتب البريطانى للشرق الأوسط فى فايد ، والسفارة بجميع اجهزتها فى
القاهرة . وأعد البيان الذى يذاع حولها قبل تنفيذها بليلة كاملة . وقدم
التقرير الكامل عنها بعد تنفيذها بـ ١٢ ساعة . وقدم وزير الحرب تقريره
امام مجلس العموم بعد اسبوع . فلما جاءت هذه الفروق فى البيانات ،
حول أمور كان من السهل تضبيبها ، لانها حقائق ثابتة ، ولا يوجد سبب
منطقى للاختلاف فيها ..

لماذا حدث ذلك ؟

يقولون ان المجرم ، مهما كان حريصا ، لابد ان يترك اثر يدل عليه ،
ويكشف جريمة ولذلك ، فمن المتداول ان الجريمة دائما ناقصة . ويصعب
أو يستحيل اخفاء كل معالمها ..

وبالرغم من أن الوثائق البريطانية نفسها تكشف طبيعة الجريمة فى
عملية الاسماعيلية .. الا البيانات العسكرية عنها تأبى الا ان تقدم المزيد
مما يؤكد هذه الطبيعة ..

على أنه يبقى اهم عنصر من عناصر عملية الاسماعيلية — الجريمة ،
هو أنها نفذت كمقدمة لجريمة اخرى ، جعل تنفيذ عملية الاسماعيلية يوم ٢٥
يناير ، بالطريقة التى تمت بها ، من وقوعها امرا محتما .. فى اليوم التالى ..
يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ..

وهذا موضوعنا فى الفصل التالى ..

الفصل الثالث

التحقيق البريطاني للمخدرات

طوال يوم ٢٥ يناير ، ظل السفير البريطانى فى خط الدفاع ، يبرر
الفعلة البريطانىة فى الاسماعيلية ضد البوليس الاحتياطى المصرى .. ثم
بقى طول الليل ، وصباح اليوم التالى يترقب ردود الفعل المصرية ..
ويتابع تنفيذ السياسة البريطانىة فى ذلك اليوم الفاصل فى تاريخ الصراع
بين الامبراطورية وبين الحركة الوطنية المصرية ..

ومع ظهر يوم ٢٦ يناير ، وبدء أحداث السبت الاسود ، راح السفير
يبلغ حكومته اولا بأول بما يجرى .

● الساعة ١٣٧ ر١ ، ارسل اول برقية ، يقول فيها :

((تخريب خطير انفجر فى القاهرة . جموع ضخمة فى
الشوارع تشعل النار فى السيارات والمباني . لدى معلومات
مؤكدة ان الترف كلوب (البريطانى) واربع دور سينما ومباني
بريطانية اخرى قد احترقت ، ويخشى ان يكون ذلك قد اودى بحياة
اشخاص بريطانيين .

((المطافى ليست قادرة على اداء مهمتها ، لأن الجموع تمزق
خراطيمها . البوليس طلب نزول الجيش .))

((اننى على اتصال تليفونى بالقائم بأعمال وزير الخارجية ،

الذى تلقيت منه تأكيدا بأن المصريين فى وضع (اكرر) فى وضع »
يسمح لهم بالمحافظة على النظام ، وانهم يتحملون مسئولية حماية
أرواح البريطانيين والاجانب الاخرين (١) »

● وفى الساعة ٢١٠ كان يبرق بجمله واحدة :
» الجيش المصرى استدعى لمساعدة البوليس المدنى » (٢) :

● وفى الرابعة و١٣ دقيقة :
» عدد من المباني احرق فى وسط المدينة ، متضمنا بنك باركليز ،
واماكن لهو ، ودور سينما ، وبارات ، وفنادق بينها شبرد) ،
ومنشآت فخمة بينها نادى محمد على ونادى السيارات الملكى
(المرتبط ارتباطا خاصا بالملك) . الجموع تهتف ضد الباشوات
كما تهتف ضد البريطانيين ، وتهتف بشعارات ضد الملك وحافظ
عفيفى وحيدر الخ . .

» الاحراق يتم بواسطة قتابل حارقة . . »
» مغارز الجيش وصلت قلب المدينة . »
» البوليس آفاد بأن قانون الاحكام العرفية قد اعلن بواسطة الملك
بناء على طلب الحكومة (٣) . . »

● والساعة ٧٣٤ ، ارسل يبلغ حكومته :
» استمرت اعمال الشغب . تسمع طلقات نار .
نقاريرنا ان الجيش يقاتل المشاغبين ، ولكن ليس
واضحا بعد الى اى حد لديه الحرارة فى تادية

(١) ، (٢) ، (٣) البرقيتان غير المرقمتين ، والبرقية رقم ١٧٦ — مجموعة
وثائق الخارجية البريطانية — ملف ٩٦٨٧٠

المهمة .. (٤) » .

● وصباح اليوم التالى ، الساعة ٨.٢ ر ، كان السفير يقول :
« بعد ليلة غير مريحة بعض الشيء ، وطلقات متقطعة
(بعضها من بنادق آلية) فى عدة اقسام من القاهرة .. الموقف يبدو
هذا الصباح هادئا نسبيا .. »

« البوليس أفاد بأن الجيش لا يزال فى حالة تاهب فى قلب
المدينة ، حيث لا تزال بعض الحرائق مشتعلة . وقال ان اطلاق
النار اثناء الليل كان للتحذير لكى يبقى الناس فى البيوت ، ولمنع
السرقة ، وان كل شئ هادئ فى مصر الجديدة والجيزة وبقية
الضواحي .. »

« الملحق العسكرى زار وزارة الدفاع للحصول على المزيد من
المعلومات .. »

« حظر التجول طبق . والجيش لديه التعليمات لمنع التجمعات .
عدد من الفصائل (الجيش) تبدو صغيرة موجودة فى الأحياء السكنية
(باستثناء الأماكن المجاورة مباشرة لهذه السفارة) .. »

« القنصليتان السويدية واللبنانية كانتا بين المباني التى احترقت
أمس ... (٥) »

فى هذه الليلة «غير المريحة» لسعادة سفير بريطانيا ، كانت مصر تمضى
أفزع ليلة فى تاريخها المعاصر حتى ذلك الحين . الدخان الاسود الكثيف
يطبق على صدر القاهرة ، والسجون تفتح أفواهها لابنائها الوطنيين ،

(٤) ، (٥) ، (٦) البرقيات رقم ١٨٢ ، ١٨٧ ، ٢٤٣ — ملف رقم ٩٦٨٧٠/
مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية .

وحظر التجول يحبس الشعب كله من الغروب الى الشروق .. والامور كلها تتبدل ، لصالح الاستعمار البريطانى وحلفائه ..

وهكذا ، بعد هذه الليلة ، استراح السير رالف ستيفنسون ، ونام ملىء جفنه ، خصوصا بعد ان ابلغه التغيرات التى كان يتوقعها ، مما سنشير اليه فيما بعد ..

وانتقل السفير البريطانى فى مصر من الدفاع الى الهجوم ..

— عقد مؤتمرا صحفيا بعد ظهر يوم ٢٩ يناير ، أعلن فيه ، أنه :
« على اثر اعتداء ٢٦ يناير بواسطة الغوغاء المصريين ، والتخريب المتعمد باشعال النيران فى الترف كلوب ، تم اكتشاف ثلاث جثث خلال يوم الاحد ٢٧ يناير .

« وان عدد الضحايا البريطانيين ٩ ، وواحد مفقود ، و٤ بالمستشفى » وحتى يستثير عطف الرأى العالمى ، اضاف :

« ان معظم البريطانيين (الضحايا) ليسوا من صفار السن . فأحد القتلى تجاوز الثمانين ، وأحد الجرحى فوق السبعين . وان « الهجوم على الترف كلوب يبدو انه قد خطط له بعناية ، والشواهد تدل على ان العديد من الذين ماتوا ، قتلوا عن عمد ، وبوحشية ، ولم يموتوا بسبب النيران » .

ولكى « يجبه » مع اكبر عدد من الدول ، اضاف :
« الجاليات الاخرى ، خاصة الفرنسية ، واليونانية ، والسويدية ، والبنانية ، والالمانية ، والسويسرية ، تحملت كثيرا . وخسائر اليونانيين ، بشكل خاص ، خطيرة .. (٦) »

مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية .
— ثم وجهت السفارة احتجاجا الى الحكومة المصرية ، تتهم فيه السلطات الرسمية بالتواطؤ والتستر . اضطر وزير خارجية مصر (فى حكومة على ماهر) للرد عليه . هذا الرد تضمنته برقية ستيفنسون الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ فبراير ، التى جاء بها :

« فى الرد الذى تلقيناه هذا المساء على مذكرتنا ، عبر وزير الخارجية عن أسفه على الارواح والخسائر (طبعا البريطانية)

التي تسبب فيها حوادث ٢٦ يناير . ولكنه منذ الاتهام الموجهة للسلطات المصرية بالتواطؤ في الاحداث . وأكدت مذكرة وزير الخارجية ان المعلومات الحديثة توضح ان منظمى الاضطرابات ارادوا ان يحدثوا الارهاب والتدمير في العاصمة ، وانهم فقط كانوا يتحينون اللحظة المواتية . وان احداث ٢٥ يناير في الاسماعيلية قدمت فرصة لا مثيل لها ، وهى باشعالها الغضب الوطنى ، ودفعها بعض رجال الوليس الاحتياطى للانخراط في المظاهرات في القاهرة يوم ٢٦ يناير ، قد قللت امكانية المحافظة على النظام في العاصمة .

« وتستمر المذكرة ، بأن الحكومة في الخلاصة مصممة على كشف جرائم ٢٦ يناير ، وتؤكد عزمها على ملاحقة المجرمين واقرار النظام العام » .

« وتنتهى المذكرة بالتعبير عن جهد الحكومة فيما يتعلق بضحايا لأصحاب الممتلكات التي خربت ، دون انتظار لاحكام المحاكم ، ودعوة لتقديم بيانات عن المتضررين من التخريب ، حتى تستطيع السلطات المختصة عمل تقدير اجمالى لها .

ويختتم السفير البريطانى برقية بعبارة تستلفت النظر ، اذ يقول :

« صحف هذا المساء تنشر نص المذكرة الجوابية التي ارسلت الى جميع البعثات الدبلوماسية التي قدمت مذكرات حول ٢٦ يناير . وهى في نفس اتجاة المذكرة التي ارسلت الينا ، الا انها لا تشير الى تواطؤ السلطات الرسمية (وهذا مفهوم ومنطقى ، لان السفارة البريطانية هى وحدها التي وجهت هذا الاتهام) . . وتشير باختصار فقط الى ان المظاهرات نتجت عن حوادث ٢٥ يناير في الاسماعيلية (٧) . . . !

* * *

.. وندخل الى الموضوع ..

* * *

اهتمت السلطات البريطانية بأحداث ٢٦ يناير مثلما اهتمنا نحن بها .

(٧) البرقية رقم ٣٧٧ ، مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية —
ملف رقم ٩٦٨٧٠

مع فارق يبدو بسيطا — في مبتدأ الموضوع ، وليس في خبره ! .. ذلك
اننا في مصر ، واتفق معنا كل من تناول هذه الاحداث في العالم ، اطلقنا على
ما حدث في ذلك اليوم اسم ، او وصف ، « حريق القاهرة » . اما السلطات
البريطانية ، فقد حرصت ، منذ اول لحظة ، اول لحظة ، وحتى آخر كلمة
قيلت في وثيقة بريطانية ، على ان تطلق على ما حدث اسم او وصف « أعمال
الشغب في القاهرة يوم ٢٦ يناير » .

• لماذا صممت السلطات البريطانية هذا « الوصف » الخاص بها ، بهذا
التحديد ... ولماذا لم تغيره ابدا .. ولو من باب اتباع المصطلح الذي شاع
استعماله ؟ طبعا هناك سبب لذلك سنأتى اليه عندما يصبح ضروريا ...



بعد الوصف الاخبارى الذى تضمنته البرقيات الاولى التى سبق ان
أوردناها ، اخذت السلطات البريطانية تدقق فى الامر ، وتنتقل من عملية
الوصف الخارجى ، الى التحليل ..

● تضمنت برقية السير رالف ستيفنسون الى وزارة الخارجية ،
الساعة ١٠.٢٥ من مساء يوم ٢٦ يناير ، اول تقديم لاحداث اليوم .
قالت البرقية :

**« الانطباع العام ، بأن انفجار ثوريا قد وقع بشدة . غير ان
فعاليته قد حدث بواسطة اجيش نظرا لصفر مساحة قلب المدينة
نسيبيا .. »**

**« شهود العيان (الذين قدموا ملاحظاتهم بعد الظهر) يؤكدون
على درجة التنظيم والنظام الذى ابداه مرتكبوا الحوادث فى
المراحل المبكرة . انهم عصابات يقودها شبان من طبقة الافندية ،
الذين يأمرؤن اتباعهم الا يستولوا او ينهبوا اى شىء ، بل يواصلون
تنفيذ برنامج مخطط بوضوح لتخريب اهداف منتقاة .. (٨) »**

● وبعد خمسة أيام ، بعث كبير مستشارى اسفارة برسالة
الى القسم الافريقى بوزارة الخارجية البريطانية ، تضمنت اول تقرير
تفصيلى عن الحوادث ، قال فيه :

(٨) البرقية رقم ١٨٥ ، مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية —
ملف رقم ٩٦٨٧٠

هل لكل ما قدمناه علاقة باثبات اتهام محدد ، ضد أحمد حسين والحزب الاشتراكي في قضية حريق القاهرة ؟ لسنا نحن الذين سنجاب ، انما سنترك ، ولاخر مرة ، السير رالف ستيفنسون يتولى الاجابة ..

● ففى يوم ١٥ ابريل ، ارسل السفير رسالة مطولة الى وزير خارجية المستر انتونى ايدن ، ضمنها كل ما يتعلق بمحاكمات حريق القاهرة ، ولمعنى كثيرة فى هذه الرسالة ، نوردها بنصها .. يقول السفير البريطانى :

« اتشرف بأن افيدكم بأنه خلال الشهر الماضى عقدت سلسلة من المحاكمات لاشخاص اتهموا فى الجرائم التى ارتكبت خلال اعمال الشغب التى وقعت يوم ٢٦ يناير .

٢ - المحكمة العسكرية العليا التى انشئت للنظر فى هذه القضايا بدأت باستماع لاولى هذه القضايا يوم ١١ مارس لتسعة عشر متهما بتهمة الاحراق ، والنهب ، واتلاف الموجودات ، والتظاهر مع حمل ادوات الحرق . اربعة منهم ذكرت الصحف انهم طلبة ، والباقيون من الطبقة العاملة . خمسة حكم عليهم بمدد تتراوح بين ٨ و ١٠ سنوات اشغال شاقة . والآخرى حكم عليهم بمدد اصفر . وثمانية برئوا .

٣ - محاكمات متتالية تبعت ذلك . ومعظمها اتخذت نفس الطابع ، حيث بالتقريب ثلث المتهمين فى كل قضية حكم عليهم على الاكثر بـ ١٤ سنة سجن ، والثلث الاخر تلقوا احكاما اقل ، والباقي برئوا . ولقد اصبح واضحا ان المتهمين فى جميع القضايا لم يكونوا هم هؤلاء الاشخاص المسئولين عن تنظيم اعمال الشغب يوم ٢٦ يناير ، وانما هم مجرد مجرمين عاديين ونهابين ، كثيرون منهم من المحتمل انهم تجمعوا بعد ان كان الهجوم الاصلى قد تم . القليل منهم قبض عليه فى ذات اللحظة ، اما الاغلبية فقد تم تعقبها من خلال استيلائها على الممتلكات المسروقة . نسبة صغيرة جدا منهم كانوا متعلمين بأى درجة . ولهذه الاسباب فان هذه المحاكمات كانت ذات فائدة ضئيلة ، ولا اجد سببا للكتابة عنها بالتفصيل . والمحاكمات التى ربما يكون لها اهمية بالنسبة لنا ، مثل تلك المتعلقة بالاشخاص المسئولين عن احراق الترف كلوب وبنك باركليز ، لم تعقد بعد .

(م ٩ - حريق القاهرة)

٤ — البوليس — وانا افهم ذلك — قبض على مسجون واحد يظن أنه من المسئولين عن الهجوم على الترف كلوب . وهذا ليس مثيرا للدهشة طالما ان ذلك الهجوم كان مدارا بواسطة عصابة منظمة ، وانه لم يكن هناك شيء في « الكلب » لجذب المجرمين العاديين والنهابين الذين ظهروا كمدعى عليهم في هذه السلسلة من المحاكمات . لقد فشل البوليس في ان يضع يده على اى عدد كبير من هؤلاء المسئولين عن تنظيم اعمال الشغب . وبينما امسكوا بمسجونين مثل رئيس ونائب رئيس الحزب الاشتراكى (أحمد حسين و ابراهيم شكرى) ، اللذين يعتقد انهما مسئولين، فقد ظهر انهم غير قادرين على تقديم أدلة كافية لتبرير اقامة الدعوى . . (!)

٥ — محاكمات السرقة والمتظاهرين لا تزال مستمرة . وبالرغم من انه يلاحظ صدور احكام اخف الان ، وبالرغم من ان المجرمين الاخطر المسئولين عن التحريض والتنظيم لا يزالون غير معاقبين، فان هذه المحاكمات قد قدمت على الاقل عقوبة رادعة لأولئك الذين استفادوا من اعمال الشغب والنهب والتخريب . وخلال ذلك، وربما لان الاهتمام العام يتقلشى بسرعة ، فان رئيس المحكمة العسكرية العليا، حسين طنطاوى، رأى انه من الضرورى ان يصدر حكما مطولا ملائما عموما لكل القضايا التى ينظرها . قال (ان هؤلاء المجرمين كان يمكن ان يكون لهم مبرر الى حد ما ، لو انهم احتشدوا وزحفوا بأذرعهم لمواجهة « المقتصبين » (المحتلين) من منطقة القتال . ولكن سلوكهم الهيجى فى العاصمة كان نكبة على مصر ، ومن ثم فانه لن يؤذى « الامبرياليين » . ان المحكمة . لم تعتبر ان وجود « يد اجنبية » قد استخدمت هذه العناصر الشريرة لاهدائها الخاصة، أمر غير محتمل . ان المهيجين قدحاولوا لزمنا طويلا ان يثيروا مشاعر الناس البسطاء ، لكى يهبوا للدفاع عن حقوقهم المقتصبة « بواسطة الاغنياء وذوى النفوذ المصريين، والمقيمين الاجانب » .

ان الاعتداءات المتكررة « للطفة الامبرياليين » (يقصد حادث

الاسماعيلية) قدمت تربة خصبة لهذه الدعاية ، ووزع المهيجون انفسهم في انحاء القاهرة . ان الوضع صار أكثر خطورة بسبب فشل الكثيرين من رجال البوليس في اداء واجبهم ، ولو لم تتوفر مساعدة الجيش ، لكان المهيجون قد حققوا هدفهم ، ودمروا القاهرة) .

٦ - لا حاجة لاعطاء اهتمام كبير لهذه الحثيات في الحكم . فان القضاة المصريين غالبا وبشكل ثابت يطلقون العنان للبيانات السياسية عندما ينظرون قضايا سياسية . وملاحظات طنطاوى ليست أكثر من صدق لتلك التي ذكرها النحاس باشا ليلة ٢٦ يناير ذاتها .

ان الاستناد الى حكم قضائي بشأن مسؤولية البوليس ، ربما حتى تكون مساعدا لنا في الحديث عن المطالبات البريطانية . . .

ثم ينهى السير رالف ستيفنسون رسالته بالعبارة التالية ، المفعمة بالاحباط ، والقاطع في الموضوع الذي نتحدث . . فيقول :

« على ان السمة الأكثر اثارة في هذه الاجراءات القانونية ، هي انه بعد شهرين من التحقيقات ، والاستماع الى الأدلة ، فانه غير متوفر أى مؤشر محدد نحو هوية المنظمين الفعليين للشغب . . (١٨) » .

هل نحن بحاجة ، بعد ذلك ، للقول بان الوثائق البريطانية لا تحتوى على مجرد الاتهام ، لاحمد حسين والحزب الاشتراكي . . في قضية حريق القاهرة . . ؟

لا نعتقد .

* * *

أول ذكر لاتهام الإخوان المسلمين في الوثائق البريطانية ورد في رسالة كبير مستشاري السفارة بتاريخ ٣١ يناير ، السابق الاشارة اليها . قال المسئول البريطاني :

(١٨) مجموعة وثائق الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧٥ ، الوثيقة رقم ١٠١١١/١٨٠/٥٢

تؤذى اناسا ابرياء كثيرين ، واضاف قائلا ان تنظيم (جماعة) اخوان المسلمين لا يؤمن بمثل هذه الاساليب ، وانما هدفهم هو النضال بالوسائل الشرعية .. » * .. *

● بالرغم من ذلك ، فان الحكم الذى تضمنته خلاصة تقرير لجنة التحقيق البريطانية فى هذا الصدد ، قال :

« بالنظر الى النظرية الشائعة بأن الاخوان المسلمين لعبوا دورا نشطا فى الشغب الذى جرى يوم ٢٦ يناير ، فان اللجنة ترى انها ملزمة بأن تسجل ان السلطات المصرية لم تتلق اى تقارير يعتمد عليها تؤدى الى الدليل بأن للاخوان المسلمين اى ضلع ، كتنظيم ، فى المؤامرة . ان السلطات المصرية تؤمن وتوافق انه من الممكن ان أعضاء من هذا التنظيم ، كأفراد ، قد يكونوا قد استغلوا الوضع خلال تطوره . ان طبيعة الاعمال والانتهاكات التى ارتكبت يوم ٢٦ يناير كانت فى كثير من الاحوال متطابقة مع الافكار والمثل المتعصبة المعروفة عن الصفوف الدنيا لهذا التنظيم الذى له سمعة سيئة وغير مقبولة بسبب افعاله الارهابية»
— الفقرة ج

هكذا .. على اى حال ، من الواضح انه لا يوجد اتهام اصلا للجماعة كهيئة . اما بالنسبة للأفراد فانه « قد » يكونوا ..

ولذلك ، فالامر لا يحتاج لمزيد ..

* * *

● وعن الشيوخ وحركة السلام ، قال المستشار اياه :

« اعضاء من حركة السلام بالتاكيد لعبوا دورا نشطا . فبعض كبار ضباط البوليس يؤكدون انهم كانوا المنظمين الأول » ..

ثم يقول :

« .. واذا كان التنظيم نابعا من حركة السلام ، فعندئذ ،

* تحت رقم ١٣ / ١٠١٨ — ملف رقم ٩٦٨٧٠

ولاسباب مماثلة (التي فكرها بالنسبة لاحمد حسين — عدم القدرة والكفاءة) ، فانتنا نعتقد انه لابد جاء ، ليس من احد القادة الظاهرين ، وانما من بعض نوى الخبرة الحقيقية من المنظمين الشيوعيين المختفين في هذه الحركة . ان ذلك يبدو احتمالا راضى « !.. »

● اما تقرير لجنة التحقيق فقد خلاص في هذه المسألة الى انه :

((من المعروف انه منذ احداث ٢٦ يناير ، والتغير اللاحق في الحكومة ، فان عددا من الشيوعيين وانصار حركة السلام قد القى القبض عليهم من قبل السلطات . ان هذا يطرح السؤال حول ما اذا كانت كل من حركة السلام والتنظيمات الشيوعية المحلية شريكة في هذه الانتهاكات ؟

ان الادلة المتوفرة حاليا لدى سلطات الأمن المصرية لا تشير الى وجود مسئولية جماعية لهذه التنظيمات عن اعمال التخريب . غير انه يعتقد ان افراد هذه التنظيمات قد انتهزوا الفرصة لكي يضعوا اهدافهم التخريبية موضع التنفيذ .

اما السبب في ان اعضاء هذه التنظيمات قد القى عليهم بالجملة ، فيعود الى ان هذه التنظيمات كانت تدعو بشكل مستمر في نشراتها الدعائية الى تفويض اسس النظام العام — الفقرة د مرة اخرى ، نفى قطعى لاشتراك الهيئات . اما الافراد «فقد» . وكلام عام لا يقف على رجلين . ولان الشيوعيين قبض عليهم يثور السؤال هل اشتركوا ام لا . وهم قد القى القبض عليهم بسبب آرائهم التي يعلنونها دائما .. اتهامات هزلية ، تنزل في مستواها حتى عن اتهامات سلطات الملك في حينه ..

* * *

اضاف الانجليز على قائمة الاتهامات التي حققناها،متهما رابعا ، اعطوه اهمية بالغة في قضية حريق القاهرة ، هو الوفد عموما ، وفؤاد سراج الدين وعبدالفتاح حسن ، بصفة خاصة ..

● صاغت لجنة التحقيقات اتهامها للوفد ، في الفقرة (١) من خلاصة تقريرها على النحو التالى :

((انه نتيجة للاسباب الموجودة في الفصل الاول (من

التقرير) ، فان الحكومة المصرية السابقة ، يجب ان تعتبر مسئولة
مسئولية كاملة عن خلق الظروف التي جعلت خطة الاحراق
ممكنة للتنفيذ « اتعرفون ما هي هذه الاسباب التي تجعل حكومة
الوفد مسئولة مسئولة كاملة عن حريق القاهرة ؟ تقرير اللجنة
يلخصها في اول عبارة فيه ، بأنها « بعض الاحداث ذات المفزى
والصلة التي حدثت بعد ان الفت الحكومة المصرية ، من جانب
واحد ، المعاهدة الانجليزية - المصرية ، يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥١
ثم يفصل هذه الاحداث ، فاذا بها :

— محاولة الحكومة الوفدية ، بكل السبل ، الهاب الجماهير المصرية
ضد قوات الاحتلال البريطانية ..

— تنظيم مظاهرة عيد الجهاد الوطنى فى القاهرة والاسكندرية يومى
١٣ و ١٤ نوفمبر ١٩٥١ ..

— تبنيتها تكوين « كتائب التحرير » ، وعدم استماعها لتحذيرات
مستشارى الامن ، والقصر ، حول خطرها ..

— تدبير سراج الدين للمظاهرات الطلابية ، ضد تعيين حافظ عفيفى
رئيسا للديوان الملكى (!) ..

— تسامحها بشأن اعلان عن رصد مكافأة لقتل الجنرال ارسكين
وضباط بريطانيين آخرين ..

— طرد الموظفين الانجليز ، وتقديم قانون يسهل حمل السلاح ،
وبحث تحريم التعاون مع القوات البريطانية ..

— تصميمها على استثارة صدام رئيسى مع القوات البريطانية
فى القنال ..

— التصريحات النازية ، غير المسئولة ، كلما وقع صدام بين القوات
البريطانية والبوليس المصرى (!) ، وخاصة التصريح الذى ادلى به
سراج الدين بعد مذبحه الاسماعيلية مساء ٢٥ يناير (!) ..

— عدم رضاء البوليس ، بسبب الاختلاف فى المعاملة بالمقارنة بالجيش
« من ناحية المرتب والترقية » .

وان « الترقّيات الاستثنائية لضباط الجيش قبل ٢٦ يناير قليلة قد صبّت الزيت على النار ، وانه بينما لم يفعل الجيش شي فان البوليس قد تحمل نتائج الصدام مع القوات البريطانية وان ذلك هو سبب « تمردهم ضد سراج الدين صبيحة ٢٦ يناير بحيث لم تكن لديهم العزيمة لى يؤدوا واجبهم فى ذلك اليوم » .

ثم يؤكّد تقرير اللجنة فى خلاصته العامة على ما سبق ، بتأييد اللـ بكل قلبها التكليف الحازم الموجود فى الفقرة الخاصة بذلك المثبته فى الاحتـ الذى ارسلته السفارة البريطانية للحكومة المصرية يوم ٦ فبراير .
والذى جاء فيه :

« لقد كان من الواضح ان الحكومة الملكية خلال الفتـ السابقة على الاحداث المشار اليها ، كانت غير بالية بالحفاظ ، النظام العام (لانها تسمح للجماهير بالتظاهر !) والامن فى البـ بتشجيعها العلنى والخبى للعناصر الاجرامية ، والخطب الملاء التى كان يدلى بها الوزراء المسئولون وغيرهم ، وتجاهلهم للتهديدات التى وجهت الى الرعايا البريطانيين ، وتشجيعها النـ للهجمات على القوات البريطانية ، واهملها لانواع الخرق اـ جرت للقانون الدولى والمحلى . . كل هذا ادى الى الاحداث الداء التى وقعت فى ٢٦ يناير ، وكان نتيجة منطقية لسياستها » . .

واضح ان الاتهام سياسى . اى ان السلطات البريطانية تعتبـ الحكومة الوفدية مجرمة ، لانها اتاحت الحريات للجماهير المصرية ، وتد مطالب الشعب الوطنية ، وشجعت الكفاح الوطنى المسلح ضـ الاحتلال الاجنبى . . وطبعاً قبل ذلك كلة ، لانها ألغت المعادة المصرىـ البريطانية . .

وهذا الاتهام ، حتى فى صورة اكثر تحديدا ومعقولية من ذلك ، ساء سلطات التحقيق حينئذ ، عندما حاولت ان تنسب الى عبد الفتاح حسـ انه آثر الجماهير بحديثه فى المظاهرات يوم ٢٦ يناير ، وان تعتب سراج الدين مهملًا فى أداء واجبه كوزير داخلية ، بعدم اتخاذ الاحتياط المناسبة بعد وقوع عملية الاسماعيلية ، وبتأخره فى استدعاء الجية يوم ٢٦ يناير . وقد سقطت هذه الاتهامات سقوطاً مدوياً ، مما حقق تفصيلاً فى الدارسة السابقة . .

ومن هنا ، يمكن القول ان الوثائق البريطانية لا تتضمن اى ادانته تجريمه

للوفد او فؤاد سراج ادين وعبد الفتاح حسن ، ولا حتى اتهاما متماسكا
يصلح للبحث .

ما الذى يعنيه كل ذلك ؟

يعنى ببساطة ، انه لا الوفد (وفؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن)
.. ولا احمد حسين والحزب الاشتراكى .. ولا الشيوعيون وانصار
السلام .. ولا الاخوان المسلمون .. هم الذين احرقوا القاهرة ، فضلا عن
تنظيم وتدير الحريق ..

هذه هي خلاصة محتويات الوثائق الرسمية البريطانية في هذا
الموضوع الخطير ، الذى اهتمت به السلطات البريطانية اهتماما بالغا ..

وهكذا نكون — لكن ومعنا الانجليزية هذه المرة — امام السؤال
الذى لا بد من الاجابة عليه ، طالما اننا اتفقنا على ان ما حدث يوم ٢٦ يناير
هو جريمة مدبرة .. لها فاعل ..

هذا السؤال هو :

من الذى دبر وخطط ونفذ حريق القاهرة ؟

لقد حاولنا القيام بمهمة الاجابة على هذا السؤال في دراستنا السابقة.
ونعتقد اننا قدمنا حججا واسانيد معقولة تعزز ما ذهبنا اليه ..

لكن ، حيث اننا قبلنا اعادة النظر ، مع ظهور الطرف الثانى فى العملية،
وهو الطرف البريطانى بوثائقه الرسمية .. فاننا لا بد أن نوضع جميعا —
نحن ، وبعض الاطراف المصرية التى تناولت الموضوع فى مذكراتها فى
السنوات الاخيرة ، والسلطات البريطانية — امام السؤال المعلق
منذ ٣٢ سنة ..

وهكذا سنحاول تحديد اجابتنا من جديد ..
لكن قبل ان نفعل ، نمضى فى بحث جانبى من جوانب الموضوع ، له

أهمية كبرى من جهة نظرنا ، وسيؤثر الى حد ما في بلورة الاجابة على السؤال
الكبير ..

كيف استثمر حريق القاهرة .. ومن الذى استثمره . وأيضا ،
من خلال الوثائق البريطانية ...

الفصل الرابع

كيف استثمر عربي القاهرة..
ولصالح من؟

لماذا لم ينم السفير البريطاني في القاهرة ليلة ٢٧ يناير ١٩٥٢ ،
نوما مريحا .. ؟

هل لان « أعمال الشغب » التي اكتسحت المدينة ، عكرت الامن ،
فاقتضت فرض الاحكام العرفية ، مما استلزم بعض الطلقات المتقطعة
اثاء الليل لتخويف الاهالى ، فانزعج منامه .. ؟

أم ، لأن الشغب مس بعض المنشآت البريطانية ، وأودى بحياة
عدد من عجائز الانجليز ، فتألم الرجل بوصفه المسئول عن الرعاية
البريطان في مصر .. ؟

أم ، لانه وقد اكتشف ، مبكراً ، أن الذين خربوا وأحرقوا وقتلوا
هم « عصابات منظمة » ، كانت تعمل « وفق خطة معدة من قبل ، وتنفذها
بدقة ونظام » .. فجند كل أجهزة سفارته (وما اضمخها حينئذ) ،
ومخابراته ، وعلاقاته بالسلطة الملكية ، وأجهزة السلطات العسكرية
البريطانية في القتال والمتوسط .. لتحديد صعوبة هذه العصابات ،
ومحاصرتها حتى لا تفلت ، فسهر طول الليل يتابع العمل .. ؟

الواقع أن شيئاً من ذلك لم يكن هو سبب قلق السير رالف
ستيفنسون تلك الليلة ، ومعظم اليوم التالى .. والا لوجدنا في وثائقه
ما يشير اليه ، خاصة وأنه عودنا الدقة والاهتمام بكل كبيرة
وصغيرة ..

سبب آخر .. وموضوع مختلف ، هما اللذان كانا يشغلان السفير
والامبراطورية كلها في تلك الساعات الدقيقة .. عكستهما الوثائق
بوضوح ..

كان الوفد قد أعلن الاحكام العرفية لأول مرة في تاريخه . وأصبح النحاس « حاكما عسكريا » لمصر . متساويا بذلك — ولو شكليا ومؤقتا — بطابور حكام القبضة الحديدية ، من أعداء حركة الشعب . والحكومة في وضع لا تحسد عليه . وبرنامج الاولويات السياسية انقلب رأسا على عقب ، فأصبحت مشكلة الامن على رأس جدول الاعمال . وأعمل البوليس — بأمر وزير الداخلية الوفدى ! القبض على جميع الوطنيين ، بما فيهم الوفديين . وهكذا جردت الحكومة من التوجه الوطنى (بتغيير اوليات برنامج العمل) ، ومن مادة هذا التوجه فى صورة قيادات الشارع ..

وتوقع الانجليز أن يحدث الانقلاب السياسى ، فورا . . . لكنهم لم يفهموا شيئا ، ربما هو من خواص مصر ، اسمه « حلاوة الروح » ..

● ووصلت اخبار « حلاوة روح الوفد » الى السفير مساء يوم ٢٦ يناير . وظهر ٢٧ يناير كان يبرق الى وزارة الخارجية فى لندن ، فى برقية ذات طبيعة سرية خاصة ، يقول فيها :

« لقد رأيت حالا زميلى سفير الولايات المتحدة (الامريكية) الذى يشاركنى انطباعى بأن الموقف فى يد الجيش الآن ... » .
عال . اذن السفيران مطمئنان على الامن . ثم ...

« لقد علم من عبود باشا ، الليلة الماضية ، أن الوزارة لم تناقش بعد الاجراءات المضادة لبريطانيا (برقية رقم ١٦٧) ، ولكنها تعتزم أن تفعل اليوم » (١)

وبادلت الخارجية فى لندن سفيرها فى القاهرة القلق ، فردت عليه بعد اربع ساعات ، ببرقية ذات طبيعة سرية خاصة أيضا ، تشير الى برقية رقم ١٩٨ ، مما يعنى ان السفير ارسل بعد البرقية المشار اليها ثلاث برقيات اخرى (١) ، وتحمل نصا يشير الى انها مرسلة من المستر ايدن نفسه ، تقول الفقرة الثالثة منها :

(١ ، ٤) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧٠ ، البرقية رقم ١٩٥ .

« عليك طبعا ان تفعل ما في وسعك لمنع اتخاذ الحكومة المصرية اجراءات عنيفة ضد بريطانيا ، مثل قطع العلاقات ، والمزيد من طرد الرعايا البريطانيين . ان عليك ان توضح بجلاء انه اذا اتخذت الخطوة الاخيرة ، فان حكومة جلالتك (بريطانيا) لن يكون امامها من خيار سوى الرد بقوة » . .

ثم يسر ايدن الى سفيره :

« ولعلك الخاص ، من المحتمل ان نضطر للقيام برد اقتصادى » (٢)

كان هذا هو الموضوع الذى يشغل بال الامبراطورية فى هذه الساعات من مساء ٢٦ وصباح ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ ، الى حد الاستنجد بواشنطن . . وتعكس برقيتان اخريتان ذلك . الاولى من السفير ، تقول :

« رأيت سفير الولايات المتحدة هذا الصباح . ابلغته انه من المتوقع ان الحكومة المصرية ربما تقطع الآن العلاقات الدبلوماسية وتطرد المصالح البريطانية . وابلغته انه فى حالة طرد المصالح البريطانية فان الحكومة البريطانية ستكون مضطرة لان ترد على الاقل بتطبيق مقاطعة اقتصادية . وهذا سوف يكون شديد الوطأة على مصر ، ويدفع الى احتمال زعزعة الاستقرار .

« تبنى السفير (الامريكى) اقتراحى ، بأن يبرق فورا الى واشنطن ، يلح عليها بأن يقوم (هو) بكل ما يستطيع لاثناء الحكومة المصرية عن اللجوء الى هذه الاجراءات ، وان تنبههم الى تأثيرات طرد المصالح البريطانية » (٣) . . .

الا أن كلا السفيرين لم يكونا مطمئنين لنجاح مهمتهما مع حكومة الوفد . اذ يشير السفير البريطانى فى برقيته رقم ١٩٥ السابق الاشارة اليها ، الى ذلك . فيقول فى الفقرة الرابعة :

-
- (٢) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧٠ ، البرقية رقم ٢٠٣ / لندن .
- (٣) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٣١ ، البرقية رقم ٥٥٥ .

« انه (اى السفير الامريكى) يشك كثيرا جدا فيما اذا كان
لمثل تلك الرسالة (الواردة من سفارة أمريكا فى لندن
بالخصوص) اى تأثير على الحكومة المصرية (حكومة الوفد) ،
وهو فى حيرة عما يمكنه أن يقول لك . وانا اميل الى مشاركته
شكوكه » (٤) ...

* * *

كان هذا هو الموضوع الذى يشغل بال الامبراطورية وسفيرها .
أما السبب فكان بقاء حكومة الوفد ذاته . فلم يكن ما ينتظره الانجليز
من حريق القاهرة ، وقبله حادث الاسماعيلية ، هو أن يحدث تغيير
فى أولويات برنامج الحكومة ، وأن يصبح النحاس حاكما عسكريا لمصر .
انما كانوا يريدون انقلابا سياسيا دستوريا كاملا ، يبدأ بالاطاحة بحكومة
الوفد .

كان الامر مبيتا ، ومنسقا ، مع القصر . ولذلك ظلت أسلاك
الاتصال تعمل منذ خيم مغرب يوم ٢٦ ..

وبرغم أن السفير البريطانى تلقى اشارة مطمئنة مبكرا ، الا أنه ظل
متوترا فى انتظار النهاية ..

● فى الساعة السابعة من مساء يوم ٢٦ ، أرسل السير رالف
ستيفنسون الى وزارة الخارجية برقية شفرية ذات طبيعة سرية خاصة ،
يلغها فيها ، أن :

« عمر باشا (عبد الفتاح عمرو) دعانى هذا المساء ،
بناء على طلبه ، واخبرنى أنه فى هذا الصباح (صباح ٢٦ يناير ،
قبل حريق القاهرة !) كان حافظ عفيفى فيما يبدو مقررا تقديم
نصيحة للملك بتغيير الحكومة فى الحال . وبعد ظهر اليوم ،
على اى حال ، فان عفيفى باشا قد تجنب الموضوع عندما كان
يناقش الوضع معه . أنه — عمرو — لا يريد أن يوحى بأن
عفيفى قد غير رايه ، وانما ربما يكون قد تعرف أكثر على الملك
فى غضون ذلك » (٥) ..

(٥) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧٠ ،

على أى حال ،لم تمض سوى ساعات أخرى ، الا وكان حافظ عفيفى نفسه ، هو الذى يبلغ السفير البريطانى ، بما قرره القصر ، ولم يعلن بعد ..

● وهكذا ، فى الساعة ١٢ر٥٢ من ظهر يوم ٢٧ يناير ، كان ستيفنسون يرسل ببرقية جديدة ذات طبيعة سرية خاصة ، يطمئن المستر ايدن :

((رئيس الديوان الملكى اتصل تليفونيا بى حالا ، ليعلمنى (بشكل سرى جدا) أنه سوف يحدث (تغيير نحو الاحسن بسرعة جدا ربما الليلة) . ولم يشأ أن يقول أكثر على التليفون (!!) . سألته عن لقائى بالملك ، وكانت اجابته أنه سوف يتم بمجرد حدوث التغيير (!!) ...)) .

وبرغم أن ستيفنسون كان متخوفا من اتجاهات الملك نحو الانجليز (مما سيأتى ذكره فيما بعد) ، الا أنه كان حريصا على شىء واحد فى هذه اللحظات ، هو أن تذهب حكومة النحاس الى الجحيم . يقول فى بقية برقيته :

((اننى أجـد من الصعب ،من وجهة نظر موقف الملك أمس ، الاعتقاد بأن أى تغيير يحدث سيكون مبشرا بالنسبة للعلاقات الانجلو مصرية . لكنه من المؤكد أنه لن تكون هناك أى حكومة أسوأ فى علاقتها معنا من الحكومة الحالية)) (٦)

وذهبت حكومة النحاس مساء يوم ٢٧ يناير . ونام السفير البريطانى قريبا مرتاح البال . لا يشغله أمن العاصمة ، ولا ضحايا الانجليز . وفى صباح يوم ٢٨ يناير ، كان ينقل عن الصحف المصرية ، فى برقية مفتوحة ، الى رؤسائه أهم خبر بالنسبة للامبراطورية عندئذ ، مع نبذة شماتة ، بعد معاناة سنتين :

((صحف هذا الصباح نشرت نص مرسومين ملكيين :
((المرسوم الاول موجه الى النحاس باشا ، ويعبر عن

(٦) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧٠ ، البرقية رقم ١٩٨ .

(م ١٠ — حريق القاهرة)

**الاسف العميق للاضطرابات ويقول أن الوضع قد بين أن الحكومة
فشلت في المحافظة على الامن العام ، ويعفيه من منصبه « (٧) . . .**

والرسوم الثانى طبعا معروف ، فهو بتعيين الحكومة الجديدة ،
حكومة على ماهر . .

*** * ***

سقطت حكومة الوفد (اللعينة) . وحقت الامبريالية البريطانية
والملك فاروق ، أهم انتصار لهما في هذه المرحلة . . فالى أين اتجه
اهتمام السلطات البريطانية . . ؟

فورا ، توجهوا الى التدخل العسكرى . هكذا . . ليصبح بين عشية
وضحاها ، جيش الاحتلال ، الذى يخوض أحرار البلد ، ورجال بوليسه ،
المعركة ضده ، من أجل اجلائه ، يصبح هذا الجيش هو الذى يقرر الامن
والنظام فى مصر !

● فى الساعة ٣٢٠ قبل فجر يوم ٢٧ يناير ، كانت وزارة
الخارجية البريطانية تبرق لسفيرها :

**« وجهة النظر هنا أنه فى حالة ما اذا كان الجيش المصرى
غير قادر على اعادة القانون والنظام ، وطلب مساعدتنا ، سواء
من خلال الملك أو القائد العام المصرى ، فإن ذلك سوف يكون
الظرف الامثل لتدخل ، وربما يؤدي الى حل يكون موضع ترحيبنا
الكامل » (٨)**

وتركت وزارة الخارجية تقدير الموقف للسفير ، بالتشاور مع
القائد العام للقوات البريطانية فى مصر . وكان السفير متشائما ،
لان حكومة الوفد لا تزال قائمة ، ولان الملك كان غاضبا على الانجليز .
وعكس رده ذلك ، قال :

**« تأسيسا على النفمة التى تحدث بها النحاس باشا
فى الاذاعة ، وموقف الملك خلال لقائه بزميلى سفير الولايات**

(٨) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧٠ ،
البرقية رقم ١٩٠ / لندن .

المتحدة ، فانه لا توجد (أكرر « لا ») امكانية لدخول بالنسبة لنا
للمساعدة في المحافظة على النظام ، كما أن ذلك في الحقيقة
متأخر جدا « (٩) »

● وبرغم هذا الرد الذي بعث به السفير الساعة ٨٢٢ صباحا ،
فان جهودا بذلت في محاولة لوضع مسألة « التدخل العسكى » في التنفيذ .
توضح البرقية التالية ذلك . يقول ستيفنسون :

« عاد الملحق العسكى لتوه من مقر القيادة العامة
للقوات المسلحة المصرية . لقد سأل عن سير العمليات ،
وعما اذا كانوا يحتاجون اى مساعدة ، مثل تسهيل تحرك القوات
من سيناء عبر قناة السويس . وقد ابلغ بوضوح وجفاف أنه
ليست هناك حاجة لمثل هذه المساعدة . »

« العمليات تمت وفق خطة . وانقشعت الازمة . القاهرة
اصبحت تحت السيطرة تماما . ولا مشاكل حدثت في أماكن أخرى .
عندما سئلوا عما اذا كانوا يستطيعون التعامل مع اى انفجارات
في الضواحي أو الاقاليم أعطوا جوابا قاطعا ، وأضافوا أنه على
اى الحالات فلن يحدث ذلك » (١٠) »

● لم يكتف السفير بذلك ، وانما ألحق برقيته السابقة ببرقية
أخرى ، الساعة ١١٤٨ صباحا ، تحمل تقرير الملحق العسكى عن
مهمته ، طلب ستيفنسون توزيعه في وزارة الحرب ، فضلا عن وزارة
الخارجية ، لاهمية ما احتوى عليه من معلومات تتصل بالتخطيط العسكى
البريطانى حينئذ . قال الملحق العسكى في البرقية ذات الطبيعة
السرية الخاصة العاجلة :

« أجريت محادثة مطولة مع ضباط الاركان في مقر القيادة
العامة للقوات المسلحة (المصرية) صباح اليوم » ..

ويعد أن يستعرض العرض البريطانى ، والرفض الرسمى

-
- (٩) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧ ،
البرقية رقم ١٨٨ .
(١٠) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧ ،
البرقية رقم ١٩١ .

للمساعدة ، ثم معلومات عن عدد وتسليح القوات في القاهرة وفي الاحتياط (ويبدو أن ذلك كان ضمن مهمته ، وبالنظر للخطط العسكرية البريطانية في تلك اللحظات ، كما ستعرض فيما بعد) . . يصل الى الاسباب الاضافية التي لم يذكرها السفير :

((ضباط الاركان اعلمونى ان جميع قطاعات الشعب هي الآن ضدنا بعنف ، نتيجة للأحداث في قتال السويس (منبحة الاسماعيلية) وكذلك ضد اى شعارات معادية للحكومة (المصرية) . وأن حيدر أو الملك كانا بالامس عرضة لانتقاد الشعب ، لفشلهما في توظيف الجيش ضدنا ، وعدم استخدامهما القوة بعنف أكثر . لقد خرجت بانطباع أن الجيش يشعر بمرارة شديدة ازاعنا ، وأنه سوف يخوض المصاركة بكل قدرته ، اذا نحن تحركنا نحو القاهرة . وبكلمات أخرى ، أنهم سوف يبدون تعصبا مثل الذى أبداه رجال بلوك النظام في الاسماعيلية)) .

ثم يقول الملحق العسكرى فى مقطع خاص من تقريره :

((لقد كانوا — ضباط الاركان — مقتنعين بأنه لا الملك ولا اى شخص آخر يمكنه أن يطرده حكومة الوفد التى تحظى بمساندة دولية)) . .

وفى ختام التقرير ، يؤكد على كراهية الجيش للبريطانيين ، فيقول :

((انطباعى الرئيسى هو أن الشعور المعادى للبريطانيين بين هيئة الضباط قد تزايد بشكل ملحوظ . ان كل التصريحات التى أدلى بها الضباط كانت اجابات على أسئلة منى ، ولم تلتقط من اجاباتهم اى معلومات عدا تلك التى ذكرها السفير فى برقيته المفتوحة)) (١١)

* * *

(١١) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧٠ ، البرقية رقم ١٩٣ .

لم تنجح محاولة استثمار حريق القاهرة للقيام بتدخل عسكري بريطاني ، تصل به القوات البريطانية الى القاهرة ، للأسباب المذكورة سابقا . . . فعملت السلطات البريطانية من أجل تحقيق « الحد الأدنى » (بالنسبة لتبديل الاحوال طبعاً !) . . . أى تأمين استقرار جيش الاحتلال في منطقة القنال . والحقيقة أنهم في ذلك لم يبذلوا جهداً كبيراً ، لان هذا الامر كان مشتركاً بينهم وبين القصر . . .

وهكذا . . .

● . جاءتهم أول بشرى يوم ٢٧ يناير . . فأبرق السير توماس راب من المكتب البريطاني بفايد الى وزارة الخارجية يبلغها :

« قنصل صاحب الجلالة في السويس ابلغ تليفونيا الآن ، أنه تلقى رسالة من محافظ السويس يخبره فيها أن الاحكام العرفية قد أعلنت ، وأن ٧٥ من العناصر الخارجة على القانون (الفدائيين !) في المدينة قد تم القبض عليهم . وأن المحافظ على ثقة أنه يستطيع ضبط الأوضاع في السويس . وعلى ذلك فإنه طلب عدم تدخل القوات البريطانية . وأضاف القنصل أن الوضع في السويس هادئ في الوقت الحاضر . »

« وقنصل صاحب الجلالة في بورسعيد افاد بأن محافظ بورسعيد في القاهرة منذ ٢٤ يناير وأنه — في حدود علمه — لم يرجع بعد . ولم يستطع أن يعرف شيئاً حول الاحكام العرفية من المحافظة . الا أنه قال أن كل شيء هادئ في بورسعيد » (١٢) . . .

● وفي ٣ فبراير ، كان السير رالف ستيفنسون يبلغ الجنرال ارسكين (القائد العام للقوات البريطانية في مصر) أن :

« وزير صاحب الجلالة (البريطانية) سلم اليوم الى وزير الداخلية (المصرى) قائمة الاجراءات التى على الحكومة المصرية أن تتخذها للمساعدة على اعادة الظروف الطبيعية في منطقة القنال . وهى تبدأ بـ (أ) و (ب) في اشارتك لى وتتضمن نقاط اضافية ، مذكورة في برقية فايد رقم ١٢٠ بتاريخ ٢٩ يناير ، الى :

(١٢) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٢

البرقية رقم ٩٣ ، فايد .

« وزير الداخلية قال أنه سينظر في الامر بصورة عاجلة ،
ثم يخبرنى . وقد اهتم بالنقطة التى تذكر فيها أنك بحاجة الى ارتباط
خاص على مستويين بكل من المحافظين ، والبوليس . وقال أن
الحكومة تتخذ اجراءات فعالة لجمع الاسلحة التى بأيدي غير
المخولين ومكافحة ما يسمى بكتائب التحرير التى كانت تهددا
للأمن فى مصر .

ثم ، على طريقة « هات وخذ » ، أو « شيلنى وشيك » ، يقول
السير رالف ستيفنسون للجنرال ارسكين :

« اننى متعاطف جدا مع مبررات الاسترخاء المبكر للرقابة
على الكيلو ٩٩ كايحاء بالثقة فى الحكومة الجديدة (حكومة
على ماهر) . ان حرية انتقال منتجات البترول والمواد الاخرى
على طريق السويس ، سوف تساعد على انقاص تكاليف الحياة
هناك (فى مصر) وهى نقطة أساسية فى برنامج الحكومة ،
ومن ثم فهى سوف تقوى ساعدها . ان أى شىء يمكن أن نفعله
للمساعدة فى هذا الاتجاه ، سوف يكون عظيم القيمة من الناحية
السياسية .

وأخيرا ، يطمئن على نوايا الحكومة نحو قوائمه :

« اننى أقدر أن قرارك سوف يعتمد على ما اذا كنت مقتنعا
بأن السلطات المصرية قد أنهت الحملات الارهابية (أعمال
الفدائيين الوطنيين !) فى القتال . ان الدلائل على ذلك ستتوفر
قريبا جدا ، وبالرغم من أنه لا تزال تقع بعض الاعمال المتفرقة
التي يقوم بها قطاع الطرق غير المحكومين فى كل من منطقة القتال
والدلتا ، فاننى مقتنع بأن الحكومة تفعل كل ما فى وسعها لوقف
أى شىء على نطاق أوسع . وعليه فكما أسرعت فى الشروع
بأنك قادر على بدء عملية الاسترخاء المتنامية للرقابة على طريق
السويس ، كلما كان ذلك أفضل » (١٣)

● وفى ٦ فبراير استدعى على ماهر السفير لتقديم عزاء
الحكومة المصرية فى وفاة ملك بريطانيا . ولم يفوت ستيفنسون الفرصة ،

(١٣) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٦٦٨٦٥ ،
البرقية رقم ٢٩٨ .

فتحدث اليه في الامور التي تهم الامبراطورية وجيوشها . وعكست البرقية التالية ، المرسلة من كبير المستشارين الى وزارة الخارجية يوم ٩ فبراير ، أهم نقاط الحديث :

« قبل كل شيء ، بالنسبة لقنال السويس ، قال رئيس الوزراء أنه قد رأى محافظي القنال والسويس وأعطاهما تعليمات عامة للتعاون معنا في إعادة النظام والمحافظة عليه . وقال لهم ان هدفه العام هو خلق مناخ افضل ، وعبر عن أمله في الافراج عن المسجونين من رجال بلوك النظام . قال السفير أن ذلك الامر يمكن أن يترك للترتيبات بين سلطاننا العسكرية وبين المحافظين » (١٤) ...

● وشيئا فشيئا تطورت الامور ، ولم يعد تأمين استقرار قوات الاحتلال البريطاني في القنال هو ما يشغل بال السلطات البريطانية ، وتستجيب له سلطات الملك . . . وانما أصبح وضع جهاز الادارة المصرى كله ، وتحويله الى جهاز يخدم الحليين ، هو موضع الاهتمام . . . والاجراءات . ولنستمع الى هذه البرقية الخطيرة التي أرسلها كبير مستشارى السفارة يوم ٨ ابريل الى وزارة الخارجية ، لنرى الى أى حد جرى استثمار حريق القاهرة . يقول المستشار :

« حركتان لنقلات كبار ضباط البوليس والمسؤولين في وزارة الداخلية أعلنتا الاسبوع الماضى .

« الاولى تمت في ٣٠ مارس وتتعلق بسبعة ضباط بوليس من رتبة لواء . غالبيتهم نقلوا من القاهرة . وكانوا معروفين جيدا بأنهم من المتعاطفين مع الوفد . وسبب نقلهم واضح . وبالرغم من الفائدة التي تعود من إبعادهم عن القاهرة ، إلا أنه مع الاسف ، فان ثلاثة منهم نقلوا الى مواقع غير محددة في منطقة القنال . ونحن نرسل أسماءهم على حدة الى السلطات في فايد . .

« معظم التنقلات تقررت في مجلس الوزراء يوم ٢ ابريل . وقد تضمنت تعيين وكيلين لوزير الداخلية ، واحلال محافظين

(١٤) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧٢ ، البرقية رقم ١٠١١/١٥/٥٢ .

جـدد للقاهرة والاسكندرية والقنال ودمياط ، و مدير عام للأمن العام ، وتعيين ١٣ مديرا (محافظا الآن) ، وتعيين عدد من الرتب المهمة في البوليس ووزارة الداخلية . الفرض من هذه التنقلات هو ، جزئيا ، استمرار تطهير الموظفين الوفديين ، وانما أساسيا وضع — في المراكز المؤثرة في الانتخابات — رجال يعدون مخلصين للوزارة الحالية ، وفوق كل شيء لوزير الداخلية شخصيا (!) . التعيين الأكثر أهمية ربما يكون تعيين اللواء عبد المنصف محمود باشا كوكيل لوزير الداخلية ، وهو منصب له أهمية خاصة في وقت الانتخابات . انه رجل القصر ، ومعاد للوفد ، وصديق للبريطانيين ، وهو حتى الآن متعاون جدا . المحافظون الثلاثة الجدد للقاهرة ، والاسكندرية ، والقنال ، من المرتبطين ارتباطا وثيقا بوزير الداخلية . ان لدينا سببا للأسف لنقل غزالي بيه ، المحافظ السابق للقنال ، الا أن منصبه الجديد كمدير للتفتيش والتحقيقات في وزارة الداخلية ليس تنزيلا لمكانته كما قد يظهر . ان مفتشيه سوف يجوبون كل المحافظات والمديريات ، ومهامهم في غاية الأهمية أثناء الانتخابات (!) . .

((معظم المديرين الثلاثة عشر الجدد أيضا ، اما من الاصدقاء الوثيقين لوزير الداخلية ، أو من الذين تعاونوا معه في الماضي . وهم أيضا من الواضح أنهم قد اختيروا بتوقع الطاعة الصارمة لأي أوامر ربما يتلقونها أثناء الانتخابات .

ثم يختتم كبير مستشاري السفارة البريطانية برقيته بهذه العبارة الصارخة :

((وطالما أن الوزير (المراغي) هو نفسه رجل القصر فان ذلك بالتالى يعنى أن الملك يستطيع الآن أن يعطى أوامر للبوليس بدون علم أو موافقة رئيس الوزراء (نجيب الهلالي) (!!) (١٥)

● وتبدلت الانباء التى كانت تحملها تقارير السير توماس راب

(١٥) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧٥ ، البرقية رقم ١٠١٧/١١/٥٢ .

عن الوضع فى منطقة القنال . وتشير برقية بتاريخ ٢١ مارس الى ذلك ،
اذ تقول :

« القتال ظلت هادئة خلال فترة الملاحظة . . »

**« فك الحصار . المرحلة الثانية من عملية تحريك المناطق
المحاطة بكردون من الاسلاك الشائكة فى الاسماعيلية بدأت
الساعة السادسة اليوم . المساحة المفرج عنها كانت من
شارع البرلمان الى طريق فؤاد . وقد سارت العملية بدون
حوادث . »**

**« سيارتان حمولة ٣ طن تابعتان للادارة الحربية البريطانية
اجبرتتا على الخروج على طريق المعاهدة شمال البلاخ بواسطة
عربة مدنية مصرية . ثلاثة مصريين اخذوا ، وسلموا للبوليس
المدنى المصرى » (!) (١٦) . . . »**

*** * ***

كان الغرض من الاهتمامات والاجراءات البريطانية — الملكية
(المشتركة فى هذه المرحلة) ليس مجرد تأمين وجود الاحتلال البريطانى
لمصر ، وانما كسر المقاومة الشعبية المصرية للسيطرة الاستعمارية ،
ولضمان عدم ظهور أى فرصة لنهوض وطنى جديد . .

ولأن الوفد كان لا يزال حتى ذلك الحين ، وبرغم سلبياته وضعفه ،
هو الفصيل الوحيد من فصائل الحركة الوطنية القادر على انتزاع أحد
مواقع السلطة ، من خلال الوصول الى الحكم ، فقد ركز الانجليز
النيران عليه . .

وكانت هذه النيران ، فى تلك الفترة ، هى ذاتها نيران حريق
القاهرة . .

أخذوا يركزون على مسئولية حكومة الوفد ، وبالتحديد مسئولية
فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن . .

(١٦) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٧ ،
البرقية رقم ٥٣ / فايد .

● في البرقية ذات الطبيعة السرية الخاصة (لانها تتضمن آ. أخرى هامة) ، يسجل ستيفنسون ما دار بينه وبين على ماهر صـ يوم ٣٠ يناير . يقول السفير :

« لقد وصفت (لرئيس الوزراء) الشعور في بريطانيا الاوساط البريطانية في مصر الذي أثارته حوادث ٢٦ يناير والححت على معاتبة أولئك المسؤولين سواء عن اقتراف الجـ أو عن الإهمال . وشددت على مسؤولية الوزيرين السـ للداخلية والشئون الاجتماعية (١٧) . . . » .

● ويوم ٥ فبراير أرسل السفير يبلغ حكومته :

« لقد أعددت مذكرة احتجاج (بخصوص حوادث ٢٦ يناير ستسلم يوم ٦ فبراير ، وستأخذ فرصة كاملة للانتشار هـ خلال وسائل الاتصال يوم ٧ فبراير . صور منها سترسل الى جميع البعثات الأجنبية في القاهرة . .

لماذا كل هذا . . ؟ السفير يحدد :

« اننى لا أزال أشعر أن حكومة الوفد لم تنل بعد والادانة اللتان تستحقهما (١٨) . . . » .

● وتصور البرقية التالية مدى الحاح السفير على مارسة الذ على هذه النقطة ، الى حد احراج وزير الخارجية نفسه . تقول البـ المرسلـة من وزارة الخارجية يوم ٦ فبراير الى السفارة في القاهرة :
١٣٣

« أنك قد تلقيت برقيا خلاصة لخطبة وزير الخارجـ أمس ، والتي غطت بعض الملاحظات حول مصر . اننى أـ ألا نكون قد تمكنا من ان نرتب لان تتضمن خطبة الوزير مثـ تلك الفقرة التى من الواضح أنك تقصدها في برقيتك رقم بتاريخ ٣١ يناير ، مؤكدا على الشعور بالنقمة في هذا البـ

(١٧) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — الملف ٩٦٨٧١ — البرقية رقم ٢٥٦ .

(١٨) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — الملف ٩٦٨٧٢ — البرقية رقم ٣١٧ .

بسبب أعمال الشغب في القاهرة ، ومسئولية حكومة الوفد عن كل ما حدث . لقد وضعنا وجهة نظر السفير أمام الوزير ، ولكنه شعر أنه لا يستطيع أن يضمن خطبته المزيد حول هذا الموضوع أكثر مما فعل عمليا (١٩) » .

وفي نفس اليوم ، تصل البرقية التالية من الخارجية الى السفارة ، لتعكس الشد والجذب حول نفس الموضوع :

« وزير الخارجية درس أمس امكانية تضمين خطبته اشارة الى مسئولية حكومة الوفد عن أعمال الشغب . ولكنه قرر ألا يفعل ذلك . انه سيكون من الصعب الآن التعامل مع الموضوع في بيان منفصل (٢٠) » .

● ويلتقى رئيس تحرير الاجيشان جازيت Eqqpitan Gazzette (صحيفة انجليزية تصدر في مصر عندئذ) برئيس الوزراء نجيب الهاللى ، ويتطرق الحديث الى نفس الموضوع . ويسجل ذلك مستشار السفارة في برقية الى وزارة الخارجية يوم ١٠ مارس ، يقول فيها :

« قال الهاللى أنه كان يدرس التقرير الخاص بحوادث ٢٦ يناير ، ولكنه لا يعتزم التعامل مع سراج الدين تحت هذا العنوان . ان دوره (سراج الدين) سوف يأتى لاحقا كجزء من التوجه ضد الفساد (٢١) » .

● وترسل السفارة تقرير لجنة تحقيقها في حريق القاهرة ، فتبعت الإدارة الافريقية بوزارة الخارجية ببرقية بملاحظاتها عليه . فماذا رأت الخارجية البريطانية من الموضوع كله :

« عزيزى المستشار . شكرا على برقيتك رقم ٤٨ بتاريخ ٢٥ فبراير المتضمنة تقرير لجنبتكم للتحقيق في أعمال الشغب

-
- (١٩) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — الملف رقم ٩٦٨٧١ — البرقية رقم ٣٩ / ١٠١٨ .
- (٢٠) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — الملف رقم ٩٦٨٧٢ — البرقية رقم ٥٧ / ١٠١٨ .
- (٢١) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — الملف رقم البرقية رقم ١٠٧ / ١٠١٨ .

الآخيرة . لقد وجدنا أن التقرير ذو أهمية كبرى ، وأن المعلومات التي يتضمنها ، وخاصة حول مسلك البوليس (!) ، سوف تكون ، كما قلت أنت ، مساعدة في دعم المطالبات البريطانية بالتعويضات (!) .

حتى هنا ، كل ما يهم السلطات البريطانية هو اثبات تقصير البوليس ، وليس تحديد المجرم في حريق القاهرة . ولماذا ؟ لكي يصبح هنذاك مبرر لطلب التعويضات .. ثم تمضى البرقية ، كاشفة عن النوايا التليفية التآمرية ذات الهدف السياسي الزاعق :

« يبدو (لاحظ يبدو هذه) أن هناك بعض الشك في أن فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن ..

ها ... ماذا ؟ .. لم يهمل فقط .. ولم يشجعا فقط .. ولم يهيا الظروف فقط ، وإنما :

« .. قد شجعا فكرة التخريب بإشعال النار (!!) وأنها بعدئذ تطورت بعيدا عن نواياهما (!!) . أن ما تتوصل إليه النيابة في هذه المسألة ، سيكون — كما تعرف جيدا — ذا أهمية خاصة . ونحن نود أن نرى ما يتوصلون إليه بالتفصيل ، خصوصا بالنسبة لمسئولية وزير الداخلية السابق (٢٢) (٠٠٠٠) » .

● وظلت السلطات البريطانية تضغط على مسئولية حكومة الوفد، وفؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن ، حتى كان يوم ١٩ مارس سنة ١٩٥٢ حيث أرسل السير رالف ستيفنسون الى رؤسائه ييشرهم بنجاح الحملة :

« صحف بعد ظهر ١٨ مارس أكدت أن رئيس الوزراء بحكم صلاحيته كحاكم عسكري أمر سراج الدين وعبد الفتاح حسن أن يلزما (أن يكونا تحت الإقاهة الجبرية) بلبيس (على بعد ٧٠ ميلا شمال شرق القاهرة) وبسيون (مدينة صغيرة في إقليم الغربية) . أن عبد الفتاح حسن هو نائب بسيون . أما سراج الدين فإنه لم ينف الى عزبته الواقعة في إقليم

(٢٢) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧٢ ، البرقية رقم ٨٦ / ١٠١٨ .

الغربية . ولكنه من المحتمل أن تكون له أملك في بلبيس .
((البوليس الحربى تم تعزيزه فى القاهرة . .

((كل شىء هادىء (!!) (٢٣) (.))

طبعاً . . . كل شىء صار هادئاً بالنسبة للامبراطورية البريطانية
فى مصر . . .

* * *

كانت هذه المعركة التى تخوضها السلطات البريطانية لتجريم
الوفد ((كرأس حربى للحركة الوطنية كلها) ، متوازية مع معركة أخرى ،
حول الوفد أيضاً ، تخوضها السلطات البريطانية والملك . .
مع على ماهر !

كان الملك قد أقال حكومة الوفد ، لكنه لم يحل البرلمان الذى تتكون
أغلبية مجلسيه الساحقة من الوفديين . .

وهو قد جاء بحكومة على ماهر لى تضرب الحركة الوطنية ،
وتنهى الثورة ضد الاحتلال البريطانى ، وضد أى شىء ، بينما كانت
البلاد فى حالة غليان ثورى ، وكان الجيش والبوليس متوترين . .

وجاء على ماهر ليقوم بلعبة سياسية خطيرة . رفع شعار الجبهة
الوطنية (كتلك التى تشكلت سنة ١٩٣٦) ، ليبدو موحداً للصفوف ،
وليمتص النعمة الشعبية ، ويفرى الوفد على التعاون معه . . وقد
استجاب الوفد بالفعل للشعار ، تحت وطأة الحملة الضارية ضده
لتحميله مسئولية حريق القاهرة . .

وكان الملك يعرف أبعاد اللعبة . وهو مقرر أن حكومة على ماهر
ليست سوى حكومة مؤقتة ، تتلقى صدمة الانقلاب السياسى ، ثم تذهب
بكل مشروعاتها وشعاراتها ومنها شعار الجبهة الوطنية هذا . .

وواضح أن الأمريكان كانوا متحمسين للفكرة ، يريدون بها « تمرير »

(٢٣) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧٤ ،
البرقية رقم ٥٥٤ .

الانقلاب بهدوء ، « وتليين » الوفد ثم ضربه على المهمل .. و
أبرق المستر جيفرسون كافرى الى واشنطن بذلك . وسجلت وثيقة
رسلة من الخارجية البريطانية لسفارتها في القاهرة ، فحواها ، ع
النحو التالى :

« المستر بالمر من السفارة الامريكية جاء ليرانى اليــــ
(٣٠ يناير) ، وليقدم محتوى البرقية التى تلقتها سفارة الولايات
المتحدة (فى لندن) من سفير الولايات المتحدة فى القاهرة .
النقاط الاساسية فى برقية المستر كافرى كانت :

« أ — انه لن يكون مرغوبا فيه بالنسبة للحكومة البريطانىة
أن توحى بشكل علنى أنها توقعت مبادرة تنم عن الصداقة ه
الحكومة المصرية الجديدة . وفى رأى المستر كافرى أن هذه ستكون
(قبلة الموت) لتلك الحكومة .

« ب — ان المهمة الاساسية الاولى للحكومة الجديد
ستكون اعادة النظام . وأن حقيقة أنها تلقت دعما فى البرلمان
قد قوت مركزها بصورة عظيمة . ووضع الحكومة من وجهــــ
نظر مستر كافرى ليس سيئا .

« ج — لقد لعب الملك بذكاء بتسليم السلطة لحكوم
من هذا النوع . ولو أنه طلب حكومة معارضة ، فان الوفد
كان من الصعب أن يدعمها من البداية . ولان أحزاب المعارضين
كانت مبهجة لطرد الوفد ، فانها لن تتوان فى تأييد الحكوم
الجديدة . وسقط الوفد فى الخط .

« د — لقد شعر النحاس باشا وسراج الدين أن الملك
قد لعب بهما باغرائهما على اعلان الاحكام العرفية فى ساعة
متأخرة من مساء السبت ، بينما هو قد قرر طردهما .

« و — على ماهر أشار الى المستر كافرى بأن الحكومة
الجديدة سوف تحد من الحوادث فى منطقة القتال (٤٤) » .

(٢٤) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧١ ،
الوثيقة رقم ٥١ / ١٠١٨ .

● لكن الانجليز لم يكونوا مرتاحين أصلا لشخص على ماهر .
وقد تضمن محضر مختصر ضمن الوثائق البريطانية ، تقديرهم له ، في إطار
تقديرهم للحكومة الجديدة التي تشكلت مساء يوم ٢٧ يناير :

« الحكومة الجديدة ليس بها عناصر مرغوب فيها من
وجهة نظرنا ، وهي تضم أشخاص أكفاء . اننا ربما نأمل في أشياء
أفضل من وزير الداخلية الجديد مما كنا نأخذ من سراج الدين ،
خصوصا بالنسبة لامكانية التعاون في منطقة القتال . »

« على ماهر شخص انتهازي ، ولديه مقدرة فائقة على تدبير
المكائد . وفي نفس الوقت فان لديه كفاءات جيدة . انه منظم جيد ،
ولديه القدرة على القيام باصلاحات ادارية . وفوق ذلك ، فيبدو
انه على صلة طيبة بالأمريكان . » (٢٥) » .

لكل هذه الاسباب ، ولانهم — كانوا متعجلين في تحقيق
هدف محدد ، يهمهم هم أولا وأخيرا ، وهو توجيه ضربة قاضية
للفرد ، جزاء ما فعله خلال السنتين الماضيتين . . وأيضا حتى لا يأتي
الى الحكم ، ولو بصورة غير مباشرة أو كاملة . . كانوا منزعجين جدا
من حكاية الجبهة الوطنية . والبرقيات الثلاثة التالية — وكلها ذات طبيعة
سرية خاصة — تبين حجم هذه المشكلة بالنسبة لهم . .

● البرقية الاولى أرسلها السفير يوم ٢ فبراير ، قال فيها :

« اننى منزعج بصورة متزايدة خلال الايام الاخيرة بسبب
دلالة مغازلة على ماهر باشا للفرد . ان تشكيل لجنة سياسية
لجبهة وطنية يمثل فيها الوفد ، هي أحد الملامح غير المطمئنة ،
خصوصا وأنه قد ذكر في الصحف أن صلاح الدين (محمد)
صلاح الدين باشا وزير الخارجية في حكومة الوفد (وبرايم
فرج) كان وزيرا للبلديات ، ويقوم بعمل وزير الخارجية أثناء
غيابه) ، سوف يكونا ممثلي الوفد . »

« لقد طلبت حافظ عفيفي باشا هذا لصباح ، وحدثته

(٢٥) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧٠ ،

محضر

بجدية في الموضوع . وقد قال أن الملك (وهو نفسه) كانا منزعين جدا لهذا الاتجاه من جانب على ماهر ، مثلى تماما . وأنه (الملك) كلفه (عفيفى) بتحذير رئيس الوزراء حول المخاطر التى ينطوى عليها ذلك . أنه من الواضح تماما أن الوفدين يحاولون مجرد رد اعتبارهم ، وعلاوة على ذلك ، فإن أى مشاركة منهم في المفاوضات ذاتها سوف يكون أمرا مميتا ، خصوصا إذا كان لصالح الدين أى دور فيها . لقد تحدث (عفيفى) مع على ماهر في هذه المعانى أمس ، وقال له الأخير أن اللجنة السياسية المقترحة هي مجرد « واجهة » وأنه يحتفظ بالوفد في اللعبة حتى تحين اللحظة التى يتخطى فيها المرحلة الصعبة ، وتكون قوى النظام قد أعيد تنظيمها وأصبحت قوية بما فيه الكفاية . وقد أقر رئيس الوزراء بأنه يجب أن يكون على حذر من المخاطر ، ولكنه واثق من قدرته على التعامل معها . وأبلغنى حافظ عفيفى باشا أن رئيس الوزراء سوف يرد قريبا زيارتى الرقبة ، وحفزنى لتعزيز ما قلته فعلا له حول الوفد ، وقد سررت بأن أفعل ذلك ، حيث أننى سيكون سرورى مشكوكا فيه إذ حاولت التفاوض مع صلاح الدين بنفسى .

((نقطة أخرى أثرتها مع رئيس الديوان الملكى هي الضرورة المطلقة لتحديد المسئولية عن حوادث ٢٦ يناير بشكل علنى بالنسبة لفؤاد سراج الدين باشا وعبد الفتاح حسن باشا . وأنه إذا لم يحدث ذلك ، فإن الثقة لا يمكن أن تستعاد ، وسيكون الوفد قادرا على الإفلات من العقاب . عفيفى باشا قال أنه موافق تماما ، وأنه ناقش ذلك أيضا مع على ماهر باشا ، وأن الأخير أكد له أن تحقیقات النيابة تضغط على ذلك بأقصى سرعة ، لتحديد المسئولية بوضوح . وأخبرنى عفيفى باشا أنه مقتنع بأن ذلك يحدث فعلا .

((وبخصوص استئناف المفاوضات (برقيتى رقم ٢٧٢) ، فقد نبهت عفيفى باشا بشأن بيانك في مجلس العموم يوم ٢٩ يناير الذى يعلن استعدادنا للتفاوض ، وقلت أننى سأغتنم فرصة زيارة على ماهر القادمة لى ، لأستطلع أفكاره حول

أفضل طريقة لبدء المحادثات (٢٦) « . . .

● البرقية الثانية أرسلها ستيفنسون في اليوم التالي .
وجاء فيها :

« استدعاني الياس اندراوس باشا الليلة الماضية بناء على طلبى . موضوعى فى الحديث معه كان للتأكد من أن الملك (الذى يبدو أنه يحتفظ معه بعلاقة أكثر توثقاً من أى شخص آخر) سوف يمارس الضغط على على ماهر فى موضوع مغازلته الخطيرة مع الوفد . لقد أكدت بصفة خاصة على انعدام الأمل فى محاولة التفاوض مع هيئة مثل اللجنة السياسية للجبهة الوطنية ، إذا كان لصالح الدين أى دور فيها . وضغطت على ضرورة تحديد المسئولية عن حوادث ٢٦ يناير على سراج الدين .

« وفيما يتعلق باللجنة السياسية للجبهة الوطنية ، قلت أنه إذا كان أساسياً بصورة مطلقة أقامتها الآن ، فإن ممثلى الوفد فيها يجب أن يختاروا من بين الأعضاء المعتدلين (!) فى الحزب ، مثل زكى العرابى باشا ، ولكن حتى فى تلك الحالة ، فسيكونون تحت تأثير صلاح الدين . علاوة على ذلك ، فإنه من المرغوب فيه تماماً المحافظة على سرية المفاوضات بفدر الامكان (!!) . أن ذلك سوف يكون صعباً بما فيه الكفاية فى ظل أى ظروف ، ولكنه سيكون مستبعداً نهائياً إذا كان للجنة السياسية حتى مجرد دور استشارى فيها . وعلى ذلك فأتنى أفضل كثيراً أن يتأخر تشكيل اللجنة حتى يتحقق تقدم كاف يعطى الأمل فى اتفاقية نهائية .

« الياس اندراوس ، الذى هو استاذ سابق فى فن التآمر (وكذاب بارز) ويفتقد الى الرؤية السياسية ، ودائماً بفشل فى القبض على الجوانب المهمة التى تبدو شديدة الوضوح فى الموقف . . فى هذه المناسبة على أى حال ظهر متأثراً ، ومتجذباً الى فكرة تأجيل تشكيل اللجنة . ان ذلك ربما لا يكون شديداً

(٢٦) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧١،

البرقية رقم ٢٩١ .

(م ١١ — حريق القاهرة)

الصعوبة ، حيث أن أحزاب المعارضة (للوفد) تبدي علامات نفور من التعاون مع الوفد فيها » (٢٧) . . .

● أما البرقية الثالثة التى أرسلها السفير بعد ذلك بيوم واحد ، فكانت أكثر تفاؤلا :

« أبلغنى أندراوس باشا شعها الليلة أن اللجنة السياسية للجبهة الوطنية المقترحة ، لن تتشكل (أكرر « لن ») . هذه أخبار طيبة .

« وبالنسبة لتحديد المسئولية عن حوادث ٢٦ يناير على فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن (التى أثرتها أيضا معه) قال أندراوس باشا أنه لم يحقق نجاحا كبيرا ، بالرغم من أن الملك موافق . وأنه سيواصل ممارسة ضغطه . وقد نبهت الى أنه ما لم تخرج الجريمة من الملفات ، فإن المصالح التجارية الأجنبية فى مصر لن تكون لديها أى ثقة فى استقرار البلد ، وستسحب حتما . فلا أنا ، ولا أتصور أن أى مسئول عن بعثة أجنبية فى القاهرة ، سوف يكون لديه المبرر ، فى مثل هذه الظروف ، لتشجيع مشروعاتنا التجارية الخاصة على البقاء هنا . وأن الاقتصاد المصرى سوف يعانى دمارا يصعب إصلاحه ، ومن ثم ، فإنه من صالح مصر أكثر من أى أحد آخر ، أن تعمل الحكومة بصرامة ضد الجريمة (جريمة ٢٦ يناير — أى ضد الوفد وسراج الدين وعبد الفتاح حسن) . وقد وافقنى (أندراوس) تماما ، وكرر أنه سيتولى الموضوع مع رئيس الوزراء » (٢٨) . . .

لكن الوفد ، والحركة الوطنية — برغم أهميتها الخاصة — لم يكونا هما كل شيء . . .

كانت مصر ذاتها هى المطلوبة . استمرار احتلالها ، وتكبيها بمعاهدة جديدة تقيها تحت السيطرة الاستعمارية ، وفى إطار المخططات

(٢٧) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧١ ، البرقية رقم ٢٩٦ .

الاستراتيجية للمعسكر الغربى . ومواصلة استنزاف ثرواتها ومواردها الطبيعية وخاصة القطن ودخل قناة السويس ..

ولذلك ، كانت العملية البريطانية لاستثمار حريق القاهرة تستهدف مصر نفسها ..

اتبعت الدبلوماسية الانجليزية تكتيك الحرب النفسية ، لاشعار المصريين بعقدة الذنب ازاء البريطانيين ، مثلما تم مع الالمان بالنسبة لليهود .. وسارت فى سبيل تحقيق ذلك على خطين متكاملين :

— كان الخط الاول ، هو شن حملة اعلامية واسعة للتشهير بمصر. البلد التى يعيش فيها شعب يقوم بمثل هذه الاعمال البربرية (حوادث ٢٦ يناير) ، أو على الاقل يتخذ موقفا سلبيا ازاءها . والذى تنظم حكومته الفوضى . ويتواطأ بوليسه فى تخريب عاصمته ... الخ الخ . والبرقيات ، وما تتضمنه من خطط وأعمال توضح الكثير ..

● يوم ٣١ يناير أرسل ستيفنسون الى ايدن يقول له :

» ... برغم أن معظم المصريين يشعرون بالخزى العميق ازاء ما حدث ، فانهم ليس لديهم أى معلومات من جهة رسمية تمثل حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) ، مع أن جهاز الاستعلامات لادى يفعل كل ما فى وسعه ..

» .. انه الامر بالغ الاهمية أن ينطبع الراى العام ، سواء هنا أم فى الخارج بقوة بالحالة المرعبة التى كانت تقاد اليها تلك البلاد بواسطة حكومة الوفد ..

» فاذا نحن واصلنا هذا الخط بقوة ، فانه ربما يساعد على ماهر بصورة طيبة لكى يواجه أى خطط لأبد أن الوفد يعدها بالتأكيد لكى يعود الى الحكم ، وبيدنا سوف نكون أيضا أكثر قوة فى تقديم المطالبات بالتعويضات .

» .. ان بياننا منك فى مجلس العموم سيكون خير ما نعلق به

(٢٨) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧١ ،
البرقية رقم ٣٠٦ .

للنشر هنا . وكلمات اضافية منك في المجلس على الاساس
الذى اقترحه سوف تكون لها قيمة عظمى ، وسوف تعطى أقصى
انتشار بواسطة الاذاعة البريطانية ، وسوف تكون هناك بلا شك
أسئلة برلمانية (في مصر) ..

ثم يحيل ستيفنسون ايدن الى برقيته التى لخص فيها الحوادث
مركزا على مسئولية الحكومة ، ورسالة المستشار التى أجرى فيها
أول تقويم للحوادث على النحو المضطرب الذى ناقشناه فى الفصل
السابق .. لتكون هى مصدر مادة البيان والكلمات التى يدلى بها وزير
الخارجية (٢٩) ...

● وفى هذا الاتجاه ينقل السير توماس راب الى الخارجية
نص مقال كتبه محمد التابعى فى آخر لحظة بتاريخ ٣ يناير .
بينما يتولى السفير بنفسه تلخيص المقال على النحو التالى :

((وفى وصف — التابعى — ٢٦ يناير بالسبت الاسود .
وأنه صفحة مظلمة فى تاريخ مصر . وتحدى الحكومة المصرية أن
تقول الحقيقة حول ما حدث . وأن أعمال التخريب كشفت عن
حكومة شارع حاقدة وفوضوية متواجدة جنباً الى جنب مع
الحكومة الشرعية . وأن الفوضى لم تكن راجعة — كما قال
النحاس — للهيّاج . ففعلياً فإن أغلبية المخربين كانوا مجرمين
محترفين ، برهنوا للعالم على أن مصر غير قادرة على حفظ النظام
فى عاصمتها . وأن البوليس المصرى لا يستطيع باستمرار المحافظة
على النظام وحماية المصالح الاجنبية . ان الانسان يمكن ان يرغم
نفسه على فهم أن التخريب قد انحصر فى الممتلكات البريطانية ،
ولكنه امتد الى الدول الصديقة مثل سويسرا وفرنسا والولايات
المتحدة ، و فوق ذلك كله الى الممتلكات والارواح المصرية . ويخلص
المقال الى المطالبة بتحقيق حول الفشل فى السيطرة على
الاضطرابات ، والتأخر فى استدعاء الجيش (٣٠) ...)) .

(٢٩) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم
٩٦٨٧١ ، البرقية رقم ٢٧٠ .
(٣٠) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم
٩٦٨٧١ ، البرقية رقم ٢٦٤ .

وواضح من الاهتمام بهذا المقال بالذات ، أنه سيكون مادة خصبة
للمملة الدعائية البريطانية للتشهير بمصر . .

● وتذكر برقية أخرى سبق أن أشرنا إليها (رقم ١٠١٨/٣٩
بتاريخ ٦ فبراير) بعض ملامح هذه الحملة ، فتقول في الفقرة
رقم ٢ :

« . . لقد أخذنا بالخط الذي اقترحه (السفير) في برنامج
الاذاعة البريطانية والخدمات المشابهة الأخرى . واعتقد أنه يمكن
القول أن صحافة المملكة المتحدة قد قدمت تغطية جيدة إلى حد ما
خلال العشرة أيام التي أعقبت حوادث ٢٦ يناير ، والتفاصيل
الرهية التي نتجت عنها (٣١) . . . » .

● ونختتم بهذه البرقية المرسلة من الإدارة الأفريقية إلى مستشار
السفارة يوم ٩ فبراير:

« برقيتك رقم ٣١٨ بتاريخ ٥ فبراير توضح أنك جمعت
بالفعل الأدلة التي سوف نحتاج إليها لتثبيت المسؤولية الدولية
للحكومة المصرية (٣٢) . . . »

* * *

أما الخط الثانى الذى اتبعته الدبلوماسية البريطانية لاستثمار حريق
القاهرة بغرض تثبيت سيطرتها على مصر ، فكان مسألة التعويضات . .

وقد لاحظنا فيما استعرضناه حتى الآن كم كان حضور هذه المسألة
كثيفا ، حتى أنها ترددت فى كل لقاء وكل برقية تقريبا . فكيف لعبت بريطانيا

ورقة التعويضات . . . ؟

x x برغم أن حجم الخسائر البريطانية فى أحداث ٢٦ يناير كان هو

(٣١) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم
٩٦٨٧١ ، البرقية رقم ١٠١٨/٣٩ .
(٣٢) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية ملف رقم ٩٦٨٧١ ،
البرقية رقم ١٠١٨/٤٦ .

الاقل ، كما ذكرنا نحن في دراستنا السابقة استنادا الى ما نشرته روزاليوسف في حينه . وهو نفسه ما اكده السفير البريطاني في برقية له يوم ٢٨ يناير (البرقية رقم ٢٠٨) ، اذ كتب لوزارة الخارجية :

« انه سيمضى بعض الوقت قبل الحصول على تقرير تفصيلي عن الخسائر في المصالح البريطانية ، ولكن ربما يمكن تقديرها بما يقرب من ٥ مليون جنيه . المراقبون العلميون يقدرون جملة الممتلكات التي أصابها التخريب في القاهرة بحوالى ٢٠ مليون استرليني » .

أى أن الخسائر البريطانية تشكل ٢٥ ٪ من جملة خسائر ذلك ذلك اليوم . . الا ان بريطانيا اثارت أكبر ضجة حول هذه المسألة ، حتى كادت تصبح أهم مسألة مترتبة على حريق القاهرة . .

● وبينما قدرها ستيفنسون بخمسة ملايين بالفرنك نسبة للانجليز ، وعشرين بالنسبة لكل (حسب تقدير الخبراء العلميين) ، اذا به رفع تقريراً الى ايدن ، بتاريخ ٥ فبراير ، يقول في الفقرة التاسعة منه :

« لسوء حظ الحكومة المصرية (حكومة على ماهر) انها ستواجه المطالبات الضخمة بتعويضات تقدر بـ ٥٠ مليون استرليني ، التي تعدل ما يقرب من ربع الدخل القومي المقدر لمصر هذا العام (حوالى ٢١٧ استرليني) (٣٣) » . . اى أن حجمها تضاعف مرة ونصف !

● هذا بينما كانت السفارة قد تشكل لجنة بالقسم القنصلى لحصر وتقدير الخسائر ، وقامت هذه اللجنة بتقديم تقرير الى وزارة الخارجية ، ... : . . . بتقديراتها بالتفصيل على النحو التالى :

البيات التى سجلت بالقسم القنصلى ، عددها ٧٣ . وقيمتها مترليني .

بيات سجلت لكن قيمتها لم تحدد ، عددها ١٦ .
بيات تحت التقدير ، عددها ١٧ هى (بينما ريفسولى -)
- مبنى شمالا - الشرقية لقطع غيار السيارات . . اصناعات

جموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية - ملف رقم ٩٦٩٥٧ ،
١٠١١١/١١٨/٥ .

الكيمسايوية الامبريالية — الخطوط ابريطانية لما وراء البحار — شركة شل) وذكرت اللجنة أن قيمة البندين الثانى والثالث ، وكل المطالبات افردية ، لن تزيد عن ٢ مليون استرلىنى (٣٤)

● فاذا أضفنا الى ذلك ما طلبته السفارة تعويضا عن حياة البريطانيين الذين ماتوا أو جرحوا ، وأيضا الذين طردوا من العمل فى اقتره الاخيرة (!) ، وبالإضافة الى التعويض عن حياة الملحق التجارى الكندى (اذى اعتبروه ضمن مطالباتهم لان كندا فى اطار دستورى مع بريطانيا (!) . . .) ، وقد حددته السفير فى مسودة رد على السؤال ابرلمانى رقم ٥٦ ، بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ استرلىنى ، كلاتت جملة تقديرات الخسائر البريطانية ، من واقع تقاريرهم ، فى حدود ٢٠٠.٠٠٠ ر. ٢٨٢ ، أى أكثر بقليل من نصف المبلغ الذى قدره السفير فى البداية ، وهو يعدل ١/٨ مجموع الخسائر حسب تقدير الخبراء العليمين ، و ١/١٦ مما حددته ستيفنسون فى تقريره لوزير خارجيته . .

وفضلا عن هذا التفاوت البين فى التقديرات . . أى ضجة قامت بها الدبلوماسية البريطانية حول الموضوع . . ؟

لنرى ونسمع . .

●● لقد ركزوا على ضرورة أن تدفع الحكومة المصرية التعويضات . . وهكذا :

فاما أن تدفع مصر ربع دخلها القومى كما قال السفير . . يعنى تعلن الافلاس . . .

● البرقية السرية ، الموجهة من وزارة الخزانة الى المستر واجستاف فى وزارة الحرب ، تشير الى ذلك :
» ربما ترغب فى أن تعرف أننا الآن أعددتا مسودات سلسلة من أوامر الدفع ، واتجاهين بالنسبة لمصر يفتيان الاحتمالات العديدة . وبالتحديد :

(١) قرار باتخاذ اجراءات مالية معينة ضد مصر كلها . . .

(٣٤) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٧٠٢٤ ، البرقية رقم ١٤٨١/١٩ — ٣٢ قنصلية .

(ب) قرار باقامة حكومة عسكرية في منطقة القتال .. « (٣٥)

أو استنزاف رصيد مصر ...

● الفقرة الثالثة من مسودة الرد على السؤال البرلماني (مجلس العموم) رقم ٥٦ ، تشير الى اقتراح بريطاني بأن تدفع التعويضات من أرصدة مصر الاسترلينية (وهي ديون لمصر على بريطانيا نظير مشترياتها من القطن ، ومقابل الخدمات التي كانت تؤدي للقوات البريطانية في القتال . وقد جمدت الحكومة البريطانية هذه الارصدة وحرمت مصر من استخدامها) ، ولم يقف عقبة في سبيل تنفيذ هذا الاقتراح الا أنه كان يحتاج لقرار من مجلس العموم البريطاني ، وما يعنيه ذلك من مشاكل سياسية (٣٦) ..

● والفقرة الرابعة من البرقية رقم ٧٩٧ (سنذكر ما فيها) بتفصيل فيما بعد) تتحدث عن دفع التعويضات من أرباح حساب مشتريات بريطانيا من القطن المصري ، المودعة في البنك الاهلي المصري ، والمقدرة حينئذ بـ ٨٩٥٠٠٠ استرليني ، والتي وان كانت لا تفي بالمطالبات البريطانية ، الا أنه تسد جزءا من هذه المطالبات ، طالما أن الحكومة المصرية ليس لديها مصدر آخر جاهز للدفع .. !

●● لم يقتصر الامر على المبالغة في قيمة الخسائر والتلاعب في أرقامها .. ولا على استخدام المطالبة بدفعها لتعجيز الحكومة والهابل ظهرها .. وانما امتد الى التآمر السياسي الذي بلغ حد العمل على تدخل في شئون مصر الادارية ، بما يذكر بقصة صندوق الدين ...

● البرقية الخاصة التي بعث بها المستر كروسويل ، الشخصية المهمة في السفارة البريطانية في القاهرة الى وزارة الخارجية يوم أول مايو ، تبين ذلك . يقول السيد كروسويل :

(٣٥) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٦٧ ، الوثيقة رقم ١٠١٦/٥٨ .
(٣٦) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٨٧٠٢٦ ، السؤال البرلماني رقم ٥٦ .

((غالبية البعثات الاخرى المعنية تمت استشارتها . انهم ربما كانوا راغبين في القيام بعمل متواز بالصورة المقترحة في ٣ - ١ ، ٣ - ب من برقيتكم العاجلة رقم ١٠٨ ، على أن أحدا منهم لم يكن حريصا بصفة خاصة على اقيام بعمل مشترك ، أو اقامة مكتب مشترك (النقطة ٣ - ج) . رأى الخاص ، أن أى اقتراح يقدم لحكومة المصرية بأن الجهاز المصرى غير كاف ، وأنه يجب أن يعزز بمكتب جديد نوعا تمثل فيه القوى الاجنبية ، سوف يواجه بامتناع عميق ، وسيجعلهم أقل ميلا عن أى وقت سابق للموافقة على دفع فوري للمطالبات)) .

((وجهة النظر العامة لبعثات الدبلوماسية هنا أن هذه المسألة يجب أن يرجع فيها الى حكوماتهم ، قبل اعطاء جواب محدد .

((محاولات الحكومة المصرية ، حتى الآن ، لمعالجة المسألة ، لم تؤد الى أى نتائج ملموسة . موقفهم العام من هذه المسألة ، ومن المسألتين الاخرتين المذكورتين في برقيتى رقم ٧٨٤ ، يعتمد ، كما أعتقد ، على أى الوسائل للمزيد من الضغط ، متاحة لنا . في وقت من الاوقات طرح اللجوء الى محكمة العدل الدولية بواسطة الوزير السويسرى ، لكن يبدو أنه من المحتمل أن يكون ذلك أقل نفعا في حالة المطالبات الناشئة عن أعمال الشغب يوم ٢٦ يناير ، مما يمكن أن يكون بالنسبة لحقوق التعويض للموظفين البريطانيين المطرودين ... (٣٧) ! .

xx لكن ، ما الهدف الحقيقى الذى أرادت الدبلوماسية البريطانية تحقيقه من خلال اثاره كل هذه الضجة حول مسألة التعويضات عن خسائر مسألة حريق القاهرة ؟

السير رالف ستيفنسون يحدد ذلك ..

● فيوم ٥ فبراير بعث برسالة مطولة الى المستر ايدن ، قال فيها :

(٣٧) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٧٠٢٦ ، البرقية رقم ٧٩٧ .

« أعتقد أننا في هذه المسألة ، يجب أن نميز في التجارة البريطانية بين :

(أ) كونها مصدرا لزيادة دخل المملكة المتحدة .

(ب) وكونها جزءا من مكانتها ، سواء أكانت مجزية أم لا » .

— الفقرة / ٥ ، ص ٢ .

ثم قال :

« وعندما أدرس القائمة (قائمة المطالبات بالتعويضات) من هذه الزاوية ، فإن عد المنشآت البريطانية ذات القيمة المباشرة للملكة المتحدة ، هي :

— بنك باركليز ، فرع القاهرة (الرئيسى)

— شركة الخطوط البريطانية لما وراء البحار

— توماس كوك

— سينما ريقولى

— و . ه . سميث وولده

— جون ديكنسون »

— الفقرة رقم ٦ ، ص ٢ (٣٨)

أى أن مسألة التعويضات كلها هي مسألة مكانة بريطانيا في مصر . .
وهي مسألة تتصل بهيئة الامبراطورية ، وليست مجرد مسألة مالية أو حتى اقتصادية . .

● وهو في برقيته ذات الطبيعة السرية الخاصة الى وزارة الخارجية يوم ١٣ مايو ، يقول :

« اذا اردنا أن نمنع تكرار أحداث ٢٦ يناير ، وان نؤمن

(٣٨) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩١٩٥٧ ، الوثيقة رقم ١٠١١١/١١٨/٥٢ .

حماية الارواح البريطانية في الدلتا ، فاننا ينبغي أن نكون مستعدين للقيام بعمل ايجابي ، لمواجهة التصور (الذي لا ازال اعتقد انه لدى عدد من المصريين) باننا اذا هددنا بالعنف ، فاننا سوف نرحل . ومن ثم ، فانه من الضروري أن نبين للمصريين أن العنف من جانبهم سيقابل بالقوة من جانبنا ، والاقتراحات الموجودة في برقيتكم السرية للفاية رقم ٧٦٩ و ٧٧٠ سوف ترد في الحال . وسيكون من المهم جدا على أية حال ، في أى عمل قد نتخذه ألا نكون نحن الذين نبدا حملة الارهاب المتبادل ، أو يدفعون الامور الى الحد الذي يثير ردود فعل هستيرية لدى المصريين (مثلما حدث في مذبحه الاسماعيلية !) .

((على أساس وجهة النظر هذه ، فاننى ارى أيضا كل المزية في أولويات سياستنا تجاه مصر ، في الاصرار على الحصول الكلى واعاجل للتعويضات عن الارواح ، والممتلكات التى فقدت في يناير ...

((. . . لانه بدون تلك التعويضات ، التى يجب أن تأخذ حقا من النشر بشكل كاف ، فان رجل الشارع المصرى ، سوف يستمر في الاعتقاد بأنه يستطيع أن يفعل ما يشاء ضد المصالح البريطانية هنا ، وهو مفلت من عقوبة رادعة (٣٩))) ...

وهكذا حدد السفير الوجه السياسى الآخر لمسألة التعويضات عن خسائر حريق اقلاهرة : انها وسيلة لتأديب المصريين ... حتى لا يتناولوا على أسيادهم المستعمرين .. ولا يتعرضوا لمكانة الامبراطورية البريطانية في مصر !

* * *

استثمر الانجليز حريق القاهرة على هذا النحو . فحاولوا اعتباره فرصة للتدخل العسكرى . وضغطوا به لتحقيق تحسين خطير في وضع قوات احتلالهم . وضمان ضرب وتصفية حركة الكفاح المسلح . ومطاردة الوفد وقياداته النشطة . والتشهير بمصر وشعبها وأجهزتها . والضغط على حكومتها وتهديدها بالافلاس ...

(٣٩) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٧٠٢٦ ، البرقية رقم ٨٤٦ .

وباختصار — كما حدد السير رالف ستيفنسون — لاعلاء مكانة
الامبراطورية والحفاظ على هيبتها ، وتأييد الشعب المصرى ..

أما البحث عن الفاعل الحقيقى فى جريمة ٢٦ يناير .. فلم يكن همهم ،
الا لخدمة التكتيكات السابقة ...

لكننا سنظل وراءهم .. نسعى وراء الحقائق .. لنجيب على
السؤال الذى لا بد من الاجابة عليه :

من الذى خطط ودبر ونفذ حريق القاهرة ؟

الفصل الخامس

مرة أخرى.. من الفاعل؟

ها نحن قد اجمعنا على أن حريق القاهرة جريمة مدبرة ، ومنفذة
وفق خطة مسبقة ..

فالحركة الوطنية المصرية ، بجميع فصائلها قالت بذلك منذ اللحظة
الاولى . ورئيس الحكومة التي وقع الحريق في آخر يوم من حكمها
(مصطفى النحاس) أعلن ذلك ليلة احداث . ورئيس الحكومة التي
تولت التحقيق فيها (على ماهر) قرره أمام المحكمة . والملك (كما سيتضح
من الوثائق) كان يرى ذات الشيء . والوثائق تبين أن ذلك كان رأى
الانجليز منذ يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ...

والكل أجمع على أن الحوادث نفذت بواسطة مجموعات خاصة ،
أو فرق محددة ، أو عصابات مدربة .. محدودة العدد ..

لكن عند تحديد : من الذى بعث بهذه المجموعات أو الفرق
أو العصابات الى العاصمة لتحرق قلبها ، بهذا الاصرار .. اختلفت
الآراء .. وتبدلت الاتهامات ..

الحركة الوطنية اتهمت المخابرات البريطانية بالتدبير والتنفيذ ..
والملك بالتواطؤ ..

والانجليز اتهموا الحركة الوطنية المصرية ، وركزوا على الوفد ووزير
داخليته فؤاد الدين سراج الدين بالذات ..

والملك تبنى وجهة نظر الانجليز . وأضاف اتهاماً خاصاً به ..
للسوفييت ..

ورئيس ديوانه (حافظ عفيفى) ووكيله « حسن يوسف » خصما
بالاتهام البولنديين ..

أما سلطات الدولة الملكية الرسمية ، فقد ركزت الاتهام على أحمد
حسين والحزب الاشتراكي ..

ومع كل هؤلاء اتهم الاخوان المسلمون ، والشيوخيون « ..

ولم يستبعد من دائرة الاتهام حتى الجيش ، ممثلا بتنظيم الضباط
الاحرار ، وخاصة جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين .. !

فمن هو الفاعل .. فى جريمة حريق القاهرة .. ؟

* * *

فى الدراسة السابقة ، قمنا بمتابعة جميع الاتهامات التى وجهت الى
الى القوى المحلية المصرية . وناقشناها اتهاما اتهاما ، وواقعة واقعة ..
سواء ما جاء منها فى قرارات الاتهام الرسمية ، أو ما ظل شائعا ،
أو ما ذكر فى الصحف والكتب . واستندنا فى مناقشة هذه الاتهامات الى
أوراق قضية حريق القاهرة بجميع تفريعاتها ، فضلا عن عدد من رجال
النيابة الذين تولوا التحقيق ، وشهادات كل من لهم صلة بالاحداث
عندئذ ..

وقد انتهينا من البحث ، الى تبرئة جميع هذه القوى .. مسقطين
اتهامات السلطة الملكية الرسمية ، والشائعات والادعاءات التى علق بها بعض
هذه القوى لسنوات طويلة ..

وفى الفصل الثالث من هذه الدراسة ، قمنا بتنفيذ اتهامات السلطات
البريطانية للقوى المحلية المصرية ، ليتضح أن هذه الاتهامات أقل تماسكا
من تلك التى ساقتها سلطات فاروق . ويكون اسقاطها أسهل كثيرا من
اسقاط سابقتها ..

والآن ، بعد تنفيذ الاتهامات التفصيلية فى التحقيق البريطانى لحريق
القاهرة ، لننتقل نحو تقديم هذا التحقيق ، حتى نتوصل الى الغرض
الحقيقى منه ، ومن ثم وظيفته فى الاشارة الى المجرم ..

* * *

اعتبر الانجليز حوادث ٢٦ يناير من أخطر الاحداث التي وقعت بالنسبة لهم . ولذلك ، فقد اهتموا بها كل هذا الاهتمام الذى تعكسه وثائقهم . وشكلوا لجنة تحقيق خاصة بها ، استمعت الى عشرات الشهود من الانجليز وغيرهم من الاجانب ، وأيضا من المصريين . ووصف السير رالف ستيفنسون نتائج هذا التحقيق بأنها تضاهى — ان لم تكن تفوق — أى جهد مماثل تبذله سلطات تحقيق الدولة المصرية ..

والسؤال الذى لابد أن يطرح نفسه هنا ، هو : هل فعلا اتفقت نتائج التحقيق البريطانى ، مع كل هذه المقدمات ؟ .. هل كانت جدية ؟ ان أبسط اعمال للمنطق يقول لا ..

ولقد أوضحنا فى الفصل الثالث كيف كانت الادلة والقرائن (ان صح أنها ترتقى الى مستوى الادلة والقرائن) التى ساقها تقرير لجنة التحقيق وهو بصدد اتهام القوى الوطنية المصرية ، هزيلة ، ومفتعلة ، ولا تقف على رجلين ..

أكثر من ذلك ..

xx فى التقرير الشامل الاول الذى بعث به كبير مستشارى السفارة الى الادارة الافريقية ، والذى طلب ستيفنسون من ايدن اعتباره المصدر الاساسى عند اعداد بيانه أمام مجلس العموم حول حوادث ٢٦ يناير .. هذا لتقرير يقول فى فقرة واحدة منه ، هى الفقرة رقم ١١ ، ص ٢ ، ٣ :

١ — « نحن لا نستطيع ان نحدد حتى الآن من من المشكوك فيهم الظاهرين هو المسئول عن التنظيم (تنظيم عصابات الاحراق) ؟ .. » .

٢ — « العديد من المصادر المستقلة ترى أن أحمد حسين زعيم حزب مصر الاشتراكى هو المنظم » .. أى أن أحمد حسين هو مدبر ومنفذ العملية ..

٣ — « ومصدر آخر يؤكد ذلك ، لكنه يضيف أن أحمد حسين كان يعمل بمساعدة مباشرة من سراج الدين وزير الداخلية السابق » .. أى أن سراج الدين هو المدبر ، وأحمد حسين كان أداته للتنفيذ ..

(م ١٢ — حريق القاهرة)

٤ - « بعض كبار ضابط البوليس يؤكدون أن أعضاء حركة السلام كانوا هم المنظمون الاول » .. أى أن مدبر ومنظم العملية هم أعضاء حركة السلام ..

٥ - « وعلى العموم ، نحن نعتقد أن التخطيط ربما جاء من ذلك القسم من الإخوان المسلمين الذى يعترض على السياسة المعتدلة لقائدهم الحالى (الهضبي) بمساعدة مباشرة أو غير مباشرة من الحزب الاشتراكى وحركة السلام » .. أى أن الإخوان ، أو قسم معين منهم هم الذين دبروا الحريق ..

٦ - « وإذا كان التنظيم صادرا عن حركة السلام ، فعندئذ (ولأن هذه الحركة ليست لديها الكفاءة للقيام بذلك ، مثلها مثل أحمد حسين والحزب الاشتراكى) ، فأننا نعتقد انه - أى التنظيم - لابد جاء ، ليس من أحد القادة الظاهرين ، وإنما من بعض ذوى الخبرة الحقيقية من المنظمين الشيوعيين المختفين فى تلك الحركة » .. أى أن الشيوعيين هم المبررون لحريق القاهرة ..

وهكذا ، وبرغم عبارة « نحن لا نستطيع أن نحدد من المسئول عن التنظيم » التى يستهل بها المستشار كلامه ، وهو ما كان كافيا للالتزام بالتحفظ والحذر عند توجيه الاتهام .. فانه عمليا اتهم الجميع : أحمد حسين والحزب الاشتراكى .. وفؤاد سراج الدين .. وحركة السلام .. والاخوان المسلمين .. والشيوعيين ..

الادهى من ذلك ، انه بعد أن أشاع الاتهام ، اعتبر كلا منهم على حدة هو مدبر ومنظم حوادث ٢٦ يناير . وبرغم معرفته اليقينية بأنه لا صلة بين هذه الجماعات ، ولا امكانية للتنسيق بينها ، خاصة فى مثل هذه الحالة التى تحتاج لكثير من الاحتياط والسرية .. فانه لم يجد تناقضا منطقيا فى توجيه الاتهام الاساسى الى كل منها مرة .. والىها مجتمعة مرة أخرى .

وفعليا ، فقد أخذ تقرير لجنة التحقيق بذات الاتجاه ، ربما مع دقة أكثر فى الخلاصة ، مما سبق أن ناقشنا تفصيله ..
x x على أن لجنة التحقيق ، وهى تقدم لنتائج عملها ، فى خلاصة تقريرها .. وبعد أن قالت بتأكيد الوثائق من سلامة عمله :

« ان اللجنة حرصت على تتبع — فقط — تلك الروايات التي تسلمتها من شهود عيان للحوادث الفعلية ، والمعلومات المتوفرة من خلال مصادر موثوق بها ، خاصة في الشئون ذات الصلة الوثيقة بالاحداث التي وقعت يوم ٢٦ يناير . وفي حدود ما سبق ، فان الشهادات التي استخدمت هي صحيحة تماما ، وكذلك النتائج التي استخلصتها اللجنة منها ... » .

اذا بها بعد ذلك .. تضيف :

« ولكن مجمل الحقائق مجهول للجنة . وهي متوافرة فقط عند السلطات المصرية التي يمكن ان تكشف عن القصة كاملة في الوقت المناسب ، سواء عن طريق بيان عام ، او من خلال التحقيقات الجنائية ، او أى تحقيقات أخرى تجرى مع أشخاص يعتقد أن لهم مسئولية مباشرة أو غير مباشرة بتلك الاحداث الداهية يوم ٢٦ يناير » .

فاذا اعتبرنا أن ذلك ينسف عمل هذه اللجنة من أساسه ، ويجعله بلا حجية ، واعترافا بانعدام المسئولية... فانه ، في أحسن الاحوال ، احالة على التحقيق الذى أجرته السلطات المصرية الرسمية للحوادث . وبما أن هذا التحقيق قد تم — الحقيقة — بكفاءة أعلى بكثير ، ويعمل أكثر التزاما بالاصول — على عيب النتائج التى خلص اليها — فان التحقيق الرسمى المصرى يصبح هو المحك ..

وبما أننا قد ناقشنا هذا التحقيق بالتفصيل فى الدراسة السابقة ، فان أمره يكون منتهيا ، بالنسبة لنا الآن ..

لكننا ، لابد أن نتساءل : لماذا جاء التحقيق البريطانى ، والنتائج التى أسفر عنها ، على هذا النحو من التفكك والهشاشة والارتباك ... واللامعقولية ؟

هل كانت السلطات البريطانية قاصرة عن القيام بتحقيق أكثر جدية وثباتا .. ؟

الحقيقة أنه لا مبرر لذلك . فبريطانيا كان لها سفارة ضخمة فى مصر . كانت هى مركز الحكم الحقيقى فى البلاد عندئذ . وكانت لها شبكة مخابرات واسعة ، تنتشر فى كل مكان ، وفى مواقع حساسة

وهامة ، وتعمل بها ألوف وألوف من البريطانيين والرعايا البريطانيين ،
والمصريين أيضا . وكانت لها جماعة اخوان الحرية ، وكانت جمعية
تنتشر فروعها في كل أنحاء مصر تقريبا . وكان لها رجال في كل مواقع
المسئولية في البلاد من القصر الى وزارة الداخلية . وما أشرنا اليه حتى
الآن يوضح مدى العلاقات الخاصة بين السفارة البريطانية وهذه
الجهات . وكان لها عملاؤها المباشرون في الاحزاب السياسية (مثل
فرجاني أو فرغلي بك الذي كان في موقع رفيع في جماعة الاخوان) .
وفي تقرير لجنة التحقيق نفسه اشارات واضحة الى موظفين ذوي رتب
عالية في الدولة المصرية يخدمون مصالح بريطانيا . حيث يذكر أنه
« اعتمادا على شهادة ضابط برتبة قائمقام بالبوليس السرى المصرى ،
فان البوليس المصرى لم يكن يشعر بالرضا بأى حال عن الاختلاف
في المعاملة مقارنة بالجيش في ناحيتى المرتب والترقية » . . . و « ان مصدر
ثقة قال أنه سمع محادثة تليفونية بين القائم بأعمال المحافظ (محمود
البديني - وفدى) وبين سراج الدين ، قال فيها الاخير أنه لا يجب على
البوليس أن يتدخل » . . و « ان المعاونة الموثوق بها التى قدمها الاشخاص
الذين قاموا بإبلاغنا (من داخل وزارة الداخلية) جعلت هذه التقارير ليست
موضع شك من جانب اللجنة » . . . فضلا عن ذلك ، كان التعاون
وثيقا ، وتبادل المعلومات يجرى يوميا بين السفارة البريطانية والكثير
من السفارات الغربية الاخرى ، وخاصة السفارتين الامريكية
والفرنسية ، وكان لهما شأن أيضا في مصر تلك الايام . .

أى ان السفارة البريطانية كان لديها فرصا أوسع كثيرا ، حتى
من جهاز الادارة المصرى ، للقيام بتحقيق كامل ، يتوصلون فيه الى
الحقيقة . . ان أرادوا . .

فلماذا لم يفعلوا . . ؟

لأنهم في الواقع ، لم يكونوا يريدون هذه الحقيقة . .

فقد كان لديهم غرضا . .

ما هو هذا الغرض ؟ . . ان أوراقهم تجيب على السؤال . .

* * *

١ - تحدث تقرير لجنة التحقيق (الفصل الثالث ، ص ٦ - ٨)
عن نوعيات زعماء العصابات التي نفذت عمليات الاحراق ، فوصفهم على
النحو التالى :

- رجل يرتدى بزه رسمية أنيقة كحلية اللون . يضع علامة
رتبة على كتفه . أتباعه يعاملون باحترام الى الحد الوقوف
بانتيباه عند التخاطب معه . من الجائز أن يكون من موظفى
شركة مصر للطيران !

- رجل فى ملابس أوربية يستثير الناس ..

- رجل من النمط الكتائبى ..

- رجل يرتدى جلبابا كاكيا وعمامة ..

- رجل يرتدى بنطلونا أزرق اللون وقميصا بنصف كم ، ويضع
شارة خضراء على ذراعه ...

- شخصان من نمط الافندية خرجا من سيارة ستروين وأدارا
الحوادث ...

- وفى حادثة أخرى رؤيت سيارة من نفس الطراز ..

- رجال يستعملون الصفارات ، ولكن طبيعة الاشارات لم تكن
واضحة ...

على من تنطبق هذه الاوصاف ؟

الاول ، يراد الايجاء بأنه أحد أفراد تنظيم ذى طبيعة عسكرية ،
وما عبارة أنه من الجائز أن يكون من موظفى شركة مصر للطيران
الا للتخفيف .. لكنه ترك لى يخمن على أى نحو .. وينسب
الى أى تنظيم .. أو جهاز مصرى ..

والثانى ، أفندى من المتعلمين .. يمكن أن يكون وفديا ، أو شيوعيا ،
أو من حركة أنصار السلام ..

والثالث ، فرد من كتائب التحرير (الفدائيين) بالتحديد ..
والرابع : من الاخوان المسلمين ..

والخامس ، من الحزب الاشتراكى ..

والاشخاص الذين قبل أنهم كانوا يركبون سيارة ستروين الحوادث ، هم أحمد حسين ورجاله ..

أما الذين يستعملون الصـفارات ، فربما يكونون من أفراد التحرير .. فهم يضعون اشارات .. وان كانت — من باب أمانة الشئ — لم تكن واضحة . فلم يكن يضع اشارات عندئذ الا أفراد كتائب التـ أو أعضاء الحزب الاشتراكى ..

ما الذى يعنيه ذلك ؟

ببساطة : أن الذين أحرقوا القاهرة هم عصابات منظمة لها قادة يعرفون الخطـ .. ويقودون عصاباتهم لتنفيذها . وهـ القادة هذه أوصافهم .. « ومالئش دعوة » !

أى أن الانجليز يريدون أن يؤكدوا أن العصابات كانت تحت قيد من الاشتراكيين ، والاخوان المسلمين ، والفدائيين ، والشـيو أو أنصار السلام ، وربما الوفديين أيضا .. أكثر من ذلك ربما منهم من يفتـى الى جهاز عسكرى رسمى .. البوليس مثلا ، باعتبارـ فؤاد سراج الدين ضالع فى المؤامرة ..

يحدث هذا ، بينما هم يقرون فى خلاصة تقرير لجنة تحقيقهم ليس لديهم أى دليل ملموس ضد هؤلاء جميعا ..

صحيح أنهم — ونحن أيضا — قالوا — وقتلنا — أنه ليس دـ ما يمنع أن يكون أفراد من كل هذه القوى قد اشترك فى الحوادث لكن اشتراك أفراد ، وجدوا فى الشارع ، فأخذهم الحماس ، أو الجنو فساهموا فى العملية ، التى نظمها ونفذها آخرون ، هو شئ مـ تماما عن أن يوحى بأن أفرادا من هذه القوى كانوا هم زعماء العصابات اى المدبرون والمنفذون الاصليون . والا لكان من الضرورى أن يكون الـ مختلفا بالكامل ..

لكنه الغرض ...

٢ - يذكر التقرير (الفصل الثالث ص ٦ - ٨) :

x « في فترة بعد الظهر (يوم ٢٦ يناير) ، طلب ثلاثة أشخاص يركبون سيارة سكودا ، من مدير محطة خدمة في الجيزة ٦ جالونات فقط . ولما كان هناك نقص في الوقود ، فقد عرض المدير ان يعطيهم جالونين فقط . عندئذ أظهر الافندية لمدير المحطة مدفع تومي وأسلحة أخرى كانت في مؤخرة السيارة . وقالوا أنهم من كتائب الفدائيين وأنهم في عجلة ، يريدون أن يذهبوا بسرعة ليساعدوا زملاءهم في القاهرة . وقام المدير - من خوفه - بإعطائهم الست جالونات ... »

x « بعد الظهر وصلت سيارة بها ثلاث رجال يرتدون بزات كاكية وكابات خضراء (التي يلبسها رجال كتائب التحرير خلفا للجيش) ، وصمموا على التزود بأحد عشر جالونا من البنزين ، ورفضوا دفع ثمنه ، وكانت العربة نصف النقل مليئة بالجلاليب ولقد أخذ مدير محطة البنزين رقم العربة وأعطاهما للسلطات .. »

x « ان الاشارة في تقرير تال الى عربة مليئة بالجلاليب يمكن ان تعنى ان تلك الملابس كان المقصود بها أن تستعمل للتكر ، لاختفاء هويات بعض المشاركين في الهجمات .. »

هذه الفقرات الثلاث من التقرير ابريطاني ، تشير الى ثلاثة أمور :

الاول : هو حدوث اعتداءات على محطات بنزين ، لاختذ البنزين عنوة ، واستخدامه في الاحراق . ومن الثابت أنه في يوم ٢٦ يناير لم تحدث حادثة واحدة تتصل بمحطة بنزين . هذا ما أكدته البوليس وقتها (وقد اهتم بهذه النقطة الاستاذ محمد صبيح في كتابه أيام وأيام) . كما لم أعثر على أى أثر لمثل هذه الحادثة في جميع تحقيقات النيابة . والمنطق يقول أنه لو حدث ذلك ، لكان تطور الأمر الى اشعال احريق في واحدة من محطات البنزين ، وهو ما لم يحدث . طبعاً لان هذه المحطات كانت كلها لشركات بريطانية وأمريكية ..

والثاني : هو ظهور سيارات كبيرة (نقل ونصف نقل) في ميدان الحوادث ، سواء تابعة للجيش ، أو كتائب التحرير . وقد يتبعنا في دراستنا السابقة كل الوقائع المتصلة بالسيارات ، وثبت من واقع تحقيقات النيابة ، التي شملت هذه الوقائع فعلاً ، أنه ولا سيارة (نقل ونصف نقل) اشتركت في الحوادث ..

والثالث : هو حكاية لابسى زى الكتائب ، والبيريهاات والاشارات الخضراء . ومرة أخرى ذكرت مثل هذه الاتهامات فى أوراق قضية حريق القاهرة . وحقت جميعها ، وثبت أنها كلها عبارة عن شهادات مزورة ، أدلى بها بعض عملاء الانجليز والبوليس السياسى ، وانتهت الى لا شىء . . . لكن ، ما المقصود بذلك ؟

المقصود هو اثبات أن الذى أحرق القاهرة هم أفراد كتائب التحرير . وأنهم كانوا يفعلون ذلك أحيانا بالزى الرسمى . . . وأحيانا متنكرين بلبس الجلابيب . . . مرة أخرى انه الغرض .

* * *

٣ - ركزت كل الوثائق البريطانية ، ومنها تقرير لجنة التحقيق ، على ادانة موقف البوليس المصرى يوم ٢٦ يناير . . . ابتداء من التقصير فى أداء مهمته فى حفظ الامن والتصدى للمخربين . . . الى التواطؤ ، بل والمشاركة فى الحوادث . . .

x وتقول الفقرة الثالثة من الفصل السابع من التقرير (ص ١٤ - ١٦) : « ان اللجنة تؤكد وجهة نظرها ، أنه الى حد كبير ، فان النتائج المروعة لاعمال الشغب يوم ٢٦ يناير يجب أن ترجع الى الانهيار الكامل لتحكم البوليس المؤثر فى الموقف من بداياته المبكرة » . . .

x لكن الجديد الذى أضافه تقرير هذه اللجنة ، والذى لم يذكره أحد من قبل ، هو ما ورد فى الفقرة الثانية من الفصل الخامس (ص ١١) : « وتلاحظ اللجنة من الروايات الصحفية أن الوزير الجديد للداخلية « أحمد مرتضى المراغى » أعطى تعليمات بأن يتم البحث الواسع لاستعادة أكثر ما يمكن من المبروقات . وأن كميات معتبرة من المنهوبات قد وجدت فعلا . وقد قيل للجنة من مصادر ثقة أن الكثير من تلك المنهوبات كانت قد سرقت بواسطة رجال البوليس » !! . . .

الى هذا الحد ، بلغ حقد السفارة البريطانية على بوليس مصر ، الى درجة اتهام رجاله بأنهم لصوص !

طبعاً معروفة الاسباب . فقد كان هذا البوليس هو الذى تصدى لهم مع الفدائيين الوطنيين فى منطقة القنال . وخاصة معركة الاسماعيلية ضد دباباتهم ومدافعهم ببسالة وشرف يوم ٢٥ يناير . فلزم التشهير به بكل الوسائل . . .

ورغم أننا أيضا حققنا موقف البوليس يوم ٢٦ يناير ، وأثبتنا من خلال الوقائع ، أن البوليس هو الذى قاوم المخربين . وأنه لم يقتل يومها فردا الا برصاص البوليس (فيما عدا ضحايا الحرائق طبعاً) .. بالمقارنة بالجيش الذى أطلق الرصاص فى الهواء ، ولم يقتل أى شخص فى فترة نزوله المدينة . الا أن السلطات البريطانية كانت حريصة وملحة جدا على اثبات تقصير البوليس .. لماذا ؟

٤ - ثم تأتى مسألة وصف حوادث يوم ٢٦ يناير ..

أصر الانجليز على وصف تلك الاحداث ليس « بحريق القاهرة » ، كما اصطالحنا نحن على وصفها .. وانما « بأعمال الشغب » .. فلماذا اخترت هذه التسمية ؟

بديهي أن وصف الاحداث « بحريق القاهرة » كان ينطوى من اللحظة الاولى ، على فكرة « المؤامرة المدبرة » . وهو وصف يستدعى بالضرورة الاحداث المماثلة التى وقعت فى التاريخ .. من احراق نيرون لروما ، حتى جريمة حرق الرايخستاج فى ألمانيا على يد النازيين ..

والامر بهذه الصورة ، يثير التساؤلات .. ويقتضى البحث عن المجرم ..

أما ان يوصف ما حدث بأنه « أعمال شغب » ، فى جو من التوتر السياسى ، والغضب الوطنى .. والمظاهرات التى تملأ الشوارع .. فان ذلك يعنى أن الجو والغضب زادوا بعض الشيء ، فانقلب التظاهر والهتاف ، الى عنف .. وقعت فيه « أعمال شغب » ..

والتسمية بذلك توحى بأن ما حدث يوم ٢٦ يناير ، هو عمل تلقائى ، وقع صدفة ، وقامت به الجماهير الغاضبة ..

لكن الانجليز رأيهم غير ذلك !

ألا يعتبرون ما حدث « جريمة مدبرة » ، « نفذت وفق خطة وضعت مسبقا قبل يوم ٢٦ يناير » ؟ ..

ألم يبرئوا المظاهرات السياسية ، وحتى مظاهرات بلوك النظام ..
والغوغاء أيضا ، من جريمة ارتكابها .. ؟ .. بل ، ألم يذكروا في تقريرهم
أن الجماهير بشكل عام كانت متفرجة .. وأنها لم تشارك الا بمجرد
السكوت ، أو الابتهاج والتشجيع .. وأن الذين ارتكبوا جرائم الاحراق
كانوا عصابات محدودة العدد ، مدربة ومعدة للقيام بالمهمة .. من خارج
هؤلاء جميعا .. ! ؟

ما هذا التناقض ؟

للمرة الرابعة : انه الغرض ..

*** * ***

فما حكاية « الغرض » هذه .. ؟

قبل أن نجيب ، لابد من مواجهة قضية منطقية في هذا الموضوع ..
فقد يقول قائل : ان كل انسان ، وكل جهة وكل دولة ، له غرض
في أى شىء يقوله ، أو يفعله .. ومن الطبيعى أن يكون للانجليز
« غرضهم » . ان هذا حق لهم .. فهل أنت من السذاجة ، بحيث تتصور
أنهم لم يكن لهم غرض في كل شىء .. أو ، تستكثر أن يكون لهم غرض ؟ ..
فما أهمية الالحاح على هذه المسألة .. ؟

كلام منطقى .. وصحيح . ونحن لا نعرض على أن يكون للانجليز
— أو أى كان — غرض .. انما المهم هو تحديد طبيعة الغرض :
هل هو مع المنطق ، وحركة التاريخ ، ومبرر بالحقائق والوقائع الامنية ..
وفي هذه الحالة ، يكون غرضا مشروعاً ، يعتز به أصحابه ، ويدافعون
عنه ، ويعلنونه بوضوح ...

أم انه غرض ذاتى ، يستهدف مصالح ضيقة على حساب الآخرين ،
مؤسس على الخداع ، والاكاذيب ، فيخفى ، ويجرى التآمر لدسه بين
التسايا ، بل ويعلن نقيضه .. ؟

هذه هى المسألة . وعلى أساس ذلك ، سنحلل غرض الانجليز ،
مما أوردناه ..

● تسمية أو وصف ما حدث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ « بأعمال
الشغب » ، فيها تأكيد لحالة الفوضى ، التى تحدثوا عنها طويلا في تلك
الفترة . وهى بذلك تنطوى على تشهير بتلك الحالة ، بكل ملابساتها ..

وهذا الوصف « يشيع » الجريمة ، ويجعلها ملتصقة بالجموع ،
أو الجماهير .. أى بالشعب ..

وكلا الأمرين يفيدان فى الإساءة الى الشعب المصرى ، وحكومته ..

وهو أحد الاهداف الهامة التى كانت السلطات البريطانية تسعى
لتحقيقها فى هذه الفترة ، بعد أن تصاعد كفاح الشعب المصرى ضد
الوجود الاستعمارى البريطانى ، واشتد نضاله من أجل التحرر
والاستقلال الوطنى ، ونال تقدير العالم كله .. وبعد أن وقفت
حكومة (حكومة الوفد) مع قضاياها ، ورفضت الضغوط الاستعمارية ،
واتجهت للمواجهة الدولية للامبراطورية البريطانية ..

فالإساءة اليها(الشعب بصفة عامة ، والحكومة بصفة خاصة)تم الانجليز،
فى محو آثار النضال الوطنى المصرى ، وإيهام العالم ، بأن هذا الشعب
ليس فى المستوى الذى يجعله قادرا على حكم نفسه ، وأن حكومة غير قادرة
على صيانة الامن والنظام ..

ومن ثم ، فان استمرار وجود بريطانيا وقوات بريطانيا فى مصر هو
ضرورة حتمية ..

● لكن الانجليز فى نفس الوقت الذى وصفوا فيه الحوادث
على هذا النحو ، وأشاعوا الجريمة ، نادوا بنظرية « التدبير » .
الا أنهم عندما فعلوا ذلك ، حاولوا أن يحصروا هذا التدبير — رغم اشاعة
أيضا بين القوى المختلفة — فى الحركة الوطنية المصرية على بعضها ..
وهكذا يكونون أصابوا عصفورين بحجر واحد . اتهام عام للشعب كله
من ناحية ، واتهام خاص للقوى الوطنية لهذا الشعب . والتداخل بين
الاثنين — الشعب وقواه الوطنية — هو تداخل مطلوب بالنسبة لهم ،
لان هذه القوى الوطنية هى التى أرقت مضاجعهم طوال السنين الماضية .
وهو من ناحية أخرى مقبول منطقيا ، لان الحديث عن أعمال شغب،
ثم نسبتها الى القوى السياسية الموجودة فى الشارع ، هو
شئ محتمل ...

ومن هنا كان حرصهم على ايراد أوصاف مصممة خصيصا لكى تلبس
فى هذه القوى .. وليكون التشهير بهذه القوى مبررا ، الى حد المطالبة
برقبتها ...

والهدف هذا واضح . وهو ضرب الحركة الوطنية المصرية بجميع فصائلها وعلى اختلاف اتجاهاتها . لكي يستقر الوجود الاستعماري في مصر . . بدون مشاكل . .

. . وبرغم أن أوراق التحقيق كانت تؤكد خلاف ذلك . . !

● والوقائع المذكور فيها اتهامات لكتائب التحرير ، مقصود بها التشهير بالتحديد بالفدائيين من شباب مصر الوطني ، الذي حمل السلاح ، وخاصة في منطقة القنال حرب التحرير ضد قوات الاحتلال البريطانية . هؤلاء الفدائيين — كما سبقت الإشارة — كانوا قد صاروا خطرا حقيقيا على جيش الامبراطورية في مصر، ونتيجة لعمالهم الشجاعة ، وتناسى عملياتهم ، اكتسبوا تقديرا متزايدا ، ليس في مصر فقط ، وإنما في صفوف الرأي العام البريطاني .

فكان من المهم التركيز عليهم بوصفهم « مخربين » و « فوضويين » ، ومرتكبي حوادث الاحراق وقتل المدنيين العزل في القاهرة . .

وهدف السلطات البريطانية هنا ، هو طمس الصورة المشرقة للكفاح الوطني المصري المسلح ، وتجريده من العطف العالمي الذي ناله في الشهور السابقة . وتأمين القوات البريطانية المحتلة في منطقة قنال السويس .

● أما اتهام البوليس المصري بالتقصير في أداء مهمته يوم ٢٦ يناير ، فكان يهدف الى عدة أمور :

اولها : اثبات عجز الدولة المصرية ، وجهاز الادارة المصرية عن حماية ارواح الاجانب وممتلكاتهم . . وهو أمر يفيد الخطة البريطانية في تبرير الوجود البريطاني ، وفي تجميع الدول الاخرى ضد السلطة المصرية . .

وثانيها : أنه يؤكد مسئولية الحكومة المصرية الدولية عن الحوادث، مما يستخدم في الحملة ضد هذه الحكومة ، وفي اثاره ضجة حول ما سمي بمسألة التعويضات . . .

وثالثها : أنه يبرر للانجليز فعلتهم الشنعاء ضد قوات بلوك النظام في الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير . . بالحديث عن أن الذي أدبناه في الاسماعيلية ليس بوليسا بالمعنى الذي يعرفه العالم . . انه يتظاهر . . ويشترك

فى الفسوفى .. وىتخلى عن واءب ءماسة الامن .. بل وىسرق
أىضا .. !

ورابعها : أنه الجهاز الذى ارتبط بحكومة الوفد ، ووزىر داخلئها
فؤاد سراج الءىن .. وكل ضرب فیه هو ضرب فى هذه الحكومة ، وفى وزىر
داخلئها ...

وباختصار ، كان الفرض البریطانى هو الاساءة الى سمعة شعب
مصر ، والتشهير بقواه الوطنیة ، ومكافئیه ، وبولیسسه ، وحكومته
الشعبیة ...

وهى أغراض سیاسیة بءة ؛ تستهءف تعقیق مصالح الامبراطوریة
البریطانیة ، فى عكس حركة التاریخ .. وبغیر ما سند موضوعى من
التحقیقات التى أجرئها السلطات البریطانیة ذاتها ..

ومن هنا ، فهى أهداف شریره .. یتوجب، فضءها ، كءزه لا یتجزأ
من عملیة نقض الموقف البریطانى كله من أحداث حریق القاهرة . لانها ،
بهذه الصوره ، تكون اءاة من الاءوات التى استءءمت فى تضلیل الرأى
العام ، وابعاءه عن الوصول الى الحقائق المءرءة ، غیر المفرضة ،
ءول هذه الاءاءات ... وأیضا ، أصبح علینا أن نئظر الیها بوصفها
وسائل لتغییر طبیعة الجریمة ، وتقءیم فاعلین وهمین ، والتسئئر
على المءرم الحقیقى ..

وكل ذلك ، یءعلنا نتساءل : لماذا ... ؟

لماذا لءأت السلطات البریطانیة الى هذه الاسالیب .. ما مصلئها
فى ذلك ، فیمما یخص القضاة الاصلیة .. ؟

* * *

قبل أن نمضى أكثر ، سنئوقف مرة أخرى عند قضاة منطقیة قء
تطرح نفسها . فءقء یقول قائل : .. وما أهمیة ذلك كله أصلا ؟ ..
ان هذا التقریر ، و كل الوثائق المرئبطة بحریق القاهرة ، لم یكن لها

دور مؤثر فى الاحداث على النحو الذى تحاولون — بطريقة تعسفية ، ومبالغ فيها — أن تستخلصوا منها . انها جميعها مراسلات وأوراق داخلية ، تخص السلطات البريطانية فيما بينها . أكثر من ذلك ... وباعترافكم ... فانها بقيت مغلقة طول السنين الماضية .. لم يفرج عنها الى هذا العام .. فلماذا كل هذا التأويل .. وهل تحاكمون الانجليز على الطريقة التى فكروا بها بينهم وبين أنفسهم .. ! ؟

كلام وجيه . وكان يمكن أن ينسف كل هذه المحاولة لدراسة حريق القاهرة على ضوء الوثائق البريطانية .. لولا أمرين ، تبيناهما من خلال دراستنا الشاملة للموضوع ..

الامر الاول : هو أننا ربما ننظر الآن الى هذه الاوراق وما يتضمنه باعتبارها « وثائق تاريخية » .. أو مجرد أوراق محفوظة فى دار الوثائق البريطانية ، لا حول لها ولا قوة . ولكنها فى زمنها لم تكن كذلك . فهذه المراسلات الداخلية بين أجهزة الامبراطورية كانت تعنى : معلومات ، وآراء ، واقتراحات ، وتحليلات ، تنتهى الى مواقف عملية ، اما فى صورة أعمال سياسية ، أو اجراءات اقتصادية وعسكرية وغيرها ..

وكانت هذه الاوراق هى المادة الاصلية لنشاط أجهزة الدعاية والاعلام البريطانية فى العالم كله ..

وكانت المصدر الذى يمد الدول الصديقة لبريطانيا بما يتصل بالموضوع ، وعلى أساس ذلك تحدد تلك الدول رؤيتها للأحداث ...

وقد اتضح ذلك تماما من القدر الذى استعرضناه من الوثائق ..

الامر الثانى : هو أن التوجيهات التى تضمنتها هذه التقارير والاوراق حول حريق القاهرة ، لم تكن شأنا بريطانيا صرفا . فضلا عن أن تكون شأنا بريطانيا داخليا ...

لقد كانت شديدة التأثير فى مثيلتها على صعيد السلطة الملكية المصرية . وتتبع التحقيق البريطانى ، والرسمى المصرى ، يوضح أنهما يسيران فى نفس الاتجاه ، الى حـد التطابق ، مع هامش من الخصوصية لا يتعلق بالجواهر ، مثل تركيز الانجليز أكثر على الوفد ، بسبب احتدام المعركة بينهم وبين حكومته الأخيرة ، وتركيز القصر على أحمد حسين والحزب الاشتراكى ، بسبب طول لسان أحمد حسين على « ذات الملك المسوئة » ...

وبعد دراسة التحقيق ، المصرى والبريطانى ، نستطيع القول ، ونحن مطمئنين ، أنهما وجهان لعملة واحدة . أو أن التحقيق البريطانى كان هو نفسه التحقيق الملكى السرى ، وكان جهد النائب العام ورئيس نيابة الصحافة حينئذ ، هو التحقيق البريطانى العلنى ..

ثم نتقدم نحو ملاحظات أخرى ..

فحتى هنا دار بحثنا حول نقد الاتهامات البريطانية للقوى الوطنية المصرية .. مع اثبات عدم جدية هذه الاتهامات .. بل وعدم جدية التحقيق ذاته .. ونزوعه الصارخ نحو الاغراض ..

لكن .. لقد وجهت اتهامات الى قوى أخرى بأنها هى التى دبرت ونفذت حريق القاهرة . وأى تحقيق جدى لابد أن يشمل جميع المتهمين ..

فقد اتهم الملك بأنه كانت له يد فى الحريق ..

واتهم الجيش .. أو بالذات الضباط الاحرار فيه ، بأنهم هم الذين قاموا بالعملية ..

واتهمت المخابرات البريطانية ذاتها ..

فماذا كان عليه موقف التحقيق البريطانى من هذه الاطراف .. ؟

● بالنسبة للملك ، لم يرد ذكر ، ولا حتى اشارة فى الوثائق ، على سريتها ، واحتوائها أحيانا على انتقادات شديدة للملك .. ولم يوثق هذا الاتهام ولو فى قالب خبرى ..

لماذا تجاهل التحقيق البريطانى هذا الاتهام ، رغم وجوده ، ورغم علمهم به بكل تأكيد .. ؟ ربما نعرف الاجابة ، الى حد ما ، من بعض الوثائق التى سنأتى اليها فيما بعد ..

● أما الجيش فكانت الوقائع الخاصة به وفيرة ، ومهمة . فذكر أن سيارات جيش كانت تتحرك على مسرح الحوادث . ودار جدل طويل حول الصورة التي التقطت لضابط أثناء حريق كازينو أوبرا . وجرى تحقيق مدنى وآخر عسكرى مع الضابط الوحيد الذى اشترك فى المظاهرات بزيه الرسمى (محمد حلمى عبد الخالق) . ثم كتب فى ذلك الاتهام فيما بعد مركزا على جمال عبد الناصر وخالد ميسى الدين ومحمد أحمد من الضباط الاحرار . وهو ما سبق أن بحثناه بالتفصيل فى الدراسة السابقة .

فلماذا تجاهل التحقيق البريطانى نهائيا موضوع اتهام الجيش ، وعلى فرض أن اتهام تنظيم الضباط الاحرار جاء لاحقا ، بعد ٢٣ يوليو ؟ .

هل لأن « التكتيك » والسياسة كانا يقتضيان استبعاد الجيش ، فقيادته مضمونة ، ويكفى التركيز على البوليس . ؟

ربما . . وربما اعتبر الانجليز — بالمقاييس السائدة حتى ذلك التاريخ ، لأن الامور سوف تتغير بسرعة بعد ذلك — أن الجيش جزء من القصر ، وأجهزة الملك ؟

● وماذا عن اتهام المخابرات البريطانية . . ؟

ان الحركة الوطنية المصرية ، والصحافة الوطنية المصرية ، وخاصة روزاليوسف ، تبنت هذا الاتهام منذ البداية . وسجله فؤاد سراج الدين فى محضر تحقيق النائب العام . .

كما ورد ذكره فى الوثائق البريطانية ذاتها مرتين . .

xx المرة الاولى كانت ضمن محضر لقضاء مستشار السفارة البريطانية مع المدعو « فرجاني » بك . حيث قال المستشار فى الفقرة السادسة من برقيقه رقم (١٠١٢/١٥/٥٢) ، بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٢ السابق ، السابق الاشارة اليها) :

« قال فرجاني : ان كلا من الشيوعيين والوفد يفعلون كل ما يستطيعون لى يروجوا قصة أن الانجليز هم المنظمون

الفعليون لاحداث ٢٦ يناير بفرض الاطاحة بالوفد ، الى درجة
أن كثيرا من الناس أصبحوا يصدقونها ..

xx أما المرة الثانية فكانت، أخطر ، لأنها جاءت من بريطانيا ..
تقول السفارة البريطانية في القاهرة في برقية لها بتاريخ ١ يوليو ١٩٥٢ ،
موجهة الى المستر انتونى ايدن نفسه :

((ربما التفت نظركم بالفعل نحو مقال حديث بقلم ر. بالمادات
القائد النظرى للحزب الشيوعى البريطانى تحت عنوان
(نضال مصر يتصاعد) والمرفقة صورة منه مع هذه البرقية .

((ان صورا من هذا المقال ، تقع في أربع صفحات، على قطع
عريض ، مع ملاحظة توضيحية بأن المقال ظهر في الاصل في مجلة
(أخبار وآراء العالم) عدد ٢٢ مارس ١٩٥٢ ، قد وصلت
مؤخرا بالبريد الى كل الصحف المصرية الهامة .

((انه لامر مثير للدهشة أن يكون بالم دات على اعتقاد
فعلا بأن اضطرابات ٢٦ يناير كانت منظمة بواسطة ((عملاء
مخابرات سرية)) . على أنه من ناحية أخرى فان التحليل
يبدو لنا تقديرا حقيقيا للوضع هنا ، كما يراه ستالينى
متعصب .

((ان النقاط ذات الاهمية الخاصة (فى المقال) هى ،
الاقرار بأن حركة التحرير الوطنى قبل ٢٦ يناير كانت تهدد
الامبريالية ، كما كانت ((تشكل خطورة على وضع كبار ملاك الارض
الاقطاعيين المصريين والبرجوازية الكبيرة)) أيضا ، النقد للوفد
والاخوان المسلمين ، مع الايحاء ضمنا بأن الجبهة المتحدة ضد
الامبريالية سوف يتم تشكيلها بدونها ، الاشارة الى أن
(الطرف ناضج ، بل وأكثر من ناضج من أجل التقدم نحو جبهة
وطنية متحدة عريضة) ، التشجيع المقدم للمجموعات الشيوعية
المتعددة ، لكى تشكل حزبا شيوعيا موحدا .

((فى برقية السفير العاجلة رقم ١١١ بتاريخ ٢٨ أبريل ،
فانه ضمن : اذا المكتب السياسى (للحزب الشيوعى) على اعتقاد
حقيقة بأن مستوى حركة ذات ((طابع جماهيرى)) قد تحقق
فى مصر أم لا . فاذا كانوا يرون أنها كذلك . فانه يبدو أن أمامهم

الفرصة لكى يقرروا أن الوقت قد حان لمزيد من العمل الفعال من جانبهم . وعلى أى حال فلا يمكن الحديث عن أى قدر من التفكير المتفائل يتضمن مقال بآلم دات ، لكن عموما فإنه يمكن التخمين بأن الجماعات الشيوعية من المنطقى أن تكون راضية بالآفاق المتضمنة هنا .

((اننا نعتزم القيام بمعالجة حذرة لهذا المقال محليا ، بفرض كشف وزعزعة الثقة بتكتيكات الشيوعيين (١) . .)) .
ثم ألحقت السفارة ببرقيتها صورة من مقال بآلم دات ، الذى نقتطف منه المقاطع التالية ذات الصلة المباشرة بالموضوع :

— ((وفى ٢٥ يناير وجهت الامبريالية وعملاؤها مع العسكريين البريطانيين ضربة هجوم وقاموا بمذبحة ضد البوليس الوطنى المصرى فى الاسماعيلية . وفى جو التوتر الشديد للشعور العام والمظاهرات التى نتجت عنه ، قام كل هؤلاء من خلال عملاء المخابرات السرية والعملاء الفاشيين ، بالاحراق المتعمد والنهب فى القاهرة كذريعة لفرض الاحكام العرفية واقالة حكومة الوفد)) .
الفقرة الرابعة ، العمود الاول ، الصفحة الثانية .

— ((الاعداد للانقلاب بواسطة السفارتين البريطانية والامريكية والملك فاروق وجهاز القصر والسلطات العليا فى الجيش كان قد تم منذ زمن طويل قبل اضطرابات القاهرة فى ٢٦ يناير التى اتخذت ذريعة . واقد ظهر ذلك بالفعل من خلال تعيين الملك لاثنين من أشهر الموالين لبريطانيا (حافظ عفيفى وعبد الفتاح عمرو) فى جهاز القصر . وفى ٨ يناير كتبت آخر لحظة اليمينية ((قابل النحاس على ماهر فى حفل خطوبة بنت سراج الدين ، وحياء قائلا ((مرحبا بخليفتى)) . وابتسم على ماهر ولم يجب)) .

— ((ان على ماهر كان من المعروفين بالتعاون مع المحور منذ ١٩٣٦ وحتى انتصار الحلفاء . وكان السفير الامريكى على اتصال وثيق بالملك فاروق وبعلى ماهر خلال الايام السابقة على الانقلاب)) .

(١) مجموعة وثائق وزارة اخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٨٤ ، البرقية رقم ١٦١ .

— ((ان عملية الانقلاب سارت على نمط مألوف . الاثارة البريطانية في الاسماعيلية باستخدام المدرعات والمدفعية ضد البوليس الاحتياطي الوطنى المصرى ، المعزول وغير المسلح ، الذى رفض التسليم حتى قتل منه ٤٦ وجرح ٧٠ . كانت تلك هى الشرارة التى أشعلت النار .)) وبدون شك فان المخربين قد أطلقوا للحركة بواسطة فعل بريطانى)) — (الايكونوميست ٢ فبراير) . سخط عام ومظاهرات منظمة ترتبت على ذلك صباح ٢٦ يناير . وبعد الظهر كانت مجموعات صغيرة منتقاة (ليست عمالا ولا طلبة) تبدأ الاحراق والنهب ، جاذبة اليها العناصر الفاسدة ، مع موقف سلبي عام من السلطات ، حتى وصول الجيش قرب المساء . هذا العمل حمل كل بصمات وكالات المخابرات السرية . وكانت الاداة الرئيسية هى المهيج أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكى المصرى)) ان ((الاشتراكيين)) المصريين يشبهون الاشتراكيين الوطنيين الالمان اكثر مما يشبهون الاشتراكيين الديمقراطيين . وقد بدأ أحمد حسين حياته السياسية كفاتى صريح . وفى الثلاثينيات أقام حزبا سمي ((مصر الفتاة)) كان نسخة من حركة موسولينى . وكان معروفا بأنه يلقى دعما إيطاليا ألمانيا . ان الاشتراكيين كانوا المنظمين الرئيسيين للتخريب الضخم فى القاهرة)) (المانشستر جارديان — ٤ فبراير) .

— ((ان أحمد حسين ، كما ذكر فى حينه ، يحصل على تمويل من على ماهر ومن مصادر أمريكية .)) .

— ((ان أحداث القاهرة كانت بمثابة ((حريق الرايخستاغ)) بالنسبة للانقلاب الرجعى . وعلى هذه الاسس استخدمت حكومة الوفد فى اعلان الاحكام العرفية ، ثم أقيمت ، واقتيد المعتقلين (وفقا لتقارير غير رسمية أكثر من ألف فى القاهرة وحدها) بينهم معظم قادة حركة السلم والنقابات والمنظمات الديمقراطية (٢))) — الفقرة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ العمود الثانى ، الصفحة الثانية .

ورغم أن مقال بالم دات قد وقع فى برائن الدعاية الاستعمارية الملكية فيما يتعلق بدور أحمد حسين والحزب الاشتراكى ، الا أننا نلاحظ الفزع الذى أصاب السفارة البريطانية من هذا المقال . لماذا ؟ .

(٢) نفس المرجع السابق . .

لانه تحدث بوضوح عن أن المخابرات البريطانية هي مدبرة حريق القاهرة .. وأن السفارتين البريطانية والأمريكية مع القصر هم الذين رتبوا المؤامرة في وقت سابق على يوم ٢٦ يناير .. وأنه ربط بين عملية الاسماعيلية وبين حريق القاهرة ..

وفضلا عن ذلك لانه بريطاني ، على رأس حزب له صحيفة يومية وأخرى أسبوعية .. وله تأثيره في الاوساط البريطانية ..

وأیضا ، لانه فضح الابعاد السياسية للمؤامرة ..

لكن السلطات البريطانية لم ترد على هذه الاتهامات ، ولم تصدر بيانا — مثلا — ضد « الدعايات المسمومة » التي « يروج لها الشيوعيون » حول « تدبير المخابرات البريطانية لعمال الشغب في القاهرة » .. وانما عالجت الامر ، بالجرى الى وزير الخارجية لكي يبحث له عن حل مع السيد بالم دات وحزبه الشيوعي البريطاني .. ولكي تنبئه الى خطورة التحليل السياسي الذي ورد في المقال ، ومدى انطباقه على الواقع في مصر . ولكي تبلغه أنها ستعالج الموضوع بحذر على المستوى المحلي .. مع شن حملة ضد الشيوعية والشيوعيين !

وان كان لنا أن نستخلص نتيجة من هذه الملاحظات ، فهي :

أن السلطات البريطانية ، في تحقيقها لحوادث ٢٦ يناير ، حصرت اتهامها منذ البداية وحتى النهاية في الشعب المصري وقواه الوطنية . ولم تبحث — مجرد بحث — أي اتهامات ، لای جهات أخرى (الملك — الجيش — المخابرات البريطانية) ، برغم ورود تلك الاتهامات ، وشیوعها ، ومعرفة السلطات البريطانية بها ..

وهو في حد ذاته مسلك غير موضوعي ، يخل بنزاهة التحقيق ، ويجعله محدد النتيجة مسبقا .. بما يتفق مع الغرض السياسي البريطاني .. بغض النظر عن حقائق الاشياء ..

على أن ذلك كله شيء .. واثبات الاتهام ضد المخابرات البريطانية شيء آخر ..

فما هي عناصر الاثبات التي تؤكد اتهامنا ضد بريطانيا .. ؟
قبل الاجابة على هذا السؤال ، سنناقش نقطة أخرى هامة ..

الذين يبرئون الانجليز من تهمة حرق القاهرة يقولون بأنه اذا كان الانجليز هم الذين فعلوها ، فان ذلك لابد كان جزءا من خطة لاحتلال مصر ...

قال لى حسن يوسف (باشا) وكيل ديوان الملك عندئذ ، وأبرز المدافعين عن هذه الفكرة (٣) :

« اذا كان الانجليز هم الذين فعلوا ذلك فلأى غرض ؟ .. ان الانجليز لا يعملون شيئا الا وفق خطة .. فماذا كانت خطتهم ؟ .. القضاء على الوضع الذى كان قائما كما تقول ؟ .. فلماذا لم يقدموا على عمل يحقق لهم ذلك .. مثل احتلال القاهرة وفرض شروطهم ؟ .. ان هذا يؤكد ان الانجليز ليسوا هم الذين دبروا ونفذوا حريق القاهرة » ..

ثم أكد حسن يوسف نظريته مرة أخرى فى مذكراته التى أصدرها عام ١٩٨٢ ، حيث قال :

« قال بعض الكتاب والمؤرخين أن للانجليز ضلعا فى حريق القاهرة تمهيدا للعودة الى احتلالها . ولعل فيما سبق بيانه ما ينهض لتفنيد هذا القول ، وخاصة بعد أن تبين أن الجالية البريطانية فى مصر كانت أشد الجاليات خسارة فى الارواح والممتلكات ، ويكفى أن نذكر ما حدث لنزلاء « الترف كلوب » ولشركة الخطوط الجوية البريطانية ولبنك باركليز .. ثم ان القوات البريطانية كانت فى التل الكبير على مقربة من العاصمة منذ منتصف يناير ١٩٥٢ ، ولو كان فى نيتهم احتلالها لما بادروا قبل الحريق بأيام والى تحذير الحكومة المصرية ضد الاضطرابات وسؤالها عما اذا كانت قادرة على حماية القاهرة (كما ورد فى شهادة وزير الدولة الأستاذ عبد المجيد عبد الحق فى قضية التحريض على حوادث ٢٦ يناير) وفوق ذلك كله ، فان الانجليز كانوا يعلمون ان قوات كبيرة من الجيش المصرى كانت ترابط فى القاهرة .. وكانت قادرة على صد أى هجوم أجنبى » (٤) ...

(٣) شهادة حسن يوسف باشا — حريق القاهرة ، قرار اتهام جديد ، ص ٨٢١ — ٨٢٥ .

(٤) حسن يوسف — « القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ — ١٩٥٢ » ، ص ٣٢٦ — ٣٢٧ .

وقد سبق أن ناقشنا هذه الحجة ، ورددنا عليها بأن الانجليز فعلا كانوا سيحتلون القاهرة ، ثم تراجعوا عن ذلك .. كما قال أنتونى ايدن فى مذكراته ..

أما الآن ، فتحت أيدينا كل الوثائق التى تكشف الحقيقة حول هذه المسألة . فماذا تقول الوثائق البريطانية .. ؟

● يوم ٢٨ يناير اجتمع مجلس الوزراء البريطانى . وجاء بمحضر الاجتماع ما يلى :

« وزير الخارجية أحاط الوزارة علما بآخر التطورات فى الوضع المصرى .. »

« وكما سبق أن أحيطت الوزارة علما يوم ٢٥ يناير ، فإن القسمين اللذين تتشكل منهما « عملية روديو » قد وضعا موضع التنفيذ فى ٢٨ ساعة ، بسبب الاخطار الناجمة عن عملية نزع سلاح البوليس الاحتياطى المصرى فى الاسماعيلية .. »

« وأن وزير الخارجية قد أبلغ يوم ٢٦ يناير بأن السلطات العسكرية البريطانية كانت مع الراى القائل بأن موقف الجيش المصرى جعل من الضرورى إعادة النظر فى طبيعة هذه العمليات ، والظروف التى تتم فيها . فعندما وضعت الخطط لتحرك القوات البريطانية نحو القاهرة لحماية البريطانيين وغيرهم من المقيمين هناك ، فإنه قد افترض أن الجيش المصرى لن يكون معاديا . لكنه فى الايام القليلة الاخيرة تنامى التعصب فى مصر ، وأصبح من المحتمل أن يقاتل الجيش المصرى فى حالة تنفيذ « عملية روديو » . ومن حيث تنظيم القوات المصرية ، فإن هذا التفسير جعل وضعنا فى قنال السويس — فى حالة قيامنا بعمليات ضد القاهرة — محاطا بخطر من القلق . وفضلا عن ذلك ، فإن القوات البريطانية سوف تأخذ وقتا أطول عما كان متوقعا حتى تصل الى القاهرة ، وخلال هذه الفترة فإن المقيمين البريطانيين سيكونون فى خطر شديد ، خصوصا وأن القوات المصرية الآن تنتظر أدرا فى القاهرة ربما للتحرك لمقاومة تقدمنا ، تاركة الاختلال فى المدينة بدون سيطرة . وبالنسبة لعملية الاسكندرية (القسم الثانى من « عملية روديو ») ، فإن القائد العام يرى الآن أنه فى حالة تنفيذها فإنه يجب تغير طبيعتها ، لتصبح

عملية إجلاء للمقيمين البريطانيين تحت اشراف عسكري .
وعندما يتم ذلك ، فان علينا أن نترك الاسكندرية ، لنستخدم
قواتنا الرئيسية في تعزيز وضعنا في منطقة القتال ، ولتسهيل
العمليات المحتملة ضد القاهرة . .

((انه من حسن الحظ انه لم يكن من الضروري خلال نهاية
الاسبوع الماضي أن يتقرر خلال الظروف المتغيرة تنفيذ أى من قسمي
عملية روديو . .

((في الوقت الراهن ، فان الجيش المصرى المصرى أعاد
النظام في القاهرة .

((ان خطوات قد اتخذت من خلال قوات الولايات المتحدة
لكى يكون واضحا ملك مصر أنه اذا قطع المصريون علاقاتهم بنا ،
أو طردوا على نطاق واسع مشروعات بريطانية ، فانه لن يكون
أمامنا خيار الا أن نفرض عقوبات اقتصادية صارمة .
وفي ذات الوقت ، فان الملك غير حكومته . وليس معروفا ما الذى
سيكون عليه موقف الحكومة الجديدة . ربما يكونون راغبين
في التفاوض ، أو ربما يستمرون على اقتراحات قطع العلاقات
ويطردون المشروعات البريطانية كما كانت ستفعل الوزارة
السابقة . وقد أرسل وزير الخارجية رسالة الى السفير
في القاهرة (البرقية رقم ٢٠٩) بما رآته الوزارة وما صدقت
عليه . وهذه البرقية خولت السفير لكى يؤكد استعدادنا لمباشرة
المحادثات على أساس مقترحات الدول الأربع (بريطانيا وأمريكا وفرنسا
وتركيا) ، (اذا دعت الحكومة المصرية لوقف النشاطات الارهابية
(أعمال الفدائيين) ، وحالت دون المزيد من الإجراءات المضادة
للمصالح البريطانية) . والمضى بالعمل للاستعدادات — فى إطار
مقترحات الدول الأربع — التى سوف تؤدى الى التوالى التدريجى
للقوات المسلحة المصرية لمسئولية الدفاع عن قنال السويس .

((وقد أفاد رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية بأنه
فى حالة القيام بالمزيد من النشاطات العسكرية فى مصر فانه
بالتأكيد سوف تدون هناك حاجة للمزيد من القوات ، علما بأنه
ليست لدينا أى قوات اضافية لفرسلها الى هناك ، حيث أن
الاحتياطى الاستراتيجى ، الذى يبقى عادة فى المملكة المتحدة ،

(٥) محضر اجتماع الوزارة البريطانية ، جلسة ٢٨ يناير ١٩٥٢ —
أعمال الوزارة البريطانية ، المجلد ٢٤/١٢٨ ، ص ٤٥ .

قد أرسل بالفعل الى مصر . وهذا النقص ادينا في الاحتياطي
ربما يشجع الاضطرابات في أجزاء أخرى من العالم ، التي
لن نكون قادرين على ارسال قوات اليها . ويشعر رئيس هيئة
أركان حرب الامبراطورية أن هذا وضع لا يمكن قبوله . وفي رأيه أن
الحل الوحيد هو استخدام فرق المشاة الاقليمية ، بالتناوب
بقدر الامكان ، لكي يتوفر قدر من الاحتياطي الاستراتيجي للاستخدام
في هذا البلد (مصر) (٥) .

هذا الكلام يعنى :

١ — أنه كان مقررا احتلال لبس فقط القاهرة ، انما الاسكندرية
أيضا ، فضلا عن مدن القنال الثلاثة وما حولها ، أى مصر كلها ..
وأنه كانت توجد خطط عسكرية جاهزة بذلك (خطة روديو موضوعة
منذ زمن طويل) ، وأنه على أثر عملية الاسماعيلية ، كما يقولون ،
والارجح أنه قبل تنفيذ عملية الاسماعيلية ، كانت خطة عملية روديو
موضوعة للتنفيذ الفعلى والفورى ..

٢ — أن الامبراطورية — تأكيدا لجدية التنفيذ — حشدت كل
قواتها الاصلية والاحتياطية من جميع أنحاء العالم ، بحيث شكل
ذلك التركيز للقوات في مصر ، اخلايا بأوضاع القوات البريطانية ، وأصبح
يهدد مصالح الامبراطورية الدولية ..

٣ — أنه لم يمنع ذلك الا ظهور عوامل جديدة ، هى : تغير المشاعر
في الجيش المصرى ، وتنامي روح العداء لبريطانيا بسبب مذبة
الاسماعيلية . وسيطرة الجيش على الموقف ، أى سيطرة الملك . وذهاب
الحكومة الوفدية .

ولسنا ندرى أى سبب يدعو رجلا مثل حسن يوسف ، يفترض
أنه ، بحكم موقعه ، أكثر من يعرف أخبار وأسرار القصر وما حوله ،
لكى ينفى بهذه الصورة القطعية نية الانجليز لاحتلال القاهرة ، ويقول لنا
في الفقرة السابقة للفقرة التى أوردناها من قبل ، أنه :

« بينما كانت القاهرة تشتعل ٢٦ يناير سرت اشاعة (!) بأن
الانجليز يستعدون لاحتلال العاصمة .. ووصلت الاشاعة الى علم الملك ،
فأوفد على الفور عبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر فى لندن — وكان

(٥) محضر اجتماع الوزارة البريطانية (CAB) ، المجلد ٢٤/١٢٨ ،

مفتديا للعمل في القاهرة (كانت حكومة الوفد قد سحبته ، فعينه الملك
مستشارا في القصر) - لمقابلة السفير البريطاني ليسال عن صحته
الانباء ، وتلقى منه تذكيا قاطعا لتلك الاشاعة . . » .

بينما الذي حدث هو أن الملك علم بنيسة الانجليز تحريك قواتهم ،
فانتزع (بعد أن تذكر حادث) فبراير سنة ١٩٤٤ عندما حاصرت قصره
الدبابات البريطانية ، وفرضت عليه تغيير الحكومة) ، واستدعى السفير
الامريكي الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ٢٦ يناير ، وكائنات النسيان
على أشدها ، والجيش لم ينزل بعد الى العاصمة ، وأبلغه بما سمعه ،
وكان غاضبا جدا من الانجليز . وقد أبلغ جيفرسون كافر زميله سفير
بريطانيا بذلك ، فأرسل الاخير برقية ، أرسلها الى وزارة الخارجية
الساعة ٧.٠٠ ر ، قال فيها :

« ١ - السفير الامريكي (أكرر « الامريكي ») استدعى
لمقابلة الملك فاروق الساعة ٤ بعد الظهر .

٢ - اندفع الملك في هجوم عنيف ضد البريطانيين . قال أنه قلق
تماما بسبب خطورة الوضع . وأن الجيش يتحرك الى القاهرة
لإعادة النظام . وأنه كانت هناك عناصر سيئة بين المشاغبين .
وأن الجيش سوف يطلق النار (٦) . . . » .

لم يكن اتجاه الانجليز لاحتلال القاهرة ، والاسكندرية ، اشاعة
وانما حقيقة . والتكذيب القطعي الذي نقله عبد الفتاح عمرو عن السفير
البريطاني ، ونقله عنه بدوره حسن يوسف ، كان هو ذاته
كذب . . .

فالسفير البريطاني نفسه (والذي سبق أن تتبعنا تحركاته في هذا
الوضع يوم ٢٦ يناير - الفصل الرابع) يرسل الى وزارة الخارجية ،
يوم ٢٧ يناير ، الساعة ٦.٤٧ مساء ، ببرقية ذات طبيعة سرية خاصة ،
يقول فيها أن الجالية البريطانية تقدم وجهة نظر مقنعة ضد تنفيذ
عملية روديو ، هي ، أنه ما دام الوضع الحالي « ممسوك » ، وأنه
طالما أن الجيش المصري يتحمل الآن مسؤولية الامن ، وأن البوليس لم يعد
كما كان من قبل ، فان أي هجوم خارجي يمكن بسرعة أن يؤثر في وضعها ،

(٦) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ملف رقم
٩٦٨٧٠ ، البرقية رقم ١٧٤ .

بما لا يدع حائلا بين مثيرى الشغب من ناحية والجالية البريطانية من ناحية أخرى...

ثم يضيف السفير :

((وعلى أى حال ، اذا اتجه الوضع هنا للتدهور المفاجيء ، بما يجعل الجيش لا يستطيع تأدية مهمته ، فان تدخلا سريعا ، ومفاجئا ، سوف يصبح أمرا أساسيا)) (٧) ...

لقد ظلت مسألة تحريك القوات البريطانية لاحتلال القاهرة مطروحة على جدول أعمال السلطات البريطانية ، ليس فقط يوم ٢٦ ويوم ٢٧ يناير .. وانما بعد ذلك أيضا ..

وقد ناقشها السفير البريطانى مع زميله سفير فرنسا فى مصر ، وأرسل تقريراً بذلك . وكان لدى السفير الفرنسى بعض الملاحظات ، على ضوءها أرسلت الخارجية البريطانية ببرقية جوابية يوم ٢٨ يناير ، تقول :

((سير وليام سترانج أعطى اهتماما خاصا الى برقية القاهرة رقم ٢٠٣ (و جهة نظر السفير الفرنسى) ولبرقية السفير رقم ٩١ .

((ان النقاط الاساسية التى يمكن استخلاصها من هذه البرقيات ، هى :

(أ) أكبر استثمار لنا فى مصر هو معامل تكرير شل ، وحقول البترول الانجلو مصرية ..

(ب) مصلحتنا الاساسية هى فى القطن ..

(ج) وربما لا نكون قادرين على المحافظة على استمرار العمل فى المعامل ، اذا حدث تدخل بواسطة القوات البريطانية ، واذا قطع وصول المنتجات من الدلتا ...

((سير وليام سترانج يأمل أن تراجع البرقيات على ضوء

(٧) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ملف رقم ٩٦٨٦٢ ، البرقية رقم ٢٠٤ .

هذه النقاط ، وأن تؤخذ بعين الاعتبار ، عند بحث مسألة تطبيق
اجراءات اقتصادية ضد مصر « (٨) ...

وحتى يوم ١ فبراير ، وكانت الامور تبدلت تماما ، فان الاعداد
لمثل هذا الاحتمال كان مستمرا ، حيث يسجل السير توماس
في تقريره من فايد في ذلك اليوم أن قوات خاصة قد وصلت الى منطقة
قنال السويس ، قادمة من مالطا وقبرص (٩) ... وكان ذلك تنفيذا
لما ذكر على لسان رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية في محضر
جلسة الوزارة البريطانية يوم ٢٨ يناير ..

أكثر من ذلك ، فانه بعد تصافى الملك والسفير البريطانى ، بعد
أن انقشعت الازمة لصالحهما ، دار حديث مباشر بينهما حول موضوع
تحريك القوات البريطانية لاحتلال القاهرة يوم ٢٦ يناير ، سجله
ستيفنسون في برقية رقم ٢٥٩ بتاريخ ٣٠ يناير ..

ويبقى بعد كل ذلك أن نسأل السيد حسن يوسف ومن يرى رأيه :
إذا كنتم تنفون أن الانجليز هم الذين دبوا حريق القاهرة ، لانهم لو كانوا ،
لأحقوه بعملية عسكرية لاحتلال القاهرة .. وهو ما لم يحدث ،
ولم يكن في خطط الانجليز . وإذا كان قد اتضح من الوثائق البريطانية
أن هذا الفرض لم يكن صحيحا . وأن الانجليز — كما رأينا — كانوا
يريدون احتلال القاهرة والاسكندرية ، واتخذوا اجراءات تنفيذ ذلك فعلا ،
من قبل حدوث حريق القاهرة ، ولم يمنعهم الا ظهور مستجدات جعلت من
غير الضرورى تنفيذ خطة الاحتلال العسكرى ، اكتفاء بما حققوه فعلا
بدونه ... وقد رأينا حجمه في الفصل السابق ...

فأى أساس يبقى لهم لتبرئة المخابرات البريطانية من جريمة حريق
القاهرة .. ؟

قبل أن نغلق ملف بريطانيا .. لنرى أين كان الملك فاروق ..

-
- (٨) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم
٩٦٨٦٢ ، البرقية رقم ١٨٠ .
(٩) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم
٩٦٨٦٣ ، البرقية رقم ٢ .

خلال الاسبوعين التاليين لاحداث ٢٦ يناير ، استقبل الملك السفير
البريطانى مرتين ... (!) ..

وفى هاتين المقابلتين دارت بين الاثنين احاديث هامة تناولت كل شىء .
فما هى مواقف الملك ، كما عبرت عنها مراسلات السفير .. ؟

● لقاء يوم ٣٠ يناير :

((استقبلنى الملك بعد ظهر اليوم . وكان قد خفف لحد ما
من الحالة المزاجية المتعبة التى ظهرت أثناء مقابلته لزميلى سفير
الولايات المتحدة يوم ٢٦ يناير . اخبرنى أنه ومصر كلها يشاركون
فى الفزع والاسف لما عانيناه كنتيجة لاحداث ٢٦ يناير .
وان انفجارا مزعجا ضرب مصر . ووافق معى على أن الشيوعيين
هم العقول المدبرة ، و أنهم استخدموا الحزب الاشتراكي . أحد
الاشياء الملفتة من وجهة نظره أنه لم تقع انفجارات فى أماكن
أخرى فى نفس وقت الاحداث . وهو يرجع الى حقيقة أن
الشيوعيين لم يكونوا بالقوة العددية الكافية ، لكى يهاجموا
بأمل النجاح فى أكثر من مكان واحد ، فى وقت واحد . وأبدى
اعجابه الشديد بفاعليته واخلاص الجيش .

٢ - وقد أفهمت أنه قد سمع باستعداداتنا لتحريك قوات
نحو القاهرة . وأخبرته أننى سعيد جدا لان الاضطرابات
لم تستمر ، ومن ثم لم أتخذ القرار المزعج بتوصيتكم بأن يتم
هذا العمل بواسطة قواتنا . وأعطانى تأكيدا قطعيا (عندما
قال اننى أقدر بصورة مطلقة) بأنه فى حالة استمرار الفوضى
الى الحد الذى لا يستطيع معه الاستمرار فى معالجتها ، فإنه كان
سيبلغنى .. ((اننى لن أطلب شيئا)) ، هكذا قال ، وأضاف :
((ولكننى أعد بأن أبلغه اذا خرج الموقف من يدى . اننى لم أكن
لأتردد أن أفعل ذلك يوم الاحد ، لو أن الامور تطورت بصورة
سيئة)) ...

٣ - أعدت على الملك ما سبق أن قلته لرئيس الوزراء
حول قمع الإرهاب (العمل القبائلى) فى منطقة القنال ،
وأبلغته أنه اذا أظهرت السلطات المصرية روح التعاون ، فإن
سلطاننا العسكرية سوف تبادلها نفس الشىء ..

٤ - أكد لى أن اجراءات سوف تتخذ لاختفاء الصحف

المتطرفة . أما بالنسبة لأحمد حسين (قائد الحزب الاشتراكي المتطرف) فقد طلب منى الا انشغل به كثيرا : انه لن يكون أمرا مفيدا تقديمه للمحاكمة ، لكن « اجراءات أخرى سوف تتخذ » . وأن عددا لا بأس به من المعتقلين قد تم القبض عليهم . لكن القادة ، كمساعدة عامة ، تركوا أحرارا . وأن ذلك حدث ، لأنه من المرغوب فيه أن يحركوا أنصارهم في اللحظة الأولى . وأن القادة أنفسهم سوف يتم التعامل معهم بسرعة .

٥ — ووافق على أن كل شيء يجب عمله لتخفيض درجة الحرارة . ومن وجهة نظره أنه لن يكون من الحكمة ترك الأمور طويلا قبل بدء المفاوضات . قلت أن ذلك لن يكون ممكنا حتى يجرى قمع الإرهاب في منطقة القتال ، واتجاه الوضع لأن يكون طبيعيا . وقد وافق على ذلك . واستشرته حول امكانية صدور تصريح من جانب حكومة جلالته كتمهيد لافتتاح المفاوضات . وراى أن ذلك سوف يكون تحركا مناسباً جدا ، في اللحظة الصحيحة .

٦ — لا الملك ولا أنا ذكرنا السودان . اقترحت عليه ، على كل حال ، أنه قد يكون من المفيد أن التقى به في وقت قريب . وافق .

٧ — طوال المحادثة أظهر الملك — أكثر مما هو معتاد — صداقة شخصية ومودة نحوى « (١٠) ...

● لقاء يوم ١٣ فبراير :

« استقبلنى الملك فاروق في مقابلة بناء على طلبى . الموضوع الاساسى الذى طلبت المقابلة من أجله هو متابعة الموضوع المذكور الفقرة ٢ من برقيتى رقم ٢٥٩ (التأكيد بأنه سوف يخبرنى اذا خرج الوضع من يده) ومحاولة إعادة نوع من الارتباط بين سلطاتنا العسكرية والجوية وبين القوات المسلحة المصرية .

٢ — قلت أنه بالرغم من أن تأكيده مفيد جدا ، فإنه بما يؤدى

(١٠) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧ ، البرقية رقم ٢٥٩ .

في الواقع الى تأخير وصول قواتنا . وأن ذلك كان ممكنا مثلا حيث الاوضاع كان يمكن أن تكون سيئة ، بينما الاتصالات بيننا غير قائمة . في هذه الظروف فقد كان من الضروري لقواتنا أن تتخذ مواقع متقدمة أو تقيم خنادق في الصحراء بأسرع مما كانت تفعل ، لكي تسرع من وصولها الفعلي عند الضرورة . وأنه من المرغوب فيه جدا ألا ينظر الى ذلك العمل من قواتنا بوصفه عملا عدائيا من جانب القوات المصرية . ومن ثم فانه من المهم اقامة نوع من الاتصال غير المظهرى بين القوات البرية لكل منا . وأشرت أيضا الى الحادث الاخير في العريش ، عندما أطلقت إحدى طائرات الاستطلاع البريطانية النار على القوات المصرية هناك . وقلت أن ذلك هو النوع من الامور التي نريد أن نتجنبها . وسوف أكون أكثر سعادة اذا أقيم نوع من الارتباط أيضا مع القوات الجوية الملكية المصرية .

٣ - قال الملك انه قدر الوضع ، ووافق على الرغبة في اقامة اتصال . واقترحت أن أرسل خلال بضعة أيام ملحقى العسكرى لمناقشة المسألة مع هيئة الاركان . وافق الملك ، ووعد بأن يعطى التعليمات اللازمة . وفيما يتعلق بالارتباط مع القوات الجوية الملكية المصرية ، رأى أن تربيته يمكن أن يكون فيه بعض الصعوبة . لم يوضح لماذا ، لكنه أنهى الحديث بقوله ، أن ذلك سيأتى متأخرا قليلا .

٤ - وقال الملك ، مشيرا الى الوضع يومى ٢٦ و ٢٧ يناير ، أنه أرسل واحدا من ضباطه الموثوق فيهم الى موقع الجيش المصرى على طريق السويس ، وذلك ليرى ما اذا كانت أوامر الملك منفذة . وكانت (الاوامر) أن على الجيش أن يقاوم اذا تحركت قواتنا نحو القاهرة قبل الاوان . وأن لا (أكرر « لا ») يقاوم ، اذا كان الوضع حقيقى خرج تماما من دائرة السيطرة . وقال الملك أنه لم يكن يفترض أنهم سيعوقون قواتنا طويلا ، لكنه متأكد أنهم اذا كانوا قد طلب منهم أن يفعلوا لكانوا قد فعلوا بكل ما يستطيعون . وهو في نفس الوقت قدر امكانية جلب بعض القوات من الحدود الفلسطينية ، ولكنه قرر غير ذلك . وأمل في أنه ان كان ذلك ضروريا ، فأننا لم نكن لنضع عقبات . قلت ، على العكس ، لقد أرسلت ملحقى العسكرى الى القائد العام قبل الاضطرابات ليسأله ان كان رئيس أركان الحرب المصرى يرغب في اعادة بعض القوات ، مشيرا الى العرض الواضح الذى كان قد قدم وقبل مبكرا في نوفمبر (!!) . جلالته كان متأكدا أننا لم نكن لنسبب مصاعب أمام اعادة قوات من غزة في تلك الظروف . شكرنى ، ووافق على أن ذلك كان برهانا آخر في صالح اعادة اقامة الارتباط .

٥ - فى الحديث عن الجيش عموما ، قال (الملك) أنه كان مقتنعا بأن الوفد لم (أكرر « لم ») ينجح فى انفساد لا ضباط ولا أفراد يذكرون . كان يوجد حوالى ١٢ من الضباط غير الاكفاء ، وأن هؤلاء سوف يطردون . واحد منهم قد اشترك فعليا فى مظاهرة التمرد التى قام بها البوليس الاحتياطى صباح يوم ٦ يناير .

٦ - فى الختام عبر الملك عن رضاه لسرعة استجابتنا لندائه الخاص بالتجهيزات القتالية « (١١) » . .

● وعن نفس اللقاء ، ألحق السفير برقيته انسابقة ببرقية أخرى فى ذات اليوم :

١ - « قال الملك ، فى حديث عن الوضع الداخلى ، أن تقديما حدث فى التحقيق حول المسئولية عن أحداث ٢٦ يناير . وأن التحقيق امتد حتى الى نشاطات مبعوثين معينين تابعين للسوفيت ، لدى الحكومة دليل على صلتهم بتلك الحوادث . وأن النزاع مع الوفد كان حتميا ، وأنه رأى أنه ربما تحدث اضطرابات نتيجة له ، ليس غير الجيش يمكن أن يتعامل معها . وأن الاخوان المسلمين لن (أكرر « لن ») يتعاونوا مع الوفد . وأن فؤاد سراج الدين ارتكب خطأ جسيما عندما هاجم الجيش فى محاولته تبرير أعماله الخاصة . وأن اعادة تنظيم البوليس لن يمكن اتمامها باستعجال ، الا أن رجالا جيدين مشغولين فيها ، وسوف يتم ذلك بسرعة بقدر الامكان .

٢ - وقال بصراحة تامة أن لديه قدرا معينيا من الصعوبات مع على ماهر باشا وخصوصا حول مسألة التعيينات ، على أنه أوضح أنه هو الذى تحمل مسئولية اخراج حكومة الوفد ، ومن ثم فانه يجب الاستماع لوجهات نظره فيما يجب أن تفعله الحكومة الجديدة . وأنه لبعض الوقت ، أبدى على ماهر اشارات تدل على أنه فزع من الوفد ، وهذا الموقف على أى حال تغير فى الايام الثلاثة أو الاربعة الاخيرة . وأنه طالما أيد البرلمان الحكومة فسيبقى عليه ، ولكن اذا حاول الوفد اثارة المتاعب فان البرلمان سيحل فورا ، وستجرى انتخابات جديدة . وأن حكومة على ماهر بتشكيلها الحالى ليست دائمة على أى حال .

(١١) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية - ملف رقم ٩٦٨٧٢ ، البرقية رقم ٣٦٦ .

انها تعتبر حكومة تهدئة واعادة بنساء ، وهى — كما أكد (الملك) — حكومة تستطيع معها بريطانيا أن تصل الى اتفاق سريع . وأنه سيكون من الضرورى فى نهاية الامر تشكيل نوع من المجلس الاستشارى للتصديق على أى اتفاقية يمكن التوصل اليها . لكن تشكيل جبهة وطنية الآن سوف ينسف أى أمل فى المفاوضات .

٣ — قلت للملك أننى كنت أنتظر أن أسمع من على ماهر أفكاره حول استئناف المفاوضات ، وأننى جاهز للتحدث معه عندما يريد . عندئذ قال الملك أن رئيس الوزراء لديه الكثير الذى يشغله فى هذه اللحظة ، أجبت بأننى أدرك ذلك ، غير أننى لا أريد أن تستأنف (المفاوضات) بينما نحن متراجعين الى الخلف . وأنه يبدو أن تقديما معقولا يحدث لتقليل درجة الحرارة وتخفيض التوتر فى منطقة قنال السويس ذاتها . عندئذ سألت الملك عما إذا كان لديه أى أفكار حول الاسس التى ستستأنف على أساس المفاوضات . قال أن على ماهر لديه بعض الافكار . ووافق معى على أنه بقدر ما للدفاع من اعتبار ، فان مقترحات الدول الاربع مرضية ومحددة . قلت أن المسألة الاساسية هى « قاعدة » يمكن أن تمتد بسرعة فى حالة الحرب ، مع دفاع جوى ملائم . وأنه لا فائدة من تفكير مصر فى أن تساهم فى دفاع الشرق الاوسط ، طالما أن البلد ربما كانت محمية من أى هجوم جوى فى الساعات القليلة الاولى من الحرب . أن مصر لا يمكن أن تفعل ذلك وحدها ، كما أنه لا يوجد سبب منطقى لان يكون مثل ذلك النظام للدفاع الجوى ليس مصرى فى المظهر . وافق الملك ، وفى هذا الصدد فانه قد يكون ذا مغزى ذكر أنه قدم قصاصة من الصندى كرونيكل عدد ٣ فبراير التى توحى بأن جلالته شخصيا ربما يكون القائد العام للدفاع المصرى فى ظل تنظيم قيادة الشرق الاوسط . وقد سرته الفكرة بشكل ملحوظ . سألته عما اذا كان رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية ذكر له ذلك عام ١٩٥٠ . قال الملك « لا » . اذا كان فعل ، فأننى بالتاكيد كنت تذكرت « (١٢) ...

● وكان السفيران الأمريكى والبريطانى قد أجريا تقويما مشتركا لموقف ماروق ، تضمن استعراضا لبعض آرائه ، بعث بها ستيفنسون فى برقية بتاريخ ٣١ يناير ، قال فيها :

« (١٢) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم ٩٦٨٧٢ ، البقية رقم ٣٦٧ .

١ - « ناقشت مع زميلي سفير الولايات المتحدة الليلة الماضية ، التغير السريع في موقف الملك عن ذلك الذي كان قد اتخذته يوم ٢٦ يناير (انظر برقيتي رقم ١٧٤) . وقد توصلنا الى خلاصة أن الملك ربما كان مخلصا حتى في كلتا المناسبتين . فيوم السبت بعد الظهر ، بمجرد أن عرف بأن الاضطرابات في القاهرة كانت نتيجة غضب شعبي بسبب حوادث الاسماعيلية في اليوم السابق ، وبينما كان زميلي سفير الولايات المتحدة يتحدث معه ، كانت طلقات البنادق في المنطقة المحيطة غزيرة ، كما أن الجموع كانت تهاجم قسم البوليس قرب القصر ، والملكة ومولودها الحديث كانا في القصر ، وكانت (كما قال لى الملك نفسه أمس) خائفة الى أقصى حد . وشجاعة الملك - حسب رأى زميلي سفير الولايات المتحدة - كانت مثل شجاعته . الملك أعطى الاوامر للجيش المصرى بالتدخل ، ولكن لم يكن مؤكدا الى أى حد سيمنعهم النفوذ الوفدى من أن يكونوا مؤثرين . لم تكن لديه ثقة في البوليس . ومرارته ازاء أولئك الذين يظن أنهم كانوا سبب مأزق (الانجليز) ، يمكن فهمها .

٢ - منذ ذلك الحين ، قد اكتشف أن اضطرابات يوم ٢٦ يناير قد خطط لها بوضوح قبل تنفيذها بزمان ، بواسطة الشيوعيين والمتطرفين الآخرين . وأن العمل البريطانى في الاسماعيلية يوم الجمعة كان مجرد الذريعة ، من أجل وضع هذه الخطط موضع التنفيذ . لقد كان مشمزا من سلوك البوليس يوم ٢٦ يناير ، وخصوصا سلوك فصائل البوليس الاحتياطى ، ومن ثم فقد كانت عواطفه من ناحية الاخير محبطة (هذا كان واضحا لى عندما ناقشت معه قتال الاسماعيلية ، أمس) . كانت ثقته في الجيش قد وجدت التعبير عن نفسها ، وكان هو شديد الاعجاب به . وكان سعيدا جدا بنفسه ، إذ استطاع أن يتخلص من الوفد في اللحظة التى انحدر فيها مركزهم الى الصفر ، وبعد أن أجبروا على اعلان الاحكام العرفية .

٣ - وبشكل عام ، فانه كان خائفا ، في حالة مزاجية سيئة يوم ٢٦ يناير . ويوم ٣٠ يناير كان قد استعاد هدوءه وثقته بنفسه . انه شخصية متقلبة ، ومشاعره ورغباته دائما عمرها قصير . وعلى العموم ، فانه في هذه المناسبة قد تلقى درسا قاسيا ، ربما يكون من فوائده أن يأخذ في المستقبل مسؤولياته بجدية أكثر .

٤ - اننى لا أبالغ في قيمة التأكيد المتضمن في الفقرة ٢ من برقيتي رقم ٢٥٩ ، ولكنه قد يكون مفيدا في مساعدتنا على اعادة

(م - ١٤ حريق القاهرة)

صياغة أفكارنا ، بالنسبة للعمل العسكرى المحتمل فى الدلتا ، فى حالة
الضرورة « (١٣)

مما تقدم يمكننا أن نستخلص الملامح الاساسية لموقف الملك
فاروق :

— فهو يوافق السفير البريطانى على رأيه (رأى السفير) بأن
الشيوعيين كانوا هم العقول المدبرة لحوادث ٢٦ يناير ، وانهم استخدموا
الحزب الاشتراكى . ويبلغ السفير أن الحكومة المصرية وضعت يدها على
عملاء السوفيت الذين لهم صلة بالحوادث . واذا كان رأى السفير
الذى تبناه الملك كان مجرد عملية سياسية ، لم تصمد عندما تحولت
الى مجال التحقيق القانونى ، والى ساحة القضاء بالنسبة لأحمد
حسين والحزب الاشتراكى ، فان الحديث عن دور للسوفيت فى حوادث
٢٦ يناير لم يخرج عن نطاق الحديث المغلق بين السفير والملك ...

— وهو يقدم للسلطات البريطانية كل الاخبار التى تطمئنها :
الاجراءات تتخذ لتخفيض الحرارة فى منطقة القنال ، ويوافق على ضرورة
قمع العمل الفدائى (أو التخريبى الارهابى) ، بينما هذا الملك
نفسه ، كان قد أطلق على نفسه — نفاقا — لقب « الفدائى الاول » (!).
والصحف المتطرفة (الوطنية) سوف يبطش بها . وأحمد حسين
لن تجدى محاكمته (!) ، وانما ستتخذ بشأئه اجراءات (أى مؤامرات)
أخرى ! ، والقيادات الوطنية ستترك لحين ، كمصيدة ، لالتقاط
بقية العناصر الوطنية ! .. والاخوان المسلمون لن يتعاونوا مع
الوفد ... والبرلمان الوفدى اذا عارض حكومة على ماهر سيحل فوراً .
ولا جبهة وطنية . والجيش بخير ، فلم ينجح الوفد فى العمل فيه ،
والاثنى عشر ضابطا المرتبطين به يجرى طردهم ...

— وهو مشمئز من البوليس ، وقرنان من بلوك النظام . وهو
يوافق الانجليز فى نظرتهم لمعركة الاسماعيلية ، التى يدينون فيها
مقاومة رجال البوليس الاحتياطى المصرى لقواتهم !!

ويرى أن عملية الاسماعيلية ليست السبب المباشر فى غضبة
الشعب يوم ٢٦ ولكنها مجرد ذريعة استغلها المخرّبون لتنفيذ
خططهم المدبرة .. !

(١٣) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية — ملف رقم
٩٦٨٧١ ، البرقية رقم ٢٦٦ .

ويطمئن السفير الى أن عملية تطهير البوليس من العناصر الوطنية
جارية بدقة ، بواسطة رجال يضع فيهم ثقته ..

— ويعبر عن سعادته لانه استطاع أن يطرد حكومة الوفد ، بعد أن
اضطرها لاعلان الاحكام العرفية ، ويقول للسفير عبارة خطيرة ،
تستحق التأمل ، هي : « أن النزاع مع الوفد كان حتميا ، وأنه رأى أنه
ربما تحدث اضطرابات نتيجة له ، ليس غير الجيش يمكن أن يتعامل
معها » .. وكأنه كان يرتب خطة كاملة ، يصطدم فيها مع الوفد . تحدث
اضطرابات . يستدعى الجيش للعمل . وهو ما حدث فعلا !

— وهو يشجع استئناف المفاوضات ، ضاربا عرض الحائط بقسرار
الحكومة والبرلمان وتصديقه هو على الغناء المعاهدة والتمهيد لقطع العلاقات
السياسية بسبب الموقف الامبريالى للحكومة البريطانية ، وهى الاحداث
التي تداعت منذ أكتوبر ١٩٥١ حتى يناير ١٩٥٢ . بل ويوافق على
مقترحات الدول الاربع التى رفضتها حكومة الوفد والشعب كله ، وأكثر من
ذلك يقبل بسرور بالغ — بل ويتهافت لكى يكون قائد الدفاع المصرى فى ظل
قيادة الشرق الاوسط المقترحة من الدول الاربع !

— على أن أخطر ما تعكسه الوثائق هى موقف الملك من مسألة تحرك
القوات البريطانية لاحتلال القاهرة . فهو مرة يقول للسفير أنه
مقدر الموقف البريطانى ، ويأخذ المسألة بروح رياضية . ثم لا يلبث أن
يؤكد للسفير أنه لم يكن ليتردد فى طلب القوات البريطانية لو أفلت زمام
الامور من يده . وفى مرة أخرى يقول له أن أوامره للجيش المصرى هى أن
يقاوم اذا تحركت القوات البريطانية مبكرا (بحيث تشكل هى خطرا عليه) .
لما اذا كان التحرك البريطانى عندما تفلت الامور ، فلا مقاومة .. ولتدخل
القوات البريطانية عاصمة مصر وتحتلها . نفس موقف جده الخديو
توفيق !

بعد هذا الاستعراض للموقف بالنسبة للانجليز والملك .. نحاول
تحديد الامور ...

= أولا ، بالنسبة للملك :

فبعد ما اتضح من اتفاقه الكامل مع الاستعمار البريطاني ، وتنسيقه التام مع السفارة البريطانية (والامريكية طبعاً) ، في مجمل السياسات والمواقف المعادية للمصالح الوطنية ، والحركة الوطنية والجماساهير المصرية .. الى حد قبول احتلال مصر بواسطة القسوات البريطانية في سبيل الاحتفاظ بعرشه .. مما كشفت عنه الوثائق البريطانية ..

وبعد دراسة جملة مواقفه وتصرفاته ، ومواقف وتصرفات أجهزته على النحو الذى بيناه فى العمل السابق ..

وعلى ضوء ما جاء بالوثائق البريطانية ، والمذكرات السياسية الحديثة ...

نضيف الى اتهامنا السابق له بالتواطؤ ، الوقائع التالية :

١ - ان قوله للسفير البريطانى : « ان النزاع مع الوفد كان حتميا ، وأنه رأى أنه ربما تحدث اضطرابات نتيجة لذلك ، ليس الا الجيش يستطيع العامل معها » ويعنى أنه **يعمد لانقلاب على حكومة الاغلبية الشعبية** التى جاءت الى الحكم نتيجة الانتخابات . وأنه تحديدا **سيستخدم الجيش فى هذا الغرض** .

وهنا ترد ثلاث وقائع ذات مغزى :

● **الواقعة الاولى** : ذكر السفير البريطانى ، أنه عرض على القيادة المصرية « عرضا واضحا » ، بتسهيل اعادة بعض القسوات المصرية من منطقة الحدود الفلسطينية أو غزة . وكان ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٥١ .

الآن تبدو هذه الواقعة مهمة فى سياق كلمات الملك . ففى نوفمبر هذا ، كانت المعاهدة قد ألغيت ، واضطر الملك للتصديق على الالفاء . وكانت حركة الكفاح المسلح المصرية ضد قوات الاحتلال قد بدأت . وكانت حكومة الوفد والحركة الشعبية تواصل تحديدها للانجليز والقصر ..

لماذا تقدم السلطات البريطانية فى هذه الظروف عرضا بتسهيل

اعادة بعض قـوات الجيش ، ويقبل ذلك من جانب قيـادة الجيش ،
أى الملك ؟

هل كانت مصر مهددة من قبل ليبيا أو السودان ! ؟ فى أى غرض
كان يمكن أن تستخدم هذه القوات ؟ هل تم ذلك بمعرفة الحكومة الوفدية ،
ووزير حربيـتها مصطفى نصرت ؟

لماذا تتفق مصلحة الانجليز والقصر على ذلك .. وضد من ؟

ألا يشير ذلك الى نية الاثنيـن الى احداث انقلاب سياسى ..
ضد الشعب وحكومة الاغلبية .. باستخدام الجيش ؟

● **الواقعة الثانية :** أن الملك يومى ٢٤ و ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ ،
أقدم على عزل استقـرازى بكل المعايير ، وهو تعيين حافظ عفيفى رئيسا
لـديوان الملكى ، وعبد الفتاح عمرو مستشارا له .

وحافظ عفيفى كان له رأى معن ضد الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، ومع
التحالف مع بريطانيا .. فضلا عن تعيين رئيس الديوان الملكى يجرى
عادة بالتشاور بين الحكومة والقصر ، ويشترط فيه — أدبيـار قبول الحكومة ،
لخطورة المنصب وأثره فى العلاقة بين الملك والحكومة . أما عبد الفتاح
عمرو الصديق الحميم لبريطانيا وسفير مصر فى لندن ، فقد كانت
الحكومة قد سحبتـه ، كإشارة الى عدم قبول التحديـات البريطانية
للمشاعر الوطنية المصرية فى منطقة القنال . لكن تحديـا للحكومة ، وارضاء
لبريطانيا ، عينه الملك مستشارا عنده .

وقد رد الشعب المصرى على هذا التحدى بمظاهرات عارمة فى كل من
القاهرة والاسكندرية ، ارتفع فيها واحد من أروع الشعارات السياسية ،
لانه كان ضد الملك مباشرة ، مع صياغة ذكية ، هتفت به الجماهير طوال
اليومين ، وهو « يسقط عفيفى .. وحافظ عفيفى » إشارة الى أن
« حافظ » عفيفى هو الملك ..

وأراد الملك أن يكون تحديه أكثر اثارة . فعين الاول يوم ٢٤ ديسمبر ،
فهاجت الدنيا .. فعين الثانى يوم ٢٥ ديسمبر . ولم يكن لهذين
التعيينين من سبب أو ضرورة ، الا تحدى الوفد ، والوصول بالنزاع معه
الى نهايته الحتمية .. حتى يحدث الاضطراب .. ويتدخل الجيش ..
وهكذا نتبين الرباط بين الواقعة الاولى ، والواقعة الثانية ..

● **الواقعة الثالثة :** اشتعلت الحرائق في قلب القاهرة منذ الساعة ١٢،٢٧ . وظلت المائدة الملكية تسير وفق ما رسم لها ، حتى تغدى الضباط ، وشاهدوا وجه ولى العهد ، وأكلوا الحلوى ، ووقفوا مشدودين ، رافعين أيديهم بالتحية للسلام الملكى . . . وخرجوا من القصر بعد الثانية والنصف . لينزل الجيش الى المدينة الساعة ١٥ (١٥) (سبوق أن حللنا كل ما يتصل بهذه المأدبة الشريرة) . .

واستقبل الملك المستر كافرى السفير الأمريكى الساعة الرابعة رابعا بعد ظهر ٢٦ يناير . وبينما الحرائق على أشدها . والجيش لم ينزل بعد الى العاصمة . والملك لديه بعض الهواجس من احتمال وجود نفوذ وفدى في الجيش قد يفسد ما دبره . . قال الملك للسفير الأمريكى عبار هامة ، نقلها السفير البريطانى في برقيته رقم ١٧٤ السابق الاشارة اليها

« ٣ - قال الملك أنه استدعى ٨٠٠ من ضباط الجيش هذا الصباح الى القصر ، وألقى فيهم نطقا ملكيا . **ووصف (الملك) النتيجة بأنها مرضية** . »

وقد سبق أن أوردنا النطق الملكى هذا ، الذى قال فيه الملك أنا فكر في الغاء هذه المأدبة بسبب أحداث اليوم ، الا أنه عدل وفضل أن يحتفظ بجميع الضباط (جيش وبوليس ومطافى ومرور وبلوك نظام « لما لهم في نفسه من مكانة » ، و « لرغبته في أن يتحدث اليهم » . . وقد تحدث اليهم عن « الضبط والربط » ، و . . « ان البلاد تجتاز مرحلة دقيقة ، وقد تمر بها مرحلة أشد وأقسى ، فليذكر كل فرد منكم هذه الحقيقة ليكون مستعدا دائما لاداء واجبا عندما يدعى اليه » . . و « ان ما يحدث اليوم في البلاد من شغب (نفس مصطلح الانجليز !) فلا يفيد الا أعداء الوطن . ويجب أن تصدر جميع اعمالنا عن تدبر لا عن ارتجال ، فكل شيء وقته ولكل عمل مناسبه . وعندما يطلب من أى ضابط أن يقوم بواجبه فأنا أعرف تماما شعوركم وأعلم أن كل ضابط يدخر جهده للوقت الذى يدعوه فيه داعى الوطن . »

فضلا عن كل ما سبق أن ذكرناه حول سلوك الملك في هذه الساعات الحرجة ، فانه الآن يتضح أن الملك كان يدخر جهد ضباطه (الجيش) لمهمة أخرى غير مهمة اخماد مؤامرة حريق القاهرة . . هذه المهمة هى مواجهة احتمالات للصدام مع الوفد (أى مع الشعب) . . والتي لم تكن واضحة حتى تلك الساعة . .

وقد ارتاح الملك لاستجابة الضباط لنطقه الملكى ، واعتبرها نتيجة مرضية ..

وهذا تأكيد جديد للاتجاه الذى كان يريد الملك أن يستخدم فيه الجيش .. وضد من .. ومتى ... ! ؟

٢ بـ وبالنسبة للمأبة الملكية لضباط الجيش والبوليس ، وموقعها فى أحداث يوم ٢٦ يناير ، تأتى الوقائع الإضافية على ما سبق أن ذكرناه ، من شهادت مله ببواطن الامور ، وصفه الانجليز بأنه صديقهم الصدوق ، وأنه رجل الملك . وهو نفسه مدير الامن العام ، ثم محافظ الاسكندرية حتى يوم ٢٦ يناير ووزير الداخلية يوم ٢٧ يناير ، الذى أشرف على كل تحقيقات حريق القاهرة .

ما هى الوقائع التى يضيفها أحمد مرتضى المرازى ؟
« فى يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ وجه الملك فاروق دعوة عاجلة الى قائد الجيش وكبار ضباط حامية القاهرة ، وكبار ضباط بوليسها ، لحضور مأدبة غداء فى قصر عابدين حددت لها الساعة الواحدة والرابع بعد ظهر يوم ٢٦ يناير ! (الحضور للقصر الساعة ١٢ر١٥ للجمع ، وتسجيل الاسماء فى سجل التشريفات — والحضور ببدة التشريفة ، وهذا يعنى أن يتوجه الضباط من مقل عملهم الى منازلهم للاستعداد باللبس الرسمى ثم التوجه الى القصر !) وكان غريبا أن وزير الحربية مصطفى نصرت أو وزير الداخلية فؤاد سراج الدين لم يدعيا الى هذه الوليمة التى أقيمت لضباط الجيش والبوليس ..

« ويستوقف النظر كثيرا أن وليمة ملكية حددت بعد ٢٤ ساعة أو أقل من ارسال الدعوة . وأن الدعوة لم تكن مكتوبة فى بطاقات أرسلت باليد أو بالبريد ، بل أبلغت تليفونيا الى قائد الجيش ، الذى أبلغها بدوره الى قواد الوحدات ، الذين أبلغوها الى الضباط . وأن الوليمة بدأت فى الوقت الذى أخذت القاهرة فيه تحترق ..

« والسؤال الثانى : هل كانت مصادفة بحتة أن يدعى جميع ضباط حامية القاهرة الى وليمة تحترق القاهرة فى اليوم المحدد لها ؟ والجواب على ذلك أنه يمكن أن تكون مصادفة ، لو أن الدعوة وجهت قبلها بعشرة أيام أو اسبوع على الأقل ، أو أن يوم ٢٦ يناير هو مناسبة من المناسبات كعيد الجلوس أو عيد الميلاد أو عيد ميلاد ولى العهد . ولكن يوم ٢٦ يناير لم يكن مناسبة من هذه المناسبات ..

« ثم سؤال آخر ، وهو : لماذا اقتضت الدعوة على حامية القاهرة فقط ، ولم يدع اليها كبار ضباط حامية الاسكندرية أو القنال ؟ . .

« وأخيرا ، أليس من الغريب أن تكون الدعوة الى جميع الضباط من صفار الرتب ، وهو ما لم تجبر عليه العادة في القصر الملكى ؟ . . » .

— مذكرات أحمد مرتضى المراغى ، ص ١٢٠ — ١٢١ .

٣ — ويضيف أحمد مرتضى المراغى واقعيتين هامتين :

● « سمعت أن السلطانة ملك (زوجة السلطان حسين ، وكان فاروق يعتبرها بمثابة أم ويستشيرها في الكثير من الامور) اتصلت بالملك على أثر حادث الاسماعيلية (يوم ٢٥ يناير وسألته عن تفاصيله . ولما أخبرها قالت أن الحادث خطير ، والبلد سائر الى منزلق خطر . فقال لها فاروق أوافقك يا سيدتى . ولكن لابد من ايصالها الى أخطر منزلق حتى يمكن اصلاحها بعد ذلك » . . .

● اتصل بى حافظ عفيفى ذات يوم ، وقال انه يود مقابلتى . فقابلته . وما أن سلمت وجلست حتى قال ضاحكا وجليونه فى فمه :

— أنت تاعب نفسك كثير فى موضوع حريق القاهرة . .

قلت : وهل هذا عجيب ؟ وأى شىء أخطر منه ؟

قال : هذا شىء انتهى وفات . والبلد لها مسائل كثيرة أخرى تستحق النظر أكثر من حريق القاهرة . ان كثيرين من موظفى وزارة الداخلية لا يزالون خائفين من أن تحملهم المسئولية . لقد عاقبت بعضهم ممن ثبتت عليه مسئولية التقصير ويكفى ذلك . أرجو أن تقفل ملف حريق القاهرة . هذا رجاء يا أستاذ مرتضى وأنت حر فيما تقرره . .

قلت : يا حافظ باشا . هل هذا رأى شخصى أم هو رأى الملك ؟

فابتسم وقال : لا تنسى انى رئيس ديوانه .

— مذكرات أحمد مرتضى المراغى ، ص ١٢٦ — ١٢٧ .

وبعد هذه الوقائع ، يدلى المراغى بشهادته وحكمه على مسئولية الملك فى جريمة حريق القاهرة ، من واقع رؤيته القريبة للأحداث :

« .. وخرجت بنتيجة واحدة ، وهى أن القصر كان يتربص بحكومة الوفد للخلاص منها ، وحانت له الفرصة يوم ٢٥ يناير ، حينما اصطدمت القوات البريطانية بقوات بلوك النظام ، فدعيت حامية القاهرة بجميع ضباطها الى وليمة القصر يوم ٢٦ يناير . وانبث دعاة القصر يحرضون جنود البوليس على الثورة ، ويرسلون جنودا وضباطا من الجيش للاشتراك فى التظاهر . وبذلك أصبحت القاهرة صباح ٢٦ يناير خالية من أية قوة نظامية تحفظ الامن . ولما انتهت مأساة الحريق خرج الجيش ، وبدأ خروجه فى الساعة الخامسة من مساء اليوم المذكور ، ولم يطلق النار حتى الساعة الحادية عشر ، بعد أن تم الخراب والدمار » ..

— مذكرات أحمد مرتضى المراغى ، ص ١٢٨ .

هذه هى الوقائع الجديدة بالنسبة للملك ...

= ثانيا : وبالنسبة لبريطانيا :

١ — أكد التحقيق البريطانى :

— أن الذين قاموا بعمليات الاحراق كانوا جماعات أو عصابات محدودة العدد ..

— وأن هذه العصابات كانت منظمة ، وكان تنفيذها لمهامها يتم « بنظام لم يعرف فى تاريخ الشعب المصرى » (!) ..

— وأنه ليس لدى أحمد حسين وحزبه الاشتراكى الكفاءة لمثل ذلك ..

— وأنصار السلام حالهم ليس مختلفا عن الاشتراكيين ..

— وعندما خمنوا احتمال قيام الشيوعيين المختفين فى حركة السلام بالعملية ، لم يطيلوا التخمين ..

— ولما ذكروا الجناح المعارض في جماعة الاخوان ، كان مجرد ظن ..

— وفي اثارهم لفؤاد سراج الدين ووقوفه وراء أحمد حسين ، خلطوا بين مواد وأدوات الحريق ، وبين أسلحة وذخائر القتال في قنال السويس ..

أى أنهم حددوا أن العملية مدبرة ، ومنفذة بواسطة فرق خاصة (ليست من المظاهرات ، ولا من الرعاع ، ولا من جموع المواطنين ، كما سبق أن أوضحنا من تقريرهم) .. ثم في نفس الوقت ، فانهم ، عمليا ، استبعدوا امكانية أن تكون أى جهة من الجهات التى ذكرناها هى التى دبرت ونفذت العملية .. (وان استمروا في توجيه الاتهامات ، للأسباب التى بينهاها ، وهى الاسباب السياسية) ..

ووصف تقرير لجنة التحقيق البريطانية قادة العصابات . وقد بينا القصد من هذا الوصف ، الذى لا يخرج عن محاولة سلطات الملك ، والتى كشفنا مدى الزيف والتزوير المتعمد فيها ..

لكن ، يلفت النظر فيما ذكره التقرير البريطانى في وصف هؤلاء « القادة » ، أمران :

— يقول التقرير ، في الفصل الثالث ، ص ٦ :

« ان السرعة التى اقتحمت بها بعض المباني ، والتى جمعت بها المواد القابلة للاشتعال حتى في طابقين أو ثلاثة ، والسرعة التى أشعلت بها النيران ، كل ذلك تعتبره اللجنة شاهدا على أنه ، بالنسبة لبعض العصابات على الأقل ، فانها كانت تضم واحدا أو أكثر على معرفته بالمبنى ، والنقط الحيوية التى ينبغى الهجوم عليها » ...

فمن هم هؤلاء الذين كانت تضمهم عصابات الاحراق ، ويعترفون الاماكن المراد حرقها من الداخل ، وبهذه الصورة الفنية .. ؟

قد يقول قائل : ربما من الخدم .. أو العاملين في المكان .. لكن ذلك مستبعد ، لسببين :

الأول : أنه لو كان ذلك واردا ، لذكرته اللجنة . فليس من الغريب أن يكون ضمن الاخوان أو الشيوعيين أو الاشتراكيين أمثال هؤلاء .

كما أنه كثيرا ما تعتمد العصابات عند ارتكاب جرائمها على أشخاص يكون تواجدهم في المكان طبيعيا ، يمدونها بالمعلومات التي تفيد في تخطيط الجريمة .

أما السبب الثاني : فان التقرير ملئ بالاشادات بالعاملين والخدم (وكان معظمهم من النوبيين عندئذ) ، وكيف أنهم كانوا يبذلون جهودا مضنية لمنع الحرائق ، وانقاذ حياة الناس ..

فمن هم اذن ؟

— ويقول التقرير ، في الفصل الثالث ، ص ٨ :

« وفي شارع عدلى عموما ، كان معظم الذين يشاركون في الهجمات ، أشخاص مهتمون ، يلبسون على الطريقة الأوربية ، وهناك عدد من التقارير تقول أن أولئك الرجال كانوا يتكلمون لغة انجليزية جديدة .. »

العبارة واضحة في تحديد أن الذين كانوا يتكلمون اللغة الانجليزية عددهم غير قليل . وأنهم ليسوا فقط « قادة » ، لأن قائد كل عصابة لن يتكلم باللغة الانجليزية مع نفسه ، أو مع الرعاى الذين يتجمعون حول عصابته وإنما طبعاً مع أفراد هذه العصابة .. وقادة وأفراد العصابات الأخرى .. وأيضا في تأكيده على أن هؤلاء كانوا يتكلمون لغة انجليزية جيدة ، وهو تأكيد نتج عن عن ملاحظة متميزة ومدققة لحديث عصابات الاحراق ..

فهل هو أمر طبيعى أن يتحدث الاخوان المسلمون ، والاشتراكيون ، والشيوعيون ، بالانجليزية ، وهم بين ناسهم (على فرض أنهم الذين كانوا يحرقون !) ، ويعملون — طبعاً — في ظرف بالغ التوتر والعصبية .. ؟

وهل هو طبيعى وعادى أنه عندما يتكلم اناس من نوع « أحد موظفى شركة مصر للطيران » ، « رجل فى ملابس أوربية يستثير الناس » و « رجل من نمط كتائبى » و « رجل يرتدى جلبابا كاكيا وعمامة » و « رجل يرتدى بنطلونا أزرق اللون وقميصا بنصف كم (فى يناير فى عز الشتاء !) ويضع اشارة خضراء على ذراعه » ... الخ . أن يتكلموا باللغة الانجليزية .. وأن تكون انجليزيتهم جيدة ! ؟ ..

٢ — تحدث تقرير لجنة التحقيق البريطانية عن الادوات والمواد

التي توفرت بكثرة في أيدي عصابات الاحراق وعن نوعية هذه المواد والادوات الملائمة للنظر . وقد سبق أن سجلنا هذه الملاحظة نفسها ...

الا أننا سنتوقف عند مادتين فقط من هذه المواد ، كانا أكثر المواد استخداما في حريق القاهرة :

● المادة الاولى ، هي البودرة ..

أكد التقرير على استخدام البودرة الحارقة بكثرة ، وتحديدا في حادث سينما ريفولى ، وفي حادث شبرذ ، وفي حادث محل سميث وولده — الفصل الرابع ، ص ٩ .

وهذا يعنى أن البودرة الحارقة استخدمت في حريق القاهرة — حسب التقرير البريطانى — منذ ثانى حريق أشعل بعد أقل من نصف ساعة من الحريق الأول في ميدان الاوبرا . وقد ذكر لنا الشاهد أحمد فؤاد ندا ، أنه رأى رجلا يحمل « مخلة » بها بودرة حارقة في حادث كازينو بديعة، وأن هذا الرجل اتجه بعد ذلك نحو سينما ريفولى . والتقرير البريطانى يؤكد أن البودرة التي شوهدت عند سينما ريفولى ، كان يحملها رجل .. مما يرجح أن هذه البودرة قد استخدمت منذ بداية أحداث يوم ٢٦ يناير .. بحريق كازينو بديعة .. وشهد عبد الفتاح على أحمد ، أول ضابط جيش يصل المدينة ، أنه زآها في ٤ أماكن أخرى . وإذا كان ذلك يضيف عنصرا مرجحا لفكرة أن حريق القاهرة مدبر منذ أول حريق .. فانه يطرح سؤالا ، هو : أين هذه البودرة .. وبهذه الكميات الكبيرة ؟

لا يعرف أنه يوجد بمصر ، خصوصا في ذلك الوقت ، مكان تباع فيه مثل هذه المادة ..

وقد سألت عنها ضباط الجيش الذين ناقشتهم عام ١٩٧٥ ، فأجابوا بأن هذه المادة الفسفورية الحارقة الشديدة الاشتعال ، لا توجد حتى لدى الجيش المصرى ..

فمن أين جاءت هذه المادة .. وما مصدرها — هذا اليوم بالذات — وبذلك الوفرة .. ؟

● المادة الثانية هي بنزين الولاعات ..

فعلب البنزين الخاصة بالولاعات استخدمت بكثرة يوم ٢٦ يناير ،
مما استوقف وكيل النيابة الذى تولى التحقيق فى الجوانب الفنية للحريق
(المستشار أحمد فتحى مرسى) ، بعد أن ذكرت تقارير المطافى
الكثير عن هذه العلب . وفى تحقيقه مع اليوزباشى عبد الفتاح يوسف
الطار (التحقيق مع رجال المطافى ، ص ٥٥ - ٥٦) ، قال الضابط :
كنت أشوف البنزين فى أيديهم فى قزايز وعلب بنزين صغيرة من علب بنزين
شل التى تستخدم للء الولاعات . ويسأله المحقق : هل شاهدت
هذه العلب مع كل المتجهرين ، أو مع أشخاص بعينهم ؟ ...
فيجيب : أنا شفتها مع كثيرين منهم . وكان بعضهم يربط على وسطه
عدة علب « بفتلة دويارة » أو حزام ، ويستخدمونها الواحدة بعد
الأخرى . ويعود المحقق يسأله : هل تستطيع أن تقدر عدد العلب
التي شاهدتها على وجه التقريب ؟ فيجيب أنا شاهدت معهم وفى أيديهم
حوالى مائة علبة . وهذا ما شاهدته بنفسى ، ولكن ربما كان معهم
أكثر .. فان هذه العلب كانت تستخدم بكثرة ..

المهم أن بنزين علب الولاعات كان أحد المواد الرئيسية فى حريق
القاهرة . ومصدر هذه العلب هو شركة شل البريطانية . وقد
اضطر المحقق ، ازاء هذا الحضور الكثيف لهذه المادة ، ولأنه ثار
فى نفسه الشك حول الطريقة التى توفرت بها فى هذا اليوم ومن ثم حول
من يمكن أن يكون وراء ذلك ، الى توجيه رسالة رسمية الى ادارة
شركة شل يسألها عن ظروف تخزين وتوزيع علب بنزين الولاعات .
فأجابت الشركة ، بأن كل شىء يسير بشكل طبيعى ، وأنها لم توزع
كميات أكثر من المعتاد فى الفترة الأخيرة . وأكثر ذلك ، أن مخازنها
من هذا النوع بالتحديد خالية منذ ستة أسابيع ، قبل يوم ٢٦ يناير ..

وقد تشككنا فى رد شركة شل ، واعتبرناه وسيلة لابعاد الشبهات ..
وأنه يتضمن مبالغة مقصودة ، للتضليل ..

لكن المدهش حقاً ، أن يأتى تقرير لجنة التحقيق البريطانية ، خالياً
نهائياً من أى شىء عن هذه المادة . فلقد أحصى كل شىء ، وبأوصافه
واسمائه المختلفة ، الا علب بنزين الولاعات !

هل لم يذكرها لهم ولا شاهد ممن استمعوا اليهم ؟

هل لم يصلهم خبرها من دوائر المطافى والبوليس والتحقيق ؟

لماذا تجنبوها تماما ، ولم يذكرها ، ولو عرضا ، فى احدى
الشهادات أو الروايات ؟

أهو أمر طبيعى .. أم أن هناك سببا لذلك .. ؟

٣ - تقول لجنة التحقيق البريطانية فى تقريرها - الفصل
الثالث ، ص ٨٠٦ ، الفقرة ٣ :

« ان اللجنة ترى أن منظمى الخطة ، كان فى تخطيطهم اختيار
فترة ما بعد ظهر يوم سبت لتنفيذ خطة اشعال النار . وأن المظاهرات
التي حدثت صباح يوم ٢٦ يناير ، والتي أشير اليها فى الفقرة
العاشرة من الفصل الاول ، أعطت لهم الفرصة لكى ينفذوا غرضهم .
ان ذلك الوقت هو بوضوح أنسب وقت . ففى الساعة الواحدة
تكون دور السينما ذات العرض الصباحى قد أغلقت أبوابها ، وتكون
المحلات الكبيرة ومعظم المكاتب قد أغلقت أبوابها أيضا لعطلة نهاية
الاسبوع . وبذلك يكون لدى عصابات اشعال النار حرية فريدة لتنفيذ
عملياتها .

« ومن الممكن أيضا أن وجود عدد كبير من ضباط الجيش والبوليس
ذوى الرتب الكبيرة فى حفل غداء أقامه لهم جلالة الملك فاروق يوم حوادث
الشفب قد استغل من قبل منظمى الخطة عندما قرروا وضعها موضع
التنفيذ فى ذلك اليوم » .

بذلك ، تعتبر لجنة التحقيق البريطانية عنصر التوقيت ، واختيار
اليوم ، بل والساعات ، مؤشرا هاما فى اثبات التدبير والتخطيط من ناحية ،
ولضمان نجاحه فى التنفيذ من ناحية أخرى ..

وقد اعتبر الانجليز أن اختيار « بعد ظهر يوم سبت » ظرفا مناسباً ،
يتيح للمخربين « حرية فريدة لتنفيذ عملياتهم » . وقد سبق أن عالجت
هذه النقطة نفسها ، ولكن من زاوية أخرى ، وهى أن التوقيت
« بعد ظهر يوم سبت » كان أحد العناصر المحسوبة ، لان تتم العملية ،
بأقل قدر من الخسائر . لانه ، من الطبيعى ، فى ظل الظرف المتوتر
يومها ، أن يقدر احتمال أن تتسع العمليات والمعارك ، وأن يشارك ،
مع العصابات ، جموع كبيرة من المواطنين ، مما يعرض حياة أفراد
الجمالية البريطانية وممتلكاتهم لخسائر أضخم بكثير ..

وقد اشارت روزاليوسف في أعقاب الحوادث الى ذلك - وغيره -
عندما نشرت مجموعة من المعلومات عن استفادة الانجليز من هذا
الظرف ، وحذرت معظم المسؤولين البريطانيين من التواجد ابتداء
من الظهر . وأنه حتى بالنسبة للترف كلوب فقد كان يزدحم بالرواد كل
يوم ، اما يوم ٢٦ يناير ظهرا فلم يتواجد فيه الا عشرة من العجائز
الذين يبدو أنهم لم يحذروا ..

على أن تقرير لجنة التحقيق البريطانية ينتهى الى نفس النتيجة
التي توقعنا أن تترتب على هذا التوقيت ، حيث يسجل في الفقرة
التالية مباشرة لما سبق أن أوردناه ، أنه :

« فيما يتصل بمدى اتساع خطة اشغال النيران ، فان اللجنة تلت
الانتباه الى حقيقة أن العقارات التي يمتلكها أو يشغلها بريطانيون ،
لم تكن تمثل الجزء الاكبر من تلك التي دمرت نتيجة لحوادث الشغب » ..

غير أن المسألة المهمة هنا ، هي : اذ كان عنصر التوقيت له هذا
القدر من الخطورة .. فان ذلك يستلزم أن نسأل : من الذى حدد
هذا التوقيت ؟

طبعاً ، لن نتوقف عند المماحكة التى تقول أن التوقيت المعنى
هنا هو « بعد ظهر يوم السبت » .. أى : « أى يوم سبت بعد
الظهر » .. وليس بالضرورة بعد ظهر يوم السبت ٢٦ يناير ..

كما لن نتوقف عند مماحكة أخرى بأن الخطة « استفادت »
من كذا وكذا .. بما يفكك الارتباط الوثيق والحقى بين هذه الامور الثلاثة:
التوقيت فى ذاته (بمعنى الوقت أو الزمن) .. ووضعه فى الاعتبار
أو الاستفادة منه .. وتحديدته والتحكم فيه ..

فواقع الامر ، أنه فى هذا الـ « بعد ظهر يوم السبت » الموافق
٢٦ يناير ١٩٥٢ .. تمت مؤامرة حريق القاهرة .. التى أخذ بعين
الاعتبار عند التخطيط لها وتنفيذها ، التوقيت الذى تمت فيه ..

مرة أخرى : من الذى حدد هذا التوقيت ، وتحكم فيه ،
لكى تتم المؤامرة .. وتنجح ؟

بديهي أنهم ليسوا أحمد حسين وحزبه ، او الاخوان ،

أو الشيوعيين ، أو أنصار السلام ، أو الوفد .. لان هؤلاء ، لم تكن لديهم هذه الدقة في التحكم في الامور .. ولم يكن بوسعهم ، بعدما علموا بما حدث في الاسماعيلية بعد ظهر ظهر يوم ٢٥ يناير .. أن يرتبوا كل ذلك ، ليصبح كل شيء جاهزا ظهر يوم ٢٦ يناير .. ولأنهم ، حسب تقدير الانجليز ، لم تكن لديهم الكفاءة لكي يفعلوا ..

لا يبقى بالمنطق ، والوقائع ، الا :

— أن الذى حدد أن يكون يوم السبت ٢٦ يناير هو يوم الحادث .. هو نفسه الذى فعل يوم الجمعة الشيء الذى لابد أن يخلق غليانا شاملا في اليوم التالى .. والذى قدر أن الغليان سيتصاعد ، يتصاعد حتى ظهر يوم ذلك اليوم .. وفي ظهر ذلك اليوم يكون « الوضع أفضل » بالنسبة للجالية البريطانية وممتلكاتها .. وبذلك تنطلق النار لتصيب غيرنا أكثر .. عدونا .. الحكومة الوفدية وحلفاءها ..

— وأن الذى حدد أنه في ذلك اليوم ، الذى سيبلغ فيه الغضب ذروته .. وتشهد الاضطرابات .. « وتحتاس » الحكومة .. يكون الوقت المناسب تماما لاحتجاز كل ضباط جيش وبوليس البلد .. وحرمان الدولة من أى جهاز أمن .. حتى تنطلق المؤامرة ، وتصل الى أقصى مداها .. هو الذى قرر أن يقيم المأبة الملكية يوم ٢٦ يناير الساعة ١٢ .. وأن يفعل المستحيل لكي يضبط هذا التوقيت (بالاساليب التى ذكرناها من قبل) .. ويفضل ألا يلغىها .. ويعطل الضباط فيها أطول وقت ممكن ..

والامران متكاملان : الانجليز نفذوا عملية الاسماعيلية لتحدث آثارها الخطيرة . واختاروا لذلك يوم الجمعة ، لذاته بالنسبة لنجاح عملية الاسماعيلية نفسها ، ولكي يكون مقدمة لبوم السبت بعد الظهر ، حيث يجرى تنفيذ العملية الثانية ، أو القسم الثانى من الخطة ، وهو حريق القاهرة بكل ما رسم له ..

والملك ، برغم معرفته بما حدث في الاسماعيلية ، وبارئ ذلك .. وأحداث صباح يوم ٢٦ يناير أصر على تنفيذ الجزء الخاص به ، وهو إتاحة الفرصة الكاملة أمام المؤامرة ، وعدم اعطاء أى هامش لأن يمنع نجاح المؤامرة بسبب البوليس أو الجيش ، فواصل مآذبه الشريرة ..

وبتمام تنفيذ الشقين ، نجحت الخطة . وسقطت حكومة الوفد .

وضربت الحركة الوطنية . وجرى التشسيق على قدم وساق بين الانجليز والملك (كما رأينا من الوثائق) ..

وانتصر الانجليز والملك معا في هذه المعركة .. القذرة .

{ — لكن ، قد يقول قائل : مع فرض أن الانجليز والملك هم الذين حددوا التوقيت .. وهم الذين دبروا وخططوا ... الخ تبقى نقطة مهمة : بمن نفذوا .. ؟

هذا السؤال طرح علينا من قبل . وجاوبنا عليه بأن الانجليز كان لهم أجهزة عديدة ، من بينها « جمعية اخوان الحرية » التي كانت تضم مصريين بين صفوفها . هذه الجمعية اتهمتها حكومة الوفد بتدبير وتنفيذ حركة كنيسة السويس ، الذى وصفه عبد الفتاح حسن فى مجلس الوزراء بأنه بروفة لمؤامرة كبرى يدبرها الانجليز (هى مؤامرة حريق القاهرة بعد ذلك !) . وقد اتخذ مجلس الوزراء قرارا بحل هذه الجمعية ..

الآن ، تحت أيدينا وثيقة تشير الى طبيعة هذه الجمعية ودورها ، ونوعية المرتبطين بها . يقول السير رالف ستيفنسون فى برقية له بخصوص هذه الجمعية بتاريخ ١٧ يناير ١٩٥٢ :

● « تبعا لقرار الحكومة الذى أعلن فى الصحف أمس ، فإن هذه الجمعية (اخوان الحرية) قد حظرت . وقد اجتمعت اللجنة المركزية (للجمعية) فى غياب كل من فاى Fay وجاثورن هاردى Gathorntharby ، وقررت عمل إعلان عام ، أنه وفقا للقانون الوطنى المصرى ، فإنهم يقبلون قرار الحكومة ، وأن الجمعية ستتوقف عن التواجد . أكثر من ذلك ، فإن اللجنة توجهت الى فاى ، بأنها سوف تقوم بأعمال أكثر يسرا بالنسبة لهم ، وأنهم سيكونون (الاعضاء المصريين فى اللجنة المركزية) أكثر سعادة اذا هو ترك البلاد .

((اننى أخشى ، بناء على ذلك ، أنه سيكون علينا أن نقبل حقيقة أن هذا التنظيم هو الآن ميت ، أو بأى درجة فى حالة تجميد فى الوقت الراهن .

((اننى اوافق على أن على فاى أن يعود الى الوطن .

(م ١٥ — حريق القاهرة)

لكننى أحاول الإبقاء على جاثورن هاردى (أنظر برقيتى
رقم ٨٤) . لقد ساعد فى قسم الاسـتعلامات منذ منتصف
نوفمبر (!) . ان وزارة الخارجية ربما ، على أى حال ، تقرر
أنه شخص غير مرغوب فيه ، وتسحب تأشيرته . فإذا لم يقبل ،
فاننى أقترح أنه يجب أن يرسل الى قسم المعلومات
فى فايد (!) (١٤)

* * *

وتبقى نقطة أخيرة بالنسبة لبريطانيا . .

لقد حاولت بريطانيا باستماتة أن تدين الحركة الوطنية المصرية ،
وتحملها مسئولية حريق القاهرة . .

وكانت بريطانيا لديها امكانيات هائلة . وكان معها الملك (والقصر
كله) ، والحكومة (منذ يوم ٢٧ يناير) وقيادة الجيش ، والبوليس
السياسى ، والنيابة ، ووسائل الاعلام . .

وكان كل شيء قد تحول لصالحها . .

بينما كانت الحركة الوطنية مضروبة . قيادتها اما فى السجون
والمعتقلات ، أو فى أقفاص الاتهام ، أو ملاحقين بحملات التشهير
القاسية . .

ولم يكن تحت أيديها أى امكانيات لمتابعة التحقيق . .

وكان كل شيء قد أصبح ضد مصر ، وشعب مصر . .

ومع ذلك . . لم تستطع جهود الامبراطورية البريطانية ، ومعها
السلطة الملكية ، أن تقدم دليلا أو برهانا ، يسند اتهاماتها للقوى
الوطنية . . وبعد اطلاعنا على الوثائق البريطانية ، اتضح أكثر مدى
سخف وهزلية هذه الاتهامات . .

(١٤) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ملف رقم
٩٦٨٧٠ ، البرقية رقم ٨٧٠ .

أما نحن — الحركة الوطنية — وفضلا عن كل ما تقدم .. فقد ضبطنا بريطانيا « متلبسة » .

ونحن لم نصنع الدليل ضد المخابرات البريطانية . وانما استخرجناه من ملفات تحقيقات السلطة الملكية ذاتها ..

فقد ذكرنا في الدراسة السابقة (x) : أن شخصا أرسل خطابا الى على ماهر رئيس الوزراء قال فيه :

« بعد التحية . أحيط رفعتكم علما بأننى أثناء تجوالى بسيارتى يوم ٢٦ يناير الماضى بالقرب من فندق شبرد وجدت سيارة بها سيدة متوسطة القامة والعمر ، وبجوارها رجل متوسط العمر قصير القامة قليلا ، يبدو عليهما أنهما أجنيان . ورأيت غلمانا مصريون يجهمون حول هذه السيارة . وكانت السيدة والرجل يوزعان نقودا على هؤلاء الغلمان . وكان البعض راكبا دراجة ، والبعض على الاقدام ، الى ان أتت سيارة جيب ، ووقفت بجوار السيارة التى بها السيدة والرجل ، وأخذ أحد ركبها الخمسة رزمة أوراق مالية من السيدة .. وانصرفت السيارة الجيب الى شارع نؤاد الاول ، وتلتها السيارة الأخرى ، ثم انصرفت الى شارع الملكة . وقد تتبعتها بسيارتى فوجدتها ذهبت الى ضاحية مصر الجديدة ، ووقفت امام المنزل رقم ٤٣ شارع سعيد ، فنزلت السيدة منها ، وصعدت الى الدور العلوى بالفيلا ، وان الرجل انصرف بالسيارة فمتبعته . وفى أثناء الطريق حاولت أن أعرف رقم السيارة التى كان بها والسيدة المذكورة فوجدت أنه رقم هيئة سياسية ومطموس الرقم .. ولم أتمكن للأسف من قراءته .. ولكنه تابع سيره الى السفارة البريطانية . ورجعت أنا بسيارتى .. »

« وهذه معلوماتى أردت أن أدلى بها لرفعتكم ، وأرجو اعفائى من ذكر اسمى . وتحذرون رفعتكم بمعرفة السلطة المختصة لتظهر الحقيقة جلية واضحة » .

(x) آسفا أعيد نشر نص هذا الخطاب . من ناحية لاستكمال منطق هذه الدراسة ، ومن ناحية أخرى للتذكرة ، ولن لم يقرأ الدراسة السابقة .

**((ملحوظة : سيارة الجيب المذكورة اعلاه بعد اخذ النقود
من السيدة التي بالسيارة الاخرى اندفعت بشوارع فؤاد ورمه
مواد ملتهبة على محلات شيكورييل والعروسة)) .**

هذا هو الخطاب . وهو يبين أن كاتبه شخصية مسئولة ذات حس وطنى ويقظة عالية . ويبدو أنه برغم عدم ذكر اسمه يحظ باحترام لدى الحكومة . فقد أحال على ماهر الخطاب على أهم مرتضى المراغى فى نفس اليوم ، وأحاله المراغى على محمد إبراهيم ام رئيس البوليس السياسى فى نفس اليوم أيضا . ومنذ اليوم التالى ولمدة ٣٥ يوما وضع المنزل تحت الرقابة . وفى نهاية المدة قدم محمد ابراه أمام تقريرا خطيا دقيقا عن نتيجة عملية المراقبة ، وهى حصر شب مخبرات بريطانية مكونة من تسعة أشخاص من جنسيات بريطانية وايرانية ، وأرمنية وثلاث سيارات تستخدمها هذه الشبكة . وحصر الاما التى يترددون عليها وهى : السفارة البريطانية — قيادة القوات البريطانية فى القنال — شركة النقل والهندسة — شركة شل — جمعية اخو الحرية .

**هؤلاء هم الذين كانوا يتحركون فى القاهرة يوم ٢٦ يناير
يوزعون النقود .. ويلقون بالمواد الملتهبة ..**

**وهم الذين يمكن أن يقال عنهم أنهم يعرفون الاماكن التى ي
حرقها بدقة .. والذين يتكلمون بلغة انجليزية جيدة !**

ها نحن .. وها هم ..

فمن الذى ترجح كفته ... ! ؟

٢٧ فبراير ١٩٨٤

احداث .. و شخصيات

أحداث :

● **حريق القاهرة :** يشار اليه أحيانا بحوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وهو اليوم الذى وقع فيه . وأطلق عليه البعض وصف « السبت الاسود » لانه وقع يوم سبت .

بدأ الحريق بحرق كازينو بديعة الساعة ١٢ر٣٠ ظهرا ، وبعد ربع ساعة أحرقت سينما ريفولى ، ثم توالى الحرائق ، حتى الساعة ١١ مساء . والتهمت ٧٠٠ محل وسينما وكازينو وفندق ومكتب ونادى . أكلت قلب القاهرة ، وامتدت من ميدان الاوبرا الى الاسعاف ، الى ميدان رمسيس ، الى التحرير .. حتى الظاهر والعباسية .. وشوارع الهرم .

ووصفه قائد مطافىء مصر حينئذ بأنه « لم يسبق حصول حرائق مثل هذه فى أى بلد فى العالم .. فى وقت واحد .. ومتعمدة » .

وأُسفرت حوادث ذلك اليوم عن ٢٦ قتيلا ، احترق منهم ٢٢ شخصا ، وقتل أربعة برصاص البوليس . وأصيب ٥٥٢ شخصا بجروح وحروق . وتشرد حوالى عشرين ألف شخص . وقدرت الخسائر بأربعين مليون جنيه استرلينى .. أو مائة مليون جنيه مصرى .

وقد حققنا أحداث ذلك اليوم بصورة موسعة فى كتاب (حريق القاهرة — قرار اتهام جديد ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٧) .

● **انتخابات ١٩٥٠ ، والظروف التى صحبتها ، وترنبت عليها :**

جاءت انتخابات ١٩٥٠ (٣ يناير) بعد حوالى سنوات من حكم أحزاب

الاقلية (السعديين والدستوريين) لقي فيها اثنان من رؤساء الوزارات المصرية على التوالي مصرعهما (أحمد ماهر باشا الذى قتل داخل البهو الفرعونى فى « مجلس الشعب » ، ومحمود فهمى النقراشى باشا الذى قتل على باب مصعد وزارة الداخلية) . وفيها أيضا دبر مصرع الشيخ حسن البنا المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين . وشهدت كبتا شديدا ، وأعمال تعذيب للمسجونين السياسيين لم تعرف من قبل فى تاريخ مصر . وأدت الى تزايد السخط الشعبى .. بعد التصاعد الذى حدث فى الحركة الوطنية الشعبية عام ١٩٤٦ ..

أسفرت الانتخابات عن فوز الوفد بـ ٢٢٨ مقعدا ، مقابل ٣٠ للمستقلين ، و ٢٨ للهيئة السعدية (التى كان يرأسها عندئذ ابراهيم عبد الهادى باشا خليفة أحمد ماهر والنقراشى) و ٢٦ لحزب الاحرار الدستوريين الذى كان يرأسه محمد حسين هيكل باشا ، و ٦ للحزب الوطنى الذى كان يرأسه حافظ رمضان باشا ، ومقعد واحد للحزب الاشتراكى (امتداد جمعية مصر الفتاة — وحزب العمل الاشتراكى الآن) .

ومنذ فترة الدعاية الانتخابية (فى ظل حكومة حسين سرى باشا المؤقتة) انطلقت الحركة الشعبية تعبر عن ارادة التغيير ، والرغبة فى انهاء الحكم العرفى وحكم أحزاب الاقلية الوثيقة الصلة بالقصر الملكى ، والتى حكمت مصر فى ظل غياب للدستور ولحرية الصحافة .

وباعلان النتيجة ، وفوز الوفد ، اجتاحت البلاد المظاهرات الشعبية . وأخذت الحركة الشعبية تتبلور ، فى تحالف مع الوفد فى خط الدفاع عن الاستقلال ، واطلاق الحريات ، والصراع مع حكومته فى تردها فى بعض الاحيان ، وفى عدم جذريتها خصوصا على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى .

وقد ألغت الحكومة الوفدية الاحكام العرفية فى مايو ١٩٥٠ . وفى مناخ الديمقراطية بدأ احسان عبد القدوس، على صفحات روزاليوسف (٦ يونيو ١٩٥٠) حملته الشهيرة على الاسلحة الفاسدة (التى استخدمها الجيش المصرى فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨) ، وكان الاتهام موجهها الى الملك وحاشيته . بينما ركزت صحف الحزب الاشتراكى (الاشتراكية) وأحمد حسين الحملة على الملك نفسه . وكثفت « الجمهور المصرى » وأبو الخير نجيب جهدها ضد البوليس السياسى وفضائح التعذيب ، وكشف دور المخابرات البريطانية . بينما أخذت صحف الشيوعيين

وأنصار السلام « الملايين » و « الكاتب » تنبه الى الاستعمار الأمريكى المتسلل ، وصور الاستغلال الاقطاعى والرأسمالى .

وكانت الحكومة قد دخلت فى مفاوضات مع الانجليز من أجل الجلاء عرفت بمفاوضات النحاس — اندرسون . وقد راوغ الانجليز طويلا ، وعرضوا عروضاً غير منطقية مثل جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس ، الى قطاع غزة ، لتكون على مقربة من قناة السويس لحمايتها .

وقد ضغطت الحركة الشعبية ، التى كانت قد أخذت فى التبلور من خلال المؤتمرات الموحدة للأحزاب الوطنية ، وأشكال العمل المشتركة، حتى أعلن النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا من جانب واحد .

ولم يعترف الانجليز بإلغاء المعاهدة . وردوا بتشديد قبضتهم على منطقة القناة وعلى الادارة المصرية بها . ورد الشعب على ذلك بالمقاطعة أولا . فامتنع عمال السكك الحديدية المصريون عن العمل مع الانجليز ، وكذلك عمال الشحن والتفريغ فى الموانئ . ثم أضرب عمال المعسكرات عن العمل وتركوها ..

وانتقل النضال المصرى الى العمل الفدائى ، الذى أخذ يتطور بسرعة ليصبح حركة كفاح مسلح أزعجت القوات البريطانية . وكان لبوليس مصر فى منطقة القنال ، وخاصة بلوكات النظام نصيب رائع فى هذا الكفاح .

وعندما فشل الانجليز فى معالجة الموقف ، كانت عملية الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير ، وحريق القاهرة يوم ٢٦ يناير .

● « اخوان الحرية » :

هى جمعية أنشأها الانجليز فى مصر مبكرا (يقال عام ١٩٣٢) ، وأعلنوا أن هدفها « نشر تفسيرات واضحة عن الديمقراطية ، وشرح أخطار الديكتاتورية وأخطار الشيوعيين خاصة » . وكانت هذه الجمعية تتمركز فى الشركات البريطانية الهامة مثل شركة شلل للبترول ، والمكتب الدولى لتوزيع الشاي . وهى الشركات التى لها فروع ومندوبين فى جميع أنحاء البلاد .

وكانت هذه الجمعية تعمل على استمالة المثقفين والكتاب ، وتقديم لهم التسهيلات في الطباعة والنشر ، وكان لها مطبعة في شارع محمد علي ، ونشرة دورية تحبذ توثيق العلاقات بين مصر وبريطانيا .

وكان لهذه الجمعية رئيس انجليزى هو المستر « فائى » . كما كان لها رئيس مسلم هو الشيخ الزواوى ، الذى كان الانجليز — فيما يبدو — يعدونه لمواجهة الشيخ حسن البنا .

وفي منتصف مايو شنت مجموعة من محررى الجمهور المصرى بقيادة فتحى الرملى هجوما على مقر الجمعية فى بيت السفناتى الاثرى بالسيدة زينب ، وتمكنوا من الاستيلاء على ماكينات كتابة واحبار سرية ، وسجلات أعضاء الجمعية الذين بلغوا ٥٠ ألف شخص .

وعلى أثر هذه العملية ، فر الشيخ الزواوى من مصر ، ليظهر فى احدى البلاد الآسيوية (ماليزيا) ليكون « مفتيا » بها !

وقد حلت الجمعية بقرار من حكومة الوفد عام ١٩٥١ بعد حادث كنيسة السويس .

شخصيات :

● **سير رالف ستيفنسون :** سفير بريطانيا في مصر في فترة الاحداث . وقد عاش أزمة بريطانيا في مصر في ذروتها ، وحتى وقعت أحداث ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وكان ديبلوماسيا قديرا ، ويتضح ذلك من الوثائق التي تبين الدور الخطير الذي كان يلعبه حينئذ ، سواء في تكوين شبكة علاقات واسعة وعميقة ، ومتابعة كل ما يجري . . او في دفاعه عن مصالح الامبراطورية البريطانية .

● **جنرال جورج ارسكين :** قائدا لقوات البريطانية في منطقة قنال السويس (وفي مصر) الذي واجه ظروف احتدام الازمة ، وتصاعد حركة الكفاح المسلح المصرية . . وتغير دور البوليس والادارة المصرية في منطقة قناة السويس من التعاون مع قوات الاحتلال — في عهد حكومات الاقلية — الى العداء والحرب ضد هذه القوات . وهو الذي أشرف علي ترتيبات عملية الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير ضد البوليس المصري .

● **جيفرسون كافري :** سفير الولايات المتحدة الامريكية في مصر في نفس الفترة . لعب دورا خطيرا في توسيع علاقات أمريكا بالقوى الاقتصادية والسياسية المصرية . كان ينسق تنسيقا كاملا مع السفير البريطاني . . وفي نفس الوقت يعد الظروف لكي تحتل أمريكا مكانة بريطانيا في مصر . كانت له علاقات خاصة بمراكز الاقتصاد الاساسية (عبود باشا وشيره) ، وبحركة الضباط الاحرار ، وكبار الصحفيين . عاصر أحداث ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وضمن حياة الملك فاروق ، وكان في وداعه في الاسكندرية بعد تنازله عن العرش يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ . ولعب دورا كبيرا في السنوات الاولى من ثورة يوليو . .



● **النحاس باشا** : زعيم الوفد المصرى كان قاضيا عندما نشبت ثورة ١٩١٩ ، وكان من قادة الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل . انضم للوفد المصرى الذى تشكل ليكون ممثلا للأمة فى مطالبات الانجليز بالجلء عن مصر ، برئاسة سعد زغلول باشا . وخلف سعد باشا فى رئاسة الوفد بعد وفاته فى عام ١٩٢٧ ، وظل رئيسا له حتى وفاته فى ٢٣ أغسطس ١٩٦٥ . وقد تحولت جنازته — برغم عزله سياسيا وابعداده عن الحياة العامة منذ عام ١٩٥٢ — مظاهرة وطنية كبرى .

تولى رئاسة الوزارة عام ٢٧ ، وعام ٣٠ ، وعام ٣٦ ، وعام ٤٢ ، وعام ١٩٥٠ . وكان آخر عهد له — وللوفد — بالحكم يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ بعد حريق القاهرة ، وعلان الاخكام العرفية لأول مرة على يد حكومة الوفد .

أخطر وزارتين رأسهما ، وزارة ١٩٣٦ وكانت وزارة ائتلافية أو « قومية » ، تضم كل القيادات السياسية المصرية (على تباين وجهات نظرها) . . . التى وقعت معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا . ووزارة ١٩٤٢ التى ألفها بعد حادث ٤ فبراير الشهير الذى حاصرت فيه الدبابات البريطانية قصر عابدين ، وعرضت على الملك فاروق انذارا : اما ان يكلف النحاس برئاسة الوزارة . . أو يعزل . وكان الانجليز يتخوفون من اتجاهاات الملك وعلى ماهر نحو المحور (ألمانيا بالذات) ، ويريدون حكومة فى مصر لا تطعنهم من الخلف فى مرحلة دقيقة من مراحل الحرب العالمية الثانية . أثار قبول النحاس الوزارة بعد الضغط البريطانى جدلا عنيفا حول مدى صواب هذا القبول .

● **فؤاد سراج الدين (باشا)** : سكرتير عام حزب الوفد فى هذه الفترة وأقوى شخصية تنفيذية فيه . كان وزيرا للداخلية فى آخر حكومة وفدية ، وتولى الى جانبها لفترة وزارة المالية . انصب عليه أكبر هجوم بسبب أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وشن عليه الانجليز والقصر وصحفها حملة عنيفة بغرض تحميله مسؤولية الاهمال التى ترتب عليه الحريق ، وقد انتهت الحملة بالفعل الى تحديد اقامته هو وعبد الفناح حسن كما هو وارد فى الوثائق . لعب دورا أساسيا فى فضح دور الملك وقيادة الجيش أثناء الحوادث بالبيان الذى نشره فى جريدة المصرى يوم ١١ فبراير وصودرت بسببه الجريدة ، وقد أكد موقفه أثناء تحقيقات النائب العام معه .

● **محمد صلاح الدين (باشا)** : وزير الخارجية فى حكومة الوفد

الآخيرة ، لعب دورا هاما في تحديد مطالب مصر في المفاوضات التي دارت بين حكومة الوفد وبريطانيا . وارتبط اسمه باعلان اتخاذ مصر لسياسة الحياد الايجابي ، ورفض الدخول في أحلاف عسكرية ، وبصفة ما عرف وقتها بالدفاع عن الشرق الاوسط ، أو المقترحات الرباعية ، وهي مقترحات تقدمت بها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومعها تركيا لربط مصر بمعاهدة دفاع مشترك ، تحل لهذه الدول ، وللقوات البريطانية استخدام قاهرة قناة السويس عندما ترى أن مصالح هذه الدول تقتضى ذلك . كانت هذه العروض شروطا من قبل بريطانيا والغرب ، مقابل الجلاء عن مصر . رفض صلاح الدين باسم الحكومة هذه الشروط ، وأصر على الجلاء غير المشروط .

● **عبد الفتاح حسن** : كان وزيرا للشئون الاجتماعية والعمل في حكومة الوفد الآخيرة ، وتولى في فترة عمل وزير الدفاع بالنيابة . كان من أنشط الوزراء في أحداث تلك الفترة ، فهو الذى حقق حادث السويس الذى أحرقت فيه كنيساتها ، وقدم تقريراً اتهم فيه عملاء المخابرات البريطانية بتدبير الحادث ، واقترح الغاء جماعة اخوان الحرية . وبوصفه وزيرا للشئون الاجتماعية والعمل ، فقد كان المسئول الاساسى عن رعاية العمال المصريين الذين يهجرون معسكرات الانجليز . وأشرف على اللجنة التى تولت تنظيم المقاطعة المصرية لقوات الاحتلال البريطانية . كان أول وزير يعمل في ميدان الاوبرا عندما وقع حريق كازينو بديعة . وهو الذى خطب في شرفه مجلس الوزراء ظهر يوم ٢٦ يناير ، واعتبر النائب العام خطابه المسئول عن تحريض الجماهير على الاحراق .

● **ابراهيم فرج (باشا)** : وزير الشئون البلدية والقروية في حكومة الوفد ، وتولى وزارة الخارجية بالنيابة لفترة . كان من أقرب الشخصيات الى النحاس ، ويتمتع بمكانة خاصة بين الاقباط . تحمل كوزير للخارجية بالنيابة جزءا هاما من مسئولية مواجهة التصرفات البريطانية في الفترة السابقة مباشرة على حريق القاهرة ، ويوم الاحداث .

● **الملك فاروق** : آخر ملوك أسرة محمد على ، وابن الملك فؤاد . تولى عرش مصر عام ١٩٣٧ وعمره ١٨ سنة . رباه وتولى شئون القصر عمليا في السنوات الاولى أحمد حسنين باشا وعلى ماهر باشا ، ولذلك ساد لفترة انطباع لدى المصريين بالاعجاب بالملك الشاب الذى

يحكم مصر شكليا ، وأصبح الذى يتحمل مسئولية سياسة القصر هم من حول الملك ، أى أحمد حسنين وعلى ماهر ، وأخذت تظهر للملك نزعات شاذة . كان عرييدا ، محبا للهو ، والمال . . وقد أحاط نفسه فى آخر سنوات حكمه بحاشية أثارت غضب الجميع .

خاض فاروق صراعا مريرا ضد حكومة الوفد الأخيرة بالتنسيق مع الانجليز والامريكان — كما تبين الوثائق — واتهمناه بالتواطؤ فى أحداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ على نحو ما هو مذكور تفصيلا فى كتابنا السابق .

تنازل عن العرش — اجباريا — يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، وغادر البلاد ومات فى ايطاليا سنة ١٩٦٥ .

● **حافظ عفيفى (باشا) :** بدأ طبيبا . وانضم للحزب الوطنى ، ثم الوفد ، ثم انشق عنه عام ١٩٢١ ، وانضم لمؤسسى حزب الاحرار الدستوريين ونائبا لرئيسه . تولى وزارة الخارجية فى وزارة محمد محمود التى عرفت بوزارة القبضة الحديدية لمعاداتها للديمقراطية . أصبح وزيرا مفوضا لدى بريطانيا ١٩٣٠ — ١٩٣٤ ، ثم سفيرا فيها ١٩٣٦ — ١٩٣٨ . كان من كبار الرأسماليين ، فكان عضوا بمجالس ادارات ٤١ شركة سنة ١٩٥٠ ، ووكيلا لاتحاد الصناعات الذى كان يرأسه اسماعيل صدقى باشا . وكان من أصدق أصدقاء بريطانيا . عينه الملك رئيسا لديوانه يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ على غير ارادة الحكومة . وكان ذلك التعيين جزءا من خطة التصعيد التى نفذها الملك والانجليز ، وبلغت ذروتها بعملية الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ .

● **حسن يوسف (باشا) :** وكيل الديوان الملكى لفترة طويلة ، وتولى رئاسة الديوان بالنيابة فى الفترات التى لا يعين فيها رئيس . له وجهة نظر تدافع عن موقف الملك أثناء الحوادث ، ولا تحمل الانجليز مسئوليتها .

● **عبد الفتاح عمرو (باشا) :** شغل منصب رئيس الفرقة التجارية المصرية ١٩٤٠ — ١٩٤٢ ، وملحق مصر ببريطانيا ، ثم سفيرها لديها من ١٩٤٤ حتى سحبته حكومة الوفد فى ١١ ديسمبر ١٩٥١ احتجاجا على تصرفات القوات البريطانية فى منطقة القناة . كان معروفا بارتباطه الوثيق ببريطانيا . رد الملك على سحبه بتعيينه مستشارا له للشئون الخارجية ، على غير ارادة الحكومة يوم ٢٥ ديسمبر ، بعد يوم من تعيين حافظ عفيفى ، وبرغم المظاهرات الصاخبة استنكارا لتعيين عملاء

الانجليز في مراكز عليا . لكن ذلك أيضا كان جزءا من خطة التصعيد ضد حكومة الوفد » .

● **الياس اندراوس (باشا)** : بدأ موظفيا بالادارة الانجليزية بالسودان . انتقل للعمل بشركة صباغى البيضاء الانجليزية بكفر الدوار ، ثم تولى رئاستها . رفع الانجليز من شأنه حتى أصبح عضوا بمجالس ادارات الكثير من الشركات ، ثم صار ممثلا للحكومة المصرية فى مجلس ادارة شركة قناة السويس ، وعضوا بمجلس الشيوخ ، ومستشارا اقتصاديا للملك ، وصديقا شخصيا له ، وأحد أبرز حاشيته .

● **الفريق محمد حيدر (باشا)** : كان ضابطا ، ثم مديرا لمصلحة السجون ، اشتهر بقسوته فى معاملة الفلاحين . عينه الملك قائدا عاما للجيش المصرى ، مما أثار سخطا واسعا بين ضباط الجيش . كان رجل الملك فى هذا الجهاز الخطير من أجهزة السلطة ، وظل فى منصبه حتى عزل ضمن قيادات الجيش يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . لعب دورا أساسيا فى عدم ترك الجيش للحيلولة دون استمرار الحرائق يوم ٢٦ يناير ..

● **أحمد عبود (باشا)** : بدأ مهندسا مدنيا فى مشروعات مشتركة مع البريطانيين فى العراق ، وشارك فى إنشاء خط السكك الحديدية بين مصر وفلسطين . كونه بذلك ثروة ، وأنشأ وشارك واشترى العديد من الشركات ، من أهمها شركة السكر والتقطير المصرية وشركة السماد وغيرها ، وأصبح من أكبر رجال المال والصناعة ، وعضوا فى مجلس الشيوخ . وثق علاقته بالولايات المتحدة ويسفريها المستر جيفرسون كافرى . نشأت بينه وبين حكومة الوفد الأخيرة أزمة عنيفة بسبب متأخرات الضرائب عليه ، مما دفعه للتآمر عليها ودفع مبالغ ضخمة فى سبيل ذلك .

محتويات الكتاب

الصفحة	
٥	١ - حكاية هذه الدراسة
١٩	٢ - الفصل الاول : أزمة بريطانيا في مصر
٥٧	٣ - الفصل الثاني : عملية الاسماعيلية ٢٥ يناير
١٠٥	٤ - الفصل الثالث : التحقيق البريطاني للحادث
١٣٩	٥ - الفصل الرابع : كيف استثمر الحادث ... ولصالح من ؟
١٧٣	٦ - الفصل الخامس : مرة أخرى .. من الفاعل ؟
٢٢٩	٧ - أحداث وشخصيات

رقم الأيداع بدار الكتب
١٥٧٢ / ١٩٨٥

مطبعة عابدين

٩ شىء القاولى ت ٩٠٢٧٧٤

وَتَارِيقُ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ

وثيقة (١)

FROM FOREIGN OFFICE TO CAIRO

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE SECRET
AND WHITEHALL SECRET
DISTRIBUTION

No. 247

30th January, 1952

D: 2.00 a.m. 31st January, 1952

SECRET

Now that the immediate crisis of the last few days is over, I want you to know that I have been particularly impressed by the way in which you have borne the heavy responsibility which has fallen on you. Your foresight in warning me of the possibility of serious disorders in Cairo as a result of the recent military measures in Ismailia and your cool judgment in considering the vital question of RODEO were of invaluable assistance to me and my colleagues. So, too, was the way in which you managed in most difficult circumstances to keep me continually and promptly informed of developments.

2. I appreciate also the heavy strain that must have been imposed on the members of your staff, and wish to convey to them my thanks for their steadfast work.

SECRET

Cairo telegram No. 19 to Foreign Office

-2-

3. As regards support from other interested Powers, you will have seen from Memin Fayid telegram No. 6 that Greek nationals have already been arrested in the Canal Zone in advance of the actual legislation.

1. As regards the proposal to threaten the Egyptians with the cessation of our cooperation in certain administrative fields, (paragraph 2 of telegram under reference) without more detailed information on the measures which we should be prepared to take I cannot say whether this would be effective in getting the government to call off the campaign against employees of the British forces. My preliminary reaction is that they are unlikely to be moved by any possibility of administrative breakdowns except perhaps in public health; and in my opinion to remove our cooperation with the object of bringing about a breakdown in public health would be a double-edged weapon because:

(a) it might seriously affect the health of our own troops and civilians; and

(b) the Egyptians would make a great fuss about it in propaganda and in the appropriate international organisations and it would be extremely difficult to put up a convincing reply to their accusations.

/LH.

وثيقة (٤)



BRITISH EMBASSY,

CAIRO.

No. 435, (10128/19/51)

18th December, 1951.

CONFIDENTIAL

J.E 1016 / 10

J.E 10110 / 167

Sir,

With reference to my despatch No. 416 of 3rd December, I have the honour to report further developments in the organisation of the "liberation squads".

J.E 10110 / 231

2. On the 5th December the Prime Minister announced that the Government had re-affirmed their decision to take the "liberation squads" under Government control and had charged Abdul Maguid Abdul Hakk, the Minister of State, with the responsibility of their organisation and training. As was reported in Chancery letter No. 10128/18/51 of the 12th December to African Department, the Minister of State has no particular qualifications other than being a protégé of the Minister of the Interior whose instructions he will no doubt execute faithfully. He subsequently announced that he would appoint a military committee to assist him and that it would be composed of senior ex-officers so that the "popular" and unofficial nature of the squads should be preserved. The ex-officers selected proved to be Generals Saleh Harb, Mohamed Fetouh, Hussein Mahmoud Pasha, and Ali el Mawawi Bey. As reported in my despatch under reference all these ex-officers were already notorious for their part in organising or at least publicizing "liberation squads" and their appointments did something to weaken the general belief that the Government intended to control rather than to use the squads. The Minister of State announced at the same time that only those "fit to serve their country" would be enrolled and that in future it would be strictly forbidden to collect subscriptions for any squads other than those under Government control. A credit of £E.100,000 was opened for purposes connected with the squads.

3. The notable omission from the list of ex-officers appointed as advisers is General Aziz el Maari who has secured even more publicity than his fellow ex-officers as a "leader of liberation squads". He had been reported in the press to have objected more firmly than the others to a Government control and it also appeared that he might have been passed over because his opinions were so wild as to bring discredit even upon "liberation squads". Sir Thomas Rapp has, however, recently met El Maari and informs me that he appears to be considerably more sensible than was supposed. He maintained that he had had no intention of forming squads and that the position of leader had been forced upon him. He denied that he was responsible for the manual on guerrilla warfare to which I referred in paragraph 8 of my despatch under reference. This is I fear yet another instance of the wide gulf between the language of an Egyptian personality in private conversation and his language when faced with newspaper reporters, but it serves to confirm the improbability of the "liberation squads" reaching any high degree of organisation under their present leadership.

4. Since the Government asserted their control over the squads they seem to have done little or nothing to form them into a properly organised body and the position is probably much as it was 3 weeks ago, the only difference being that the squads are now nominally under the control of the Government whereas they were then nominally under

the/...

The Right Honourable
Anthony Eden, M.C., M.P.,
Foreign Office

- 2 -

the control of certain nebulous political bodies. It still takes only 2 or 3 crooks to form a squad and so many racketeers are exploiting the movement that it is very difficult to estimate the numbers of these squads which deserve the name. The best estimate I have puts the over-all strength of properly enrolled members at no more than 1,000 men of which the contingent of Ahmed Hussein's Socialist Party is perhaps 200 and the Young Men's Moslem Association contingent some 400, but I am not entirely satisfied with these figures. The members of these squads are drawn mostly from the working class led by student members of the Youth Groups of the various political parties.

5. Towards the end of November the police appear to have raided a depot of the Socialist Party squads, although accounts differ whether this was at a place in Cairo or in Sharkiya province some 50 miles from the Capital. It seems certain however that a raid of some kind took place. It may have been intended to blackmail the squads into accepting Government control, but it was nicely calculated to destroy any confidence in the Government's intentions which the leaders of squads may have felt. In consequence of such Government actions one of the effects of their assumption of control has been the opposite of that which they had intended. I understand on normally reliable authority that until the Government's announcement students in Fouad Ist University took little interest in the squads, but that they have since then decided to form their own squads independent of Government control. There is, of course, a stupidity unusual even for this Government in their attempts to control "liberation squads" when they have almost simultaneously announced permission for all Egyptians to carry arms.

6. The more or less regularly formed squads are continuing elementary military training, but they show little inclination to transfer themselves from the training fields in the Delta to the battlefield in the Canal. One of the most accurate accounts yet to appear of the work of organised "liberation squads" in the Canal Zone was published some 2 weeks ago in the normally extremist "Rose el Youssef". A staff reporter wrote that he had searched for a week in Ismailia for some traces of the "liberation squads" whose exploits had been reported with so much prominence, that he had found no trace whatever, and that he concluded that these squads existed only in the imagination of journalists in Cairo.

وثيقة (١)

7. My general conclusion is that though a nominal Government organisation for the military training of youth has come into being and may have the effect of cooling volunteer ardour among the party youth and discouraging the "commercial" side of the liberation movement in Cairo, it will have no effect on the activities of those groups in and on the borders of the Canal Zone who are carrying out individual terrorist acts and are no more likely to submit to the orders of the Minister of State than they were in former times inhibited by respect for the Egyptian police.

8. I am sending copies of this despatch to His Majesty's Representatives at Alexandria and Port Said and to the British Middle East Office.

I have the honour to be,
With the highest respect,
Sir,
Your most obedient, humble Servant,



وثيقة (٦)

I have already made serious representations to the Palace on the subject of this law emphasising that it must inevitably provoke counter action by British forces in the Canal Zone, the effects of which on the social, administrative and economic system of Egypt will be incalculable.

2. My United States colleague, who is calling on the new chief of the Royal Cabinet this morning, will speak strongly in the same sense. My French colleague intends to take similar action.

3. As regards paragraph 3 of your telegram under reference, please see my telegram No: 19 to Foreign Office repeated to B.M.E.O. Fayid.

2. It seems to me important to distinguish between -

(a) measures which we are likely to have to impose in immediate future either under authorisation already given in COS(HE)626 or those additional measures mentioned in COS 584 or in my telegram 1240 which Cabinet have not yet approved;

(b) imposition of full military government.

3. I can only usefully comment on the arguments in the draft telegram if it is clear which of these assumptions is being taken. As I see it, the War Office telegram under reply refers to (b): yet I quite understand the necessity to put before H.M.G. many of the points in the draft telegram - which refer to (a) in pursuit of the contention that we should not be deterred from immediately necessary measures for fear of the implications of full military government in the worst case (see Foreign Office telegram 1729 to me). I fully agree with this point of view and with para 11(j) of the draft.

4. If we are dealing with case 2(b) above it seems important not to under-estimate reaction of Egyptian Government. On present form it must be assumed that the Wafd Government are determined to push the crisis with Great Britain as far as they can in their own interests. It may be argued that in doing this they will be anxious to avoid a crisis arising which will show to the Egyptian people the bankruptcy of their own policy and thus result in their fall. Against this however -

(1) they know that they cannot hold power indefinitely and they are almost equally interested in leaving power at a moment when anti-British fervour will have reached its highest pitch and they are in hanging on a bit longer;

(2) they are a government of irresponsible demagogues and gangsters under a King who is a scabber, and they are therefore likely to go further than would a responsible government on Western lines.

One must therefore assume that they will push the crisis to the uttermost even if that results in chaos or in their own dismissal from power in Cairo.

وثيقة (١١)

Of the measures decided by the Egyptian Cabinet for "alleviating the situation in the Canal Zone" (see my immediately preceding telegram) the one most likely to cause us trouble in the Zone is the decision "establishing" a system of personal identity cards which may give the Egyptian police further opportunities to persecute non-Egyptians working for us.

وثيقة (١٢)

In note received this evening Ministry of Foreign Affairs state that Egyptian Government knew without doubt that British are detaining in their camps a number of "Egyptian patriots, for the most part members of the resistance movement" captured in the course of the engagements with the British forces or independently. The Egyptian authorities have also learned that certain of these patriots have been tortured and beaten in manner worthy of Nazi concentration camps. The British military authorities have even executed some of them after capture. While assembling all the information received the Egyptian Government protests energetically against these savage and inhuman acts.

2. Note continues that these barbarious acts are flagrant violations of international conventions. It then refers at some length to the articles of the 1949 Geneva Convention about the definition of and treatment of prisoners of war and seeks to show that the convention is applicable to the present situation in the Canal Zone where, in default of a proper military resistance, there is "an organised resistance movement". The members of this movement who have fallen into the hands of "their enemy, in other words, the British forces in the Canal Zone," must therefore be considered as prisoners of war and treated with humanity.

3. Note concludes that in coldly executing and torturing some of the patriots of the resistance movement the British military authorities have disregarded the Geneva Convention and the

وثيقة (١٣)

most elementary principles of humanity, and draws attention to the fact that always and everywhere the following acts against prisoners or wounded are prohibited: murder in all its forms, mutilation, cruel treatment, torture, corporal punishment, humiliating treatment, degradation and passing sentences and carrying out executions without prior trial.

وثيقة (١٤)

If you think it would be of value in countering outrageous charges contained in Egyptian Note summarised in your telegram No. 111 to Foreign Office, military authorities here would be prepared to allow a neutral, say a representative of the Red Crescent, to visit detention camp.

The value of such a visit would of course depend on the possibility of finding a representative of sufficient impartiality and courage to report faithfully what he saw and it is not possible for us here to judge whether such a person could be found or if he could, to what extent his report would carry conviction to the Egyptians. But we thought it nevertheless worth making this suggestion for your consideration.

وثيقة (١٥)

5. It is almost impossible to predict what line the present Ministers may decide to take, though the proposed disarming of the auxiliary police in Ismailia tomorrow, 25th January may prove a test case. The calculation that economic sanctions by both sides may harm Egypt more than us may make them still reluctant to resort to this weapon.

On Friday 2th, as reported in G.P.I. communiqué No.73 (Midcast telegram No. 12103), a mob in Suez looted and burnt the Coptic church and murdered at least one of the caretakers. Other reliable reports state that two other Copts were also murdered. Their bodies were then attached by the mob to small anchors dragged through the streets and burnt.

2. The immediate reaction of the Egyptian authorities was to attempt to fasten the blame on the British, as recorded in the communiqué. They also forbade any mention of the incident in the Press and the censors cut it out of correspondents' cables.

3. Yesterday the Council of the Coptic Community met under the presidency of the Patriarch. There was a long and stormy meeting at which the Wafdist Copts tried to prevail on the others who were, and are, extremely indignant, to cooperate with the Government in hushing up the incident. It was eventually decided to issue an announcement proclaiming a period of mourning and the cancellation of the usual Christmas celebrations on January 7th. The Government have also announced their decision to allot £5,000 for the repair of the Church, but it is not yet clear whether the Copts will accept this money.

4. The Government and Wafdist Press are alike attempting to present the incident as due to "British intrigue", and the measures announced by the Copts as a protest against British oppression and a sign of Coptic-Muslim solidarity.

The Wafdist Copts for their part are cooperating by announcing that subscriptions are being collected for the erection of a mosque and clinic in Cairo.

5. If the censorship allow any messages out they will be slanted as in paragraph 1 above. I would suggest, therefore, that maximum publicity be given through the News Department to the correct facts and that particular pains be taken to get it out in Italy and Greece, both of which countries have large Christian communities in Egypt.

وثيقة (١٧)

Press statements from General Headquarters
Middle East frequently ascribe acts of terrorism
and other misdemeanours to "Arabs". I should be
grateful if you would ask Commanders-in-Chief if
they could see that the word "Egyptian" or some other
suitable adjective is substituted for "Arab"; since
it is important that we should emphasise the
distinction between other Arab states and Egypt.

وثيقة (١٨)

From General Robertson to B.D.C.C. (M.E.).

Reference 589/CCL.

Chiefs of Staff are anxious to have details
of your plans for strict control of movement.
Please forward these as soon as possible.

Food Commitment

7. (a) If the Egyptian Government do not interfere with the flow of food from the Delta no major maintenance problems can be foreseen.
- (b) If the supply of food is stopped, we would have to send in food for an estimated Egyptian population of 360,000 and non Egyptian population of 40,000. A suggested ration scale for the Egyptian population is given at Appendix 'B'. A preliminary examination has shown that it would take approximately six weeks before a week's supply of food based on this scale could be made available in the Suez Canal Zone from British resources. It is therefore clear that a stockpile of food for at least six weeks must be established either in the Canal Zone or in a place from where it can be shipped quickly to the area before we set up Military Government.

Middle East's Comments

8. His Majesty's Ambassador in Cairo and the Commanders-in-Chief, Middle East, made the following comments:-

- (a) They confirmed that in all probability Egyptian officials would desert their posts. *Cairo 101*
- (b) His Majesty's Ambassador considered that the Egyptian Government would not stop the supply of food from the Delta. The Commanders-in-Chief observed that, if they did, pressure could be brought to bear on the Egyptian Government through our ability to cut off supplies from the Delta to the Egyptian Army and some 220,000 civilians in Sinai. *57/100*
- (c) Nevertheless, both His Majesty's Ambassador and the Commanders-in-Chief recommended that preparations should be made to send in food in case the Egyptian Government refused to feed their own people. *Cairo 101*
- (d) The Commanders-in-Chief and His Majesty's Ambassador were not in favour of a stockpile being set up in Egypt; the latter suggested that it should be established in the United Kingdom or elsewhere for rapid shipment to the Canal Zone if necessary. *Cairo 1101*
- (e) The Commanders-in-Chief stated that neither for administrative nor for security reasons could they consider the entire population of the area remaining under Military Government and many would have to go. *57/100*

وثيقة (٢١)

Registred

SECRET

FROM : G. H. Q., MIDDLE EAST LAND FORCES
TO : MINISTRY OF DEFENCE, LONDON.

Jerusalem

OPERATIONAL IMMEDIATE

IZ 651
TOO 231222B
(231022Z)
TOR 231458Z

INFO : C.-IN-C. MEDITERRANEAN
EMBASSY, CAIRO

613/CCL

23rd January 1952

From R. D. C. C. (ME) for Chiefs of Staff.

1. G.O.C. B.T.E. has received message from Governor of Port Said to the effect that if we do not cease our operations to clear up Ismailia forcible measures will be taken against us. We understand message originated from Egyptian Prime Minister and Minister of Interior.
2. Further message delivered to G.O.C. B.T.E. by his Egyptian Liaison Officer from Minister of Interior takes same line.
3. Above may mean that Egyptian Authorities intend to order civil police in Ismailia to intervene against us or that Egyptian armed forces may take hostile actions.
4. In his telegram number 71⁺ of 22nd January to G.O.C. B.T.E. repeated to Foreign Office H.M. Ambassador states that Egyptian Government may be contemplating reprisals against British civilians in Cairo.
5. We feel that there is a remote possibility that retaliation against our own forces might take the form of air attack on the Canal Zone by the Egyptian Air Force without warning. In this unlikely event it would be essential to hit back at once by attacking the Egyptian aircraft at their bases.
6. We shall be grateful for immediate confirmation that you agree with our proposal to retaliate as in our para. 5 above if necessity arises.

(٢٢) وثيقة

SECRET

FROM : MINISTRY OF DEFENCE, LONDON.

٢٢١٥٦/١٩

TO : G.H.Q. MIDDLE EAST LAND FORCES.

(A)

OPERATIONAL IMMEDIATE

INFO : C-IN-C., MEDITERRANEAN.
EMBASSY, CAIRO.
C-IN-C., M.E.A.F.
B.J.S.M., WASHINGTON.

OZ 581
TOO 232130Z
TOD 240033Z

COS(ME)635

23rd January, 1952.

For B.D.C.C. (M.E.) from Chiefs of Staff.

Reference 613/CCL.

We agree that there is a remote possibility of an Egyptian Air Force attack on the Canal Zone without warning. If the attack is an organized one, as opposed to some individual effort by a misguided fanatic, we agree that the only immediately effective counter action is to destroy Egyptian aircraft at their bases.

2. Such counter action may however have very serious repercussions including reprisals against British civilians in the Delta. While we give you authority at your discretion to retaliate against an organized air attack, your action should be limited to that required to prevent the Egyptian Air Force taking further action, and you should avoid damage to civilians or property.

3. We presume that the counter action you have in mind will be confined to ground attack with guns, cannon or rockets, aimed at destroying Egyptian aircraft.

4. We consider however that the Egyptian action given in your para. 4 is much more likely, and we presume therefore that you are considering bringing operations FLAIL and RODEO to shorter notice.

5. If an attack by the Egyptian Air Force does take place you should inform us by Flash message on clair.

SECRET

MEASURES TO MAINTAIN OUR POSITION IN EGYPT

THE COMMITTEE considered a telegram^x from the British Defence Co-ordination Committee (Middle East) reporting threats of forcible measures by the Egyptians unless British Operations to clear up Ismailia were stopped forthwith.

In discussion the following points were made:-

- (a) There was a remote chance that surprise air attacks might be made on the Canal Zone. Since any such attack would originate within the air defence zone itself, there was no prospect of obtaining early warning and it was not practicable to maintain standing air patrols.
- (b) The only immediately effective counter was the destruction of Egyptian aircraft at their bases.
- (c) Counter attack against Egyptian aircraft would probably have very serious repercussions in Egypt and elsewhere and might well lead to reprisals against British civilians in the Delta.
- (d) Counter attack by us would be justified if the Canal Zone was subjected to an organized attack by the Egyptian Air Forces, but would not be justified if some misguided Egyptian made a fanatical individual effort.
- (e) If we have to take retaliatory air action in the face of organized attack by Egyptian air forces, such retaliation should be limited to that necessary to prevent the Egyptian Air Force taking further hostile action.
- (f) It was important to avoid killing civilians or damaging property; it was therefore presumed that action would be confined to ground attack with guns, cannon or rockets, and not include bombing.
- (g) It was much more likely that Egyptian action would take the form of reprisals against British civilians on the lines outlined in H.M. Ambassador's telegram to the Foreign Office⁺. It was presumed therefore that the Commanders-in-Chief would consider bringing operation Rodeo and Flail to shorter notice.

وثيقة (٧٤)

OUTWARD TELEGRAM

FROM THE SECRETARY OF STATE FOR THE COLONIES

TO KENYA (Sir P. Mitchell)

Cypher (O.T.P.)

Sent 29th December, 1951. 22.15 hrs.

SECRET AND PERSONAL

No. 919.

JF 1016/19

Following from Lloyd. Begins.

Commander-in-Chief, Middle East, has asked whether O'Rourke could be spared to visit Canal Zone for week or ten days to advise on ways and means of dealing with situation resulting from failure of Egyptian Police to control terrorism or to provide British authorities with normal Special Branch intelligence. This may involve making plans for establishment of independent British Special Branch. We very much hope that you will agree to release person named for this mission, if he is willing to undertake it. If so, Robertson would be grateful if he could arrive Canal Zone as soon as possible after Sunday, 6th January. Military authorities will make arrangements for air transport. Ends.

Copies sent to:-

Foreign Office - Mr. C.E. King

وَتَارِئُ الْفَصْلِ الثَّانِي

Food Commitment

7. (a) If the Egyptian Government do not interfere with the flow of food from the Delta no major maintenance problems can be foreseen.
- (b) If the supply of food is stopped, we would have to send in food for an estimated Egyptian population of 360,000 and non Egyptian population of 140,000. A suggested ration scale for the Egyptian population is given at Appendix 'B'. A preliminary examination has shown that it would take approximately six weeks before a week's supply of food based on this scale could be made available in the Suez Canal Zone from British resources. It is therefore clear that a stockpile of food for at least six weeks must be established either in the Canal Zone or in a place from where it can be shipped quickly to the area before we set up Military Government.

Middle East's Comments

8. His Majesty's Ambassador in Cairo and the Commanders-in-Chief, Middle East, made the following comments:-

- (a) They confirmed that in all probability Egyptian officials would desert their posts. *Cairo*
- (b) His Majesty's Ambassador considered that the Egyptian Government would not stop the supply of food from the Delta. The Commanders-in-Chief observed that, if they did, pressure could be brought to bear on the Egyptian Government through our ability to cut off supplies from the Delta to the Egyptian Army and some 220,000 civilians in Sinai. *514*
- (c) Nevertheless, both His Majesty's Ambassador and the Commanders-in-Chief recommended that preparations should be made to send in food in case the Egyptian Government refused to feed their own people. *Cairo*
- (d) The Commanders-in-Chief and His Majesty's Ambassador were not in favour of a stockpile being set up in Egypt; the latter suggested that it should be established in the United Kingdom or elsewhere for rapid shipment to the Canal Zone if necessary. *Cairo*
- (e) The Commanders-in-Chief stated that neither for administrative nor for security reasons could they consider the entire population of the area remaining under Military Government and many would have to go. *57*

وثيقة (٣)

There have been two entirely separate sets of incidents in Suez during the last 48 hours. On 3rd and 4th January there was heavy and continuous firing on the filtration plant from houses in the Kafr Abdu neighbourhood, and on the militarily operated railway signal box in the same area from the railway yards. Egyptian police or auxiliaries in uniform reported to have been seen to be taking part in these attacks and hand grenades have been thrown into the filtration plant from the neighbouring Suez Canal Company waterworks. In replying to these attacks tanks went into action and their guns were used to shell buildings from which the snipers were firing. Details of these incidents have been reported in the military Sitreps to Ministry of Defence, repeated to you. Total British casualties were four officers and two other ranks wounded.

وثيقة (٤)

Trouble was started by explosion of time bomb concealed on a barrow parked at Y.M.C.A. bridge. Explosion killed one B.O.R. and wounded five others of whom one has since died.

2. It appears Egyptian police had advance information of plot because traffic policemen at Y.M.C.A. and Suez bridges left their positions about one hour before explosion and policemen at police station are reported to have been looking out of windows for something to happen.

CONFIDENTIAL

Lieut.-Gen. Sir GEORGE FUSKINE, K.B.E., C.B., D.S.O.

HEADQUARTERS

BRITISH TROOPS IN EGYPT

MIDDLE EAST LAND FORCES, 14.

OPINION OF G.O.C. E.T.E.

The responsibility for starting the incidents at Suez clearly lies with armed Egyptian civilians who made unprovoked attacks on the British troops. This civilian action could have been stopped by Egyptian civil police, but instead of taking measures to restore order they joined in with the armed civilians.

The British troops showed great forbearance and did their utmost to stop the outbreak in the early stages with the minimum use of force. When it was clear that the police and civilians were determined to press their attacks on the British troops no more than the necessary force was used to safeguard British lives and property.

The ambush of Major Rose and his party is a very clear indication of the frame of mind of the Egyptians. This party was doing no harm to anybody. It was moving down an Egyptian highway on a lawful occasion. It was deliberately ambushed. It is very clear that Egyptian police were involved in this ambush.

There is no doubt that the events of 3 Dec reached the stage and intensity which they did because the police officers either made no effort to carry out their duties, or because the police were not willing to obey their officers. The murder of L/Cpl Foxwell R.M.P. is a clear example of police panic and indiscipline.

The word police is used in its widest term. It is clear to me that it was the Auxiliary Police (The Guard Companies) who were mainly involved. These are not strictly speaking police at all but semi-trained conscripts with no discipline or tradition. They are exactly the same type who caused the trouble in Ismailia on 17 and 18 Nov. The high approval shown by the Egyptian Government to the Ismailia Auxiliaries must have been a great incentive to the Suez Auxiliaries to display similar irresponsible behaviour.

The scale of opposition to our convoy to the Filtration plant on 4 Dec is very clear. This incident was the reason for my decision to construct a shorter and easier route to the Filtration plant which would avoid a repetition of this affair. For years we have gone to and fro to this Filtration plant when law and order existed. But after this incident it was clear to me that in future such moves would be resisted both by civilians and the police Auxiliaries.

I am entirely satisfied with the action taken by my Subordinate Commanders. The British troops acted in a cool and disciplined manner. It is most noticeable that young officers and N.C.O.s shouldered heavy responsibility with resolution. They acted under fire and in most difficult circumstances with great credit to their own Commanders and to the British Army.

There were some outstanding acts of leadership which I will deal with separately - all officers and men killed or wounded or injured in the events covered by this report were on duty and were NOT to blame.

13 Dec 1951

George Trakine

Lieutenant General
General Officer Commanding
British Troops in Egypt

وثيقة (٧)

From BDCC(ME) for Chiefs of Staff.

Reference Cairo Telegrams 1240 and 1250 to Foreign Office.

1. We have already received authority from you.
 - (a) To control movements other than stopping oil and essential supplies.
 - (b) To disarm the Egyptian Police in the Canal Zone in the last resort.
2. A plan for the strict control of movement into and within the Canal Zone has been prepared by G.O.C. B.T.E. Subject to the comments of the Ambassador on points of detail we propose to enforce this measure immediately following the next serious incident.
3. In view of the authority mentioned in Para 1(b) above we consider that we are free to choose the timing of action to disarm the Egyptian Police and we are aware that the time may come very soon. We shall not fail to use the authority given to us when in our opinion the situation demands it.
4. In deciding upon the timing for both the above measures we have to bear in mind two factors.

- (a) That to disarm the Egyptian Police means that we deprive them of any power to deal with the anarchy which is already developing in the towns of the Canal Zone. This would give the Egyptian Governors an excuse for saying that they have been rendered powerless and might thus precipitate a situation in which we had to take over complete control.
- (b) That any action which we take must be within our resources at the time.

وثيقة (أ)

1. In view of repeated evidence of participation of Buluk El Nizam or police guard companies in incidents at Tel El Kebir and Ismailia, we consider that the situation is now such that we must use the authority given to us to disarm the Egyptian police to the extent of disarming the Buluk El Nizam in Ismailia.

2. We are accordingly instructing G.O.C. B.T.E. to take the necessary action at his discretion. This will probably take place on 25th January.

وثيقة ××

Ismailia Operations.

In further letter received this evening Minister makes series of wild accusations about conduct of British troops carrying out Ismailia operation (crucifixions, prisoners torn to pieces by dogs, etc.). Letter is however, milder than that of last night in that it contains no threats. I am replying with a sharply worded request that he should restrict complaints in his official communications to me to matters of fact, rather than wild improbabilities.

His Majesty's Consul General Port Said has just informed me by telephone that the Governor of the Canal Zone, on the personal instructions of Nahas Pasha, asked him this evening to transmit a message to General Erskine to the effect that, unless the measures now being taken by the latter in Ismailia against the civilian population cease immediately, instructions will be issued to the local authorities to resist with all the forces at their disposal. Consul General passed this message to General Erskine who replied, that the measures now being taken by him in Ismailia are for the protection of the troops under his command, and of friendly foreign nationals in the town. They are being taken because the Egyptian civil authorities have failed, despite repeated representations, in their task of maintaining order, and they will be continued for as long as may be necessary to achieve their object, whatever counter-action the Egyptian authorities may take.

2. On my instructions Consul General is returning a reply in these terms to the Governor of the Canal Zone.

3. Minister of the Interior did not appear at his nightly press conference this evening, nor was any particularly strong statement made about the situation at Ismailia. It may be therefore that the Egyptian Government have learned a lesson from the Kafr Abdou incident and do not intend to repeat their mistake of publicising their ultimatum and thus increasing the difficulty of their position.

for their position. JAN 1952

وثيقة (١٠)

BRITISH EMBASSY,

1941/1/30/52.

CAIRO.

19th January, 1952.

(My dear Afifi Pasha),

Your Excellency is doubtless aware of the fact that on the 16th January the British force which was engaged in searching the village of El Hammada, with a view to preventing any repetition of the attacks which had been made against British troops in this area, was fired on by members of the police. This police force subsequently surrendered and proved to consist of about 120 men, which is ten times the normal detachment for the village.

2. Apart from continual sniping, the attacks on the British forces in this area had included a planned attack on the 12th January by about 100 men on a British railway patrol and train near Tel el Kebir, in which we believe members of the police took part, and a deliberate attack by 30 to 40 police on the British road control post at Tel el Kebir on the 13th January. I suggest that His Majesty's urgent attention should be drawn to the fact that these members of the armed police forces of the State, the officers of which hold His Majesty's commission, opened fire on the British forces who were engaged in cleaning up villages from which repeated murderous attacks had been made upon them, and which the Egyptian authorities had many weeks before been asked, without result, to clean up themselves. His Majesty may indeed wish to enquire how it came about that orders were given to these officers to open fire on the British troops, observing that Egypt and the United Kingdom are not at war.

Yours very sincerely,

RALPH SKELTON

His Excellency,
Hafsa Afifi Pasha,
Chief of the Royal Cabinet,
CAIRO.

YY

وثيقة (١١)

G.O.C. has reported receipt of this message and of similar one from Minister of Interior through Egyptian Liaison Officer. In reply to latter, he had referred Minister of Interior to me but had also made statement similar to that given to Consul-General.

2. G.O.C. comments that messages may indicate orders to civil police in Ismailia to break-out and intervene and possibly also hostile action by Egyptian armed forces. See also 613/CCL. I think you should know that G.O.C. is quite prepared to disarm and expel at least auxiliary police companies now in Ismailia. You will remember that Commander-in-Chief has authority for this (see Cosme 610 and 89/CCL. See also my telegram No.1250). — JE 10110/218

3. Haider Pasha, Commander-in-Chief of Egyptian armed forces saw Military Attaché this afternoon on another matter and did not refer to Ismailia situation. This is a favourable sign.

وثيقة (١٢)

I am sure you will agree that it is most important to ensure that world press presents this operation favourably.

2. Embassy spokesman has already drawn attention to role of auxiliary police in recent clashes; see Erskine's telegram No: OPS 210 and promised details which we hope to be able to release this evening.

3. On assumption that operation will start early tomorrow, we propose to call press conference for 1000 hours tomorrow 25th January and make on the record statement to the effect that the British authorities have been forced to order this operation by failure of Egyptian authorities to carry out their duty, which Governor of Canal Zone explicitly recognised in his meeting with Erskine in November, to maintain order and security (including security of British forces) in Ismailia.

Spokesman would stress repeated aggression by auxiliary police, particularly at Suez on 3rd/4th December and recently in Ismailia and representations made to Egyptian Government to bring them under control. He would emphasise that operation is not (repeat not) an assumption of military government, and that His Majesty's Government have explicitly given their approval for it.

4. Please therefore telegraph immediately as many details as possible, including

Qd JAN 25.
A) time it will start.

b) approximate number of British troops involved

c) number of auxiliary police to be disarmed

d) how arms taken will be disposed of

e) whether any urgent request has been made to Egyptian authorities to undertake disarmament themselves.

5. A point of particular interest is our attitude to regular police. I understand that it may be necessary to disarm them as well, but that their arms will be handed back once operation is complete. Please confirm and state whether we may release this point tomorrow.

6. Please confirm no intention of detaining auxiliary police once arms have been removed.

7. Will try to telegraph draft of statement this evening.

وثيقة (١٤)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

a Clair

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL
DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson

No. 155

D. 11.33 a.m. 25th January, 1952

25th January, 1952

R. 12.06 p.m. 25th January, 1952

URGENT

By immediately preceding telegram.

Following is text.

[Begins].

75016/86

J E 1016 / 86

A British spokesman stated today that at about a quarter past six this morning the British Military Authorities were to notify the Sub-Governor of Ismailia that they must insist on the immediate disarming and evacuation from the Canal zone of the auxiliary police (Buluk Nizam) at present stationed in Ismailia. Normally, it is understood, these men are armed only with staves, but in Ismailia they carry rifles and have been a constant source of trouble ever since they arrived there in October last. If the Sub-Governor fails to meet the British request, British forces would themselves undertake the disarming and evacuation. About 1500 British troops would be involved. The difficulty of distinguishing between auxiliary and regular police would make it necessary to disarm the latter initially as well, but their arms would later be returned to them, provided that the Sub-Governor would agree to carry out portol police duties with regular police only. The spokesman emphasised that there was no intention of detaining the auxiliary police. The British Authorities have been forced to take this action as a result of the long succession of unprovoked attacks committed by the auxiliary police against British forces, their cooperation with the terrorists and the failure of the Egyptian Government, despite repeated requests, to bring them under strict control or remove them from the neighbourhood of British forces.

The record of the auxiliary police in the Canal Zone is indeed a black one. Their activities had been a matter of suspicion ever since they arrived after October 16th and from then on they undoubtedly played a large part in the intimidation of and violence against workers and kaders in the Zone. But their first act of open aggression was in Ismailia on November 17th when they opened fire without provocation on a British patrol. On

(١٨)

The military authorities report that the operation started with a message to the Sub-Governor of Ismailia to the effect that since the auxiliary police had been sheltering and encouraging terrorists it was necessary to disarm them. To enable this to be done all Egyptian police, therefore, should be ordered to come out of their barracks without arms and directions would be given to the senior police officer at the barrack gates that arms would be restored to regular police who would then be allowed to continue their duties. The Police Station and the Bureau Sanitaire had by this time been surrounded by British troops supported by tanks.

About 6.30 a.m. a similar message was conveyed to the Major General commanding the police who was contacted at his residence. His reply was that the police would resist in accordance with their orders from the Egyptian Government.

2. The police in the Bureau Sanitaire started firing immediately and indiscriminately. British troops at first did not reply and the period of grace was extended to a total of 45 minutes. Loud speaker vans were also used to call on the police at both places to surrender and the police Major General was again pressed but refused to go to the Police Station. As the shooting continued and had also started at the Police Station, a few rounds of blank were fired by the tank guns and troops started firing with small arms. This produced no effect on the police and the firing continued for some time. Two platoons of British troops, supported by tanks, then forced their way into the Bureau Sanitaire

consists of a walled compound in which there are a number of buildings which were used as barracks by the police. Police refused to resist from the buildings even firing from the windows and a tower on which there was a sandbagged emplacement, even after the lower floor had been cleared.

During this fighting that most of the casualties were sustained on both sides. Eventually the police in the compound surrendered at about 10.30 a.m. It is understood they were all auxiliary police.

At the Police Station, the police continued to resist although the news of the surrender of the Bureau Sanitaire was conveyed to them by loud speakers and they were called to surrender by 12 noon. At about 12 noon, however, there was a further burst of firing from the police which was answered with small arms and heavier fire and shortly afterwards they surrendered. A few police were out in small groups elsewhere which were cleared without difficulty.

Although checking of numbers is not yet complete approximately 790 Egyptian police have been taken prisoner, of which 100 only are believed to be regulars. General Erskine did not announce to the press the Egyptian casualties but over 100 Egyptian policemen are believed to have been killed and a considerable number wounded. British casualties were 3 other ranks killed, one officer and about 12 other ranks wounded. Eventually, one Cypriot is reported to have been released from police cells where he had apparently been kept for several days without food.

During the afternoon the General commanding 1st division viewed the Sub-Governor of Ismailia and conveyed to him a message from General Erskine to the effect that he should resume his duties and would be given 50 regular police with 2 officers to enable him to do so. In view of the resistance which the Sub-Governor had offered during the morning these men would have to be armed. But after further screening General Erskine hoped to be able to provide him with more regular police. British troops would be ready to support them and would remain in occupation of parts of the town. Any of the civil inhabitants

CONFIDENTIAL

British Middle East Office (Fayid) telegram No. 86
to Foreign Office

-14-

who wished to leave the town would be at liberty to do so.

6. The Sub-Governor apparently reported to Cairo and answered that the Egyptian Government held General Erskine responsible for all that had been done to the town, the police and the inhabitants, and asked for all regular police and their officers to be returned to him. He eventually agreed, however, to resume his office and 50 regular police and 2 officers were returned to him unarmed.

7. In view of the resistance put up by the police from the beginning it is not proposed to release the auxiliary police prisoners immediately and they are being held in a camp at Moascar.

8. It was evident from the condition of the buildings, which were visited by two members of my staff this afternoon, that there had been a fierce struggle at the Bureau Sanitaire. The Police Station was much less damaged and appeared to have suffered mainly from small arms fire, but a fire which had broken out inside it was said to have been brought quickly under control. After their prolonged resistance many of the Police prisoners were reported to have been almost paralysed with fright, or perhaps shock, when they were finally captured. Large stocks of ammunition were reported to have been found, particularly in Bureau Sanitaire.

Foreign Office please pass to Washington and Paris as my telegrams 7 and 4 respectively.

[Repeated to Washington and Paris].

ADVANCE COPIES:-

Sir W. Strang,
Private Secretary,
Mr. Bowker,
Head African Department,
Head News Department.

rr

Egypt.
(Previous
Reference:
C.C. (52) 2nd
Conclusions,
Minute 4.)
Situation in
Canal Zone.

1. *The Foreign Secretary* informed the Cabinet that the situation in the Canal Zone appeared to be deteriorating seriously. Reuter reports—which might be exaggerated—spoke of considerable fighting in Ismailia that morning in the course of the operation undertaken to disarm the Egyptian police. Late on the previous evening he had discussed with the Chiefs of Staff the situation which would arise if the Egyptians were to take violent reprisals for this operation. The Chiefs of Staff subsequently instructed the Commanders-in-Chief to bring to a high degree of preparedness their measures to protect British and foreign lives and property in Egypt. The Foreign Secretary read to the Cabinet his telegram No. 164 to Cairo instructing the Ambassador in what circumstances he might recommend to His Majesty's Government that these measures should be put into force and asking that the recommendation should be made, if possible, in agreement with his United States colleague. He had also instructed the Ambassador to deliver a suitable warning to the King of Egypt. The Prime Minister had been kept informed of events and was in agreement with the action taken. The Foreign Secretary proposed to inform the Leader of the Opposition of the situation. The Cabinet agreed that the Commonwealth Secretary should also inform the Governments of Canada, Australia, New Zealand and South Africa. The Government of India might also be informed of the deterioration of the situation, but not of the military preparations which were being taken to meet an emergency. The question of economic and financial measures against Egypt might be further considered by the Cabinet in the following week. These would be appropriate if the situation deteriorated still further.

The Cabinet—

Took note of the situation.

EGYPT (BRITISH MILITARY ACTION, ISMAILIA)

Mr. Aneurin Bevan (*by Private Notice*) asked the Secretary of State for War whether, arising out of the statement by the Foreign Secretary on Tuesday, he is now in a position to give the House more details concerning the recent clash between British Forces and Egyptian auxiliary police in Ismailia.

The Secretary of State for War (Mr. Antony Head): Yes, Sir, I am arranging for a detailed account of the incidents in Ismailia on 25th January to be published today in the OFFICIAL REPORT.

Following is the statement:

General.

On 16th October, 1951, the Egyptian police failed to control the riots which broke out in Ismailia and British troops had to restore order. After this 600 auxiliary police arrived from Cairo.

Egyptian terrorists had been and continued attacking our troops and convoys while the Egyptian police looked on. In some cases the auxiliary police, alongside the terrorists, attacked our troops. On 17th, 18th and 19th November, 1951, the auxiliary police fired on our patrols in Ismailia. After this General Erskine arranged for the regular and auxiliary Egyptian police to remain in their barracks while our families evacuated the town. After this both regular and auxiliary police in Ismailia were replaced by fresh companies from Cairo.

The normal rôle in Egypt of auxiliary police is to provide a reserve for riot duty armed with staves. Those sent to the Canal Zone on both occasions were armed with rifles.

363

Oral Answers

31 JANUARY 1952

Oral Answers

364

After the change over had taken place evidence increased that the new auxiliary police were taking part in attacks on our troops and installations. On 3rd and 4th December, 1951, auxiliary police opened fire on our troops near the water filtration plant outside Suez and killed 11. On 18th December, 1951, fire from the police station in Ismailia killed a British officer passing in a jeep.

The Caracol

In operations against the Caracol Egyptian casualties did not exceed single figures and ours were none. The Egyptian police opened fire first and subsequently fired repeatedly. The buildings were not damaged.

The Bureau Sanitaire

Twenty auxiliary police and four terrorists in a lorry attacked a road block near Tel-El-Kebir. As a result of this and other attacks in the neighbourhood our troops cleared the area, finding, in the police station compound of El Hammada (a small village), a senior police major-general and 116 armed police, as well as quantities of ammunition and other arms.

The steadily mounting casualties amongst our troops and the attacks upon them caused the Commander-in-Chief, at the end of November, 1951, to recommend the disarming of the auxiliary police. On 7th December, 1951, His Majesty's Government authorised the Commander-in-Chief to take this step if the situation demanded it.

On 23rd January, 1952, when our casualties had reached 33 killed and 69 wounded, the Commander-in-Chief told the Chiefs of Staff that, in view of the repeated evidence of attack by the auxiliary police, he considered that he must disarm those in Ismailia, and that he had ordered General Erskine to do so. His Majesty's Government approved this decision.

Narrative of Events

Location of Egyptian Police on morning of 25th January.

The position in Ismailia on the morning of 25th January was:—

(a) About 400 Egyptian police, of whom about 60 were regulars, were in the *Caracol*, the normal regular Police Station and the Governor's Office.

(b) Some 600 Egyptian police, almost all auxiliaries, were in the *Bureau Sanitaire* located about 400 yards distant from the *Caracol*. The *Bureau Sanitaire* is normally the health office but was taken over as temporary barracks for the additional auxiliary police.

Message to the Sub-Governor of Ismailia

The operation started with a message to the Sub-Governor of Ismailia to the effect that, since the auxiliary police had been firing on our troops as well as helping the terrorists, it was necessary to disarm them. He was therefore requested to order them to come out of their barracks without arms, and told that arms would be restored to the regular police who would then be allowed to continue their duties.

Message to the Major-General Commanding the Police

A similar message was sent to the major-general commanding the police who was at his residence. He replied that both the regular and auxiliary police would resist in accordance with their orders from the Egyptian Government. In view of this statement the operations against the *Caracol* and the *Bureau Sanitaire* were put in train.

The major operations took place against the *Bureau Sanitaire* of which the occupants were almost all auxiliary police. This building had been substantially fortified since its occupation by the auxiliary police.

At 0614 hours and continuing until 0640 hours broadcasts were made from loudspeaker vans calling upon the police to surrender. At 0656 hours firing by the police started from the *Bureau Sanitaire* and continued with increasing intensity until 0710 hours. We then retaliated by firing one round of blank from a 20-pounder tank gun as a warning. The police continued to fire.

At 0715 hours we returned the fire for the first time, six rounds of 20-pounder tank gun and a few rounds of two-pounder being fired as well as small arms. This produced a very heavy fusillade from the police.

A fresh broadcast was then made, followed by a pause to give them time to surrender. At 0815 hours fire was again opened by us on the same scale, followed by a broadcast with another pause for surrender. All this had no effect on the police and they continued to fire.

At 0900 hours two platoons of our infantry, supported by tanks, forced their way inside the walled compound of the *Bureau Sanitaire* which was used as barracks by the auxiliary police. Our infantry quickly suffered fourteen casualties and were withdrawn.

Final Surrender

At 1000 hours fire was opened again and at 1037 hours surrender started. We suffered three killed and 13 wounded. The Egyptian police casualties were 41 killed, 73 wounded, and 886 surrendered.

Weapons used by British Troops

The weapons used by our troops consisted of small arms, tanks from which 23 rounds of 20-pounder were fired, armoured cars which used a few rounds of two-pounder ammunition. No artillery, aircraft or mortars were used except for one round of 2 in. smoke.

Comments

The operation was planned with the object of avoiding bloodshed. The buildings were surrounded at dawn and every possible effort was then made to persuade the police to surrender, but the responsible officials refused to take any action and the police general in Ismailia steadfastly remained in his quarters throughout the whole proceedings.

The police in the *Bureau Sanitaire* were first called upon to surrender at 0614 hours, but it was not until 0715 hours that British troops opened fire in spite of the fact that they themselves had been under fire from the Egyptians since 0656 hours—nearly 20 minutes earlier.

The first serious attempt to enter the building was made by our infantry nearly two hours later after a series of broadcasts, and this attempt immediately resulted in fourteen casualties to our troops. In order to avoid much greater casualties on both sides it was essential to complete the operation as soon as possible and in any case in daylight.

There were no casualties to civilians. Transport was produced quickly after the surrender and prisoners were taken away for a meal, whilst our doctors gave immediate medical attention to the wounded, some of whom were taken to our hospital and the remainder to the Egyptian hospital.

If the Egyptian Government had maintained proper control over their police forces and, in particular, their auxiliaries, it would never have been necessary to carry out the operation at all.

(٢٢) وثيقة

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE.

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorized recipient and not passed on].

Cypher/OTP.

FOREIGN OFFICE SECRET AND
WHITEHALL SECRET
DISTRIBUTION.

Verdict 90

Sir R. Stevenson.

D: 1.02 p.m. 25th January, 1952.

No: 153.

R: 1.18 p.m. 25th January, 1952.

25th January, 1952.

IMMEDIATE.

TOP SECRET.

Addressed to Foreign Office telegram No: 153 of
25th January

Repeated for information to: Washington.

Memorandum.

C.-in-C. Fed..

J. ... / 76

Your telegram No: 161: Operation Rodeo.

I spoke to my United States colleague this morning, explaining to him the necessity of our action against auxiliary police in Ismailia. He had, a few moments before seeing me, received a telegram from London giving the gist of what had been passed by you to United States Ambassador there on whole subject. Mr. Caffery's reaction was good. He did not (repeat not) question the necessity for measures we are taking in the Canal Zone and was glad to hear that I had been authorised to discuss and if possible agree with him any recommendation he might make about putting operation Rodeo into action.

2. It was clear from the telegram Mr. Caffery showed me, that Admiral Carney was being kept informed.

3. I have arranged to see Chief of Royal Cabinet this evening and will speak as directed in your paragraph 4. (See also in this connexion my telegram No: 150).

Kemin Payid please pass C.-in-C. Med. as my telegram No: 1. Foreign Office please pass to Washington as my telegram No: 12.

[Repeated to Washington].

ADVANCE COPIES:

Sir W. Strang.	Private Secretary.	Sir P. Dixon.
Mr. Bowker.	Head African Dept..	Head News Dept..

JJJJJ

وَتَاتِيكَ رَفِيعٌ ثَلَاثٌ

وثيقة (١)

Serious rioting has broken out in Cairo and large crowds are on the streets setting fire to cars and buildings. I have confirmed information that the (British) Furt Club, four cinemas and B.O.A.C. building have been burnt and it is feared that British lives may have been lost.

Fire brigades are unable to function as crowds cut their hoses. Police are considering calling in the army.

2. I have been in touch by telephone with the Acting Minister for Foreign Affairs from whom I have received an assurance that the Egyptians are, repeat are, in a position to maintain order and accept responsibility for the protection of British and other foreign lives.

وثيقة (٢)

Egyptian Army have been called out in aid of civil power.

وثيقة (٣)

My telegram No. 174.

JE 1018 / 10

A number of buildings have been burnt in the centre of the town including Barclays Bank and places of amusement, cinemas, bars, hotels (including Shepheards) and luxury establishments including Mohamed Ali Club and R.A.C. (particularly associated with the King). Crowd appear to be as much anti Pasha as anti-British and have been shouting slogans against the King, Hafez, Afifi, Haider etc.

2. Arson is by means of incendiary bombs.

3. Army detachment have reached centre of town.

4. Police state that martial law has been declared by the King at request of the Government.

{ }

وثيقة (٦)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

En Clair

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL
DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson.

No. 243

D. 5.12 p.m. 29th January, 1952.

29th January, 1952.

R. 6.13 p.m. 29th January, 1952.

IMMEDIATE

J E 1018/31

Addressed to Foreign Office telegram No. 243 29th January.

Repeated Immediate to Memin (Fayid)

Our telegram No. 203-(of January 28th).

Following is text of statement given at Embassy press conference this afternoon.

[Begins].

Following upon the attack on the 26th January by an Egyptian mob and the deliberate destruction by fire of the Turf Club, three bodies were discovered during Sunday the 27th. Six more bodies have since been recovered, one of which was that of a woman. Four bodies were quite unidentifiable. This brings the total number of British casualties to 9 dead, one missing assumed dead and four injured and in hospitals. The British casualties were for the most part people no longer young, one of the killed was over 80 and one of injured over 70 years of age. The attack on the Turf Club appears to have been carefully planned and evidence shows that several of those who died were deliberately and brutally murdered, and not overcome by the fire. It will be some time before any detailed assessment can be made of the losses sustained by British interests but they may be provisionally estimated as perhaps of

the order of not less than £5,000,000. These British losses comprise, however, but a comparatively small percentage of the total damage done to the centre of Cairo by the rioters and several other foreign communities, such as the French, Greek, Swedish, Lebanese, Dutch and Swiss, which also suffered heavily. The losses of the Greek community are particularly serious. Individual observers estimate that total damage to property is not less than £25,000,000 and may well be as high as £50,000,000.

ADVANCE COPIES:-

Sir W. Strang, Head News Department
Private Secretary,
Sir P. Dixon,
Mr. Bowker,
Head African Department,

kkk

وثيقة (٧)

4. This evening's press publishes text of reply sent to all other Missions who had presented Notes about 26th January. This reply is on same lines as that sent to us but does not mention the question of official connivance and refers only briefly to the demonstrations resulting from the events of 25th January in Ismailia.

Latest reports give British casualties as 4 injured and in hospital and 13 missing. There are strong presumptions that 4 of latter and possibly more are dead including Canadian Trade Commissioner, Mr. Boyer. Main residential quarters Zamalek and Giza have not been affected and garden city is surrounded by police.

2. General impression is of revolutionary outbreak being put down ruthlessly but inefficiently by army in relatively small area in centre of town. Army shooting to kill in spite of some hesitation and shooting in air some hours ago. But evidence about efficiency of army is conflicting. There are certainly no properly organised posts or barricades to stop crowds moving from one part of town to another.

3. Eye witnesses this afternoon are emphatic about degree of organisation and discipline shown by incendiarist in early stages. Squads were led by young men of Effendi class who ordered their followers not to appropriate or loot but to continue on apparently planned programme of destruction of selected targets.

4. No (repeat no) reports of any disturbances in the provinces. All quiet at Alexandria earlier this evening.

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HER BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

SECRET

JE 1018/36



Foreign Office and Whitehall Distribution

EGYPT
31st January, 1952
Section 1

THE RIOTING AND ORGANISED FIRE RAISING
IN CAIRO ON 26th JANUARY

Chancery (Cairo) to African Department. (Received 31st January)

(Secret)

Cairo,

Dear Department, *30th January, 1952.*

We are, of course, making the fullest possible investigation into all aspects of the rioting on 26th January but it will be some time before we can sift the hundreds of individual reports, which we have set up a committee to investigate. Meanwhile we are sending this letter to amplify our telegrams. It has had to be written very hastily and with incomplete information, which, under the present conditions of martial law and a high state of tension, is hard to obtain—and when obtained—to confirm.

2. The first sign and to a considerable extent the cause of the trouble may well have been a demonstration of auxiliary policemen (Buluk al Nizam) in front of Abdin Palace at about half past ten on the morning of 26th January. Other auxiliary police went to one of the universities to incite the students, in which they were successful. The auxiliaries tore off and threw away their uniforms and a demonstration, marching towards the centre, soon developed into a riot. A café nearby was set on fire. (It is reported but not confirmed that the café was burned after an altercation with two Egyptian officers who were seen inside and accused of cowardice for not being in the front rank in Ismailia).

3. Very shortly afterwards, an entirely

first buildings to be set on fire and was followed shortly afterwards by the other buildings listed in paragraph 10 below, together with most of the cinemas in Cairo, a number of well-known cafés and restaurants and some of the biggest department stores. The activities of these organised fire-raising gangs continued for several hours. They were, of course, accompanied by general rioting and looting by the Cairo mob which invariably collects on such occasions, but all eye-witnesses make it clear that two entirely different bodies were at work; the uncontrolled mob which was looting and these organised gangs which were deliberately and efficiently destroying without any thought of loot.

4. As far as we know, no British lives were lost except in the Turf Club. Accounts of what happened there are still incomplete but we have at least the following information. The first and one of the most significant facts is that during the morning a police guard outside the Turf Club, which, in view of constant anonymous threats, is normally kept at a strength of about forty, suddenly reduced itself to four policemen. While general mob rioting was taking place at one end of the street in which the club is situated, a gang of some forty or fifty men arrived suddenly from the other end of the street, made straight for the club, broke

different form of violence developed. Gangs apparently numbering between twenty and fifty appeared in various parts of the centre of Cairo and began to set fire to buildings. It is clear from all eye witness accounts that these gangs were excellently organised and were carrying out preparations made well in advance. In most cases they brought with them all the equipment necessary for fire-raising and in one case, for a building (Cairo Motors) where steel shutters had been installed about a month before to protect the Rolls Royces and Bentleys of very considerable value, this equipment even included an oxyacetylene cutter. The Turf Club, which is a purely British institution, was one of the

159—28

down the very heavy doors with battering rams which they had conveniently brought with them and set fire to the building with bundles soaked with kerosene which they had also brought with them. As you know, the bodies of nine British subjects have been recovered and no hope now remains for one other British subject who was last seen in the building. To confirm our telegrams we enclose a list of the casualties.

5. It seems certain that the gang which fired the Turf Club intended the murder of British subjects. Mr. C. F. A. Jones of the British Council was deliberately murdered after he had descended from the top floor of the building on knotted sheets. He was

- knifed by the mob and we are told that his body was then soaked in petrol and burned. A Greek employee of the club, however, was allowed to pass through the crowd after he had proved that he was Greek, which both shows the unprecedented degree of discipline maintained by the fire-raising gang and implies that he would not have been allowed to pass if he had been British. On the other hand, an elderly British member of the club was also given the equivalent of safe conduct although he was certainly known to be British. While this, of course, in no way affects the legal guilt of those concerned, it seems possible that the intention of the leaders at any rate was to destroy property rather than life. There was certainly no attempt at a general massacre of British subjects throughout the city. In at least one case, however, it is clear that, having set a building on fire those concerned were determined that no one in it should escape. The British manager of the Rivoli Cinema was pursued through the maze of rooms in the burning building for 3½ hours by members of the gang responsible, whose intentions towards his life were in no doubt whatever.
6. Except in the immediate vicinity of this embassy, an area which includes the houses of Nahas and Serag El Dine Pashas, the police proved entirely incapable. Many of the police evidently knew what was to come and kept out of the way. Some, both regular and auxiliary, are known to have given the gangs direct assistance.
- cause disorders." This was followed by the promulgation of a royal decree declaring martial law and appointing Nahas as Military Governor and Abdel Fattah Hassan as *Censeur Général*.
9. There was naturally a certain amount of looting in burning buildings during the night and sporadic small-arms fire was heard throughout the city. It appears that the army were firing from time to time in order to keep people in their houses. By Sunday morning the situation, although remaining, as indeed it still does, extremely tense, was temporarily at least under the control of the army. Armoured cars and lorries were and have since been patrolling the streets and army detachments are stationed at all strategic points.
10. The damage to British-owned property and British-controlled businesses is very considerable. Barclays Bank's main Cairo branch, the B.O.A.C. offices, the tourist department of Thomas Cook, W. H. Smith & Sons, the Rivoli Cinema and a number of other premises were either completely destroyed or very severely damaged. Even a full list of these, however, would not give a complete picture of the loss sustained by British commerce. Many of the non-British establishments that were destroyed were either agents for, or dealt in, British goods. Even given the most favourable circumstances, it must be some time before British commerce in Cairo can reach its former level. A further important result of the

7. The army was called in at some time before 4 p.m. and arrived in the centre of the town between 5 p.m. and 6 p.m. At the time this move did not appear to have immediate effect but we now think it probable that the appearance of the army put an immediate stop to the activities of the organised fire-raising gangs and left only a general, but in fact much less formidable, mob for the army to control. By 9 p.m. or thereabouts the army appeared to have the situation in hand and before mid-night many of the fires had either been put out or burned out; nevertheless, the fire brigades were working throughout the night and the next day. While the fire-raising was at its height, the fire brigades had been systematically prevented from working. There is considerable probability in the general impression that if it had not been a windless day most of Cairo to the east of the Nile would have burned.

8. Shortly before midnight Nahas Pasha broadcast a vicious speech against "British unbelievers and aggressors who despoil the country" and "traitors in our midst who

officers maintain that they were the primary organisers. All these interpretations are perfectly possible. In fact it seems certain that some members of all three bodies must have been concerned. On the whole, we think that the planning may have come from that part of the Moslem Brotherhood which objects to its present leader's moderate policy with the direct or indirect assistance of the Socialist Party and the Peace Movement. We do not believe Ahmed Hussein capable of so expert a feat of organisation. If the organisation came from the Peace Movement then for similar reasons we believe it must have come not from one of the overt leaders but from some really expert Communist organiser lying hidden in that Movement. This seems quite probable.

12. The new Government is known to be making a very serious search for those responsible. Ahmed Hussein has not yet been arrested, but active measures are being

damage to commercial interests is that perhaps 10-15,000 people have been suddenly thrown out of work with no immediate prospect of regaining it. (The Commercial Secretariat has already an impressive list of businesses that have been destroyed and is reporting separately on this aspect.)

11. As we have said above the fire-raising was carefully organised and prepared, and the work of gangs which displayed an efficiency and discipline probably without precedent in the history of Egyptian rioting. We cannot tell yet which of the obvious suspects were responsible for this organisation. Several independent sources maintain that Ahmed Hussein, leader of the Socialist Egypt Party, was the organiser and another source confirms this but adds that Ahmed Hussein was working with the direct assistance of Scrag El Dine, the then Minister of the Interior. Other reports maintain that at least individual members of the Moslem Brotherhood took part and inspired the many fires started in cinemas, cafés and bars. Members of the Peace Movement certainly played an active part and some senior police

the cinemas, the Pashas' clubs, the bars and cabarets frequented by the idle rich were attacked more as part of the morality drive begun by the Moslem Brotherhood and the big stores from a general feeling that their prices make them establishments only for such people. We think it certain that among the mixture of motives there was a strong element of plain revolutionary feeling. This is a point which can be legitimately and strongly stressed in our publicity. The classification of this letter as Secret applies only to paragraphs 11 and 12.

14. We apologise for all the "mays" and "mights," but it is impossible at this stage to be more specific.

Yours ever,
CHANCERY.

Enclosure

taken to find him; others caught so far may number 300 to 400, amongst whom are the leading members of the Peace Movement and the most notoriously extreme member of the Nationalist Party. It is as yet far too early to say what is likely to be the result of this wide sweep and the subsequent investigation, but it is satisfactory to know that at least such measures are being taken.

13. It is equally difficult to establish the motive entirely precisely. Anti-British feeling following the Ismailia incident, of course, played a very strong part, but it was almost certainly not the only motive. As we reported in our telegram No. 240, Dr. Hamid Zaki Pasha, the former Minister of National Economy in the Wafd Government, said in the Senate on 28th January that social and economic factors were at least contributory causes. This is surely true. The fire-raising gangs obviously worked with lists of buildings prepared well in advance. Although the first buildings on the list were certainly specifically British, there was just as much premeditation in the attacks on cinemas and department stores which were not British-owned and must have been known not to be British-owned by people as well informed as the organisers of the arson. This could be put down to xenophobia in general as distinct from anti-British feeling, but we think it probable that

Five Persons killed and their bodies identified

Mr. J. I. Craig (ex-Egyptian Ministry of Finance).

Mr. H. A. Kennedy (ex-Public Instructor).

Mr. McLeod Boyer (Canadian Trade Commissioner).

Surgeon Commander W. S. Miller, R.N. (attached to N.A.M.R.U.).

Mr. C. F. A. Jones (British Council).

Five Persons missing, presumed killed

(Only four bodies, all of which are unidentifiable, have been recovered. One of these bodies is a woman's.)

Mr. and Mrs. D. S. Crawford (University Lecturer).

Mr. N. Williarson (Cairo manager of Mitchell Cotts Limited).

Mr. E. Waldmayer (British Tabulating Machine Company).

Mr. G. J. J. Thibault (British Tabulating Machine Company).

Four Persons injured and in hospitals

Mr. N. Thomas (secretary of Turf Club).

Mr. I. Kilpatrick.

Mrs. C. M. Reid.

Judge Barne (formerly judge in the Mixed Courts).

RIOTS IN CAIRO ON THE 26th JANUARY

٤٩

2. Meanwhile, the Committee draw attention to the following major issues arising out of their study of the documents before them:

- (a). For the reasons given in Chapter I, the late Egyptian Government must be held entirely responsible for creating the conditions which made it possible for the fire-raising plan to be put into effect. On this issue, the Committee endorse wholeheartedly the firmness and justification of the relevant paragraph in the Protest sent by the British Embassy to the Egyptian Government on the 6th February, which for convenience of reference is repeated below :-

"It was evident for some time before the occurrences described above that the Royal Egyptian Government then in power was indifferent to the maintenance of public order and security in the country. Its overt and covert encouragement of criminal elements, the inflammatory speeches by responsible Ministers and others, its indifference to private and public threats to lives of British subjects, its active encouragement of attacks on the British forces, its negligence in permitting the violation of international and municipal law, made the shocking occurrences of 26th January a logical outcome of its policy".

- (b). There is little doubt in the minds of the Committee that Ahmed Hussein and his Socialist Egypt Party were the principal designers and executors of the main destruction, and this view is held by many experienced observers, but there is no actual proof available to the Committee. On the other hand, it is known that Ahmed Hussein was kept liberally supplied with money by Fouad Serag El Din, the purposes of which may well have included the satisfaction of the latter's anti-British venom by one means or another; there are strong reasons for believing that on the night of the 25/26th January, Abdul Fattah Hassan Pasha (possibly as the emissary of Fouad Serag el Din) entered into clandestine negotiations with Ahmed Hussein to stage an anti-British demonstration of limited scope the following day; it has been confirmed that occupants of several cars and jeeps seen frequently at many of the fire-raising incidents were Ahmed Hussein's followers, some of whom were seen to take part in attacks. In spite of the absence of factual proof, the Committee consider there is no reasonable doubt of the complicity

/s/....

- 34 -

of Ahmed Hussein - and his patrons Fouad Serag El Din and Abdul Fattah Hassan. Ahmed Hussein has long been recognised as the most dangerous and clever gang-leader

in the country, and it is not surprising to hear that he has endeavoured to arrange an apparently good alibi for himself for the 26th January. The Committee asked how it came about that Ahmed Hussein's fire-raising plans were not known to the security authorities who normally take measures to frustrate such riotous action and the explanation was that they had been kept completely in the dark by the two ex-Cabinet Ministers mentioned as to the full extent of the financial assistance to, and encouragement of, Ahmed Hussein, and of the supplies of arms, ammunition, and explosives given to him from Government sources. The good faith of the informants who made these statements is not questioned by the Committee. There have been rumours circulating in Cairo for some time about the financial assistance mentioned and if one or both of the ex-Cabinet Ministers were able to conceal the true facts from the security authorities concerned, it is a tribute to their masterful duplicity.

- (c) In view of the prevalence of the theory that the Ikhwan al Muslimeen played an active part in the riots of 26th January, the Committee think it pertinent to put on record that the responsible Egyptian authorities are reliably reported to have obtained no proof of their complicity as an organisation. The Egyptian authorities concede, however, that as individuals many of its members may have exploited the situation as it developed. The nature of the outrages committed on 26th January was in many instances entirely consistent with the known fanatical ideals of the rank and file of the organisation which has a notorious and unsavoury reputation for acts of terrorism.
- (d) It is known that since the riots of 26th January and the subsequent change of Government many Communists and supporters of the "Peace" Movement have been arrested by the authorities. This poses the question whether the "Peace" Movement and the local Communist organisations were parties to the outrages. The evidence so far available to the Egyptian security authorities does not indicate that they were collectively responsible for any of the attacks, though it is believed that as individuals they seized the opportunity to put their declared subversive aims into effect. The reason for members of these organisations being arrested en masse is that they have consistently advocated the subversion of public order in their propaganda.
- (e) In paragraph 10 of Chapter I, reference is made to the demonstration of the Buluk Al Nizam and University students on the morning of the 26th January. The Committee consider that this demonstration was no part of the pre-conceived fire-raising plan, but that it did provide a visible opportunity for the plan to be put into operation.

- (f) The Police Force has come under criticism for apathy as well as inefficiency - see Chapter VII. From the evidence available, it appears that the police may have received orders to allow the initial demonstration by the Buluk Al-Nizam and University students to run its course with an imprudent degree of latitude, but the questions asked in paragraph 17 of Sir Thomas Russell Pasha's memorandum in

/Appendix B...

- 35 -

Appendix B are distinctly pertinent to the period following the first fire in Ibrahim Pasha Midan - see Chapter II. The answers to these questions are not known to the Committee but it is known that the higher authorities of the Government did not take the normal pre-riot precautions to which Sir Thomas refers and did not take effective counter-measures immediately fire-raising first occurred about noon in the Ibrahim Pasha Midan. The Commandant and Assistant Commandant of the Cairo City Police are stated to have given conflicting and contradictory orders, with the result that the full resources of the force were not employed. It has been recorded in Chapter VII that individual policemen looted with the mob and impeded the fire brigade in the discharge of its duties, but there is no evidence to show that the Force was a party to a pre-conceived plan for the fire-raising attacks as they eventually developed. The Committee have been informed that a qualified Egyptian official observer has expressed surprise at the dispositions of the police and auxiliaries on the 26th January and at the total inaccessibility of the Assistant Commandant throughout the disorders - he was an amused spectator when the Rivoli Cinema was burning, as mentioned in paragraph 1(c) of Chapter VII - but in the opinion of the Committee it was not necessarily the dispositions of the Police which were at fault; it was the complete absence of prompt authoritative instructions and the will to carry them out and to see that they were obeyed which enabled the mob to rule the City from noon onwards. It has been said that some 500 determined rioters held Cairo at their mercy for several hours. If they had been challenged at the beginning by an armed and equally determined police force, or had the Army been brought in as soon as the police were known to be unreliable, it is contended that the whole plan would have collapsed almost immediately. In the view of the Committee, the failure by the Government for whatever reason, to ensure that the Army was available and was brought in to restore order when it was apparent that the situation was out of hand, was the major crime.

- (g) In spite of the confusion which there seems to have been over orders issued to call out the Army - the first appeal was made about noon, final orders for the Army's intervention did not become effective until 4 p.m., and it was considerably later that it effectively intervened - the Army comes under no suspicion of having taken part in the disorders.
3. The Committee wish to place on record their indebtedness to the many persons who have rendered invaluable assistance to the Enquiry by furnishing at short notice eye-witness accounts of various incidents. Not all of them were British subjects and some had not completely recovered from the shock of their experiences. The Committee consider it appropriate to attach

/to their....

- 36 -

to their Report, four personal accounts in order that the extent of the cooperation they have received may be appreciated. They are Appendices "C", "D", "E", and "F".

A.H. KING

J.B. FLUX

MARCUS HILL

C.J.H. FOULKES

Members

BRITISH EMBASSY

CAIRO.

11th February, 1952.

M.T. AUDSLEY
Chairman

DAVID KEOWN-BOYD
Assistant Secretary

K.H. OLUCAS
Secretary

وثيقة (١٢)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Mr. Clair.

E 1018 / 114

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION

Mr. R. Stevenson

Q: 551.

18th March, 1952.

D: 11.42 a.m. 18th March, 1952.

R: 1.53 p.m. 18th March, 1952.

Addressed to Foreign Office telegram No: 551 of 18th March.
Repeated for information to: Memin Fayid.

Political Situation.

Ahmed Hussein, leader of Socialist Egypt Party, was yesterday sentenced to eighteen months imprisonment for press offences (presumably) lèse majesté. No advance news of the trial was published.

2. A.H. has been under arrest for some six weeks in connexion with events of 26th January. His sentence for Press offences suggests that it has been impossible to obtain sufficient evidence to support a charge of instigation to riot.

وثيقة (١٥)

3. The Minister affirmed that he was fully conscious of the lack of confidence in Egypt's stability resulting from the failure to deal properly with the consequences of the riots on January 26th. This was shown by the amount of British money

clandestinely leaving the country. This situation must and would be remedied. He assured me that I need have no further qualms about compensation. This would certainly be paid. Moreover, he had high hopes of the death penalty being accorded to Ahmed Hussein and his associates for their instigation of the riots. (He had made it clear some time ago to his senior police officers that if the necessary evidence were not forthcoming, they themselves would be haled before the courts. It was duly produced.)

وثيقة (١٧)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTF

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson

No. 848

13th May 1952

B: 8.29 p.m. 13th May 1952

R: 9.52 p.m. 13th May 1952

CONFIDENTIAL

E1018 | 153.

Addressed to Foreign Office telegram No. 848 of 13th May
Repeated for information to Memin Fayid

Please see my immediately preceding telegram.

Only one of the four accused not mentioned by name in my telegram under reference is an office bearer of the Socialist (Egypt) Party. Some other leading members are imprisoned but no charges have yet been made against them. There are reports that if the coming trial succeeds the party will be proscribed but the present case is against Ahmed Hussein rather than the party as a whole.

2. The emphasis of the indictment is on instigation and complicity rather than actual participation in the crimes. The published evidence to show that most of the accused actually directed operations seems reasonably good but it is much too early to count on the death sentence which the Parquet are demanding.

3. The indictment avoids all reference to the Turf Club. It is, however, reasonably satisfactory for our purposes since it contains a certain amount of material exposing the liberation squads and, as supporting evidence of criminal intention, some details of the Socialist Party's attempts to intimidate British businesses.

4. Two Wafdist ex-Ministers, Abdul Fattah Hassan and Abdul Maguid Abdul Haqq, are among the witnesses for the prosecution. This should ensure that the defence retaliates with statements incriminating the Wafd.

وثيقة (١٨)

No. 103
(10111/180/52)
RESTRICTED.



BRITISH EMBASSY,
CAIRO.

JE 1018/140

15th April, 1952.

Sir,

I have the honour to report that for the past month a series of trials have taken place of persons accused of crimes committed during the riots on the 26th January.

2. The Higher Military Court established to try these cases began its hearing of the first of them on the 11th March. Nineteen prisoners were accused of arson, looting, the destruction of goods and demonstrating while carrying firearms. Four of them were reported by the press to be students and the remainder persons of the labouring class. Five were sentenced to terms of between 8 and 10 years penal servitude, others to smaller sentences and eight acquitted.

3. Subsequent trials followed almost precisely the same pattern with approximately one third of the accused in each case receiving sentences of as much as 14 years imprisonment, one third receiving shorter sentences and the remainder being acquitted. It soon became clear that the accused in all cases were not those persons responsible for the organisation of the riots on the 26th January but merely common criminals and looters, many of whom probably gathered after the original attack on each establishment had been made. Few were arrested on the spot and the majority seem to have been traced through the possession of stolen property. Only a very small proportion were in any sense educated persons. For these reasons the trials have been of little interest and I have no reason to report them in detail. The trials which might be of direct concern to us, such as those of persons responsible for the burning of the Turf Club or Barclays Bank, have not yet been held.

4. The police are, I understand, holding only one prisoner suspected of responsibility for the attack on the Turf Club. This is not surprising since that attack was conducted by an organised gang and there was nothing in the Club to attract the common criminals and looters who have appeared as defendants in this series of trials. The police have failed to lay their hands upon any large number of those who were responsible for the organisation of the riots. Where they hold prisoners such as the President and Vice-President of the Socialist (Egypt) Party, who are believed to be responsible, they appear unable to produce sufficient evidence to justify prosecution.

5. Trials of looters and demonstrators still continue. Although noticeably lighter sentences are now being passed, and although the major criminals responsible for instigation and organisation are still unpunished, these trials have at least provided exemplary punishment for some of those who took advantage of the riots to loot and to destroy. Meanwhile, and probably because public interest is rapidly fading, the President of the Higher Military Tribunal, Hussein Tantawi, has thought it necessary to issue a lengthy judgment applicable in general terms, to all the cases which have been brought before him. He said that these criminals would have been partly justified if they had assembled and marched with their arms to face the "usurper" in the Suez Canal Zone, but that their barbarous behaviour in the capital was disastrous to Egypt and would do no harm to the "Imperialist". The Tribunal did not consider it improbable that a "foreign hand" had hired these evil elements for its own ends. Agitators had for long been trying to excite the feelings of a simple people anxious to defend their rights which had been violated "by rich and influential Egyptians and foreign residents". The repeated aggressions of the "despotic Imperialist" had produced fertile soil for this propaganda and agitators had distributed themselves throughout Cairo. The situation was made more dangerous by the failure of many members of the police to carry out their duties and if it had not been for the help of the Army the agitators would have attained their object and destroyed Cairo.

The Right Honourable
Anthony Eden, M.C., M.P.,
Foreign Office,
LONDON, S.W. 1.

6. /...



- 2 -

6. No great attention need be paid to this tendentious judgment. Egyptian judges almost invariably indulge in political statements when trying political cases and Tantawi's remarks are not much more than an echo of those made by Naha's Pasha on the night of January 26th itself. The attribution in a judicial decision of responsibility to the police may even be of assistance to us in the presentation of British claims. But the most curious feature of these legal proceedings is that after two months of investigation and hearing of evidence there still is no precise indication as to the identity of the actual organisers of the riot.

I have the honour to be,
With the highest respect,
Sir,
Your most obedient, humble Servant,

Ralph Kim Stevenson

وَتَاتِيهِ الْفَصْلُ الرَّابِعُ

وثيقة (٧)

FROM FOREIGN OFFICE TO CAIRO

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION

No. 203

27th January 1952

D: 6.40 p.m. 27th January 1952

EMERGENCY

SECRET

Addressed to Cairo telegram No. 203 of 27th January

Repeated for information to Washington

Memin Fayid

Your telegram No. 198.

It is difficult to give you instructions without knowing what the King is likely to say.

2. You are aware of my general attitude towards the possibility of resuming negotiations from my previous telegrams (see in particular my No. 1687 and No. 1726 to you and record of my conversation with Egyptian Minister for Foreign Affairs in November).

3. You should of course do your utmost to prevent the adoption by the Egyptian Government of drastic anti-British measures such as rupture of relations and still more expulsion of British nationals. You should make it perfectly clear that if the latter step were taken, His Majesty's Government would have no alternative but to react strongly - I could hold out no hopes that we should modify this attitude even in return for the prospect of resuming negotiations with a new Egyptian Government at a later stage.

4. For your own information, we should probably be obliged to take economic action.

5. As regards the Sudan, you will have seen Khartoum telegram No. 18 [of 21st January]. You could say that you knew I have been trying hard to find a solution, but recent Egyptian action in regard to the Sudan has caused such difficulties that you can hold out no present hope of any concession on the question of the King's title.

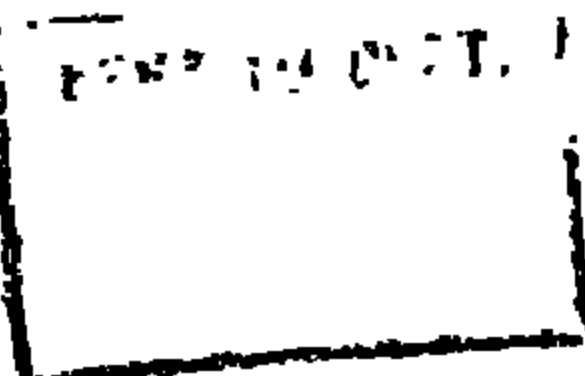
QQQ

وثيقة (٢)

Registry No. 1616 TE 1052/76	F.O. 27/1 (Date) 27/1
CONFIDENTIAL	CONFIDENTIAL
CYPHER	3.20 PM
Draft.	[Security classification] CONFIDENTIAL
Telegram to: WASHINGTON	Addressed to WASHINGTON
No. 555	Telegram No. 555 (date) 27/1
(Date) 24th Jan.	repeated for information to CAIRO (IMMEDIATE)
Repeat to: CAIRO (IMMEDIATE)	MEMIN FAYID
MEMIN FAYID 145	Egypt
26 Jan 1945	I saw the U. S. Ambassador this morning. I told him that it was to be expected that the Egyptian Government might now sever diplomatic relations and expel British subjects. I told him that in the event of the expulsion of British subjects, H.M.G. would be obliged to retaliate at least to the extent of applying economic sanctions. This would be very harmful

NOTHING TO BE

WLEB7/15 11:00 AM A.S.E.W.L.L. 09:00



~~Excluded.~~

~~Excluded~~

Cypher.

Distribution :—

F.O. & Whitehall

to Egypt and make still more remote the possibility of an eventual settlement.

8. The Ambassador undertook on my suggestion to telegraph immediately to Washington urging that the U.S. Ambassador at Cairo (who I said had already been most helpful in counselling moderation) should be instructed to do what he could to dissuade the Egyptian Government from resorting to these measures and to ^{bring them out} point out the effects of expelling British subjects.

2.9.52
27/1

وثيقة (•)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir P. Stevenson

No. 179

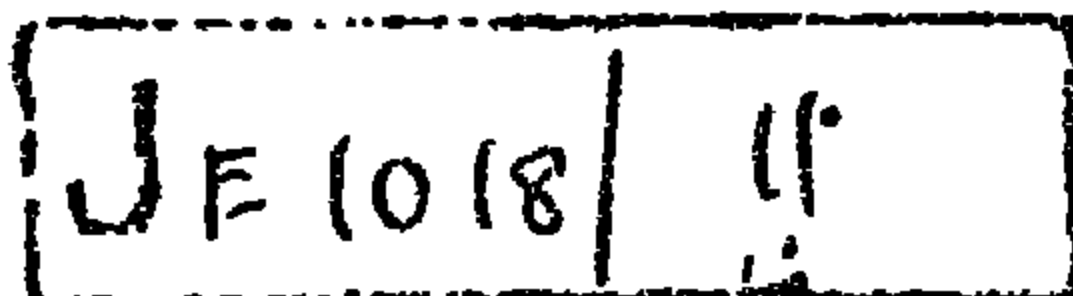
26th January, 1952

D. 7.00 p.m. 26th January, 1952

R. 7.28 p.m. 26th January, 1952

IMMEDIATE

SECRET



Addressed to Foreign Office telegram No. 179 of 26th January.
Repeated for information to Washington and Memin (Fayid)

My telegram No. 174: Attitude of King and Government.

Amr Pasha called on me this evening at his request and told me that this morning Hefez Afifi Pasha was apparently determined to advise the King to change the Government immediately. This afternoon however Afifi Pasha had avoided the subject when discussing the situation with him. He did not wish to imply that Afifi had changed his mind and it might have been that he had learned something more about the King's attitude in the meantime.

2. He is now returning to the palace and will advise Afifi Pasha that as the King received the United States Ambassador today it would distract from the attention which would otherwise be given to an audience for me and thus would not (repeat not) put the King in a difficult position if he were to receive me.

3. In Amr's opinion it would be a good thing if I could bring it home to the King himself that we were seriously serious and were ready to move at short notice if need be to protect British lives.

4. Amr Pasha also undertook to remind Ibrahim Farag Pasha that I was awaiting some further communication from him in regard to the representations I had made to him this afternoon (see my first unnumbered telegram).

5. What Amr Pasha found very disgusting was the underlying belief in the minds of Egyptian leaders that the United States were not (repeat not) whole-heartedly with us in our attitude towards Egypt and that they might again exercise the restraining influence that had been apparent in the case of Persia.

Foreign Office please pass to Washington as my telegram No. 49.
[Repeated to Washington].

Sir H. Strang
Private Secretary
Sir J. Dixon

ADAMSON G. 11.11.11:
Head of African
Department
Head of News Department
Resident Clerk

وثيقة (٦)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE.

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

Cypher/OTP.

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION.

Sir R. Stevenson.
No: 198.
27th January, 1952.

D: 12.52 p.m. 27th January, 1952.
R: 1.11 p.m. 27th January, 1952.

EMERGENCY.
SECRET.

J 15 1019 / 22

Addressed to Foreign Office telegram No: 198 of 27th
January

Repeated for information immediate to: Washington.
J.E. 1019/16 Memin Fayid.

My telegram No: 188.

Chief of the Royal Cabinet has just telephoned to inform me "very secretly" that there will be "a change for the better very soon probably tonight". He could say no more over the telephone. I asked him about my audience with the King and his reply was that it would take place soon after the change.

2. I find it difficult to believe in view of the King's attitude (my telegram No: 195) yesterday that any change he may make bodes well for Anglo-Egyptian relations but it is certain that no other Government could be more ill-disposed towards us than the present one.

3. If a change does in fact occur and I am summoned by the King I would be grateful for immediate instructions on what I can say to him for his personal information, particularly in regard to the Sudan issue.

Foreign Office please pass immediate to Washington as my telegram No: 60.

[Repeated to Washington].

ADDRESSES FOR THE:

Private Secretary. Sir W. Strang. Mr. Bowker.
Head African Dept.. Head News Dept.. Sir P. Dixon.
Resident Clerk.

JJJJJ

∞
or

FROM FOREIGN OFFICE TO CAIRO,

وثيقة (٨)

Cypher/OTP.

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION.

No: 190.
27th January, 1952.

D: 3.20 a.m. 27th January, 1952.

IMMEDIATE.
CONFIDENTIAL.

Addressed to Cairo telegram No: 190 of 27th January
Repeated for information to: Memorandum (Immediate).
Washington (Priority).

You have all our support in your anxious situation. We are much impressed by the coolness and resolution of your counsel.

2. Viewed from here it would seem that if the Egyptian Army is unable to restore law and order and will ask our help either through the King or Egyptian Commander-in-Chief, this would be the best condition for an intervention and might lead to a solution we should all welcome.

3. This may not be a very likely development, but should such an authoritative approach be made on terms which you consider satisfactory, you are authorised to respond to it in consultation with our Commanders-in-Chief.

ونيفة (١١)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE.

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

Cypher/OTP.

WAR OFFICE DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson.

D: 11.48 a.m. 27th January, 1952.

No: 193.

R: 11.53 a.m. 27th January, 1952.

27th January, 1952.

EMERGENCY.

SECRET.

JE 1018/20

Addressed to Memin Fayid telegram No: 183 of 27th January
Repeated for information to Foreign Office (for War Office).
Egyptor.

Following from Military Attaché for Mideast.

[Begins]:

I had long conversation with Staff Officers in Commander-in-Chief's office this morning. I renewed my offer of assistance from British Army, in particular facilitating possible troop movements through Zone from Sinai, and I asked for information about the situation. I was told categorically that no help was needed from us and that the situation was completely under control. I asked whether they could deal with possible outbreaks in suburbs or the provinces and was assured on this point but that, in any case, all trouble was now over.

Under martial law arrests of potential trouble-makers would not [grp. undec.] everywhere. Without their disclosing troops now deployed in Cairo, I have gained the impression from this conversation, and from personal observation, that one Brigade of Infantry (probably newly formed 6 Brigade), one Armoured Car Regiment and some Frontier Corps are in the town and that a reserve is still in hand of three Infantry Battalions (lately service battalions now being formed into new 7 Brigade) and one Armoured Regiment still in reserve.

Staff Officers informed me that all sections of population are now solidly against us as result of events in Canal Zone and that any slogans against Government, Haider or the King yesterday were due to the people criticising their failure to employ the army against us or use more drastic force. I gained impression that army are very bitter against us and will fight it out to the best of their ability should we move to Cairo. In other words they would show fanaticism like Bulag Nizam in Ismailia. They agreed

SECRET.

Cairo telegram No: 193 to Foreign Office.

- 2 -

that arson squads were probably organised by Socialist Party and stated that initial incendiarism started against British institutions only and spread to some other non-Egyptian buildings because some of the mob were out for loot.

Shepheards Hotel was attacked because many British were staying there.

They were convinced that neither the King nor anybody else could dismiss Wafd Government who now had universal backing.

Military authorities were very confident that they could handle situation and stated that initial firing in the air was part of policy to intimidate rioters. Later troops fired to kill so that there was no question of troops not obeying orders if it was necessary to shoot their own countrymen.

My main impression was that anti-British feeling among staff officers had increased noticeably. All these statements made by officers were in answer to questions by me and were not thought up in answer to any information they may have picked up from Ambassador's en clair telegrams.

[Ends].

Foreign Office please pass War Office.

Fayid please pass emergency Hideast.

ADVANCE COPIES:

Resident Clerk.

Head African Department.

1A

وثيقة (١٣)

2. Minister of Interior said he would look into the matter urgently and would let me know. He took the point that you needed liaison on two levels with Governors and police respectively. He said that government were taking energetic measures to collect arms in unauthorised hands and to cope with so-called liberation squads which were a menace to security in Egypt.

3. Deputy Head of Frontiers District Administration has approached Military Attaché and Mr. Hamilton about Suez road and Shell are also very worried about the road tankers. I am much impressed with the arguments for early relaxation of control at Kilo 99 as a gesture of confidence in new government. Freedom transport for oil products and other materials by Suez road will help in reducing cost of living there which is main item on government's programme and will thus strengthen the government hand. Anything we can do to help in this direction would be very valuable politically.

وثيقة (١٤)

First of all with regard to the Canal Zone the Prime Minister said that he had seen the Governors of the Canal Zone and Suaz and had given them general instructions to co-operate with us in the restoration and maintenance of order. He had told them that his general aim was to produce a better atmosphere and had expressed the hope that the imprisoned Bulak el Nizam would be released. The Ambassador said that this certainly could be done provided they were taken away from the Zone and that this matter might be left for arrangement between our military authorities and the Governors.



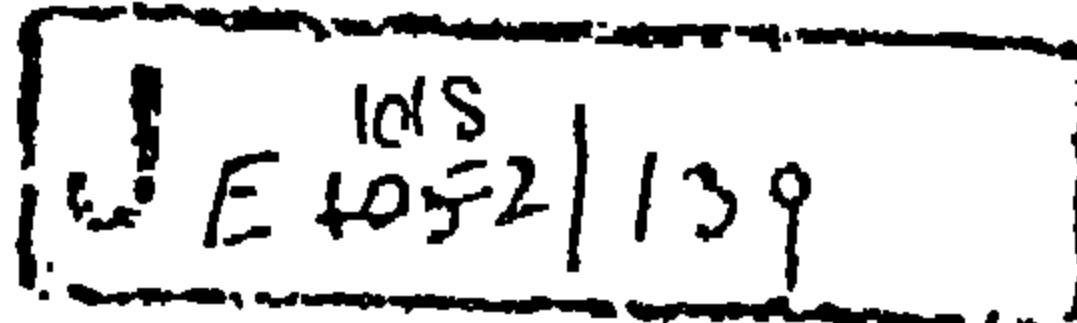
(1017/11/52)

BRITISH EMBASSY,

CAIRO.

RESTRICTED

8th April, 1952.



Dear Department,

Two series of transfers of senior police officers and officials in and under the Ministry of the Interior have been announced in the past week.

2. The first which took place on the 30th March concerned seven police officers of the rank of Lieut-Colonel the majority of whom were transferred from Cairo. They were all known sympathisers of the ~~Wafd~~ and the reasons for their transfer obvious. Although there are advantages in getting them out of Cairo it is unfortunate that three have been transferred to unspecified posts in the Canal Zone. We are reporting their names separately to the authorities in Fayid.

3. The major transfer was decided by the Council of Ministers on the 2nd April. It involved the appointment of two Under-Secretaries of State in the Ministry of the Interior, the replacement of the Governors of Cairo, Alexandria, the Canal and Damietta, a reshuffle in the Directorate-General of Public Security, the appointment of 13 Mudirs and appointments in a number of important posts in the police and Ministry of Interior. The purpose of these transfers is partly a continuation of the purge of ~~Wafd~~ist officials but principally to place in posts from which elections can be controlled, men who are considered loyal to the present Cabinet and above all to the Minister of the Interior in person. The most interesting appointment is perhaps that of Lewa Abdel Monsif Mahmoud Pasha as Under Secretary of the Ministry of the Interior, a post of particular importance at election time. He is a Palace man and anti-~~Wafd~~, pro-British and hitherto very helpful. The three new Governors of Cairo, Alexandria and the Canal Zone are all close associates of the Minister of the Interior. We have reason to regret the transfer of Ghazali Bey, the former Governor of the Canal Zone, but his new post of Director-General of Inspection and Investigation in the Ministry of the Interior is not the demotion which it might appear. His inspectors will cover all the Governorates and Mudirihs and their duties are very important during elections.

4. Most of the 13 new Mudirs are also either close friends of the Minister of the Interior or have co-operated with him in the past. They, too, have clearly been chosen in the expectation of strict obedience to any orders they may receive during elections.

5. Some time before the transfers were announced the Minister of the Interior told the press that the police could expect some pleasant surprises. This promise has been fulfilled by the appointment of several police officers, notably Lewa Mahmoud Fasha, to administrative

/posts....

African Department,
Foreign Office,
London, S.W.1.

- 2 -

posts normally held by civilians. The Minister seems to have succeeded in this attempt to gain popularity with the police and the general effect of the transfers is to place him in a particularly strong position with loyal personal followers at all important levels of the machine. Since the Minister is himself a palace man there is the further consequence that the King is now able to give orders to the police without the knowledge or approval of the Prime Minister.

6. One minor but encouraging result of the transfers is the secondment to the Directorate of Passports and Nationalities of Ali Hassan Dawiah Bey, a member of the Egyptian Foreign Service and, until his present appointment, Minister in the Egyptian Embassy at Rome. This should bring a more civilised perspective in the hideously parochial atmosphere of that Department.

7. We are sending a copy of this letter to the British Middle East Office at Fayid.

Yours ever,

CHANCERY. *bnx.*

وثيقة (١٧)

2. I described the feeling in Britain and among British subjects in Egypt aroused by the events of 26th January. I urged the punishment of those responsible whether for acts of commission or negligence. I emphasized the responsibility of the former Ministers of the Interior and Social Affairs.

وثيقة (١٨)

I have prepared a note of protest which will be handed in on 6th February and given full publicity here at midday 7th February, copies being sent also to all foreign missions in Cairo. My immediately following telegram contains text of this note.

2. I still feel that the Wafd Government have not yet received the censure and condemnation which they deserve and that the attitude of the world press has been rather lukewarm. I hope therefore that fullest publicity can be given to this protest, supported if possible by a statement in the House of Commons.

3. If, as I am sure is essential, we are to get down to friendly discussion with the new Egyptian Government as soon as possible, we must get this other matter off our chests without delay. I do not mean by this that our expression of indignation should be in any way perfunctory; anything of that kind would be misunderstood both by the British community and by the Egyptians themselves.

وثيقة (١٩) (٢١)

You will have received by telegraph an extract from yesterday's foreign affairs debate covering the Secretary of State's remarks about Egypt. I am afraid that we were unable to arrange for the inclusion in the Secretary of State's speech of the kind of passage which you evidently had in mind in your telegram No. 270 of the 31st January, emphasizing the indignation felt in this country about the Cairo riots and the Wafd Government's responsibility for their having ever happened. We brought the Ambassador's views to the Secretary of State's attention, but on consideration he did not feel that he should include more on this topic than he actually did.

2. Meanwhile we have taken the line you suggest with the British Broadcasting Corporation and similar agencies, and I think one can say that the United Kingdom Press have given pretty good coverage during the past ten days to the events of the 26th January, and the gruesome details which have since emerged.

وثيقة (٢١)

3. Hilali said that he was at present studying the report on the events of the 26th January but that he did not intend to deal with Serag El Din under this heading. His turn would come later as part of the anti-corruption drive. Hilali had deliberately drafted his letter of acceptance to the King at considerable length in order to commit the King publicly to his programme. He believed that the King honestly intended to back him in his purge.

وثيقة (٢٢)

Dear Chancery,

Thank you for your despatch No. 48 of 25th February, enclosing the Report of your Committee of Enquiry into the recent riots. We found the Report of great interest and the information it contains, in particular about the behaviour of the Egyptian police, will, as you say be helpful in supporting British claims for compensation.

2. There seems little doubt that Foad Serag el Din and Abdel Fattah Hassan encouraged the idea of a fire-raising riot and that it then developed beyond their intentions. The findings of the Parquet on this issue will, as you well know, be of particular importance and we should like to see their detailed conclusions, especially as to the responsibility of the ex-Minister of the Interior.

Yours ever,

AFRICAN DEPARTMENT.

وثيقة (٢٣)

Afternoon press of 18th March confirms that the Prime Minister in his capacity as Military Governor has ordered Serag el Din and Abdul Fattah Hassan to reside respectively at Belbeir (70 miles North East of Cairo) and Bassioun (a small town in Gharbiya province). Abdul Fattah Hassan is deputy for Bassioun. Serag el Din has not been banished to his main estates which are in Gharbiya province but he probably has property in Belbeir.

2. Military pickets in Cairo have been reinforced.

3. All quiet.

Mr. Palmer of the U.S. Embassy came to see me today to pass on the contents of a telegram which the U.S. Embassy had received from the U.S. Ambassador in Cairo. The main points in Mr. Caffery's telegram were -

- (a) It would be undesirable for H.M.G. to suggest publicly that they expected a friendly gesture from the new Egyptian Government. In Mr. Caffery's view this would be the "kiss of death" for that Government.
- (b) The new Government's first main task would be the restoration of order. The fact that they had received support in Parliament had greatly strengthened their position. The Government as it stood was in Mr. Caffery's view not a bad one.
- (c) The King had acted intelligently in giving power to a Government of this kind. If he had called in an Opposition Government, the Wafd would have been in a difficulty about according it support at the outset. As it was the Opposition parties were so delighted at the dismissal of the Wafd that they had had no qualms about supporting the new Government, and the Wafd had fallen into line.
- (d) Nahas Pasha and Serag ed Din felt that the King had played a trick on them, in inducing them to declare martial law late on Saturday night when he must have had it in mind to dismiss them. Even as late as 9 o'clock on Sunday evening Nahas and Serag ed Din did not know how they stood, although throughout Sunday they had been feeling that it was increasingly likely that the King would dismiss them. Shortly after 9 p.m. they telephoned to Mr. Caffery with the news of the Government's dismissal.
- (e) The King telephoned to Mr. Caffery after the Government's dismissal to the effect that his views regarding his title as King of the Sudan and his antagonism towards the British were unchanged. The British had wanted the Wafd Government out; well, they were out but it should not be thought that any Egyptian Government could be other than anti-British.
- (f) Ali Maher had indicated to Mr. Caffery that the new Government would play down the incidents in the Canal Zone.

Walter Allen

30th January, 1952.

وثيقة (٢٥)

The new Government has no unwelcome elements from our point of view, and includes some competent persons. We may hope for better things from the new Minister of the Interior than we had from Serag ed Din, particularly as regards the possibility of co-operation in the Canal Zone.

Ali Maher is an opportunist and has a great capacity for intrigue. At the same time he has good qualities. He is a

good disciplinarian, and has been responsible for introducing administrative reforms. Moreover, he appears to be on good terms with the Americans.

R. G. S. ...

30th January, 1952.

وثيقة (٢٦)

I have been increasingly disturbed these last few days by evidence of flirtation with the Wafd by Ali Maher Pasha. The formation of a national front political committee in which the Wafd would be represented is one of the disquieting features particularly as it is reported in the press that Salah el Dine and Ibrahim Farag will be the Wafd's representatives.

2. I called on Hafez Afifi Pasha this morning and spoke to him seriously on the subject. He said that the King (and he himself) were as much disturbed by this tendency on the part of Ali Maher as I was and had charged him to warn the Prime Minister of the danger involved. It was quite obvious that the Wafd were merely trying to rehabilitate themselves and furthermore that any association of them with the negotiations themselves would be fatal particularly if Salah el Dine had anything to do with it. He had spoken on these lines to Ali Maher yesterday and the latter had said that the proposed political committee was merely a facade and that he was keeping the Wafd in play for the moment in order to get over the present difficult period before the forces of order had been reorganised and sufficiently strengthened. The Prime Minister had professed to be aware of the danger but confident of his ability to deal with it. Hafez Afifi Pasha told me that the Prime Minister would shortly be returning my courtesy visit and encouraged me to reinforce what had already

been said to him about the Wafd. I was well placed for doing so as I had had the doubtful pleasure of trying to negotiate with Salah el Dine myself.

3. Another point which I raised with the Chief of the Royal Cabinet was the absolute necessity of pinning the responsibility for the events of January 26th publicly on Fuad Serag el Dine Pasha and Abdul Fattah Hassan Pasha. If this were not done confidence would never be restored and the Wafd would be able to evade their just deserts. Afifi Pasha said that he fully agreed and had discussed this matter also with Ali Maher Pasha. The latter had assured him that the Parquet enquiries were being pressed on with the utmost speed in order to establish clearly the responsibilities. Afifi Pasha told me that he was satisfied that that was in fact being done.

وثيقة (٢٧)

Elias Andraos Pasha, called on me last night at my request. My object in seeing him was to ensure that the King (with whom he seems to remain on closer terms than anyone else) should bring pressure to bear on Ali Maher in the matter of his dangerous flirtation with the Wafd. I emphasised particularly the hopelessness of trying to negotiate with a body such as the proposed National Front Political Committee, if Salah El Din had anything to do with it. I also stressed the necessity of pinning responsibility for the events of January 26th on Serag El Din.

2. As regards the National Front Political Committee I said that, if it was absolutely essential to establish it now, the Wafdist representatives must be chosen from among the moderate members of the party, such as Zaky Al Oraby Pasha, but even so they would be under the influence of Salah El Din. Moreover it was highly desirable to keep negotiations as secret as possible. This would be difficult enough in any circumstances but quite out of the question if a National Front Political Committee had even an advisory rôle in them. I would therefore much prefer to see the formation of the committee postponed until enough progress had been made to give good hope of final agreement.

3. Elias Andraos though a past-master in the art of intrigue (and a monumental liar) lacks political vision and

often fails to grasp the importance of seemingly obvious aspects of a situation. On this occasion however he appeared to be impressed and was attracted by the idea of postponing the formation of the committee. This may not be too difficult as the opposition parties are showing signs of reluctance to cooperate with the Wafd on it.

وثيقة (٢٨)

Andraos Pasha informed me verbally this evening that the proposed national front political committee will not (repeat not) be formed. This is good news.

2. As regards the pinning of responsibility for the events of January 26th on to Fuad Serag el Din and Abdul Fattah Hassan (which I had also raised with him) Andraos Pasha said that he had not had much success so far although the King was in agreement. He was going to continue his pressure. I pointed out that unless the guilty were brought to book, foreign commercial interests in Egypt would have no further confidence in the stability of the country and would inevitably withdraw. Neither I, nor I should think any head of a foreign mission in Cairo would be justified in such circumstances in encouraging our respective commercial interests to remain here. Egyptian economy would suffer irreparable damage and it was therefore more to the advantage of Egypt than of anyone else that the government should act rigorously against the guilty. He fully agreed and repeated his undertaking to work on the Prime Minister.

وثيقة (٢٤)

I have the honour to refer to my telegram No. 404 of 20th February in which I reported that owing to difficulties of assessment it was not yet possible to give a reliable estimate of the total damage done to British property during the civil disturbances in Cairo on 26th January. The assessment of the larger claims is still proceeding, and the following is the position at the present date:-

73 Claims registered at Consular Section Value £E.520,000.

16 Claims registered but amount of loss not stated

7 Claims under Assessment:-

Rivoli Cinema - Odeon (Cairo) Ltd (a Rank subsidiary)
Turf Club
Chemla Building (Proprietor Mr. Aquilina, a Maltese British subject)
Eastern Automobiles Supplies & Transports Company
Imperial Chemical Industries
British Overseas Airways Corporation
Shell Company of Egypt Ltd.

2. Although the claims which are now under assessment represent the larger individual losses it is not thought that the total of all claims, in respect of property only, will exceed £E.2 million.

وثيقة (٢٧)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION

Mr. Creswell

No. 797

1st May 1952

D: 7.30 p.m. 1st May 1952

R: 8.58 p.m. 1st May 1952

CONFIDENTIAL

My telegram No. 784 paragraph 7: Compensation for Riot Damage.

Majority of other missions concerned have now been consulted. They would probably be willing to take parallel action in manner suggested in 3(A) and 3(B) of your despatch 108, but

YA

none of them was particularly keen to take joint action or to set up a joint bureau (point 3(C)). My own view is that any suggestion to the Egyptian Government that Egyptian machinery was insufficient and should be supplemented by some new bureau in which foreign Powers would be represented, would be deeply resented and would make them less inclined than ever to agree to a prompt settlement of claims.

2. General view of diplomatic missions here was that matter would have to be referred to their respective governments before a definite answer could be given.

3. Egyptian Government's attempts hitherto to deal with the matter have not led to any concrete results. Their general attitude to this question and to the other two questions mentioned in my telegram No. 784 is such that we should, I think, consider what means of further pressure are open to us. Recourse to the International Court at The Hague was at one time mentioned by the Swiss Minister but seems possibly less advantageous in the case of claims arising from January 26th riots than it might be in connexion with the rights to compensation of the dismissed British officials.

4. We have, however, a convenient hostage in the Egyptian Government's application (unsupported by the necessary accounts which they are probably incapable of producing) for payment of the balance of the funds in our special cotton profits account at
/ the National Bank....

CONFIDENTIAL

Cairo telegram No. 797 to Foreign Office

-2-

the National Bank of Egypt. (See Chancery letter to African Department CS 1239/8/52, of 1st April). *N/R XF 10/150/20/*

The amount standing in this account is about £895,000 and although it is not enough to satisfy all British claims mentioned above it would give us something to distribute to British claimants, if it proves that no early payment will be

forthcoming from Egyptian sources. I would suggest that we should hold on to this amount for the present.

5. Possession of this hostage may prove useful if cases are submitted to International Court and we get a favourable ruling which cannot be enforced in Egypt owing to the fact that she did not sign optional clause.

وثيقة (٢٩)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

Cypher/OTF

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson

No. 846

D. 11.44 a.m. 13th May, 1952.

13th May, 1952.

R. 2.42 p.m. 13th May, 1952.

PRIORITY

SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No. 846 of 13th May.

Repeated for information Washington,

Kemin Payid,

Khartoum,

Ankara, and Saving to Paris.

By telegrams 835 and 837.

It seems likely that we will now be faced with a situation where any progress towards negotiations will be temporarily impossible. This may lead to a return, though under different circumstances, to the political situation of October-January last. The circumstances differ in that the present Government and any likely successor, though taking up an anti-British attitude, would probably not in fact, make such immediate and open attempts to create chaos as the Wafd did.

2. I am brought to this conclusion by the following reasoning. There are only three possible lines on which the situation can develop:

(a) A settlement with Egypt on such terms as to give us confidence that temporarily at any rate, the defence of the Middle East would be assured if our combatant land forces were withdrawn.

(b) The undermining of Middle East defence by the withdrawal of our forces without alternative defence arrangements.

(c) A return to the situation of October-January last.

The Egyptian Government by their insistence on our recognition of the King's title over the Sudan have made (a) impossible for attainment for the present; (b) is clearly unacceptable and therefore we are left with (c).

3. If we are to prevent a repetition of the events of 20th January and to ensure the protection of British lives in the Delta, we

SECRET

Cairo telegram No. 846 to Foreign Office

-2-

Delta, we should be ready to take positive action to counter the belief (still I think held by a number of Egyptians) that if we are threatened with violence we will give way. It is thus necessary to demonstrate to the Egyptians that violence on their part will be met by force on ours and the suggestions made in your top secret telegrams 769 and 770 immediately come to mind. It will however be very important that in any action we may take, we would not ourselves start a campaign of mutual intimidation or push things to such an extent as to provoke hysterical reactions on the part of the Egyptians.

A 1

4. From this point of view I see also every advantage in putting to the forefront of our policy towards Egypt, insistence on full and immediate compensation for both lives and property lost in January, for without such compensation, which must be adequately publicised, the Egyptian man in the street will continue to think that he can do what he likes with impunity to wreak vengeance on British interests here.

Foreign Office please pass Washington, Khartoum and Ankara as my telegrams 161, 170 and 69 and Saving to Paris as my telegram 115.

[Repeated to Washington, Khartoum, Ankara and Saving to Paris].

ADVANCE COPIES:

Sir W. Strang,
Private Secretary,
Sir J. Bowker,
Head African Department,
Head News Department.

kkk

وَتَأْتِيكَ الْفُتُوحُ وَأَنْتَ مُبِينٌ

وثيقة (١)



BRITISH EMBASSY,
ALEXANDRIA.

No.161.S.

1st July, 1952.

CONFIDENTIAL.

E1019/5

Sir,

Your attention may already have been drawn to a recent article by R. Palme Dutt, the leading theoretician of the British Communist Party, entitled "Egypt's Fight Goes Forward", a copy of which is enclosed. Copies of this article, in the form of a four-page printed broad-sheet with the explanatory note that the article originally appeared in the "World News and Views" of March 22nd, 1952, have recently been received through the post by all the major Egyptian newspapers.

2. It would be surprising if Palme Dutt really believed that the disorders of the 26th January were organized by "secret service...agents," but otherwise the analysis seems to us a genuine appreciation of the situation here as seen by an orthodox Stalinist.

3. Points of particular interest are; the admission that the movement of national liberation before 26th January, as well as menacing imperialism, was "endangering the position of the Egyptian feudal landlords and the big bourgeoisie"; the criticism of the Wafd and the Ikhwan al Muslimeen, with the implicit suggestion that the united front against imperialism will have to be formed without them; the statement that "the conditions are ripe and more than ripe for the development of a broad united national front"; and the encouragement given to the various communist groups to form a united communist party.

4. In the Ambassador's despatch No.111 "S" of 28th April, he speculated whether or not the Politbureau really believed that the stage of a movement of "a mass character" had been reached in Egypt. If they did, there seemed the chance that they might decide the time had come for more energetic action on their part. It is of course impossible to say how much wishful thinking there is in Palme Dutt's article, but on the whole it would seem to suggest that the Communist pundits are reasonably satisfied with the progress that is being made here.

5. We intend to make discreet use of this article locally in order to expose and discredit communist tactics.

6. I am sending copies of this despatch without the enclosure to the Head of the British Middle East Office at Fayid and to the Head of the Information Division of the British Middle East Office at Beirut.

I have the honour to be,
With the highest respect,
Sir,
Your most obedient, humble Servant,

W. Russell

The Right Honourable
Anthony Eden, M.C., M.P.,
Foreign Office,
LONDON, S.W. 1.

Egypt's Fight Goes Forward

by R. PALME DUTT

nurse the injured and wounded. Student organisation and activity rapidly extended. The auxiliary police (*buloks*) repeatedly refused to attack workers and demonstrators, and joined in the patriotic movement. Even the army began to be affected.

The Egyptian working class played a foremost role in the struggle. Alongside the strike of three-fourths of the 50,000 Egyptian workers in the Canal Zone, seamen and dockers boycotted military ships, and wireless workers refused to handle telecommunications of a military and propaganda nature. Trade union organisation was extended and began to show an increasingly militant character. A Preparatory Committee for the establishment of a General Federation of Trade Unions was formed, with 115 unions affiliated; and the founding Congress was to have been held on January 27. Contact was established with the Sudanese trade union movement.

The international associations of the popular movement in Egypt with the world democratic and peace movement were carried forward by the presence of a delegation of the Egyptian peace movement at the World Peace Council meeting at Vienna, and the contact of a representative of the Egyptian trade unions with the World Federation of Trade Unions.

This advance of the popular democratic movement in Egypt had far-reaching effects throughout the Middle East and North Africa. Steps were undertaken to hold a North African Peace Congress in Cairo in February, which would have had the highest significance for the whole Arab world.

It was at this point that imperialism and its agents struck.

Coup of Imperialism and Egyptian Reaction

The sequence of dates is worthy of note.

It was on January 27 that the founding Congress of the Egyptian Trade Union Federation was due to meet. It was in February that the North African Peace Congress was due to meet in Cairo.

It was on January 25-26 that imperialism and its agents struck, with the British military assault and massacre of Egyptian police patriots at Ismailia on January 25, and, in the high tension of public feeling and demonstrations resulting, the organisation through secret service and fascist agents of incendiarism and looting in Cairo as a pretext for the imposition of martial law and dismissal of the Wafd Government.

For imperialism the national upsurge in Egypt, which had compelled abrogation of the unequal treaties and repudiation of the proposed Middle Eastern Command and which threatened to clear all imperialist forces out of Egypt, presented not only a military strategic but equally a political problem for the future of imperialist domination throughout the Middle East.

Field-Marshal Slim had already declared the British viewpoint in the Cairo conversations in 1950:

"Egypt is the key to the Middle East. Who holds Egypt holds the Middle East."

The significance of the tenacious and ruthless measures to maintain control of the Canal Zone is not only because the key military base and supply depot for the whole Middle East has been established there. At a pinch, with some inconvenience, this could be moved, if it became necessary. But it has also a political significance, for the domination of Egypt is "the key to the

Middle East". Success of liberation in Egypt would mean the end of imperialist domination throughout the Middle East.

"Strategically, it may not be absolutely essential that British fighting formations should be stationed in the zone. In an emergency they could be shipped and flown in from elsewhere. Recent events, however, have shown that for tactical and political reasons it is desirable to have an adequate force within the zone so long as there is a possibility of a return to instability and terrorism in Egypt." (*The Times*, 3.3.52.)

Preparing the Coup

The preparation of the coup through the British and American Embassies and King Farouk and the palace machine and higher army authorities (the Egyptian Army command includes the former Nazi General Farmbacher, previously Corps Commander under Rommel) was undertaken long before the Cairo disorders of January 26 which were made the pretext. This was already shown by the King's appointment of two notorious pro-British representatives to the key positions in the palace machine. On January 8 the right-wing organ *Akher Lakhza* reported:

"Nabes met Ali Maher at the wedding of Serag Eddin's daughter. He greeted him in these terms: 'Welcome, my successor as Prime Minister.' Ali Maher smiled and did not answer."

Ali Maher had been the notorious collaborator with the Axis from 1936 until the Allied victory. The American Ambassador was in close touch with King Farouk and Ali Maher during the days before the coup.

The machinery of the coup followed familiar lines. The British provocation at Ismailia, with armour and artillery, against virtually unarmed Egyptian patriotic auxiliary police, who refused to surrender till forty-six had been killed and seventy wounded, was the spark to kindle the flame. "Undoubtedly the rioters were set in motion by a British act." (*Economist*, February 2.) Universal indignation and orderly mass demonstrations followed on the morning of January 26; it was in the afternoon that small picked groups (not workers or students) began the arson and looting, drawing in demoralised elements, with obvious passivity of the authorities until the army was brought in towards the evening. This work bore all the hallmarks of secret service agents. The main instrument was the notorious Ahmed Hussein, leader of the Egyptian "Socialist" Party.

"The Egyptian 'Socialists' are more like German National Socialists than Social Democrats. Ahmed Hussein began his political career as an open fascist; in the thirties he founded a party called 'Young Egypt' which was a copy of Mussolini's movement. He was known to receive Italian and German support. . . . The Socialists were the principal organisers of the great riot in Cairo." (*Manchester Guardian*, February 4.)

Ahmed Hussein has since been stated to have been financed by Ali Maher and from American sources.

Their Reichstag Fire

The Cairo outbreak was the "Reichstag fire" for the coup of reaction. On this basis the Wafd Government was used to proclaim martial law and was then dismissed. Hundreds of arrests followed (according to unofficial reports, over 1,000 in Cairo alone), including the majority of the leaders of the peace movement, trade unions and democratic organisations. Ali Maher was installed, to govern at first on the basis of a mythical "national front", with the support of the Wafd Parlia-

١٠٠

٢٠٠٤
Previous
Reference:
C.C. (52) 7th
Conclusions,
Minute 1.)

1. *The Foreign Secretary* informed the Cabinet of the latest developments in the Egyptian situation. As the Cabinet had been informed on 25th January, the two parts of Operation Rodeo had been put at forty-eight hours' notice on account of the dangers arising from the operation to disarm the Auxiliary Police in Ismailia. He had, however, been informed on 26th January that the British military authorities were of the opinion that the attitude of the Egyptian Army made it necessary to consider afresh the nature of these operations and the circumstances in which they should be launched. When plans had been made for British forces to move to Cairo for the protection of British and other residents there, it had been assumed that the Egyptian Army would not be hostile. In the last few days, however, fanaticism had grown in Egypt and it was probable that the Egyptian Army would fight if Operation Rodeo were launched. In view of the disposition of Egyptian forces, this change made our position in the Canal Zone, if we had to launch operations against Cairo, one of some anxiety. It would, moreover, take longer for British forces to reach Cairo than had been expected, and during that period British residents would be in acute danger, more particularly as the Egyptian forces now maintaining order in Cairo might move out to resist our advance, leaving disorder in the city uncontrolled. As regards the operation in Alexandria, the Commanders-in-Chief were now of the opinion that this, if carried out, should be changed in nature and should become an evacuation under military supervision of British residents there. When this had been completed we should leave Alexandria, the main forces employed being used to reinforce our position in the Canal Zone and to facilitate possible operations against Cairo.

Fortunately it had not been necessary during the past week-end to decide whether in the changed circumstances to carry out either of the two parts of Operation Rodeo. For the time being the Egyptian Army had restored order in Cairo. Steps had been taken through United States channels to make it plain to the King of Egypt that if the Egyptians severed relations with us or ordered a large-scale expulsion of British subjects—and particularly in the latter event—we should have no option but to impose severe economic sanctions. In the meantime the King had changed his Government and it was not known what the attitude of the new Government would be. They might be willing to negotiate or they might continue with the proposals to sever relations, and to expel British subjects, known to have been before the previous Cabinet. But the Foreign Secretary had sent a message to His Majesty's Ambassador in Cairo (Foreign Office telegram No. 209) which the Cabinet saw and endorsed. This telegram authorised the Ambassador to reaffirm our readiness to undertake discussions on the basis of the Four-Power proposals (if the Egyptian Government called a halt to terrorist activities and refrained from further anti-British measures) and to work towards arrangements which, within the framework of the Four-Power proposals, would lead to the gradual assumption of responsibility by the Egyptian armed forces for the defence of the Canal Zone.

The Chief of the Imperial General Staff pointed out that, if further military activities had to be undertaken in Egypt, there would almost certainly be a demand for further troops from this country. We had no further troops which could be sent, since the whole of the strategic reserve normally retained in the United Kingdom had already been despatched to Egypt. Our lack of such a reserve might encourage disturbances in other parts of the world to which we should be unable to despatch forces. The Chief of the Imperial General Staff felt that this was a position which could not be accepted; in his view, the only solution was to embody Territorial infantry divisions, possibly in rotation, in order to have some strategic reserve available in this country.

وثيقة (٦)

American (repeat American) Ambassador was summoned to an audience by King Farouk at 4.p.m.

2. King indulged in a violent tirade against the British. He said he was perfectly aware of how serious the situation was and the army was moving into Cairo to restore order. There were bad elements in the crowd and the army would shoot.

3. The King said he had summoned 800 army officers this morning to the Palace and had given them a pep-talk. He described the result as satisfactory.

4. At about 4.30 the crowd was heading for this Embassy and a new fire has started quite near. Police opened fire and all is now quiet outside.

وثيقة (٧)

Cogent reason (from point of view of British community here) against Rodeo intervention while present situation obtains is that, since army are now in charge of security here and police are less in evidence than before, any external attack might quickly result in their standing aside, leaving no further effective obstacle between the rioters on the one hand and the British community on the other.

2. If, however, situation were suddenly to deteriorate here, making army realise task was getting beyond them, rapid intervention would suddenly become essential.

3. There is no sign of such development at present. Though some shooting continues in the town troops near Embassy have been reinforced in last few hours and now present a slightly more reassuring aspect.

وثيقة (٨)
Sir William Strang has called particular attention to Cairo telegram No. 203 (Views of French Ambassador) and B.M.E.O. telegram No. 91.

The main points to be drawn from these telegrams ^{are} is that

- (a) Our biggest investment in Egypt is the Shell Refinery and the Anglo-Egyptian oilfields.
- (b) Our main interest is cotton; and
- (c) We should ^{probably} not be able to keep the Refinery going if there were interference by British troops and if products were cut off from the Delta.

Sir William Strang would like these telegrams submitted with these points brought out, in view of their bearing on the question of applying economic measures against Egypt.

Affice Dept.
E.R. Dept.

L.G.B.

28th January, 1952.

In consultation with E.R. Dept I have prepared the attached submission covering Cairo telegram no 203 and B.M.E.O. telegram no 91.

J. B. Smith
30/1

Mr. Allen
Mr. Barker

Sir W. Strang
W.S. 42

L.G. Bawden
/2

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

This telegram is of particular secrecy and should be retained
by the authorised recipient and not passed on].

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson

No. 259

30th January, 1952

D. 9.04 p.m. 30th January, 1952

R. 9.25 p.m. 30th January, 1952

IMMEDIATE

SECRET

JE 1018 / 32

Addressed to Foreign Office telegram No. 259 of 30th January.
Repeated for information to:

H. L. B.T.G.

Washington

Kemin (Fayid)

C-in-C Mediterranean

and Saving to:

Paris

Ankara

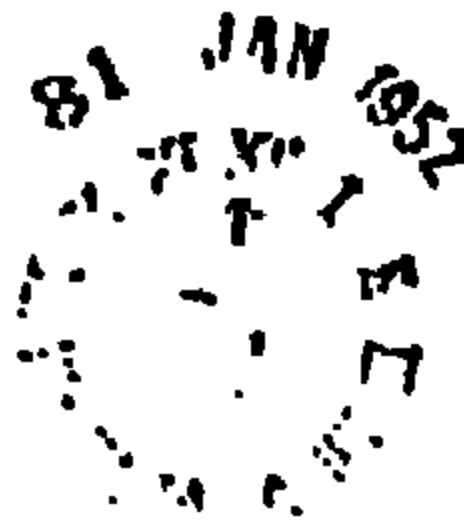
Your telegram No. 203. Audience with King Farouk.

The King received me in audience this afternoon. He had evidently recovered to some extent at any rate from the burst of ill temper which he had shown at the audience granted to my United States colleague on 26th January. He told me that he and all Egypt shared the horror and sorrow that we were feeling as a result of the events of 26th January in Cairo. A terrible blow had been struck at Egypt. He agreed with me that the Communists were the directing minds and that they had used the Socialist Party. One significant thing in his view was that simultaneous outbreaks had not occurred elsewhere. He attributed this to the fact that the Communists were not strong enough numerically to strike with any hope of success at more than one place at a time. He showed great pride in the effectiveness and loyalty of the army.

2. He gave me to understand that he had heard of our preparations to move troops into Cairo. I told him that I was supremely

thankful that the disorders had not continued and that I did not thus have to take the terrible decision of recommending to you that action should be taken by our troops. He gave me the most solemn assurance (on which he said I could count absolutely) that in the event of disorders occurring with which he could not longer deal he would so inform me. "I shall ask for nothing" he said "but I promise to tell you when the situation has passed out of my control. I would not have hesitated to do so on the Sunday had things gone badly."

13.



SECRET

Cairo telegram No. 259 to Foreign Office

-2-

3. I repeated to the King what I had said to the Prime Minister about the suppression of terrorism in the Canal Zone and told him that if the Egyptian Authorities showed a cooperative spirit our military authorities would reciprocate.

4. He assured me that measures would be taken to suppress the extremist newspapers. As regards Ahmed Hussein (leader of the extreme Socialist Party) he asked me not to question him too closely: it would serve no useful purpose to bring him to justice but "other measures would be taken". A considerable number of arrests had been made but the leaders as a general rule had been left at liberty. This was done on purpose as it was desired to remove their supporters in the first instance. The leaders themselves would be dealt with soon.

5. He agreed that everything should be done to lower the temperature. In his view it would not be wise to leave matters too long before opening negotiations. I said that this could not be done until terrorism in the Canal Zone had been suppressed and the situation was on the way towards normality. He agreed. I consulted him about a possible declaration by His Majesty's Government as a prelude to the opening of negotiations and he thought it would be a very suitable move at the right moment.

6. Neither the King nor I mentioned the Sudan. I suggested however that it might be a good idea if I saw him again fairly soon. He agreed.

7. Throughout the conversation the King showed more than his usual personal friendliness and cordiality to me.

Foreign Office please pass to Washington as my telegram No. 74 and Saving to Paris and Ankara as my telegrams Nos. 17 and 2 respectively.

Memin (Fayid) pass to Egyptor and Commander-in-Chief Mediterranean as my telegrams Nos. 106 and 19 respectively.

[Repeated to Washington and Saving to Paris and Ankara].

ADVANCE COPIES:

Sir M. Strong

Private Secretary

Sir F. Dixon

Mr. Parker

Head of African Department

Head of News Department

7777777

وثيقة (١١)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

Cypher/UTP

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson

No. 366

13th February, 1952.

B. 9.28 p.m. 13th February, 1952.

R. 10.16 p.m. 13th February, 1952.

SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No. 366 of 13th February,
Repeated for information to Memin Fayid, Egyptor,
Washington, Commander-in-Chief
and Saving to Paris, 17 Mediterranean,
Ankara.

My telegram No. 259: Audience with King Farouk.

King Farouk received me in audience this afternoon at my request. My main object in asking to be received was to develop the subject mentioned in paragraph 2 of my telegram under reference (assurance that he would inform me if situation passed out of his control) and endeavour to re-establish some kind of liaison between our military and air authorities and the Egyptian armed forces.

2. I said that while his assurance was most helpful it might in fact however lead to delay in the arrival of our troops. It was possible for instance that conditions might be so bad that communication between us was out of the question. In these circumstances it might be necessary for our troops to take up forward positions or establish dumps in the desert rather earlier than they would otherwise do, so as to speed up their actual arrival in case of need. It was most desirable that such action by our troops should not be regarded as hostile by the Egyptian forces and therefore it was important to establish some unostentatious liaison between our respective land forces. I referred also to a recent incident at El Arish when one of our reconnaissance planes was fired on by the Egyptian forces there. That, I said, was the kind of thing we wanted to avoid and I would feel much happier if some sort of liaison could also be established with the Royal Egyptian Air Force.

3. The King said that he fully appreciated the position and agreed on the desirability of establishing contact. I suggested
/that in

SECRET

Cairo telegram No. 366 to Foreign Office.

-2-

that in a few days time I should send my Military Attaché to discuss the matter with the Chief of Staff. The King agreed and promised to give the necessary instructions. As regards liaison with the R.E.A.F. he thought that that might be a little more difficult to arrange. He did not explain why, but ended by saying that it would be possible a little later on.

18

4. Referring to the situation on 26th and 27th January the King said that he had sent one of his own trusted officers to the Egyptian army's position on the Suez Road. He was there to see that the King's orders were carried out. These were that the army should resist if our troops had moved on Cairo prematurely and not (repeat not) to resist if the situation had in fact got completely out of control. The King said that he did not suppose that they would have held up our forces for long but he was sure that if they had been told to they would have put up as good a show as they could. He had at the same time considered the possibility of bringing back some troops from the Palestine border but had decided against it. He hoped that if it had proved necessary we would not have made difficulties. I said that on the contrary, I had sent my Military Attaché to the Commander-in-Chief before the disturbances to ask him whether the Egyptian General Staff wished to bring any troops back, referring to a previous offer which had been made and accepted early in November. His Majesty could be sure that we would make no difficulties about the returning of troops from Gaza in such circumstances. He thanked me and agreed that this was another argument in favour of the re-establishment of liaison.

5. In speaking about the army in general, he said that he was satisfied that the Jafid had not (repeat not) succeeded in corrupting either officers or men very far. There were about twelve unsatisfactory officers and these would be got rid of. One of them had actually taken part in the mutinous demonstration by the auxiliary police on the morning of 26th January.

gratification at the speed of our fighting equipment.

following telegrams.

to Washington as my telegram 93
as my Saving telegrams 30 and 12

[Saving to Paris and Ankara.]

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL
DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson

No. 367

D. 12.06 a.m. 14th February, 1952

13th February, 1952.

R. 12.06 a.m. 14th February, 1952

SECRET

JE 1018/68

Addressed to Foreign Office telegram No. 367 of 13th February.

Repeated for information to:- Washington, Memin (Fayid,
Egyptor, C in C Mediterranean,
Khartoum,
and Saving to:- Paris and Ankara.

My immediately preceding telegram (not to Khartoum).

In speaking of the internal situation the King said that progress was being made with the enquiry into the responsibility for the events of January 26th. It was even being extended to the activities of certain Soviet satellite legations of whose connexion with those events the government had evidence. A showdown with the Wafd was inevitable and he thought there might be trouble as result of it though not more than the army could deal with. The Ikhwan el Muslimin would not (repeat not) join with the Wafd. Fuad Serag el Din had made a great mistake when he attacked the army, in trying to justify his own actions. The reorganisation of the police could not be done in a hurry but good men were working hard at it and it would be completed as soon as possible.

2. He said quite frankly that he had been having a certain amount of difficulty with Ali Kaher Pasha, particularly over the question of appointments but he had made it clear that it

was he who had taken the responsibility of throwing out the Wafd Government and that therefore heed must be given to his views on what should be done by the new government. At one time Ali Maher had shown signs of being rather scared of the Wafd. This attitude had however changed in the last three or four days. As long as the Chamber supported the Government it would be left in existence. But if the Wafd tried to make trouble the Chamber would be immediately dissolved and fresh /elections

SECRET

Cairo telegram No. 367 to Foreign Office

-2-

elections would be held in due course. Ali Maher's Government was not of course eternal in its present form. It should be regarded as a government of pacification and reconstruction and, he insisted, one with which Britain could come to a speedy agreement. It would be necessary later on to form some kind of advisory council to ratify any agreement we might reach but the formation of a national front now would torpedo any hope of negotiation.

3. I told the King that I was waiting to hear from Ali Maher what his ideas were about the resumption of negotiations. I was ready to talk when he was. The King then said that the Prime Minister had much to preoccupy him at the moment. I replied that I realised this but I did not want it to be thought that we were hanging back. It seemed that reasonable progress was being made in lowering the temperature and lessening the tension in the Canal Zone itself. I then asked the King whether he had any ideas of the basis on which we should resume negotiations. He said he thought that Ali Maher Pasha had some ideas. He agreed with me that so far as defence was concerned, the Four Power proposals were sufficiently flexible. I said that the main things were a base which could be rapidly expanded in case of war and an adequate air defence. It was no use Egypt thinking she could take part in Middle Eastern

Defence unless the country was properly defended from air attack in the first few hours of a war. Egypt could not do this alone but there was no reason why such an air defence organisation should not be Egyptian in appearance. The King agreed, and in this connexion it is perhaps significant that he produced a cutting from the "Sunday Chronicle" of February 3rd which suggested that His Majesty himself might be C in C of Egyptian defence under a Middle Eastern Command organisation. The idea obviously pleased him. I asked him whether the C.I.G.S. had mentioned it to him in 1950. The King said "no, if he had done so I should certainly have remembered".

Foreign Office please pass Washington and Khartoum as my telegrams 94 and 37 and Saving to Paris and Ankara as my telegrams 31 and 13.

[Repeated to Washington, Khartoum and Saving to Paris and Ankara].

kkk

وثيقة (١٢)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

Cypher/OTF

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL
DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson

No. 266

31st January, 1952.

D. 1.45 p.m. 31st January, 1952

R. 2.42 p.m. 31st January, 1952

IMMEDIATE

SECRET

JE1018/37

Addressed to Foreign Office telegram No. 266 of 31st
January.

Repeated for information to Washington,

Kemin (Fayid),

and Saving to:- Paris,

Ankara.

١٨

My telegram No. 259. King Farouk.

I discussed with my United States colleague last night the rapid change in the King's attitude from that which he had assumed on 26th January (see my telegram No. 174). We came to the conclusion that the King was probably quite sincere on both occasions. On Saturday afternoon so far as he knew disturbances in Cairo were the result of popular indignation at the events in Ismailia the day before. While my United States colleague was talking to him rifle fire in the vicinity was heavy as the mob was attacking the police station near the palace. The Queen and her newly born son were in the palace and (as the King told me himself yesterday) she was thoroughly frightened. The King's entourage, according to my United States colleague, were equally frightened and showed it. The King had given orders to the Egyptian army to intervene but was not sure how far Wafdist influence would prevent them from being effective. He had no faith in the police. His bitterness in regard to those whom he then thought were responsible for his predicament is therefore comprehensible.

2. Since then he has discovered that the disturbances on January 26th had been obviously planned for some time beforehand by the Communists and other extremists. The British action at Ismailia on Friday had merely been the excuse for putting these plans into operation. He was disgusted with the behaviour of
/the police

SECRET

Cairo telegram No. 266 to Foreign Office

-2-

the police on January 26th and particularly of the auxiliary detachments and therefore his sympathy for the latter had

declined. (This was quite clear to me when I discussed the Ismailia fighting with him yesterday). His qualified faith in the army has since been justified and he was very proud of them. He was also very pleased with himself for having got rid of the Wafd at a moment when their prestige had fallen to zero and after they had been forced to establish martial law.

3. In general he was frightened and in a bad temper on January 26th and on January 30th he had recovered his equanimity and self confidence. He is a mercurial creature and his feelings and enthusiasms are often short lived. Nevertheless on this occasion he has had a sharp lesson and it may well be that he will in future take his responsibilities more seriously.

4. I do not over estimate the value of the assurance contained in paragraph 2 of my telegram under reference, but it may prove useful in helping us to recast our ideas in regard to possible military action in the Delta in case of need.

Foreign Office pass Washington and Saving to Paris and Ankara as my telegrams 75 and Saving 18 and 5 respectively.

[Repeated to Washington and Saving to Paris and Ankara].

ADVANCE COPIES:-

Private Secretary,
Sir W. Strang,
Sir P. Dixon,
Mr. Bowker,
Head African Department,
Head News Department.

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

DEPARTMENTAL DISTRIBUTION

Sir R. Stevenson

No. 87

17th January 1952

D: 9.50 a.m. 17th January 1952

R: 10.40 a.m. 17th January 1952

CONFIDENTIAL

My telegram No. 82.

Ikhwan El Hurriya.

JE 1016/32

JE 1018 / 4

Following upon the government decision announced in the press yesterday that this society had been banned, the Central Committee met in the absence of both Fay and Gathorne Hardy and decided to make a public announcement that, as loyal Egyptian patriots, they accepted the government's decision and that the society had ceased to exist, furthermore, the committee had intimated to Fay that it would make things much easier for them and that they would feel much happier if he left the country. I fear therefore that we must accept the fact that this organisation is now dead, or at any rate in abeyance, for the present. I agree that Fay should return home but I am endeavouring to retain Gathorne Hardy (see my telegram No. 84). He has been helping in the Information Department since the middle of November. The Ministry of Foreign Affairs may, however, decide that he is persona non grata and withdraw his visa. If he is not accepted, I suggest that he should be sent to Information Section Fayid.

DISTRIBUTED TO:-

African Department

Middle East Secretariat

Personnel Department

Information Policy Department

News Department

QQQ

هذا الكتاب يفتح الملفات السرية البريطانية ، بعد أن ظلت بعيدة عن مجال الاطلاع اكثر من ثلاثين عاما . ليستعرض من خلالها وجهة النظر البريطانية ، ومخططات الانجليز بالنسبة لمصر في تلك الأيام ..

وبعد تحقيق أخطر حادث وقع في تاريخ مصر ، وكان نقطة تحول في حياة المنطقة العربية بأسرها .. بعد تحقيق حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) على ضوء الوثائق المصرية (كتاب حريق القاهرة — قرار اتهام جديد ، للمؤلف) .. يكتمل الآن هذا التحقيق بالجزء الذى طالما انتظره السياسيون والمؤرخون المصريون والعرب .. على ضوء ملفات المعرف الثالى فى هذا الحادث .. على ضوء الوثائق البريطانية .

فماذا تقول الوثائق السرية البريطانية .. وما الذى تكشفه من حقائق وأسرار .. عن حريق القاهرة ؟..



١٦ شارع اسماعيل محمد — الزمالك — القاهرة
ت : ٤٠ ٢٨٣٦